وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي العفرون –البليدة2–

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

العنوان:

دراسة تحليلية للعجز الموازني في ظل توجهات السياسة الاقتصادية

(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001–2021)

إعداد الطالب: تحت إشراف

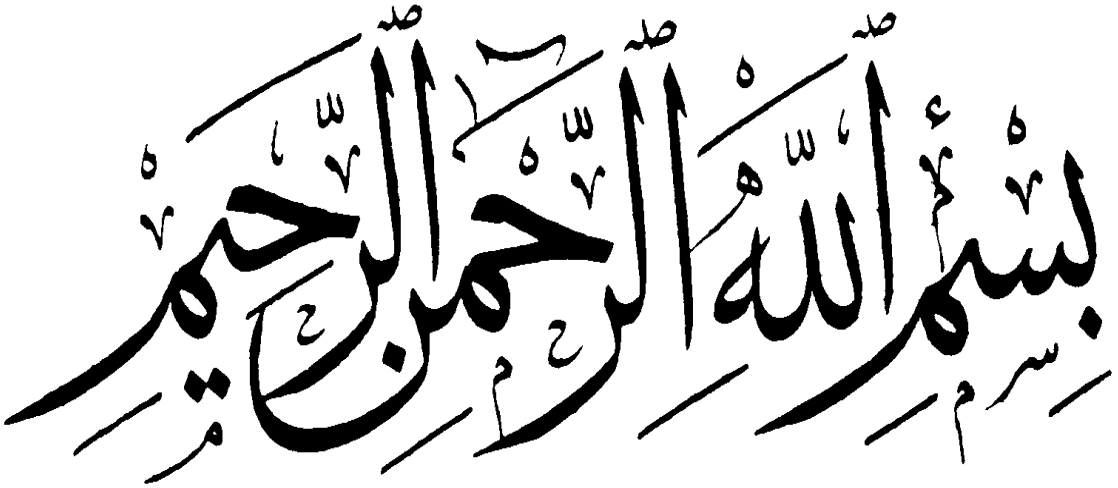
سايب الفوضيل أ.د. بوشامة مصطفى

تاريخ المناقشة:2023/11/02

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

محفوظ مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة لونيسي علي –البليدة2–	رئيسا
بوشامة مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة لونيسي علي –البليدة2–	مشرفا ومقررا
بورمانة عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة لونيسي علي –البليدة2–	مناقشا
بيشاري كريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة لونيسي علي –البليدة2–	مناقشا
صلاح محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسيمسيلت	مناقشا
ضيف أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022 –2023


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾

سورة الفرقان الآية: 67

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم.

يسعدني ويشرفني في هذا المقام، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "بوشامة مصطفى" على تفضله بالإشراف على هذه الأطروحة حيث لم يبخل بوقت أو بجهد طيلة فترة إعداد الأطروحة فشكرا لسيادته.

كما أقدم شكري للأستاذ القدير محمد صلاح على نصائحه وتوجيهاته الدائمة لي فألف شكر لسيادته.

كما أتقدم بالشكر والامتنان وكل الدعوات الأخوية لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة2.

كما أتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة بالكلية على الرد على جميع الاستفسارات المتعلقة بالأطروحة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وبالتالي إثرائها من كل جوانبها.

وفي الأخير أتوجه إلى كل الزملاء والزميلات بالشكر.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك،

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، ويطيب

لي وقد انتهيت من هذه الرسالة أن أقدمها هدية طيبة:

إلى معلم البشرية ومرشدها.....إلى رسول الله صل الله عليه وسلم.

إلى من علمني أن الأعمال لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى الوالدين الكريمين

"**أبي**" رحمة الله عليه

إلى أمي الغالية على قلبي حفظها الله وأطال الله في عمرها

إلى الذين شاركوني حلاوة العيش ومرارته زوجتي وأبنائي

إخوتي وأخواتي حفظهم الله ووفقهم لما يحبه ويرضاه

إلى كل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا

إلى الذين قدموا لي يد العون من قريب أو من بعيد

الملخص

الملخص:

تعاني الكثير من الدول النامية من النقص في تسيير مواردها الاقتصادية ومن انخفاض مستويات الدخل القومي ودخل الفرد إضافة إلى قلة إيراداتها وزيادة النفقات العامة مما يسبب عجزا مزمنا في موازنتها، وبما أن الجزائر دولة نامية فإن اقتصادنا يتسم بنفس هذه السمات لذا جاءت هذه الدراسة لدراسة تحليلية للعجز الموازني في ظل توجهات السياسة الاقتصادية مستخدما في ذلك كل المعطيات والتقارير الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي وكذا الدراسات التي كانت خلال الفترة (2001-2021) وقد خلصت الدراسة إلى أن العجز الموازني له أثرا ايجابيا على كل من الاستهلاك العام، الادخار العام، التكوين الرأسمالي، الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، والمديونية الخارجية والداخلية، في حين أن النمو الاقتصادي يتأثر طرديا بالإنفاق العام ولا يتأثر بالإيرادات العامة، كما يتأثر النمو الاقتصادي طرديا بعجز الموازنة العامة ويتأثر النمو الاقتصادي طرديا بالدين العام، وكذلك بينت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وكل من الإيرادات والنفقات العامة، وكذلك بينت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للتضخم برصيد الموازنة العامة والدين العام، وأن عجز الموازنة يؤثر طرديا على معدل التضخم في الأجل القصير أو البعيد، بينما يؤثر الدين العام سلبا على معدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: إيرادات، نفقات، العجز الموازني، السياسة الاقتصادية، الاستهلاك، الادخار، المديونية، النمو الاقتصادي، التضخم.

Abstract:

Many developing countries suffer from deficiencies in managing their economic resources and low levels of national and per capita income, in addition to the lack of their revenues and the increase in public expenditures, which causes a chronic deficit in their budget, and since Algeria is a developing country, our economy is characterized by these same features, so this study came to analyze the budget deficit In light of the directions of economic policy, using all the data and reports issued by the Ministry of Finance and the Central Bank, as well as the studies that were conducted during the period (2001-2021), the study concluded that the budget deficit has a positive impact on public consumption, public saving, capital formation, national income, gross domestic product, and external and internal indebtedness, while economic growth is directly affected by public spending and is not affected by public revenues, and economic growth is directly affected by the public budget deficit and economic growth is directly affected by public debt, as well as the study showed a long-term equilibrium relationship between inflation and all of public revenues and expenditures, as well as the study showed the existence of a long-term equilibrium relationship to inflation with the balance of the

public budget and public debt M, and that the budget deficit directly affects the inflation rate in the short or long term, while public debt negatively affects the inflation rate.

Keywords: revenues, expenditures, budget deficit, economic policy, consumption, savings, indebtedness, economic growth, inflation.

Résumé:

De nombreux pays en développement souffrent de deficiences dans la gestion de leurs ressources économiques et de faibles niveaux de revenu national et par habitant, en plus de l'insuffisance de leurs revenus et de l'augmentation des dépenses publiques, ce qui entraîne un déficit chronique de leur budget, et comme l'Algérie est un pays en développement, notre économie se caractérise par ces mêmes caractéristiques, de sorte que cette étude est venue analyser le déficit budgétaire à la lumière des orientations de la politique économique, en utilisant toutes les données et rapports émis par le ministère des Finances et la Banque centrale, ainsi que les études qui ont été menées au cours de la période $(2001-2021)$, l'étude a conclu que le déficit budgétaire a un impact positif sur la consommation publique, l'épargne publique, la formation de capital, le revenu national, le produit intérieur brut et l'endettement extérieur et intérieur, tandis que l'économie la croissance est directement affectée par les dépenses publiques et n'est pas affectée par les recettes publiques, et la croissance économique est directement affectée par le déficit budgétaire public et la croissance économique est directement affectée par la dette publique, ainsi que l'étude a montré une relation d'équilibre à long terme entre l'inflation et l'ensemble des recettes et dépenses publiques, ainsi que l'étude a montré l'existence d'une relation d'équilibre de long terme à l'inflation avec le solde du budget public et la dette publiqueM, et que le déficit budgétaire affecte directement le taux d'inflation à court ou long terme, tandis que la dette publique affecte négativement le taux d'inflation.

Mots clés : revenus, dépenses, déficit budgétaire, politique économique, consommation, épargne, endettement, croissance économique, inflation.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول والأشكال	II
مقدمة	أ- ي
الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية	03
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية و أهميتها	03
المطلب الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية	04
المطلب الثالث: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية	05
المطلب الرابع: أنواع السياسة الاقتصادية	06
المبحث الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية	08
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	09
المطلب الثاني: تقليص البطالة	12
المطلب الثالث: التحكم في التضخم	15
المطلب الرابع: توازن ميزان المدفوعات	19
المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية	21
المطلب الأول: السياسة النقدية	21
المطلب الثاني: السياسة المالية	39
المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية	55
المطلب الرابع: السياسة التجارية	60
خلاصة الفصل الأول	62
الفصل الثاني: الموازنة العامة والعجز الموازني	63
تمهيد	64
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة	65
المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وأهميتها	65
المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة	68
المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة	72

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة	74
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعجز الموازني	74
المطلب الثاني: أنواع العجز الموازني	76
المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة	82
المبحث الثالث: وسائل تمويل العجز الموازني	87
المطلب الأول: مصادر التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة	87
المطلب الثاني: مصادر التمويل الأجنبي لعجز الموازنة العامة	94
المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)	95
الفرع الأول: موقف الفكر المالي والاقتصادي من التمويل بالتضخم	96
الفرع الثاني: استخدام الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة	97
الفرع الثالث: شروط نجاح الإصدار النقدي	99
المطلب الرابع: تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الصكوك الإسلامية	99
خلاصة الفصل الثاني	106
الفصل الثالث: تحليل علاقة العجز الموازني بالسياسة الاقتصادية الكلية	107
تمهيد	108
المبحث الأول: التفسير الاقتصادي الفكري للعجز الموازني	109
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للعجز الموازني (النظرية التقليدية)	109
المطلب الثاني: التفسير الكينزي للعجز الموازني	115
المطلب الثالث: تفسير النقديين للعجز الموازني	125
المبحث الثاني: علاقة العجز الموازني بالسياسة المالية	129
المطب الأول: مفهوم سياسة العجز الموازني	130
المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية	131
المطلب الثالث: علاقة العجز الموازني بالسياسة المالية	134
المبحث الثالث: علاقة العجز الموازني بالسياسة النقدية	135
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	135
المطلب الثاني: علاقة الحكومة بالبنك المركزي	139
المطلب الثالث: محددات العلاقة المالية بين البنك المركزي والحكومة	145
خلاصة الفصل الثالث	158

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية للعجز الموازني في الجزائر من خلال السياسات الاقتصادية	159
تمهيد	160
المبحث الأول: مراحل تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	162
المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر	162
المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر	171
المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	179
المبحث الثاني: مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	183
المطلب الأول: تمويل العجز الموازني عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الجزائري FRR	183
المطلب الثاني: تمويل العجز الموازني عن طريق الدين العام	188
المطلب الثالث: تمويل العجز الموازني عن طريق التمويل الغيرالتقليدي (الإصدار النقدي الجديد)	191
المبحث الثالث: تحليل أثر العجز الموازني على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) مربع كالدور	193
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	193
المطلب الثاني: البطالة	198
المطلب الثالث: استقرار المستوى العام للأسعار	201
المطلب الرابع: التوازن الخارجي	206
خلاصة الفصل الرابع	219
خاتمة	222
قائمة المراجع	231
الملاحق	252

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	جدول يبين مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول	**153**
(02)	تطور حجم ومكونات النفقات العامة في الجزائر (2000-2021)	**166**
(03)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	**176**
(04)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000-2021)	**179**
(05)	الوضعية العامة لصندوق ضبط النفقات (2000-2016)	**184**
(06)	تطور مساهمات صندوق ضبطالإيرادات في تغطية العجز(2000-2016)	**186**
(07)	تطور حجم الدين العام في الجزائر للفترة (2000-2018)	**188**
(08)	حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر للفترة (2017-2019)	**192**
(09)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	**194**
(10)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	**198**
(11)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	**201**
(12)	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)	**207**

ثانيا: فهرس الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تخطيط توضيحي لسياسة الإنعاش	06
(02)	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	07
(03)	سياسة التوقف ثم الذهاب	08
(04)	الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية	09
(05)	التضخم الناشئ عن الطلب	16
(06)	التضخم الناشئ عن التكاليف	17
(07)	أسباب التضخم	18
(08)	قناة سعر الفائدة	28
(09)	سياسة مالية توسعية	42
(10)	سياسةمالية انكماشية	43
(11)	عملية دمج السياستين النقدية والمالية في ضوء معيار (IS-LM)	59
(12)	أسباب عجز الموازنة العامة	86
(13)	مصادر تمويل عجز الموازنة العامة	87
(14)	تحليل هانس لنظرية كينز باستخدام معادلة الدخل القومي	121
(15)	تطور نفقات التجهيز	170
(16)	مصادر الإيرادات العامة	172
(17)	تطور الإيرادات العامة	177
(18)	تطور رصيد الموازنة العامة	181
(19)	منحنى رصيد الموازنة العامة	183
(20)	منحنى معدل النمو الاقتصادي	198
(21)	منحنى معدلات البطالة	199
(22)	منحنى معدل التضخم	206
(23)	منحنى تدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر	210

(24)	وضعية التجارة الخارجية	214
(25)	تطور أرصدة ميزان المدفوعات	218

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، فالموازنة العامة تلعب دورا مهما في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع، ونظرا للأهمية التي أصبحت تحتلها الميزانية العامة في مختلف اقتصاديات العالم، ومع تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي، فقد اتجه العجز الموازني للدولة نحو الزيادة، ومع تنامي ظاهرة العجز الموازني وازدياد القلق ومخاوف الدولة من هذه الظاهرة، وخاصة بعد تجاوز العجز للحدود المعقولة ووصوله الى مستويات مرتفعة من شأنه تهديد الاستقرار المالي والنقدي للدولة، وما زاد خطورة أنه أصبح عجزا هيكليا، ولهذا نجد العديد من الدول بدأت في رسمسياساتهاالاقتصادية الكلية باعتبارها مظهر من مظاهر السياسة العامةمن أجل تحديد أهدافها على الآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة، بحيث تطبق العديد من السياسات من بينها السياسة النقدية والسياسة المالية اللتان تعتبران مكونين رئيسيين لها، لتحقيق الأهداف العامة لها والمتمثلة في تحقيق معدل نمو مرتفع، التحكم في التضخم، تقليص معدلات البطالة وتحقيق التوازن الخارجي، ورغم رسم الدولة لسياستها الاقتصادية إلا أن عجز الموازنة العامة يعتبر ظاهرة مقصودة أو طارئة حسب الأداء الحكومي وكفائته، ومن هنا تعددت الأدوات والسياسات لتمويل عجز الموازنة العامة، منها التمويل من خلال القروض التي يقدمها القطاع الخاص للحكومات، أو طرح السندات الحكومية أو سياسة التمويل بالتضخم(عملية طبع النقود)، أو الإقتراض من الخارج، أو الجمع بين تلك السياسات.

أصبحت آثار العجز الموازني تطفو الى السطح نظرا لما أفرزته من ظغوط تضخمية، وهذا ما ترتب عليه تدهور مستمر في القوة الشرائية للعملة الوطنية، وما صاحب ذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وربما سياسية، وتصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي وزيادة أعباء خدمات الدين أي فوائد الديون وهذا ما يشكل ظغطا على الموازنة العامة للدولةوهو الأمر الذي يؤدي الى استنزاف الاحتياطيات الخاصة بالنقد الأجنبي والأصول الخارجية، وهذا الأمر يؤدي الى ظهور أزمات مالية حقيقية تتجلى هذه الأخيرة في العجز في الموازنة العامة. والتي تعتبر انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، بمعنى زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة.

لذلك وجب على الدولة من أجل التصدي لظاهرة العجز الموازني أن تضع لها مكانا بارزا في برامج الاصلاح الاقتصادي، لأن المشكلة أصبحت وطأتها ثقيلة على الاقتصاد الوطني وتعيق التنمية

الاقتصادية، لذلك وجب الانفاق على الأمور الضرورية والمهمة في حياة الفرد والمجتمع، ورغم ذلك تبذل الدولة من أجل التخلص من مشكلة العجز في موازنتها جهودا حثيثة الا أنها لم تتوصل الى حلول جذرية لهذه المشكلة، وتعتبر الأساليب التي تتخذها الكثير من الحكومات المعاصرة لمعالجة العجز الموازني لم تزد المشكلة إلا تعقيدا ولم تزد الحالة الاقتصادية المتردية في الكثير من الدول إلا سوءا، وربما ذلك ناتج عن التقدير الخطأ في أساليب معالجة مشكلة العجز في الموازنة.

نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتأثره بالهزات السعرية في الأسواق الدولية للطاقة، وجب على الحكومة رسم سياسات واضحة والقيام بإجراءات هادفة من أجل معالجة العجز وضمان الاستمرار في طريق التنمية، واصلاح النظام الضريبي والعمل على تأهيل المواطن الجزائري من أجل تحمله المسؤولية في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو.

في هذا السياق تجلت اهمية القيام بدراسة تحليلية للعجز الموازني في ظل توجهات السياسة الاقتصادية للدولة خلال فترة الدراسة أي عشرون سنة، والبحث عن آليات جديدة لسد العجز في الميزانية العامة للدولة أو للتخفيف منه والوصول به على الأقل الى الحدود المسموح بها من أجل التقليل من تأثيراته على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والتوازن الخارجي.

1- مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق تبرز لنا ملامح الإشكالية والمتمثلة في التساؤل التالي:

ما هي أسباب وتأثيرات العجز الموازني في الاقتصاد وكيف يمكن التعامل معه في ضوء توجهات السياسة الاقتصادية الحالية؟

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وفي ظل هذه الإشكالية هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسة الاقتصادية المستخدمة للتصدي للعجز الموازني وما هي أهم نتائجها ؟
- ما هي أسباب العجز الموازني في ظل السياسة الاقتصادية الحالية ؟
- ما هي طبيعة علاقة العجز الموازني مع السياسة الاقتصادية الكلية؟
- ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على العجز الموازني في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- ستكون السياسة الاقتصادية المستخدمة للحد من العجز الموازني لها تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني.

- يمكن أن تكون توجهات السياسة الاقتصادية الحالية هي السبب الرئيسي وراء زيادة العجز الموازني في الجزائر.

- هناك اختلاف في الفكر الاقتصادي حسب طبيعة العلاقة بين العجز الموازني والسياسة المالية والعجز الموازني والسياسة النقدية.

- من المتوقع أن يكون للعجز الموازني تأثيرسلبي على النمو الاقتصادي والاستثمار في الجزائر.

3- أهمية الدراسة:

يمثل عجز الموازنةالعامة بالنسبة للدولة أهمية خاصة، وذلك نظرا لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني، وذلك لما تخلفه من آثار على العديد من أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا أصبح سد عجز الموازنة العامة أمرا ضروريا يكتسي أهمية كبيرة لدى الدولة، ووجب إعطائه مكانة خاصة في برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة للمشكلات المترتبة عليه من تضخم وديون وغيرها من الآثار غير المرغوبة على الاقتصاد الوطني، لذلك وجب على الدولة العمل على تنويع إيراداتها وزيادة مداخيلها ومحاولة ترشيد نفقاتها من جهة أخرى، إلا أن أغلب الدول تعاني من هذه المشكلة بسبب التزايد الهائل في العملية الإنفاقية ومحدودية الإيرادات.

كل الاقتصاديات تتفق على أن علاج العجز في الموازنة العامة للدولة سيكون في صالح الاقتصاد الوطني، تعتبر المزايا التي يحققها الاقتصاد الوطني من خلال علاج العجز الموازني عديدة ومتنوعة نذكر منها مثلا لما كان العجز يمثل اختلالا هيكليا يضعف من الثقة الدولية بالنسبة للدولة، فإن سداد هذا العجز سوف يعيد هذه الثقة بالنسبة للدولة، وهو ما يجعلها قادرة على التعامل من جديد مع أسواق النقد الدولية للحصول على التسهيلات الائتمانية التي تحتاجها، واستعادتها للقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقضائها على التضخم المصاحب للعجز سوف تكون له حماية لسعر الصرف بالنسبة

للعملة المحلية من التدهور وحماية القدرة الشرائية بالنسبة للمواطن، وحماية الاحتياطيات الدولية بالنسبة للبلد من الاستنزاف.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة مشكلة عجز الموازنة العامة بالنسبة للجزائر في ظل توجهات السياسة الاقتصادية من خلال الإحاطة بدراسة كل جوانب عجز الموازنة العامة من خلال مفهومها وأسبابها وآثارها على مختلف النواحي في الاقتصاد الوطني، وكذلك التعرف على إمكانية علاج هذه المشكلة، أو محاولة إيجاد البدائل للتخفيف منها، مع التسليم أن علاج العجز لا يعني بالضرورة إنهاء العجز، بل العمل على إيجاد مستوى يصبح عنده الاقتصاد قادرا على النمو دون مشكلات تضخمية أو وجود ركود اقتصادي، لذلك وجب توجيه سياسات الإصلاح المالي إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك عن طريق رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتنميتها أو محاولة إيجاد موارد دخل جديدة والعمل على تفعيلها.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع:

أ- الدوافع الذاتية:

- بطبيعة انتمائنا إلى شعبة العلوم الاقتصادية عموما و تخصص المالية والبنوك بصفة خاصة وهذا ما يدفعنا في التعمق في بحث هكذا مواضيع؛
- الإحساس بالقدرة على المساهمة في إثراء ومناقشة هذا الموضوع؛
- توجهاتنا البحثية في دراسة مواضيع تتعلق بالمالية العامة وسياسات الميزانية.

ب- الدوافع الموضوعية:

- البحث في خبايا سياسة الميزانية والسياسات الاقتصادية؛
- إيجاد حلول مناسبة لعلاج عجز الموازنة مع تزايد حجمه وتأثيراته؛
- معرفة مواطن ضعف وقوة تطبيق السياسة الاقتصادية؛

-محاولة معرفة مكانة سياسة الميزانية بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛

-البحث في تأثيرات العجز الموازني على المتغيرات الاقتصادية.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

-**الحدود المكانية:** يتمثل في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

- **الحدود الزمنية:** شمل البعد الزمني للدراسة فترة تمتد من (2001-2021).

7- منهجية الدراسة:

إن طبيعة دراستنا تقودنا إلى الاعتماد على:

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام العرض والتحليل لمشكلة العجز في الموازنة العامة، والتعرف على الأسباب وآثار هذا العجز، ومدى قدرة الدولة على إيجاد الحلول من خلال تحليل الأرقام الواردة في إيرادات الدولة ونفقاتها.

8- الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة بمثابة القاعدة التي يتم الاستناد عليها من أجل وضع المعالم الأساسية للجوانب التطبيقية لتحديد بيئة الاختبار والبحث، و حسب ما تم الاطلاع عليه من مصادر ومراجع مختلفة لم تكن هناك دراسة تناولت تحليل مشكلة العجز الموازني في ظل توجهات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر ولكن توجد دراسات تناولت إما أحد أهداف السياسة الاقتصادية و العجز الموازني أو العجز الموازني مع بعض المتغيرات الاقتصادية، وعليه نذكر من أهم الدراسات ما يلي:

- **دراسة الباحث: سعد أولاد العيد**، ترشيد سياسة الإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر3،2013، لقد تطرقت الدراسة إلى الإطار النظري للإنفاق العام من خلال الوظيفة الاقتصادية للدولة مركزة على الدول النامية كما عرف الباحث العجز وتطوره والآثار الناجمة عن تفاقمه في الاقتصاديات النامية وعلاقة سياسة الإنفاق بتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ومن ثم تطرق لسياسة الإنفاق في الجزائر منذ الإستقلال إلى سنة 2012مع إرفاقها بدراسة

تحليلية لتغيرات سياسة الإنفاق في الجزائر، ولقد استخلصت الدارسة النتائج التالية متمثلة في أن التدخل الحكومي في الاقتصاد يتحكم فيه الإطار الاقتصادي العام والظروف التي يمر بها و التدخل في الدول النامية ضرورة حتمية باعتبار أن هذا النوع من الاقتصاد يفتقد للآلية الذاتية للنمو عكس الدول المتطورة، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة بشأن الجزائر أن التدخل الحكومي يتحكم فيه عاملان أساسيان هما مخلفات الحقبة الإستعمارية وامتلاك الجزائر بعد الإستقلال لمداخيل مالية معتبرة متأتية من تصدير البترول وأن الأولوية في المالية العامة في الجزائر تمنح للإليرادات على أولوية النفقات.

- **دراسة الباحث لحسن دردوري** والتي كانت بعنوان سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر–تونس، وهي أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة بسكرة لعام 2013–2014، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة دور سياسة الميزانية في معالجة مشكلة العجز الموازني للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990–2012، حيث توصل إلى نتائج مفادها أن آليات سياسة الميزانية في الجزائر وتونس تؤثر في رصيد الميزانية العامة ولكن يختلف التأثير في كلتا الدولتين، وتم استنتاج أهمية سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني عن طريق انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيدة تتماشى والظروف الاقتصادية لكل دولة.

دراسة الباحث حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة العامة وعلاجه في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية،1998، يتلخص البحث في محاولة إيجاد حلول لعجز موازنات البلدان الإسلامية، وكان التعرض لهذا الموضوع من جانبين، اقتصادي وفقهي معا، بشيء من التفصيل من خلال النصوص الشرعية واجتهادات الفقهاء للخروج بالدول والأمة الإسلامية من هذه المشكلة المستعصية، و بناءا على هذا الوضع تتمحور إشكالية هذه الدراسة في تساؤل رئيسي للحد منه هو: ما هي طبيعة عجز الموازنة وما هي أهم الحلول المقترحة شرعا للحد منه؟

ويحدد الباحث في د راسته عدةأهداف تنبثق من السؤال الرئيسي منها:

–التعرف على عجز الموازنة العامة وأسبابه؛

–تحليل معوقات الحد من العجز الموازني؛

–تقديم أهم أساليب التمويل الشرعية للحد من العجز الموازني.

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتسليط الضوء على أهم موارد بيت المال في الإسلام، لما لهامن علاقة بتمويل العجز وقبل هذا تطرق إلى مفهوم العجز وأسبابه وأنواعه ومخاطره على الرغم من أن هذه الدراسة؛ التي يفترض أنها تبدو من الدراسات الرائدة في هذا المجال، ينقصها جانب تطبيقي للألساليب المقترحة لتمويل الموازنات العامة لإثبات نجاعتها وفعاليتها من منظور إسلامي وصحة الإفتراضات ومصداقية الإقتراحات التي جاء بها الباحث.

- **دراسة الباحث صالح أويابة (2020)**، تحت عنوان" أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980-2018)"، وهو مقال منشور بمجلة الباحث، وتم التوصل إلى أن النتائج التجريبية تشير إلى أن العجز الموازني له تأثير ضعيف على التضخم.

- **دراسة الحصري(2010)** وتناولت هذه الدراسة أثر عجز الموازنة العامة على سعر الفائدة في الأردن خلال الفترة 1996-2008، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثر مزاحمة بسبب دخول الحكومة كمقترض في السوق المحلي ووجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وسعر الفائدة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من البنوك التجارية مما قلل الإنفاق الاستثماري في حين زاد الإنفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الناتج المحلي مما ساهم أيضا في ارتفاع أسعار الفائدة كما خلصت الدراسة إلى أن كفاءة الأداء الحكومي ما زالت متدنية مما يمثل عبئا على الموازنة العامة والمواطنين والمستثمرين على حد سواء كما بينت الدراسة أن معدلات الفائدة في الاقتصاد الأردني تتسم بضعف المرونة بسبب ارتفاع نسبة السيولة عن المستويات العالمية وكبر حجم الاحتياطات لدى البنوك.

- **دراسة (vuyyuri, srivyal, seshaiah, s.Venkata, 2004)**،بعنوان" عجز الموازنة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند"، حاول هذا البحث دراسة التفاعل بين عجز الموازنة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الهند كالناتج الداخلي الخام، سعر الصرف النقدي ومستوى الأسعار العام والمعروض النقدي باستخدام نموذج VECM خلال الفترة 1950- 2002، وبينت نتائج الدراسة التطبيقية أن متغيرات الدراسة متكاملة مع وجود علاقة سببية ثنائية بين سعر الصرف وعجز الموازنة، كما بينت الدراسة عدم معنوية عجز الموازنة في الناتج الداخلي الخام والمعروض النقدي ومستوى الأسعار العام، إضافة إلى أن الناتج الداخلي الخام يسبب العجز في الموازنة في حين أن العجز في الموازنة لا يتسبب في النمو الاقتصادي.

- **دراسة(Dominik Maltritz, Sebastian Wüste, 2015)**، بعنوان " محددات عجز الموازنة في أوروبا" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات عجز الموازنة في 27 دولة من دول الاتحاد الأوروبي في الفترة 1991-2011 باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للسياسات المالية خلال فترات الأزمة.

- **دراسة Goitsemodimo Abel Molocwa, Yohane Khamfula, Priviledge Cheteni (2018)**، بعنوان" عجز الموازنة والتضخم والنمو الاقتصادي"، حيث ناقش هذا البحث السياسة المالية في دول BRICS خلال الفترة 1997- 2016، باستخدام التكامل المشترك ونماذج السلاسل الزمنية المقطعية لتقدير العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من عجز الموازنة والتضخم والاستثمار، بينت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام ومتغيرات الدراسة كما بينت وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والتضخم والنمو الاقتصادي، كما وضحت النتائج وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة.

أما بحثنا فهو يدرس دراسة تحليلية للعجز الموازني في ظل توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021، فهذه الدراسة تبين لنا مختلف الآليات التي تعتمد عليها الدولة في علاج مشكلة عجز الموازنة العامة من خلال آليات ومصادر تمويل هذا العجز والبحث عن مصادر تمويل جديدة كتجربة الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الميزانية والقيام بإصلاحات هيكلية من أجل النهوض بعملية تنمية شاملة وهذا ما سيحقق تنوع اقتصادي بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات.

تقسيمات الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية ومن أجل الإلمام بموضوع عجز الميزانية العامة في ظل توجهات السياسة الاقتصادية الكلية، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تتضمن كل منها ثلاث مباحث و مقدمة وخاتمة وهي:

الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية.

ويضم ثلاث مباحث اختص الأول في ماهية السياسة الاقتصادية الكلية، أما الثاني يتناول أهداف السياسة الاقتصادية بينما الثالث يتناول أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

الفصل الثاني:الموازنة العامة والعجز الموازني.

وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرق الأول إلى الإطار المفاهيمي للموازنة العامة، والثاني تناول عجز الموازنة العامة للدولة واهتم المبحث الثالث وسائل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

الفصل الثالث:تحليل علاقة العجز الموازني بالسياسة الاقتصادية الكلية

وضم ثلاث مباحث إذ يركز المبحث الأول على التفسير الاقتصادي الفكري للعجز الموازني بينما المبحث الثاني تناول علاقة العجز الموازني بالسياسة المالية، واهتم الثالث بعلاقة العجز الموازني بالسياسة النقدية.

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية للعجز الموازني في الجزائر من خلال السياسات الاقتصادية

يضم هذا الفصل ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول مراحل تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)، أما المبحث الثاني فقمنا بتناول مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)، بينما المبحث الثالث تناول تحليل أثر العجز الموازني على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2021) مربع كالدور.

الفصل الأول

الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية

الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية

تمهيد:

تحتل السياسات الاقتصادية مكانة مهمة في الأبحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة سواء على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية التي أعدتها جزءا من برامجها الإصلاحية، أم على مستوى الباحثين في هذا المجال، و السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم ورفع مستويات التشغيل، تحقيق التوازن الخارجي من خلال مكوناتها والتي تتمثل في السياسة النقدية والسياسة المالية، ولأكثر تفصيل سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية

المبحث الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية

تعتمد السياسة الاقتصادية على النظريات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي، و لا يوجد هناك اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سواء كانت اقتصادية أواجتماعية، ولذلك سوف نستعرض في هذا المبحث تعريف السياسة الاقتصادية ومضمونها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية وأهميتها

1-مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

لقد وردت مجموعة من التعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر أهمها:

تعرف على أنها مجموعة القرارات المترابطة والمتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستعمالمختلف الوسائل التي تحقق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو في الأجل الطويل[1].

وتعرف أيضا على أنها مجموعةالإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[2].

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة[3].

كما تعرف بأنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية على أنها[4]: **أهداف+ أدوات+ زمن.**

كما تمثل الإجراءات العلمية التي تتخذها الدولة بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية[5].

---

[1]– وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص74.

[2]– محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص509.

[3]– محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور– دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016، ص266.

[4]– بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8–09 مارس 2005، ص164.

[5]- أحمد شعبان محمد علي، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص133.

ومما سبق يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من الخطط و الإجراءات التي تهدف الى تحقيق أهداف اقتصادية معينة على مستوى الدولة أو الاقتصاد بشكل عام، وتشمل هذه السياسات العديد من النواحي الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، التجارة الخارجية، الديون العامة، العجز الموازني، التوازن المالي.

2-أهمية السياسة الاقتصادية الكلية

تبرز أهمية السياسة الاقتصادية في كونها تتمحور حول مجموعة من المؤشرات التي تحكم أداء العمليات الاقتصادية وبالتالي لمراقبة حركة اقتصاد معين لا بد وأن نتمكن من فهم وتحليل هذه المؤشرات، ويمكن أن نستعرض أهميتها في ما يلي[1]:

1- **الاستخدام التام:** ويقصد به الاستغلال الأمثل لجميع الطاقات والوفورات الاقتصادية ثم تشغيلها بصورة فعالة.
2- **الاستقرار الاقتصادي و استقرار الأسعار:** حيث ان الاستقرار الاقتصادي، يرتبط غالبا باستقرار الأسعار وبالتالي نرى جمعهما في هدف واحد لأغراض التحليل فقط، وما ينجر عنه من استهداف التضخم والقضاء على أسباب وجوده.
3- **تحقيق النمو الاقتصادي:** ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن، وهو الدور المنوط للحكومة الذي يتمثل في الانتقال الموجب من دخل إجمالي إلى آخر.
4- **التوازن الخارجي و توازن ميزان المدفوعات:** التوازن الخارجي يعني التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي وأن يكون مجموعة التزامات الاقتصاد القومي تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي،والذي يعني استقرار المبادلات الخارجية للحكومة مع باقي العالم الخارجي.

المطلب الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، تتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي[2]:

1- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات العامة تحقيقها، بحيث تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية في: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار.

---

[1]- جاب الله مصطفى، **قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر -03-، 2014-2015، ص ض19-20.

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص30.

2- وضع تدرج بين الأهداف: باعتبار أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فمثلاخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

3- تحليل الارتباطات بين الأهداف: حيث أنه عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فإن رفع معدل الربحيكبح الكتلة الأجرية أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

4- اختبار الوسائل: حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية.

المطلب الثالث: الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية

تتمثل السلطات العمومية الفاعلة في مجال السياسة الاقتصادية فيما يلي[1]:

1- **البنك المركزي:** وهو يمثل السلطة النقدية، بحيث يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرار تبعا لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.

2- **المجموعات الجهوية والمحلية:** لها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لامركزية السلطة، وهي عبارة عن وحدات مؤسسية مستقلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة وتحولها بصورة رئيسية.

3- **الجمعيات المهنية المنظمة:** وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية...الخ. تكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة. بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية.

4- **الحكومة المركزية:** وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح إذن هي تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التمويل، وتكون السياسة الاقتصادية ذات مصداقية إذا كان الأعوان الاقتصاديون مطمئنين إلى أن الحكومة المركزية لا تتراجع في الاختبارات المعلن عنها ومن هنا ينخرط الأعوان لتحقيق الأهداف المعلنة حسب القيود المفروضة من قبل السلطات المركزية.

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع نفسه ، ص51.

المطلب الرابع: أنواع السياسة الاقتصادية

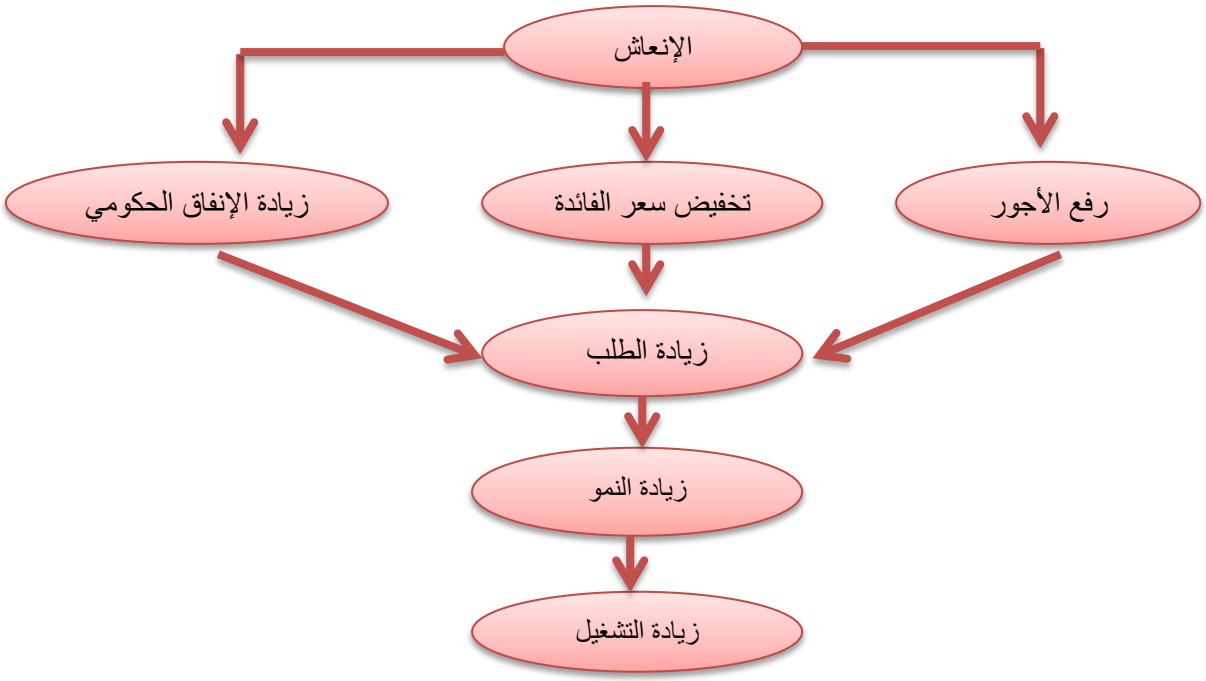
للسياسة الاقتصادية عدة أنواع[1] نذكر منها ما يلي:

1- السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات المالية في الأجل القصير، بحيث توجد عدة سياسات ظرفية تهدف لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

- **سياسة الاستقرار:** تهدف هذه السياسة إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية تقييدية، وترتكز على مكافحةالتضخم وتخفيضه، والمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم والبحث عن التوظيف.

- **سياسة الإنعاش:** بينما هذه السياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والشغل، ودعم الطلب الخاص للعائلات، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار، وحسب الفكر الكينزي فهذه السياسة تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدمة العجز في الموازنة العامة وتسهيل القروض والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(01): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

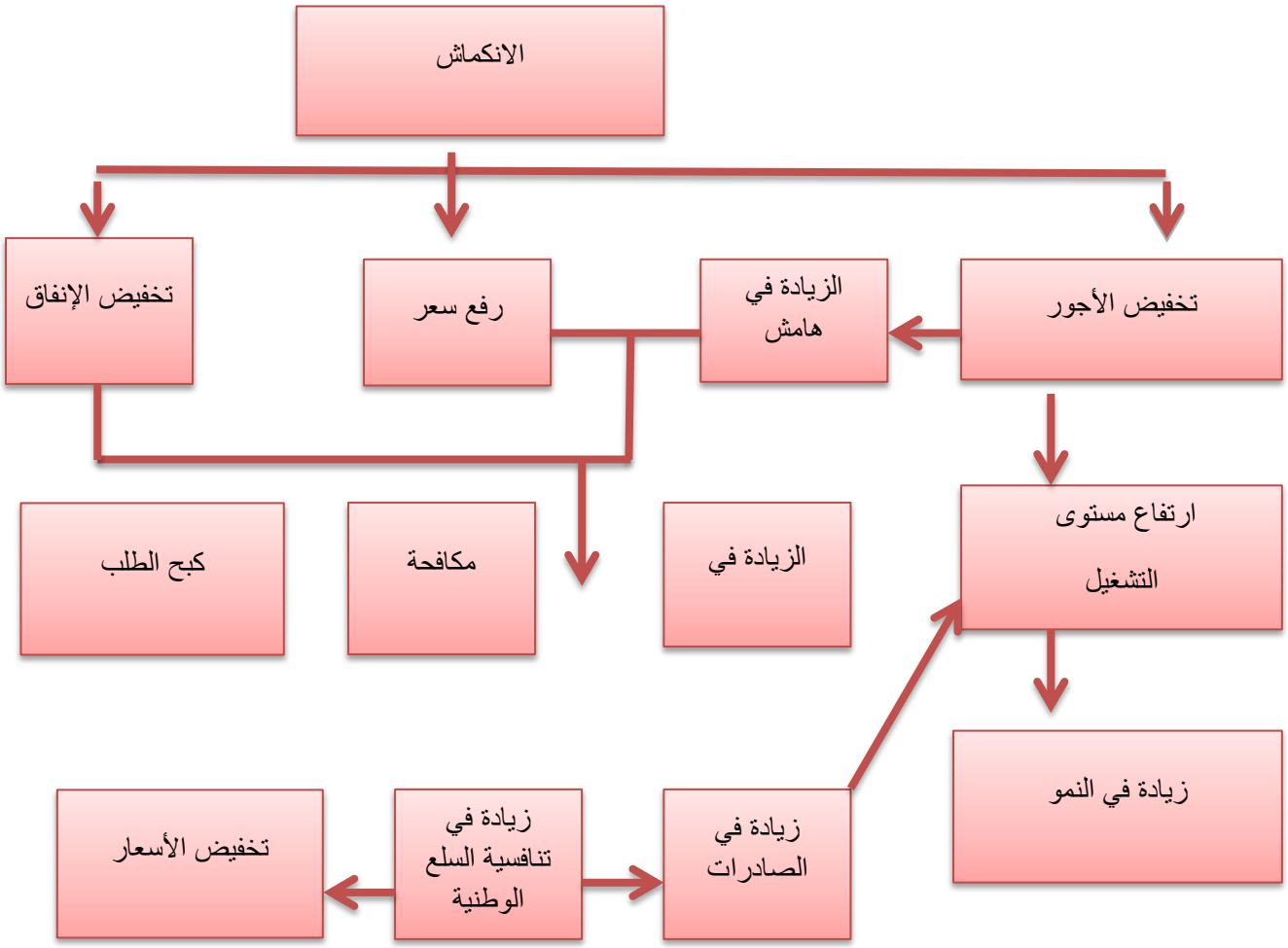


المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص79.

[1]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص78-81.

– **سياسة الانكماش:** تهدف هده السياسة إلى التقليص من ارتفاع الأسعار من خلال استخدام الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

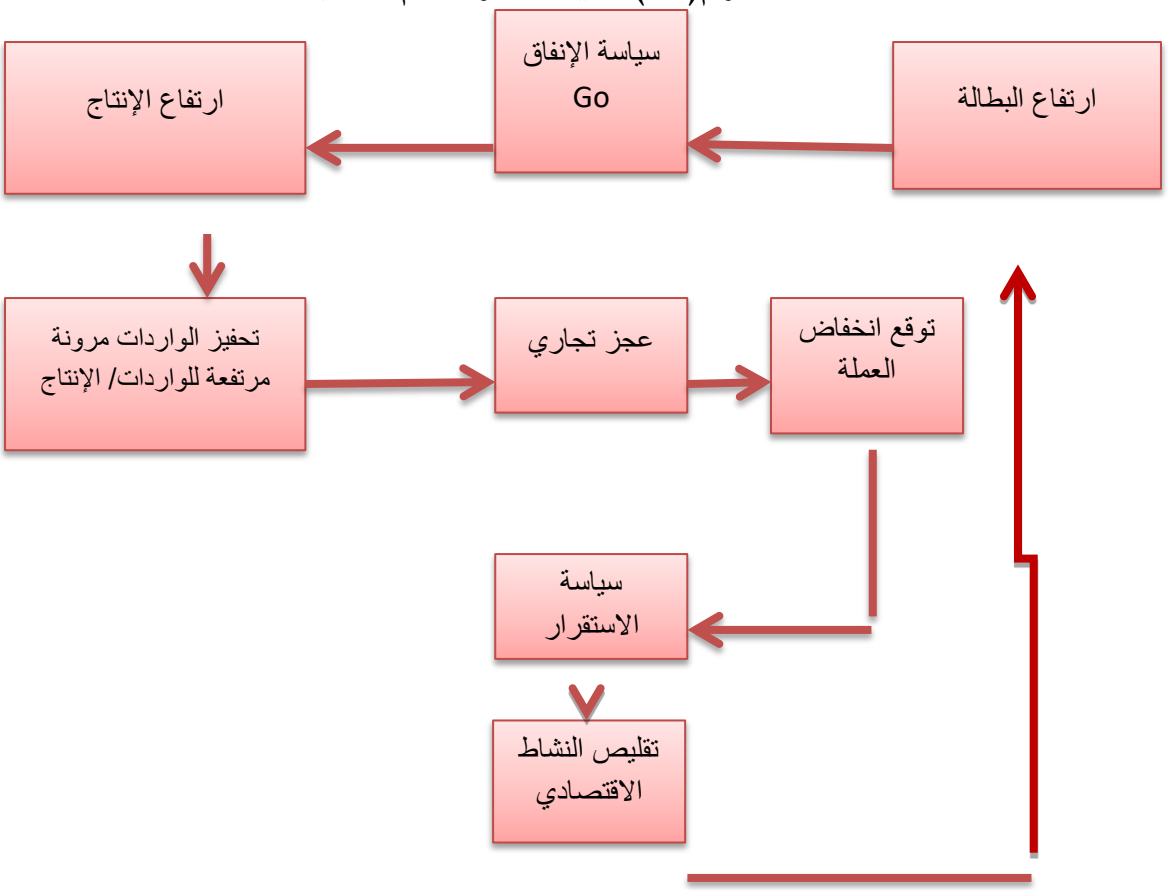
الشكل رقم(02): مخطط توضيحي لسياسة الانكماش



المصدر:وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص80.

– **سياسة التوقف ثم الذهاب:** تم استخدامها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(03): سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص80.

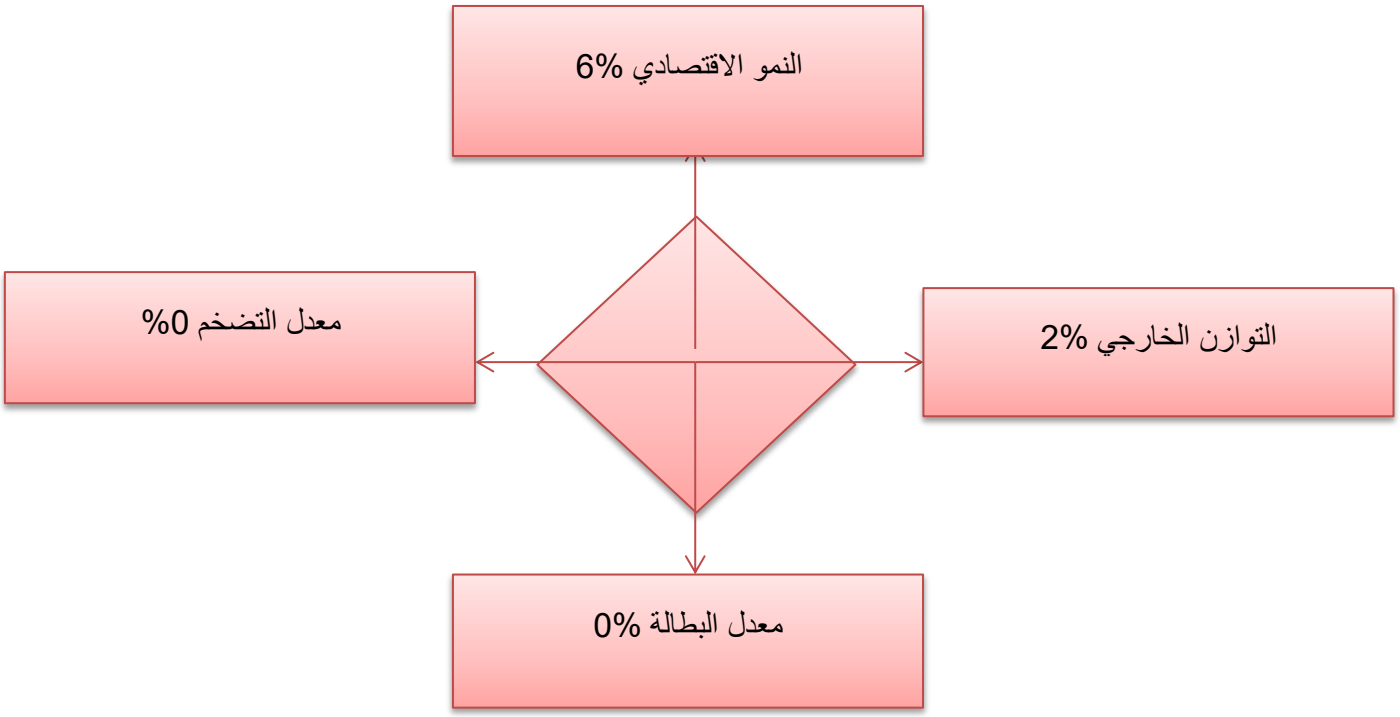
2-السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني ليتماشى مع تغيرات المحيط الدولي وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، بحيث يكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال دعم البحوث ودعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، وما يمكن قوله أن السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثلفي: البحث عن النمو الاقتصادي،

التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي. وهي أهداف مرنة تسعى كلها إلى تحقيق الرفاهية العامة، ويمكن تلخيصهافي الشكل الموالي الذي يسمى بالمربع السحري لكالدور Nicholas Kaldor[1].

الشكل رقم(04): الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية



المصدر: صاري علي، مرجع نفسه، ص55.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي

يتحقق هذا الهدف من خلال الزيادة الحقيقية في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية للنظام السائد خلال فترة زمنية طويلة، وإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي، ويلاحظ أن هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لا بد أن يتحقق معدل للنمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول إن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق بالصورة المطلوبة، التي

[1]- صاري علي، **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد04، 2013، ص ص54-55.

ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع، وكذلك يعرف بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

كما يعرف بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة واحدة[2].

كما يعرفه لويسW.A. Lewis" بأنه يتمثل في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد، أي ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة"[3].

وعليه مما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج الداخليالإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

2- أنواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاث حالات للنمو الاقتصادي[4]:

1- **النمو الاقتصادي العابر:** وهو النمو الذي يحدث نتيجة أسباب طارئة، عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها. وهذا النمو لا يتميز بالاستمراروقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية ولكن آثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم استمرار انتظام العوامل التي أدت إليه وأيضا كان لجمود النسق الاجتماعي والثقافي في تلك الدول دورا كبيرا في عدم استيعاب هذا النمو.
2- **النمو الاقتصادي التلقائي:** وهو يعبر عن الزيادة في الدخل المحلي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، بحيثيحدث هذا النمو الاقتصاديةنتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.
3- **النمو الاقتصادي المخطط:** يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي. وعلى ذلك فإن فاعلية هذا النمو ترتبط إرتباطا وثيقا بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الإدارية والاقتصادية المتبعة. والنمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة

---

[1]- إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص57.

[2]- علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض**، دار الجليس الزمان، عمان، 2009، ص40.

[3]- محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي**، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، 2015، ص 127.

[4]- هشام محمود الأقداحي، **معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص121-122.

مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، ولكنه يتم بمعدلات أسرع وذلك عكس النمو العابر الذي يعد نموا تابعا ولا يملك الحركة الذاتية.

3- قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي[1]:

1- **الناتج الوطني:** باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج، وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات:

- **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى. يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.
- **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.
- **معدل النمو السنوي المتوسط:** ويعني بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة آخذا بالاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي:

$$\mathbf{a} = (\frac{x_t}{x_0})^{-(t)}$$

حيث x_0: كمية نسبة الأساس.

x_t:كمية نسبة المقارنة.

t: طول الفترة.

$\mathbf{a}$: معدل نمو السنوي المتوسط.

ما يعاب على هذه المعدلات على أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

2- **الدخل الفردي:** تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كمقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

[1]- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص63-65.

كما يكمن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد. ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا، وفق أكبر قدرة شرائية.

المطلب الثاني: تقليص البطالة

1- مفهوم البطالة

يشير بعض الباحثين إلى أن مصطلح " العطالة" ربما يكون أفضل من مصطلح " البطالة"، إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا حيث أنها مستمدة من الباطل عكس الحق. خاصة إذا كان ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 18 و 60 سنة لا يعمل بأجر ولو مدة محددة، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد أو المسح، ولا يفضل استخدام صفة العاطل – ليعبر عن موقفه العلمي، خاصة و أنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو معطل. هذا المعطل يتحمل مسؤولية المجتمع الذي لم يوفر له فرصة عمل باعتبار أنه يريد العمل ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية، أي أنه ليس عاطلا بمحض إرادته.ولو كان كذلك ما قمنا بإدراجه ضمن مفهوم العاطل أو المعطل بصفة أدق[1].

وتعرف على أنها ظاهرة اقتصادية تتمثل في عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل أي نشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجة عن إرادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه[2].

تعرف البطالة على أنها جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عنه، كما عرفت أيضا بأنها عدم وجود فرص عمل للفرد القادر عليه والباحث عنه[3].

كما تعرف أيضا على أنها العاطلون عن العمل بالرغم من بحثهم عنه ورغبتهم في العمل والساعين له بالأجر السائد ولكن لا يجدوه[4].

---

[1]- رحيمي عيسى وآخرون، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-، العدد 00، 2018، ص144.

[2]- لوريس يحي صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، **آليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة2003-2015**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 108، المجلد24، 2018، ص314.

[3]- بن العايش فاطمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العلمية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، العدد 06، 2018/12، ص129.

[4]- جمال عزيز فرحان العاني، **ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015، ص7.

مما سبق يمكن أن نعرف البطالة على أنها عدم وجود مناصب شغل للأشخاص القادرين والراغبين في العمل.

2- قياس البطالة

يتم قياس معدل البطالة كما يلي[1]:

1- **المقياس الرسمي للبطالة:** عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية: $\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين العملعن}}{\text{النشطةالفئة}} \times 100$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون أي: الفئة النشطة= العاملون +العاطلون

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل:

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = \frac{\text{العملقوة}}{\text{السكانعدد العملعنالقادرين}} \times 100$$

2- **المقياس العملي للبطالة:** وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا الناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العمل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجي المتوسطة المحتملة وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المجتمع وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن5% مثلا ، قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي=0.95 من قوة العمل الكلية.

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة× قوة العمل وفقا للمفهوم الطبيعي.

3- أنواع البطالة

البطالة الدورية: وهي البطالة التي تتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية، أي أنها تلازم حالة الركود الاقتصاد عندما يحدث قصور في الطلب على الإنتاج وما يرافقه ركود في بيع المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة حيث يتم تسريح العمال من الصناعات التي قل الطلب

[1]- جسور مصطفى، محمد عيسى محمد محمود، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية في الفترة 2000-2016**، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد10، العدد02، 2018، ص ص121-122.

على منتجاتها، أو قد تتوقف بعض المشاريع عن العمل مما يضطر العمال للبحث عن عمل جديد وقد يستغرق ذلك وقت يكون فيه العمال في حالة بطالة وهذه البطالة تزول عندما يخرج الاقتصاد من حالة الركود إلى الانتعاش[1].

البطالة الاختيارية: أو الإرادية والطوعية فهي البطالة التي يقوم فيها العامل بتقديم استقالته من العمل الذي كان يعمل به بمحض إرادته، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن[2].

البطالة الاحتكاكية: تنشأبسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وعادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل للفرص المتاحة فيه[3].

البطالة الهيكلية: وهي تلك البطالة التي تحدث بسبب الاختلاف القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، وتظهر نتيجة إحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة[4].

البطالة السافرة والبطالة المقنعة: يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة والتي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني[5]. أما البطالة المقنعة فهي التي تحدث في الحالات التي يكون فيها عدد العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث إذا انسحبت من أماكن عملها فإنها لا تؤثر على حجم الإنتاج[6].

البطالة الإجبارية: ويقصد بها حالة التعطل التي يكون الفرد مجبرا عليها رغم بحثه ورغبته في العمل[7].

---

[1]– هيثم عبد القادر الجنابي، أسماء خضر ياس، **تحليل اتجاهات البطالة في العراق وسبل معالجتها**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة مستنصرية، المجلد37، العدد101، 2014، ص33.

[2]–أزاد أحمد سعدون الدوسكي،سمير فخري نعمة الوائلي، **انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد18، 2010، ص187.

[3]– نعيم حسين كزار البديري، **مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي نموذجا) دراسة تحليلية**، مجلة جامعة نابل، العلوم الانسانية، جامعة نابل، المجلد23، العدد02، 2015، ص747.

[4]– مي حمودي عبد الله الشمري، **واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد37، 2013، ص136.

[5]–سكنه جهيه فرج، **أسباب ومصادر البطالة في البصرة 2003–2011**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 09، العدد28، 2013، ص163.

[6]– مي حمودي عبد الله الشمري، مرجع سابق، ص137.

[7]–البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، 2004، ص165.

المطلب الثالث: التحكم في التضخم

1- مفهوم التضخم

يعتبر مصطلح التضخم شائع كثيرا في بعض كتب الاقتصاد، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، بحيث يرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم إذ يستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة منها[1]:

1- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار
2- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
3- ارتفاع مستوى التكاليف
4- الإفراط في تراكم الأرصدة النقدية

ويعرفه الاقتصادي Hackett على أنه اختلال بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية الجزئية ، أو أنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية قليلة من السلع والخدمات[2].

كما يعرف على أنه ارتفاع متواصل ومستمر في المستوى العام للأسعار أو بدلا عن ذلك على أنه هبوط مستمر ومتواصلا في قيمة الأموال، وينبغي ملاحظة العديد من الأمور حول هذا التعريف[3]:

1- يشير التضخم إلى الحركة في المستوى العام للأسعار وهو لا يشير إلى التغيرات في سعر واحد مقارنة بالأسعار الأخرى، وهذه التغيرات شائعة حتى عندما يكون المستوى العام للأسعار مستقرا.

2- الأسعار هي تلك الخاصة بالسلع والخدمات وليس الأصول.
3- يجب أن يكون ارتفاع الأسعار كبيرا إلى حد ما وأن يستمر على مدى فترة أطول من اليوم أو الأسبوع أو الشهر.

ويعرف التضخم أيضا من خلال عدة معايير كالتالي[4]:

1- **التعريف المبني على النظرية الكمية:** يرى أن التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.

---

[1]- سويح جمال، بن ثابت علال، **دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر2020، ص100.

[2]-رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص12.

[3]- Marc labonte, « **Inflation :causes, costs, and current status** »,congressional research service, CRS Report for congress, 2011,p1.

[4]- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الوادي الجزائر، 2007، ص87.

2- **التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:** يرى أن التضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل.

3- **التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:** يرى أن التضخم عبارة عن زيادة الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر للمستوى العام للأسعار نتيجة زيادة في كمية النقود.

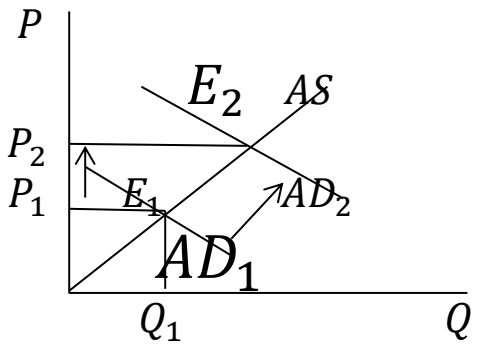
2- أسباب التضخم

هناك ثلاث أسباب أساسية للتضخم وهي كالتالي:

1- التضخم الناشئ عن الطلب: إن التضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي، بحيث لا يمكن تلبية الفائض الناتج عن ذلك باستخدام المخزون الحالي أو تحويل فائض الصادرات إلى السوق المحلي[1].

وقد يزيد الطلب الكلي نتيجة زيادة في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الحكومي بمعدل أكثر مما يستطيع الجهاز الإنتاجي مقابلته ويمكن أن يزيد نتيجة التوسع في الإصدار النقدي عن طريق البنك المركزي أو عن طريق التوسع في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، وهذا ما يمكن تمثيله بالشكل البياني التالي[2]:

الشكل رقم(05): التضخم الناشئ عن الطلب



المصدر: عبد الله الطاهر، موفق على خليل، مرجع سابق، ص97.

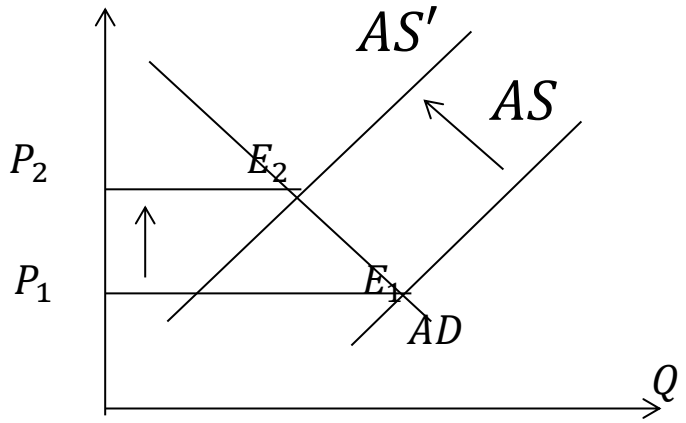
[1]- Ebiringa, oforegbunam thaddeus andAnyaogu, Nnneka, B, « Exchange rate, inflation and interest rates relationship: anautoregressive destributed lag analysis »,journal of economics and development studies, vol2, N°2,2014,p267.

[2]- عبد الله الطاهر، موفق على خليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الكرك، 2011، ص ص 135.

التضخم الناشئ عن التكاليف: هو التضخم ناتج عن الزيادة في أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، مما ينجم عن ذلك ارتفاع في الأسعار، وغالبا ما تكون الزيادة في تكاليف عوامل الإنتاج راجعا إلى الزيادة في معدلات الأجور استجابة لرغبة العمال وهي أقل من الزيادة في إنتاجية العمل فيحدث ارتفاع في الأسعار والتي تكون أكبر من الزيادة في الأجور يتحملها في النهاية المستهلك لهذه السلع والخدمات، لأن أصحاب المشاريع لن يقبلوا الانخفاض في أرباحهم بل يناضلون بأقصى مجهوداتهم لأجل ذلك[1].

والشكل التالي يمثل ذلك:

الشكل رقم(06): التضخم الناشئ عن التكاليف



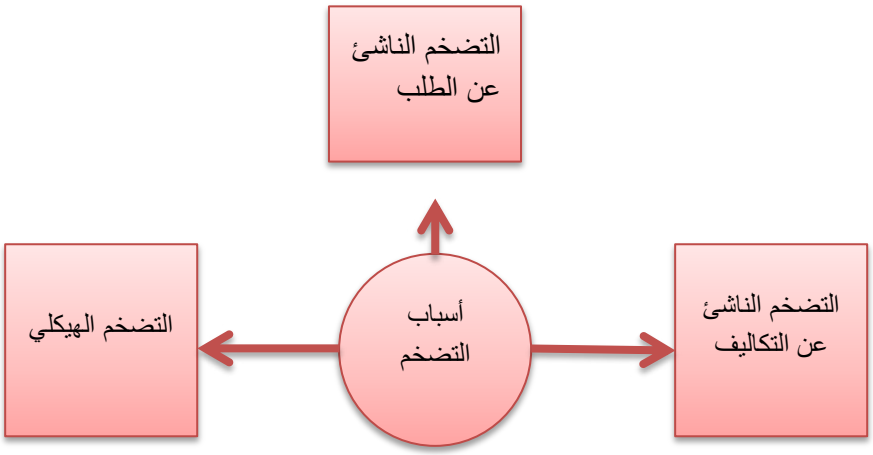
المصدر: عبد الله الطاهر، موفق على خليل، مرجع نفسه، ص139.

التضخم الهيكلي: إن وجود احتكارات، واحتكارات الأقلية في السوق لا يترك المجال لتحديد الأسعار وفق قانون العرض والطلب، وبالتالي اعتبار هذه الوضعيات تضخمية، ومن جهة أخرى فإن النقابات لها القدرة على المفاوضة ورفع أجورها بصفة متجانسة رغم اختلاف نتائج المؤسسات، كما أن وجود اختلاف في مواجهة المنافسة الخارجية (هناك قطاعات محمية وأخرى غير محمية) قد يترتب عنه ارتفاع التكاليف داخل بعض القطاعات الأخرى[2].

[1]– سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص211..

[2]– مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص96.

الشكل رقم(07): أسباب التضخم



المصدر: مفيد عبد اللاوي، مرجع نفسه، ص96.

3- أنواع التضخم

هناك عدة أنواع يمكن حصرها باختصار في الآتي:

1- **التضخم الجامح:** هو الارتفاع الكبير في الأسعار والذي يتبعه إرتفاع مماثل في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة في الأجور، مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن[1].

2- **التضخم الزاحف:** وهو ارتفاع بطيءفي المستوى العام للأسعار ويستمر فترة طويلة ويترتب عليه انخفاض مستمر في قيمة العملة[2].

3- **التضخم المكبوت:** (الكامن) وهو الحالة التي تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات وضوابط تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار[3].

4- **التضخم المستورد:** وهو الذي يحدث نتيجة الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج[1].

---

[1]- سويح جمال، بن ثابت علال، مرجع سابق، ص101.

[2]- محاسن عثمان حاج نور، **أثر عرض النقود على معدلات التضخم في السودان للفترة من 2010-2018**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد06، العدد02، ديسمبر2019، ص158.

[3]- محمد كريم قروف، **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013، ص254.

المطلب الرابع: توازن ميزان المدفوعات

أ- مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف على أنه بيان يسجل الحقوق الدولية والديون الدولية على الدولة، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة[2].

كما يعرف على أنه سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة، والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون السنة.

والمعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات هناك اختلاف في تقييمها بين الكتاب والجهات ذات العلاقة، إلا أنها تقسم إلى قسمين وهو ما يتم في الغالب وهما[3]:

1- **المعاملات التجارية:** وتشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان التجاري أو الحساب الجاري.
2- **المعاملات الرأسمالية:** وتشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان الرأسمالي أو حساب الرأسمالي.

ب- أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي[4]:

يمكن التعرف على المركز الاقتصادي الذي تحتله الدولة في الاقتصادي العالمي.

- يعتبر ميزان المدفوعات كيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملة الأجنبية.

- يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

---

[1]-نسيلي جهيدة، نسيلي خديجة، **التضخم في الجزائر بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي (2001-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2020، ص82.

[2]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص227 .

[3]- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص233.

[4]- بسدات كريمة، **دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق ، المجلد03، العدد05، 2016، ص244.

– يحوي ميزان المدفوعات على معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

ج– التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1– التوازن في ميزان المدفوعات: وينقسم إلى ما يلي[1]:

– **التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات:** هو أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة من إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها منه، وبتعبير آخر أن يحدث مساواة حسابية حتمية بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية ويسمى هذا التوازن "التوازن الورقي".

– **التوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات:** فهو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية بجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدى. فعند حدوث عدم توازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا، أما إذا كان هناك تعادل بين حسابي الحساب يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.

وعليه يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنيه في المدفوعات المستقلة.

2–الاختلال في ميزان المدفوعات: يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا كانت العمليات المستقلة ذات فائض أو عجز يتطلب تحويلا رسميا عن طريق السلطات النقدية، وقد جرى العرف على قياس إجمالي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات على أساس العمليات الجارية ورصيد العمليات الرأسمالية طويلة الأجل، دون العمليات القصيرة الأجل لأنها ذات طبيعة وقائية في العادية.

والواقع فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات قد ينشأ بسبب عدم توازن العمليات الجارية المنظورة وغير المنظورة أو عدم توازن التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل، وقد يخفف رصيد أحد الجانبين من حدة اختلال الجانب الآخر كأن يقلل الرصيد الإجمالي للعمليات الرأسمالية مثلا من حدة العجز في رصيد العمليات الجارية وهكذا.

والعمليات التي يقصد منها موازنة الحسابات يطلق عليها عمليات "موازنة تبعية" الغرض منها تغطية هذا العجز أو الفائض، فانتقال الذهب أو القروض يعتبران من هذا النوع الموازن، وهي تختلف عن الإيرادات والمدفوعات الأصلية التي تحدث بغض النظر عن باقي مكونات ميزان المدفوعات، فهي تتحقق بصفة

[1]– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص111.

مستقلة دون أن يكون الغرض منها تسوية جانبي الميزان، ومن أهم هذه العمليات المستقلة الصادرات والواردات السلعية وتبادل الخدمات وحركات الأموال طويلة الأجل[1].

المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية

تعتبر أدوات السياسة الاقتصادية تلك الوسائل التي تستخدم لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، ولذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم كل أداة أولها السياسة النقدية وأهدافها والنظريات المتعلقة بها ثم السياسة المالية وأهدافها ونظرياتها.

المطلب الأول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد وسائل السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو العرض النقدي أو التوسع النقدي، ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي سياسة يستخدمها البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود ومعدلات الفائدة وغير ذلك. ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها، أدواتها، أهدافها وتطورها في الفكر الاقتصادي.

أ- تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها

أولا: تعريف السياسة النقدية

أعطي للسياسة النقدية عدة تعاريف ومن أهم هذه التعاريف نجد:

عرفها الاقتصادي "BASH" بأنها: ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية[2].

ويعرفها براثر "Prather "بأنها تشمل تنظيم عرض النقد "العملة والائتمان المصرفي" عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة[3].

تعريف الاقتصادي كنت " Kent" بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل[4].

---

[1]- أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص366.

[2]- مفتاح صالح، **النقود السياسة النقدية(المفهوم، الأهداف، الأدوات)**، دار الفجرللنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص98.

[3]- مرغاد لخضر، حوحو فطوم، **فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 02، 2014، ص9.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص284.

وعرفها الاقتصادي" Shaw " بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد والتأثير على كلفة الحصول عليه[1].

وتعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم، والمقصود بالاقتصاد السليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية[2].

كما عرفها آخرون على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي[3].

كما يقصد بها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار[4].

ومما سبق يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف تحقيق الأهداف المسطرة.

ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية

هناك اتجاهين للسياسة النقدية[5]:

1- **السياسة النقدية التوسعية (التضخمية):** وهي التي ترتكز بشكل رئيسي على زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد وذلك بهدف استعمال هذه الزيادة للاستثمار في زيادة إنتاجية الاقتصاد وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ما يؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك العام، تلجا الحكومات إلى هذه السياسات خلال فترة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو، ويطالب أصحاب هذا التوجه من الاقتصاديين السلطات المالية باعتماد سياسة تفاعلية معاكسة للدورة الاقتصادية، أي أن تلعب الدولة دور المحفز للعملية الإنتاجية بشكل عام وتحديدا خلال فترات

---

[1]- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2008، ص138.

[2]- د.عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشروالتوزيع، 2015، ص95.

[3]- محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية -نظرية تحليلية قياسية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص18.

[4]-مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص306.

[5]- محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مجلة بحوث الاقتصادية عربية. العدد 66، ربيع2014، ص97.

الركود والتراجع في معدلات النمو، يحصل هذا من خلال تخفيض الفوائد على السندات الحكومية أو اعتماد إعفاءات ضريبية أو تقديم تسهيلات للقطاعات المنتجة للوظائف للحصول على رؤوس الأموال بكلفة منخفضة.

إلا أنه ينتج عن ذلك زيادة في الضغوط التضخمية وكذا تدهور في الحساب الخارجي، وذلك نتيجة زيادة المداخيل التي يخصص جزء منها لاستهلاك المستوردات.

2- **السياسة النقدية الانكماشية:** تعتبر هذه السياسة أن زيادة حجم النقود المتوفرة في الأسواق سيؤدي حتما إلى رفع إجمالي القدرة الشرائية للناس ما يعني خطر لجوء التجار إلى رفع أسعارهم ما قد يصل إلى مستويات أعلى من معدل الزيادة في السيولة المتوفرة للاستهلاك إلى حدود تؤثر سلبا في مسار النمو الاقتصادي من خلال تراجع في الطلب على استهلاك السلع والخدمات المعروضة، وبالتالي يدعو أصحاب هذا التوجه إلى الحد من كمية الأموال المتوفرة في السوق من خلال السلطات المالية التي يطالبونها بامتصاص الفائض من النقود من خلال اعتماد سياسات الحد من النقود المتوفرة للاستعمال في الاقتصاد ولتحقيق هذا الهدف تلجأ الدولة إلى رفع أسعار الفائدة،وهو الاتجاه الذي يركز على الحد من التضخم وتخفيض العجز في التوازن الخارجي، ولكن على حساب كل من تخفيض النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة.

ب- أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها

أولا: أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال السياسة النقدية، حيث يوجد اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية هي نفسها تقريبا أهدافا للسياسة الاقتصادية[1].

1- الأهداف الأولية

وهي عبارة عن متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطية والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** (القاعدة النقدية)وهي عبارة عن الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات،بحيث تتكون من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري.

[1]- باصور كمال، **أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر2000-2012**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية، العدد 06، 2016، ص53.

[2]- محمد بلوافي، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد02، جوان 2012، ص ص464-465.

– **ظروف سوق النقد:** يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، أي قدرة المقرضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك. هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

2– الأهداف الوسيطية

يقصد بالأهداف الوسيطية للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار الأسعار[1].

– **الشروط التي يجب توفرها في الأهداف الوسيطية:** هناك عدة معايير يجب توافرها في الأهداف الوسيطية تتمثل فيما يلي[2]:

- **القابلية للقياس:** يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطية ضروريا لأن الهدف الوسيط هو إشارة فيما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يوصلنا إلى تحقيق الهدف النهائي أم لا. فبالمقارنة بين سعر الفائدة والقاعدة النقدية والمعروض النقدي، نجد أن سعر الفائدة هو أسهل في القياس من القاعدة النقدية والمعروض النقدي.
- **القدرة على السيطرة:** أي أن البنك المركزي يكون قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، فلو استخدم الناتج المحلي الخام PIB والقاعدة النقدية وسعر الفائدة، فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على سعر الفائدة وعلى القاعدة النقدية بخلاف السيطرة على PIB وعلى توقعات التضخم.
- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك المركزي التنبؤ بقياس سعر النفط في السوق العالمي، هذا سوف يساعده على تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق توازن ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام والذي بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر.

---

[1]–عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص64.

[2]–عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، الجزائر، 2014، ص154.

تتمثل الأهداف الوسيطية في:

- **معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية:**إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية وتستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية[1]، يعتبر معدل الفائدة متغيرا سلوكيا حاسما في الاقتصاد تتحدد على أساسه كثير من التصرفات والقرارات الاقتصادية، بحيث تكمن أهميته بالنسبة للسياسة النقدية من خلال استعماله من طرف السلطات النقدية كمتغير لمراقبة تطور حجم القرض في الاقتصاد، وتعمل هذه السلطات على رفع أو خفض معدل الفائدة حسب تقديرها لحالة الوضع النقدي فيما إذا كان يتميز بحالة فائض في السيولة أو حالة نقص فيها.

وتستعمل السلطات النقدية وسائل عديدة لبلوغ معدل الفائدة المستهدف منها معدل إعادة الخصم وإن اللجوء إلى معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية ليس بالأمر الهين لا من حيث تحديد مستواه ولا من حيث تأثيره وفعاليته من زاوية تحديد مستواه، يعتبر معدل الفائدة مؤشرا يلفه نوع من الغموض بسبب ارتباط جزء منه بمتغيرات مستقلة إن أدوات السياسة النقدية مثل مستوى الأسعار والتوقعات التضخمية وحجم الدخل الحقيقي وحجم العجز في ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى، قد يكون ليس بالفعالية المرجوة من طرف السلطات النقدية، يكون معدل الفائدة محدود الفعالية إذا كان بإمكان المؤسسات الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل غير القروض البنكية، حيث أن الاقتراض من البنوك يصبح في هذه الحالة ضعيف المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة[2].

- **المجمعات النقدية:** إن ضبطنمو الكتلة النقدية مع مستوى معدل نمو الاقتصاد يمثل الهدف الأساسي للسلطات النقدية عند النقدويين، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج، بدايةبشكل غير معلن ثم معلن، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، ولهذا فإن هذه النظرية تقتضي الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية، ويستحسن أن يكون ضعيفا يتراوح بنسبة 3 % إلى 5 %، ولتحقيق ذلك ينبغي أن يترك سعر الصرف عائما، ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي[3]:

*-يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

---

[1]- د.عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر-**، الطبعة 01، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2015، ص 104.

[2]- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص ص146-147.

[3]- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص128.

*-تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك، وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية:

*-إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها.

يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الاخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة تداول النقد ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإنه يبقى الإشكال مطروحا، ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M_1أو M_2 المجمع النقدي الاوسع M_3عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

وهناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع والمجمع الضيق فالمجمع الضيق للنقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد لأن المجمع الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة، كما أن المجمع النقدي M_1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية، أما المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحافظ الأوراق المالية، وكخلاصة فإنه يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول.

- **سعر الصرف:** يعرف على أنه مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، فعن طريق الحفاظ على هذا المعدل يمكن للسياسة النقدية أن تسهم في توازن الاقتصاد العام، وتلجأ السلطات النقدية إلى استخدام سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية، ذلك أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات، كما أن استقرار سعر الصرف أحد أهم ضمانات استقرار وضعية أي بلد اتجاه الخارج[1].

3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق:[2]

- **تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:** إن النمو الاقتصادي يعد هدفا مهما تسعى إليه السياسة الاقتصادية في كل بلد، وان منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وذلك يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية. وإذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر

[1]- عبد القادر خليل ، مرجع السابق سابق، ص158.

[2]-عباس كاظم الدعمي، ميساء سعد جواد حبي، **دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة(1995-2011)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 11، 2014، ص221.

بصورة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وبشكل الذي يحافظ فيه على معدلات تضخم معتدلة.

- **تحقيق العمالة الكاملة:** ويقصد بالاستخدام الكامل بأن الناس المؤهلين الذين يبحثون عن العمل وبمعدلات الأجور السائدة سيجدونه بدون تأخير كبير، وذلك بالوضع الذي يتميز فيه الاقتصاد بزوال البطالة الإجبارية أو انعدامها، و يرتبطهذا الهدف (هدف التشغيل)بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، ولذا فإن عدم تحقيق نمو اقتصادي ينعكس سلبا على هدف التشغيل الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا من خلال تزايد معدلات البطالة.

- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل منتظم لجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة، وينتج عن هذه المعاملات في حالة الاستيراد أن يدفع ثمن السلع والخدمات للخارج، ويسجل حجم الأموال المدفوعة في جانب المدفوعات، أو يتم تحصيل ثمن السلع والخدمات في حالة التصدير للخارج ويسجل حجم الأموال المحصلة في جانب المدخلات.

يعتبر هدف تحقيق التوازن الخارجي من الأهداف المهمة للسياسة النقدية، إذ يمكن أن نحكم على فاعلية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، وتحقيق استقرار أسعار الصرف من جهة ثانية.

- **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** يعد موضوع استقرار الأسعار شرطا لحسن سير الاقتصاد، إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي، وإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الاستثمار ومن ثم يقلل من النمو الاقتصادي والخروج باقتصاد غير كفء، فضلا عن أن الارتفاع في الأسعار يولد انعكاسات خطيرة ، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته، لذلك فإن البنك المركزي يدرك أضرار الزيادة المستمرة في المستويات العامة للأسعار، وهدف استقرار الأسعار هو من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية وهو: المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم.

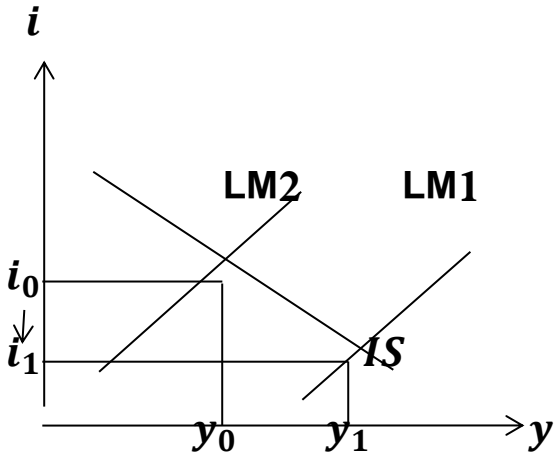
ثانيا: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تتركز قنوات تأثير السياسة النقدية في أربع قنوات رئيسية وهي:

1-قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة قناة تقليدية لنقل أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلكأن السياسة النقدية التقليدية تعمل في إطار نموذج (IS-LM) الكينزي وبالتالي فإن السياسة التوسعية تؤدي إلى زيادة عرض النقود($M_S \uparrow$)مما يترتب عليها انخفاض في سعر الفائدة الحقيقي($r \downarrow$) وينتج عن ذلك

انخفاض تكلفة رأس المال مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستثماري ($I \uparrow$)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب والناتج الكليين ($y \uparrow$) ويمكن توضيح كيفية انتقال أثر السياسة النقدية وفقا لقناة سعرالفائدة كما يلي:

الشكل رقم (08): قناة سعر الفائدة



المصدر: علي ذهب، مرجع نفسه، ص278.

من خلال الشكل يتضح أن إتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى زيادة عرض النقود الحقيقي مما يترتب عنه انتقال منحنى LM إلى أعلى باتجاه جهة اليمين من LM_0 إلى LM_1مؤديا إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي من r_0 إلى r_1 ويترتب عن ذلك انخفاض تكلفة رأس المال مما يترتب عنه زيادة في كل من الانفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الاستهلاكي على الأراضي والعقارات والسلع المعمرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي الحقيقي في الأجل القصير[1].

2-قناة سعر الصرف: إن التغير في سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وهذا من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، ولذلك فإن عددا كبيرا من الدول تولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية، وتستخدم هذه الآلية في الدول النامية والمتقدمة ضمن برامجها الإصلاحية لتنشيط صادراتها، إلى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

فمثلا تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي ارتفاع عرض النقود إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض الطلب على العملة المحلية. ونتيجة لذلك تنخفض قيمة العملة

[1]- علي ذهب، **آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي**، مجلة البحوث والدراسات، العدد24، السنة 2017، ص ص278-279.

المحلية مما يؤثر إيجابا على الصادرات ووضع الحساب التجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات على ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد المحلي[1].

3- **قناة أسعار الأسهم:** تتكون قناة أسعار الأسهم من قناتين رئيسيتين هما[2]:

قناة نظرية توبين للاستثمار: هي قناة تشرح كيفية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تأثيرها على التغير في أسعار أسهم الشركات إن الفكرة الأساسية لنظرية توبين الاستثمار هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات إلى تكلفة إحلال رأس المال الحقيقي وقد أطلق توبين على هذه النسبة q ويشير ارتفاع q إلى ما يلي:

- ارتفاع القيمة السوقية للأسهم الشركات مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال الحقيقي.
- انخفاض أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بالقيمة السوقية لأسهم الشركات ومن ثم فإن ارتفاع q يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وشراء سلع استثمارية جديدة. ووفقا لهذه النظرية فإن السياسة النقدية التوسعية $(M_s \uparrow)$ تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وهذا ما يرفع من القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للشركات وانخفاض جاذبية السندات مقارنة بالأسهم، ولهذا فإن الطلب على أسهم الشركات سوف يرتفع، الأمر الذي يرفع من أسعارها وينتج عن هذا الارتفاع زيادة في أسعار أسهم الشركات $(P_e \uparrow)$ حدوث زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركات مقارنة بتكلفة احلال رأس المال الحقيقي $(q \uparrow)$، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة، وزيادة الإنفاق الاستثماري $(I \uparrow)$ الأمر الذي يؤدي زيادة الناتج الكلي $(y \uparrow)$ ويوضح ذلك في الشكل التالي:

$$M_s \uparrow \rightarrow P_e \uparrow \rightarrow q \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow y \uparrow$$

قناة آثار الثروة على الاستهلاك: وفقا نظرية "دورة الحياة الاقتصادي Modigliani فإن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بموارد الأفراد الاستهلاكية طيلة حياتهم والتي تتكون من ثلاث عناصر هي:

- رأس المال البشري
- رأس المال الحقيقي
- الثروة المالية

وطبقا لقناة آثار الثروة على الاستهلاك فإن السياسة النقدية التوسعية $(M_s \uparrow)$ تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم $(P_e \uparrow)$ ويترتب عنه حدوث زيادة في قيمة الثروة المالية $(W \uparrow)$، مما يؤدي إلى زيادة موارد المستهلكين على مراحل حياتهم المتاحة

[1]- بن طالبي فريد، **أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990-2009**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 10، 2011، ص ص9-10.

[2]-علي ذهب، مرجع سابق، ص ص279-280.

لاستهلاك الأمر الذي يرفع من الإنفاق الاستهلاكي $(C \uparrow)$ ومن ثم حدوث ارتفاع في الناتج الكلي $(y \uparrow)$ وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

$$M_s \uparrow \rightarrow P_e \uparrow \rightarrow W \uparrow \rightarrow C \uparrow \rightarrow y \uparrow$$

4- قناة الائتمان

تنقسم قناة الائتمان إلى قناتين[1]:

- **قناة القرض البنكي(القناة الضيقة للقرض):** تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي. ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض النقود البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطيات والودائع لديها. وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي.

- **قناة الموسعة للقرض: (قناة الميزانية):** هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين، من جهة والمقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد عل درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي.

فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والذي يمكنه من تعظيم أرباحه. فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية.

فكلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح. نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية، اي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجابا على قدرتها على الاقتراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري(المالي والحقيقي) وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي.

[1]- بقبق ليلى أسمهان، بورقعة سنوسي، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة –حالة الجزائر– دراسة قياسية 1990-2014)**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد02 العدد01، 2016، ص05.

ج-أدوات السياسة النقدية

ابتكر الفكر الاقتصادي مجموعة أدوات يمكن للسلطات النقدية استخدامها لتحقيق أهدافها السالفة الذكر وما تراه مناسبا في إدارة شؤونها النقدية والائتمانية، وبشكل عام يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

1- أدوات تقليدية (الكمية):

تسمى أيضا بأدوات الرقابة الفنية غير المباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم الودائع المتوفرة في البنوك التجارية، وهي وسائل كمية كونها تهدف إلى الرقابة على كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام، ويتحدد الغرض الرئيسي من استعمال هذه الأدوات في التأثير في كمية الائتمان المصرفي أو حجمه، أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها أطراف الائتمان المصرفي، وأن استخدام الوسائل الكمية بهدف التأثير في كمية الائتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية[1].

وتتضمن الأدوات الكمية من الوسائل الآتية:

- **سياسة السوق المفتوحة:** تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشترياً لسندات حكومية أو مالية. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي هذا إلى زيادة الاحتياطات النقدية، لدى المشترين (عادة البنوك التجارية) الأمر الذي يعني زيادة قدرة هذه البنوك على منح القروض؛ وبالتالي زيادة العرض النقدي، وانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ويؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى عكس النتائج السابقة.

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، تسعى الحكومة إلى محاربة ذلك، ولعل أقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب، وتقليل القدرة على الشراء، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات، وهنا تقل النقود في أيدي الأفراد وفي البنوك، مما يقلل من حجم النقد

[1]- نصر حمود مزيان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة02، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص80.

من ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقود المتداولة من ناحية أخرى، كما قد ينظر إليها بأنها عملية اقتراب داخلي،أو حقن للاقتصاد بكميات نقدية[1].

ويتوقف نجاح سياسة السوق المفتوحة على العوامل التالية[2]:

- ❖ مدى حجم وطبيعة السوق النقدية بحيث تكون معبرة بشكل كبير عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما.
- ❖ مدى توفر الصكوك المتمثلة في أذونات الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تداولها في السوق النقدية.
- ❖ مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها.
- ❖ درجة الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددا هاما لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.
- ❖ ويذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لا تزال محدودة بسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في بعض البلدان وانعدامها في البعض الآخر.

– **سعر إعادة الخصم:** تعد هذه الأداة الأولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان، ويعني بسياسة سعر إعادة الخصم وهي تعبر عن سعر الفائدة الذي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وعادة ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي 2%، حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية، وتحقيق هامش ربح معقول.

وتعد الأداة –إعادة الخصم– من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استعمالها في القرن 19 وأوائل القرن 20، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في القرن الحالي.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسة التوسعية والانكماشية، ففي الحالة الأخيرة يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم، أي أنه سيقرض البنوك بأسعار مرتفعة، مما يقلل من

[1]- أسماء خضر ياس، أحمد صبحي جميل، **أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004–2013**، مجلة الدنانير، العدد 09، 2016، ص61.

[2]– محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص31.

قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل من الطلب على النقود، ويحدث العكس في حالة إتّباع السياسة التوسّعية[1].

وترتبط فاعلية هذه الأداة بما يلي[2]:

- وجود سوق نقدي منظم لتحقق فيه علاقة وثيقة بين سعر الخصم وبقية أسعار الفائدة في سوق النقود.
- وجود أسواق مالية متقدمة لبيع وشراء الأوراق المالية الأخرى.

– **سياسة الاحتياطي الإجباري:** تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع، تنصب التشريعات الحديثة التي تنظّم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك؛كالقروض والاستثمارات وغيرها من مجالات استخدام ما لديه من موارد.

يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي، وتعزيز مقدرته على خلق النقود الائتمانية؛ وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها للمشروعات؛ والعكس في حالة التضخم[3].

وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات أفضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدة اعتبارات أهمها[4]:

- أنها وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.
- أنها لا تحتاج لسوق واسعة ومتقدمة للتعامل ولذلك فهي مناسبة للاستخدام في البلدان النامية.
- إلا أن هناك بعض الموانع التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية ومن أبرز تلك الموانع ما يلي[1]:

---

[1]– نعيم صباح جراح، عقيل عبد الحسين عودة، مصطفى محمد ابراهيم، **أثر الأدوات الكمية "الغير مباشرة" للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة 2003–2016**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد25، العدد110، 2019، ص356.

[2]– محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص28.

[3]– حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص294.

[4]– محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص ص29.

- إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فإن تخفيض نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة أثناء فترات الكساد.
- وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية وبالتالي فإن تغيير نسبة الاحتياطي لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.
- رغم أن هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية إلا أن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي.

إن هذه السياسة هي سياسة انتقائية في أثرها على البنوك التجارية أما المؤسسات المالية غير المصرفية فلا تأثير لهذه السياسة عليها وبذلك فإن هذه السياسة غير عادلة.

ورغم كل ما تم ذكره فإن هذه السياسة تظل من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في ظل عدم فعالية سياسة السوق المفتوحة بسبب عدم توفر الشروط اللازمة لنجاحها وخاصة في البلدان النامية، إلا أنها ليست بديلا عنها، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تكمن في المزج المناسب لكل الوسائل الكمية من أجل التوجيه والرقابة على الائتمان خصوصا في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة.

2-الأدوات الكيفية (النوعية): وهي تلك الأدوات التي توجه إلى استخدام معين وليس إلى الحجم الكلي مثل الأدوات الكمية.

إن هذه الأدوات توجه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي، وتميز هذه السياسة بين الاستعمالات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد القومي وفقا لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

وتتضمن الأدوات الكيفية الوسائل الآتية:

-**تنظيم القروض الاستهلاكية:** وهي إجراء تنظيمي تقوم به أو بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، ففي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى. وتهدف هذه السياسة للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان مباشرة[3].

---

[1]- محمد ضيف الله القطابري، مرجع نفسه، ص ص29-30.

[2]- هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة 02، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 278.

[3]-بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص129.

-**السقوف التمويلية:** تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية[1].

-**تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي[2].

3-الأدوات المباشرة: وهي مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية[3].

أبرز الأساليب المباشرة تتمثل فيما يلي:

-**أسلوب الإقناع الأدبي وأسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:** تقوم هذه السياسة على توجيه النّصح للبنوك، وذلك بعدم التوسّع في منح القروض، خاصّة القروض التي توجد للمضاربة، إذ لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسّع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكال مختلفة منها:

- إرسال مذكرات إلى البنوك بالإقناع عن قبول أوراق معينة؛
- عدم الإقراض لمشروعات معينة؛
- التحذير بعدم قبول إعادة خصم بعض الأوراق التجارية؛
- عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة.

وتختلف فعالية هده الوسيلة من دولة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى، فهي تتوقف على عدد من الاعتبارات، أهمها السمعة والمكانة، ومدى علاقة البنك المركزي بالجهاز المصرفي، وتكرار الاتصال والاستشارات التي يقوم بها مع المصارف الأخرى، بالإضافة إلى مدى خبرة البنك المركزي المصرفي في كيفية تنظيم الائتمان في المجتمع، والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[4].

-**أسلوب الإعلام وأسلوب الإجراءات العقابية:** ويتمثل الأسلوب الأول "**الإعلام**" في قيام البنك المركزي باستخدام وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة

[1]-مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 65.

[2]- مفيد عبد اللاوي، نفس المرجع، ص65.

[3]- جمال بن دعاس، **السياسة النقدية بين النظامين الاسلامي والوضعي دراسة مقارنة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 184.

[4]- محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص 34.

لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومة، أما الأسلوب الثاني "**الإجراءات العقابية**" فتعني أنه في حالة لم تنتهج البنوك السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض[1].

د- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل حتى أصبحت على وضعها الحالي، وهنا نتعرف على مختلف المدارس الاقتصادية التي اهتمت بالسياسة النقدية.

1- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

تبعا للنظرية الكمية الكلاسيكية فهي تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها و قدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل) و بالتالي يمكن التأثير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع و تنحصر مسئولية السلطات النقدية هنا في التأثير على كمية النقود المعروضة هذا بالإضافةإلى أن النقود هنا ليست سوى وسيط للتبادل[2].

2-السياسة النقدية في التحليل الكينزي

أهتم كينز بالسياسات النقدية أكثر من السياسات المالية و أكد فعاليتها في كونها مساعدة للسياسات المالية .

أدخل كينز التغيرات في سعر الفائدة في حسابه و تأثير ذلك على الطلب الكلي و استقرار الأسعار .

اهتم كينز بالوظائف الأخرى للنقود و حدد دافع المضاربة و قرر ما يلي:

زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و من ثم زيادة الاستثمار و التي سوف تدفع الطلب الكلي للزيادة بالشكل الذي يضمن علاج حالات الركود الاقتصادي .

و يتم اللجوء إلى تقييد عرض النقود لإحداث التأثير العكسي في حالات التضخم ، ورأى أن لتدخل الدولة أهمية كبيرة لمعالجة هذه المشاكل الجديدة ولاسيما مشكل البطالة وذلك من خلال السياستين المالية والنقدية وقد اهتم بجانب الطلب على النقود وسماه " التفضيل النقدي".

[1]- جمال بن دعاس، مرجع نفسه، ص 186.

[2]- بن طالبي فريد، مرجع سابق، ص5.

كما يرى أن زيادةحجم الكتلة النقدية مثلا يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة وهذا ما يشجع المستثمرين على الإقدام على طلب القروض لاستثمارها (أي زيادة الطلب الإجمالي) وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي فليس بالضرورة أن ترتفع الأسعار، وإن ارتفعت فهي أقل من الارتفاع في الإنتاج طالما أن الاقتصاد ليس في حالة التوظيف الكامل.

كما يبين أن أثر السياسة النقدية على الطلب الإجمالي محددة بمدى حساسية سعر الفائدة لتغيرات الكتلة النقدية وبمدى حساسية الاستثمار لمعدلات الفائدة.

زيادةالكتلة النقدية يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة والتي تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني الإجمالي ومن ثم الزيادة في مستوى الأسعار.

لكن يرى الكنزيون أن السياسة النقدية غير مجدية لمعالجة حالة الكساد الذي أصاب اقتصاديات أوروبا الرأسمالية 1929 وذلك بسبب ما يعرف بمصيدة السيولة التي تمنع الانخفاض في سعر الفائدة أكثر من حد معين مهما زادت كمية النقود المعروضة وبالتالي لن يزداد الاستثمار ومن ثم لن يزداد الإنتاج وعليه فالسياسة المالية هي الوسيلة الأكثر نجاعة في ذلك، من خلال زيادة الدولة في نفقاتها بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال، وتخفيضها في حالة التضخم لتخفيض من المستوى العام للأسعار، فزيادة نفقات الدولة يؤدي إلى زيادة الدخل مما يصحبه زيادة في الطلب لغرض المبادلات والاحتياط وانخفاضه لغرض السيولة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة مما يؤثر ذلك بالانخفاض على الاستثمار ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل.

وإذا كان هناك تأثير للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي فإنه سيكون عن طريق سعر الفائدة، لكن هذا الاعتقاد لم يستمر طويلا بفعل الظروف الاقتصادية التي فرضت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية (خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي) وظهور أزمة "التضخم الكسادي" كل ذلك ساهم في بروز دور السياسة النقدية على الحياة الاقتصادية مرة أخرى ولو في حالة الكساد[1].

3-السياسة النقدية في التحليل النقدوي

يعتبر فريدمان من المدافعين عن نظرية كمية النقود الكلاسيكية وذلك باحتواء الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، بالإضافة إلى الاستفادة من التقدم والتطور الفكري الذي حدث بعد الكلاسيك.

لقد كانت هذه النظرية بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية، ونهضة كبيرة للاعتقاد بأن اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة، إذ حذر اقتصاديو هذه المدرسة من أن النشاط الكينزي هو أكثر طموحا وأنه يقوم على نظريات معيبة، ولما كانت التدابير

[1]-سليمان بوفاسة، مرجع سابق، ص ص156-160.

الماضية قبل عام 1961 بشأن السياسة الاقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان النموذج الكينزي يأخذ دورا صعوديا بجانب السياسة المالية، واستنتج فريدمان من هذه التدابير كعامل من عوامل عدم الاستقرار، بالنظر لعدم فاعليتها في الأمد القصير، فإنها ترتبط بمتطلبات الأمد الطويل، أي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تنطوي على آثار السياسة النقدية أي العمل على ضرورة استعمال القاعدة النقدية بدلا من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد وذلك من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، ولما كان النقوديون يعتقدون بأن الأثر الأولى للنمو النقدي سيقع أولا على الإنتاج أكثر منه على الأسعار، فإنهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم أن يتغيرا دائما بنفس الاتجاه في الأجل القصير، وإنه على الدوام وخلال الأجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية، أي أن سبب التضخم هو عوامل نقدية صرفة ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق، وعلى هذا الأساس فإن نمو كمية النقود بمعدل مبالغ به من الممكن أن يسبب نموا مستمرا في معدل التضخم، وبالتالي أحداث نوع من التقلبات الاقتصادية الأجل فيالناتج القومي الإجماليالحقيقي واستنادا إلى ذلك فإن منهج النقدوية يعطي للنقود أهمية كبيرة في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير فيما ينحصر تأثيرها في الأمد الطويل وبمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم إيقاف التغيرات في السياسة المرنة[1].

4-السياسة النقدية في نظرية التوقعات الرشيدة

يطلق عليها اسم نظرية التوقعات الرشيدة ظهرت في مطلع الستينات من القرن الماضي كتحد للنماذج التقليدية والكينزية ومن روادها Barro, wallace, R.Lucas ;Sargent حيث ترى هذه المدرسة تقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية، فليس لهذه السياسة أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ فهي تؤثر على المستوى للأسعار، وترجع هذه المدرسة عدم فعالية السياسة النقدية لعقلانية توقعات الأعوان الاقتصاديين، وهي ما تعرف بنظرية التوقعات الرشيدة، أي أن هؤلاء الأعوان أو العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، فوفرة المعلومات لكل الأعوان عن هيكل الاقتصاد تمكنهم من الحصول على معدلات تضخم سليمةوبالتالي فهم لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات الأجور بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناءا على هذه التوقعات.

إن قدرة توقعات القطاع الخاص بشأن إجراءات السياسات وخصوصا في المراحل الأولى للسياسة النقدية التي ترغب في اتخاذها لها دور كبير في تحليل السياسات ومستقبلها في تحقيق أهدافها، ولكي يتمكن الأفراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لابد أن تكون السياسة

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية، 2013، ص ص19-20.

النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة وطبقا لهذه النظرية، إن السياسة النقدية المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصا إذا كانت الأجور والأسعار مرنة، وإن افتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل وبالتالي فإن الدور الأساسي للسياسة النقدية في استقرار الناتج سيكون محدودا، خصوصا وإن صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس، واستنادا إلى آراء أنصار هذه النظرية فإنه ينبغي عند التصرف وتعميم السياسة النقدية الأخذ بعين الاعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التأكد وهم يؤيدون سياسة عرض النقد بمعدل ثابت[1].

الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

1. لم توضح النظرية كيف سيتوصل الأفراد إلى توقعاتهم في المستقبل و بالتالي فان النظرية غير قابلة للاختبار الإحصائي.
2. تفترض النظرية توفر المعلومات لكل المتعاملين في الأسواق المالية و بتكلفة منخفضة وهذا غير صحيح واقعيا.
3. تفترض النظرية بعد النظر و العقلانية لدى الأفراد و هذا أيضا موضوع يصعب التأكد من صحته إحصائيا.
4. قد تنطبق هذه النظرية في سوق السندات الحكومية لكن تقريبا تطبيقها على الأسواق المالية الأخرى يكاد يكون مستحيلا.

5-السياسة النقدية في نظرية جانب العرض

يتفق أنصار هذه المدرسة مع أنصار المدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، ويرون أن التضخم ظاهرة نقدية، وأن ثمة إجراءات وسياسات نقدية يجب الاضطلاع بها لمكافحة التضخم، كما يؤيدون بضرورة تبني سياسة نقدية ذات توجه توسعي محكومة بمعدل نمو ثابت لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية وخاصة بعد اقتناعهم بالآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة ومن ثم الاستثمار والعرض الكلي[2].

المطلب الثاني: السياسة المالية

أدى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار علاقته بعلم المالية العامة إلى زيادة أهمية استخدام السياسة المالية في وضع السياسة الاقتصادية الكلية في أي دولة من دول العالم، فهي تسمح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على النشاط

[1]– نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع نفسه، ص ص20-21.

[2]–بن طالبي فريد، مرجع سابق، ص7.

الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة المالية واتجاهاتها، أدواتها، أهدافها وتطورها في الفكر الاقتصادي.

أ- مفهوم السياسة المالية واتجاهاتها

أولا: مفهوم السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[1].

تعرف على أنها آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع[2].

كما تعرف على أنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ولمنع حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، كما تهتم السياسة المالية بدراسة المسائل المالية المتعلقة بالأنشطة الحكومية من نفقات وإيرادات وميزانية الدولة وقيامها بالاقتراض العام، كل ذلك من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال استخدام هذه الأدوات[3].

وتعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من أثر بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعةالاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص43.

[2]- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2016، ص26.

[3]- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص285.

الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[1].

أو هي التي تتعلق بالقرارات المتعلقة بتكوين وتغييرات في مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة الاجراءات والأساليب المتخذة من طرف الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وتشمل عدة جوانب منها الايرادات والنفقات العامة والضرائب والدين العام والتضخم والاستثمار العام وتحقيق التوازن بين هذه الجوانب يعتبر مهما لضمان استقرار الأوضاع المالية وتحقيق التوازن.

ثانيا: اتجاهات السياسة المالية

يوجد اتجاهين للسياسة المالية حسب الحالة التي يعاني منها الاقتصاد وهما[3]:

1-الاتجاه التوسعي: يطلق عليها السياسة المالية التوسعية، حيث في حالة الركود والكساد تلجأ الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري في عمل المضاعف وهذا يعني أن زيادة معينة في مستوى الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج.

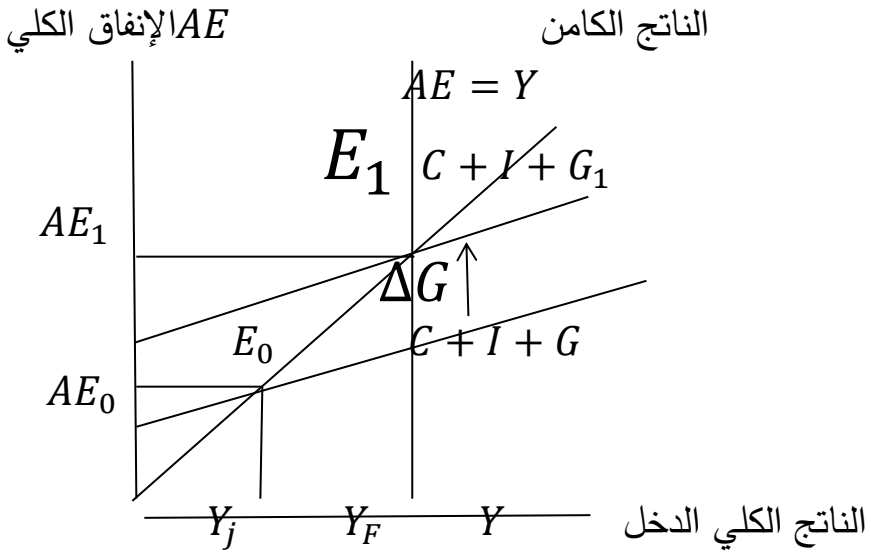
والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1]- ونادي رشيد، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد05، العدد 01، جوان 2011، ص111.

[2] -Joseph G, Nellis David parker**, principles of macroeconomics**, prentice hall, England, 2004, p132.

[3]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص342-345.

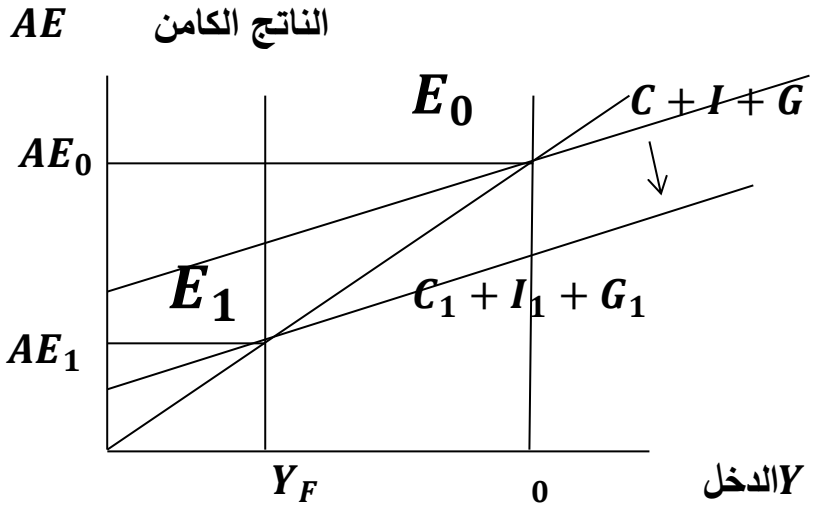
الشكل رقم (09): سياسة مالية توسعية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع نفسه، ص343.

2-الاتجاه الانكماشي: يطلق عليها سياسة مالية انكماشية حيث تهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي، ويمكن استخدام مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق من ناحية وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى والشكل التالي يوضح تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية.

الشكل رقم (10): سياسة مالية انكماشية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص345.

ب- أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، إن أهداف السياسة المالية يتم وضعها لعلاج المشاكل الاقتصادية من خلال أدوات هذه السياسة وتتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية[1]:

1- **التوازن الاقتصادي:** ويقصد به الوصولإلى حجم الإنتاج الأمثل، بمعنى يجبعلى الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت المواد في أيدي الأفراد.

2- **التوازن المالي:** ويعني استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك وأيضا استخدام قروض لأغراض إنتاجية.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص ص322-323.

3- **التوازن العام:** يعني التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (إنفاق الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يتمتع بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

4- **التوازن الاجتماعي:** وهو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة والمساواة.

ج- أدوات السياسة المالية

تتمثل الأدوات الأساسية التي تبنى عليها السياسة المالية في ما يلي:

1- الإنفاق العام

- **تعريف الإنفاق العام** : تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني[1] ويتوافر في هذا التعريف ثلاث شروط[2]:

- **الصورة النقدية للنفقة العامة:** تتم النفقات العامة في صورة نقدية يتسنى للدولة وغيرها من الأشخاص العامة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة.
- **صدور النفقة بواسطة جهة عامة.**
- **إصدار النفقة لتحقيق منفعة عامة:** يجب أن يتم إصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة أي إشباع حاجات عامة مثل الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم...إلخ

- **قواعد الإنفاق العام:** تخضع النفقات العامة إلى قواعد التي تحكمها وتتمثل فيما يلي[3]:

- **قاعدة الاقتصاد والتدبير:** وتعني أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير.

---

[1]- فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 01، العدد02، 2015/3/1، ص ص6-7.

[2]- خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، القاهرة، 2016، ص ص63-71.

[3]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص61-64.

- **قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية:** وتعني ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه. إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة.
- **قاعدة المنفعة القصوى:** تعني أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.

– **تقسيمات الإنفاق العام:** هناك عدة معايير نستطيع بواسطتها أن نقسم النفقات العامة نذكر منها[1]:

- **المعايير غير الاقتصادية:** ويتم بواسطتها تقسيم النفقات العامة دون مراعاة للتبويب الاقتصادي لها ومنها:

✓ **المعيار الوظيفي:** ويتم على أساسه تقسيم النفقات انطلاقا من دور الدولة مثل: نفقات الدفاع، والعدل والإسكان والخدمات الاجتماعية.**معايير طبيعة وحدات الجهاز الإداري:** ويتم التقسيم هنا للنفقات حسب الجهة المنفعة وبذلك يكون مرتبطا بأسماء الوزرات والمصالح والهيئات التابعة لها.

✓ **معيار التكرار والدورية:** وتنقسم هنا حسب مدى تكرارها سنويا، فهناك النفقاتالعادية الجارية والتي تتميز بأنها تتكرر سنويا بغض النظر عن حجمها وتطورها في إطار تكررها، وهناك النفقات غير العادية وهي تتميز بعدم تكرارها، لأنها ترتبط بحوادث استثنائية مثل الكوارث المتنوعة أو ترتبط ببعض الجوانب الاستثمارية.

✓ **المعيار الإقليمي:** ويتم التقسيم على أساس التمييز بين الإنفاق على مستوى المحليات والإنفاق القومي المركزي، فيقسم الإنفاق على ضوء هذا المعيار إلى إنفاق قومي وإنفاق محلي، فالأول على مستوى الحكومة، والثاني على مستوى الوحدات المحلية كالولايات والبلديات.

- **المعايير الاقتصادية:** فيتم عادة تقسيم الإنفاق في ظل هذه المعايير على أساس الآثار الاقتصادية التي يحدثها، ويمكن التمييز بين المعايير التالية:

✓ **معيار نوع العملية الاقتصادية:** فيقسم الإنفاق حسب نوع العملية الاقتصادية فهناك الإنفاق الاستثماري أو الرأسمالي وهو الإنفاق على الإنشاء والتعمير والتنمية والإنفاق الاستهلاكي أو الجاري وهو ذلك النوع المرتبط بالتسيير كالأجور وغيرها من السلع أو الخدمات للأغراض الاستهلاكية للنشاط الجاري الحكومي...، والإنفاق التحويلي وقد أشرنا إليه، وهناك الإنفاق المالي وهو القسم الرابع والمرتبط بالنفقات التسديدية لأقساط الديون وفوائدها وغيرها.

✓ **معايير طبيعة الإنفاق:** بحيث يقسم الإنفاق إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية وهي التي تنفقها الدولة بغرض الحصول على مقابل يزيد من ثروتها، ويتمثل في مجموعة السلع والخدمات التي

[1]– صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص ص504–505.

تحصل عليها الدولة، أما النفقات المرتبطة بتحويل القوة الشرائية والتأثير في اتجاهاتها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية فهناك نفقات تحويلية اقتصادية كالإعفاءات من الضرائب، وإعانات التجارة الخارجية، وإعانات الجهاز الإنتاجي، وإعانات بعض المؤسسات الاقتصادية، كما أن هناك نفقات تحويلية اجتماعية كالدعم الحكومي للسلع والخدمات لأغراض اجتماعية ومساعدات البطالة وإعانات الفئات المحرومة والعاثرة.

-أسباب تزايد النفقات العامة

هناك أسباب ظاهرية لزيادة النفقات العامة وأسباب حقيقية حيث تعرف الأسباب الظاهرية بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق الحكومي، دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات، أما الزيادة الحقيقية فهي تعبر عن زيادة في الإنفاق الحكومي مصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة، وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق الحكومي[1].

-**الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي:** يعد انخفاض قيم النقد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد الإنفاق الحكومي ظاهريا، ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لها مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة هذا التدهور.

والسبب الثاني الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، والمثال على ذلك هو إلغاء الموازنات الملحقة وضمها إلى الموازنة العامة للدولة بعد اعتماد مبدأ وحدة الموازنة العامة أو التخلي عن بعض النظم المحاسبية التقليدية التي تأخذ بمبدأ الناتج الإجمالي عند إعداد حسابات الموازنة العامة، إذ لم يكن الإنفاق الحكومي يسجل وفق هذا النظام إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها، أما الآن فإنها تحضر وفقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي يقوم على أساس أن تقيد كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الموازنة العامة دون إجراء أي مقاصة بينها، وهو ما يضخم أرقام الموازنة العامة بشكل كبير مقارنة بما كان عليه الحال في السابق.

-**الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي:** تتمثل الأسباب في زيادة الدخل القومي والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن الواضح أن المرونة الداخلية للطلب على السلع والخدمات تكون عالية وبالتالي أي زيادة بسيطة في دخل الأفراد ستؤدي إلى المطالبة بمزيد من السلع والخدمات وهذا الشيء يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي لإشباع هذه الطلبات، بالإضافة إلى التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة وعلاج اختلال إستقرار الاقتصاد الكلي.

[1]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص11-113.

2- الضرائب

- **تعريف الضرائب:** وهي اقتطاع يدفعه الأفراد جبرا للدولة دون مقابل وبصفة نهائية وفقا لمقدرة الأفراد التكليفية وذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية[1].

ويمكن استخلاص الخصائص التالية للضرائب[2]:

- إن الضريبة فريضة مالية والأصل فيها أن تكون نقدية ويجوز أن تكون عينية كما في ضريبة الشركات.
- الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي إجباري "الفرد ليس حرا في دفع الضريبة هو مجبر على دفعها إلى الدولة".
- الضريبة تقوم بها الدولة وهي الوحيدة المكلفة بفرضها وتحصيلها وهي التي تحدد معدلها أو سعرها أو مقدارها، وتحديد وعائها.
- الضريبة تدفع بصفة نهائية حيث لا يستطيع الفرد استردادها أو المطالبة باسترجاعها مهما كانت الظروف.
- تفرض الضريبة دون مقابل فالمكلف بها يدفعها دون أن ينتفع بها ومساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.
- تعمل الدولة على فرض الضرائب بهدف تحقيق بعض الأغراض التي تحددها مسبقا.

- **القواعد الأساسية للضرائب:** تتمثل القواعد الأساسية للضريبة التي تعتبر مجموعة من المبادئ والأسس التي يتعين على المشروع المالي الاسترشاد ومراعاتها بصدد تقرير نظام ضريبي في الدولة وهي[3]:
  - العدالة أي توزيع العبء المالي العام على أفراد المجتمع كل حسب قدرته.
  - اليقين: أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث حسابها وتحديد وعائها وميعاد الوفاء بها وطريقة الدفع.
  - الملائمة في التحصيل: أي أن يكون تحصيل الضريبة في المواعيد الملائمة للممول ويكون تاريخ التحصيل متلائم مع تاريخ تحقيق الإيراد.
  - الاقتصاد في النفقات الجبائية أي أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة.

---

[1]- أنور عباس ناصر، **الضرائب ودورها في تعزيز ايرادات الموازنة العامة للدولة دراسة تحليلية للفترة من 2003-2016**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد10، العدد03، 2018، ص482.

[2]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص123-124.

[3]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص124-125.

- **أقسام الضرائب:** تنقسم الضرائب بشكل عام إلى ضرائب مباشرة وتشمل الضرائب على الدخل ورأس المال بأنواعها المختلفة، وضرائب غير مباشرة وتشمل الضرائب على الاستهلاك والضرائب على تداول رأس المال، الضرائب الجمركية[1].

3- الدين العام

- **تعريف الدين العام:** وهو مجموعة المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء للغير (أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد برد مبلغ الدين وسداد فوائده وفقا لشروطه[2].
- **أقسام الدين العام:** ويمكن تقسيم الدين العام إلى[3]:

- **الدين العام الداخلي:** وهو قيام الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة، بغض النظر عن جنسياتهم. وهو مجموع الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيآت والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أو هو ما تدين به الدولة لمواطنيها، أي عندما تقترض الدولة داخليا وتطرح سندات القرض في الداخل بعملتها الوطنية ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا أفرادا أم وحدات اقتصادية أخرى.
- **الدين العام الخارجي:**يتم اللجوء لهذا الدين نتيجة لعجز الموارد المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الاستثمارات المطلوبة وحاجة الدولة للعملات الصعبة، وإن هذه الفجوة لابد وأن تغطى من خلال لجوء الدولة إلى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالاقتراض من الأفراد الذين يقيمون خارج البلد من الحكومات ومن مؤسسات مالية دولية.

- **الآثار الاقتصادية للدين العام:** تترتب على الدين العام العديد من الآثار الاقتصادية سواء سلبية أو ايجابية يمكن تناول أهم هذه الآثار فيما يلي[4]:

- **الآثار السلبية**

✓ **بالنسبة للدين العام الداخلي:** لا تمثل الزيادة الحقيقية في القدرة الشرائية داخل البلاد لأن كمية النقود لا تتغير.

✓ **بالنسبة للدين العام الخارجي:**

أ- تمثل زيادة حقيقية في كمية النقود، وفي حالة سدادها تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني خاصة إذا استعملت كقروض استهلاكية.

---

[1]- خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص147.

[2]- عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، حروف منشورة للنشر الالكتروني، 2016، ص159.

[3]- مايح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، **تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر -دراسة للمدة من (2001-2011)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد12، العدد35، 2015، ص04.

[4]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص204-205.

ب–في حالة سداد القروض تؤدي إلى تقلص الإنفاق العام.

ت–يؤثر مباشرة على الاستهلاك والادخار بالنقصان.

ث–تلجأ الدولة إلى إصدار النقود لسداد القروض وبالتالي حدوث التضخم

ج–فقدان الثقة بين الحكومة والمقترضين في حالة عجز في السداد.

و–تعرض الدولة إلى الاستعمار أو الوصاية أو فرض شروط اقتصادية (إعادة الجدولة).

°–الآثار الإيجابية:

أ–القروض الاستثمارية تؤدي ثمارها إلى الأجيال القادمة.

ب–في حالة الحروب فإن القروض تغطي مصاريف الحرب.

ت–في حالة الكوارث فإن القروض هي المنفذ الوحيد لسد الخطر.

ث–في الدولة الرأسمالية تعتبر القروض وسيلة إستراتيجية لمعالجة آثار الدورة الاقتصادية الكساد والتضخم).

ج–القروض الأجنبية ضرورية لتمويل الاستثمارات وخاصة عند الدول التي تعاني من ندرة لرأس المال.

4– **الموازنة العامة:** تعتبر الموازنة العامة للدولة بأنها وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، و الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة[1].

والموازنة هي وثيقة تعدها السلطة التنفيذية وتجهزها السلطة التشريعية بموجب قانون[2].

د– السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب التعرض لتطور السياسة المالية في مختلف المدارس الاقتصادية

1– السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: اعتمادا على افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحددة كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الاستقرار الداخلي فضلا على توفير الخدمات

[1]– محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 383.

[2]– محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص87.

الأساسية من خلال الأشغال العامة، وانطلاقا من إيمانها بتوازن الاقتصاد القومي بشكل دائمي عند مستوى التوظيف الكامل والاعتماد على "قانون ساي للأسواق"، فإن دور الدولة ينظر إليه نظرة الحارس للمصالح العامة الأساسية، لأن تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه أثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، وقد انعكس هذا المفهوم على تحديد نطاق المالية العامة في دراسة الوسائل التي تقوم عليها الدولة، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، وعلى ذلك أصبح النشاط المالي للحكومة نشاطا محايدا، وهذا يعني أن السياسة المالية التقليدية المنبثقة عن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الأهداف العامة وهذا مما ينعكس على إعطاءدورا ضيقا للإنفاق العام على اعتبار أن التوسع في الإنفاق يعد خطرا لا يجوز الاقتراب منه، عدا دوره في تمويل الوظائف العامة التقليدية على اعتبار أن تلك الوظائف غير منتجة.

إن تبرير الكلاسيكيين في وجوب توازن الميزانية العامة، ذلك أن وجود الفائض يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع، أي أن زيادة إيرادات العامة على النفقات العامة تنتج عن ارتفاع حجم الاقتطاع الحكومي من موارد الأفراد عن طريق فرض الضرائب المرتفعة، وإن وجود مثل هذا الفائض لدى الحكومة يدفعها إلى التبذير في استخدام هذه الموارد وإنفاقها في الأوجه الأقل كفاءة فضلا عن أن الدولة لا تساهم في العملية الإنتاجية وبالتالي التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي، والأفضل مما لو تركت تلك الممارسة بيد الأفراد أو القطاع الخاص.

وبالمثل فإن معارضتهم لوجود العجز في الميزانية، فإن تغطيته عن طريق الاقتراض من الوحدات الاقتصادية إنما يمثل هدرا للمدخرات القومية كون هذه الموارد تعد مدخرات خاصة معدة للاستثمار في أوجه مختلفة وإن استخدامها من قبل الدولة تكون لأغراض استهلاكية أكثر مما هو لأغراض إنتاجية.

يتضح من كل ما سبق ذكره، إن الفكر الكلاسيكي ينتهي إلى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها الدور المهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لتجديد دور الدولة عن أي تدخل أو مشاركة فعالة في إدارة الحياة الاقتصادية[1].

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي: لقد ظلت النظرية الكلاسيكية سائدة لفترة طويلة في ظل حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد، والتي أدت إلى نشوء الأزمة العالمية سنة 1929م. والمعروفة بأزمة الكساد العظيم، وعلى إثرها ظهرت الدعوة إلى المزيد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية.

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص32-33.

ولقد كان كينز من الأوائل الذين ثاروا ضد أفكار النظرية الكلاسيكية ونادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي، إنما تعبر عن قطاعا حيويا له أهميته الكبرى آثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن السياسة المالية بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة، وأوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل، وهكذا أخرج كينز السياسة المالية عن عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ليكون بذلك قد قضى على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة.

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة المالية العامة على الاقتصاد إذ أصبحت الضرائب والقروض العامة والموازنة العامة من أدوات التوجه الاقتصادي.

إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية تعد من بين أهم الأسلحة لمكافحة البطالة والكساد، رافضا بذلك قانون ساي للأسواق مبرزا أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى أحدث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة، مستنتجا أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكد كينز على ضرورة تدخل الحكومة لمواجهة أزمة الكساد والتضخم.

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، ولقد كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها من الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التخليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية في ما يلي:

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي وتعتبر هدف بالنسبة للسياسة المالية،
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،
- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي نفس السياق لابد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن وذلك بالخصوص خلال الأربعينيات من القرن الماضي استنادا إلى النظرية الكينزية إذ اعتمدت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى وفق المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية[1]:

[1]–حدادي عبد اللطيف، **تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية**، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 05، العدد03، 2017/9/30، ص ص31–34.

- ✓ في حالة البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف تلجأ إلى الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.
- ✓ في حالة التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ما ينجم عنه انخفاض الإنفاق الحكومي وصولا إلى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون التضخم.
- ✓ إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

3- السياسة المالية في التحليل النقودي: بعد أن فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنه من ظهور للتضخم الركودي، وعلى إثر ما سبق بزرت أفكار المدرسة النقودية.

مما سبق ظهرت أفكار أصحاب النظرية النقودية، حيث زعموا أن السياسة النقدية هي وحدها وفقط القادرة على وضع حد للتضخم، وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكون مدعومة بالسياسة النقدية وبتغير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماما لرأي رواد النظرية الكينزية، حيث يرون أن السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود.
ويرجع سبب ابتعاد النقوديين عن دور وفعالية السياسة المالية كونهم لا يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة التوسعية في السياسة المالية التي تكون غير مصحوبة بزيادة في عرض النقد سوف ينجم عنها مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، وهذا ما سوف يلغي الآثار التوسعية للسياسة المالية ويقلل من فعاليتها[1].

4-السياسة المالية في نظرية التوقعات الرشيدة: ظهر إلى الوجود حديثا فرضية جديدة بشأن فاعلية السياسة المالية والنقدية نتج عنها استنتاجات جديدة في إطار السياسات الاقتصادية الحكومية، والتي تبناها معارضي المدرسة الكينزية المنتمون إلى مدرسة الكلاسيك الجدد، خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث أطلق على هذه المجموعة أصحاب فرضية التوقعات العقلانية، يعتبر "Jan Tinbergen"أول من تحدث عن التوقعات الرشيدة في إطار نموذجه للسياسة الاقتصادية لعام 1932، إلا أن "Muth" هو الذي صاغ الفرضية بشكلها المعروف، والذي أعطاها التسمية الحالية من خلال بحثه "Rational Expectations and the Theory of Price Movements" حيث رأى أن

[1]- حدادي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص34.

التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد مما أدى إلى إحداث تطورات هامة في تحليل الاقتصاد الكلي.

امتد استخدام الفرضية إلى كافة فروع النظرية الاقتصادية إلى الحد الذي تعد أكثر العناصر أهمية في تطوير النماذج الاقتصادية الديناميكية خلال ربع القرن الماضي، إن العوامل التي ساعدت على انتشارها بشكل واسع تتمثل أساسا في تركيز فرضية التوقعات الرشيدة على العيوب المتعلقة بعملية صياغة التوقعات في النماذج الاقتصادية وقتها، والأداء غير المناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم، إلى جانب تعثر مفهوم منحنى فيليبس بصورته التقليدية في السبعينات عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معا، وكذلك انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي والقبول المتزايد للفكر النقدي.

يمكن تلخيص هذه المبادئ التي تعتبر بمثابة منطلقات في النقاط التالية:

- إن لتوقعات الوحدة الاقتصادية (أفراد – منشأة) تأثير على سلوكها الاقتصادي سواء في مجال الاستهلاك أو الإنتاج أو العمل والاستثمار، من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.
- إن الوحدات الاقتصادية على دراية بكم معين من المعلومات تمكن من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية.
- إن توقعات الوحدة الاقتصادية هي توقعات عقلانية صحيحة طالما أن هذه المعلومات لا تختلف عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية..
- أن الأسعار والأجور تكون مرنة ووضوح السوق وهذا من شأنه إمكانية توازن العرض والطلب في كافة الأسواق بمعنى توازن دائم بما في ذلك سوق العمل.

إن السياسة المالية تكون أكثر فعالية، ففي حالة الركود الاقتصادي فإن الحكومة تعمل على معالجة هذه الحالة باستخدام السياسة المالية التوسعية، فبالتالي يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص أكثر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسة المالية التوسعية، لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجر أعلى ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، لأن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يزيد من الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي فإن السياسة المالية التوسعية تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج، أو من خلال تخفيض الضرائب لتنشيط الطلب الاستهلاكي

،بفضل استخدام تلك الزيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لزيادة الطلب الاستهلاكي بدلا من الادخار، وبالتالي فإن السياسة المالية التوسعية تحقق الغرض المنشود منها[1].

5- السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض: أدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والمسماة بالتضخم الركودي، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض ذات الأهمية نحو تحسين جانب الاقتصاد من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضبط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم وصفات مناسبة للاستقرار، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصادي جانب العرض. إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها في الحجة القائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسن دور القطاع الخاص، وإن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج والإنتاجية. وفي هذا الصدد يعطون أهمية كبيرة على تخفيض معدلات ضريبة الدخل الحدية لزيادة الحوافز للعمل والاستثمار، وأن العرض يجب أن يأتي قبل تقديم الطلب في النظام الاقتصادي وهذا مما يتطلب تقليل الضرائب على الاستهلاك إضافة إلى الضرائب على الإنتاج لأن الإفراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي، أي إن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد في العرض من العمالة ورأس المال إضافة إلى مستويات أعلى من نمو المخرجات الممكنة وبالتالي التأثير إيجابا في العرض الكلي وانتقاله إلى جهة اليمين. وفي هذا الصدد، يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم آرثر لافر بأن استخدام الحكومات للضرائب بهدف زيادة الإيرادات ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمرا مبالغا فيه كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز، فقد طرح منحنى عرف باسم منحنى لافر، والذي نص فيه على أن معدلات الضريبة العالية قد تخفض عوائد الضريبة وبالتالي تقليص القاعدة الضريبية كونها تخفض النشاط الاقتصاديين ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي من خلال اعتمادهم على منهج اقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعدية بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي، فضلا عن أن التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة

[1]-إكن لونيس، **تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص35-36.

حصيلة الضريبة نتيجة للآثار السلبية للتهرب من الضريبة عند ارتفاعها. يتضح من ذلك، إن الأفكار المهمة التي ركزت عليها المدرسة أنها تنظر إلى الضرائب كأحد عوامل النمو الاقتصادي والاستثماري والذي ينعكس في النهاية بانخفاض مدفوعات الضرائب، لذلك تنادي بخفض معدلاتها. كما إن ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقا لما جاءت به المدرسة النقودية من خلال انحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلا عن إعتاقها لمبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها والذي كان واضحا من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي اعتمدتها السياسات الكينزية[1].

المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم وأهمية التنسيق بين السياستين وشروطه مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على عدم وجوده.

أ- مفهوم وأهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

أولا: مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

نظرا للتعارض في تحقيق أهداف السياستين النقدية والمالية تم تقديم تعريف شامل عن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي ينصرف مضمونه إلى أنالتنسيق هو "ذلك التفاهم الذي لابد أن يكونبين القائمينعلىإدارةالدينالعام ومستشاري سياسة المالية العامة ومسئولي البنوك المركزية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وهذا نظرا للاعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسة وينبغي على القائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة بوجهة نظرهم بشان التكاليف والمخاطر المصاحبين لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها ويجب أن تتبادل سلطات إدارة الدين العام وسلطات المالية العامة والسلطات النقدية المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة النقدية"[2].

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص ص37-38.

[2]-محمد بلعيدي، **واقع التنسيق بين السياستين المالية و النقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2011)**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 03، جوان 2012، ص266.

ثانيا: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، وهذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين، أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

تتجلى أهمية التنسيق بين السياستين في قدرته على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية التي ينجم عنها اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي كالضغوط التضخمية والانكماشية حيث أنه في حالة التضخم تقوم السلطة النقدية بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي لتقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمشروعات، مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، كما تقوم بتقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك، أو القيام بالاقتراض من الأفراد من خلال طرح السندات الحكومية بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، كما تقوم السلطة المالية في نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب والتخفيض من حجم الإعانات، والعكس في حالة الانكماش.

مما سبق نلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه السياستين هو هدف مشترك وهو ما يتطلب ضرورة التنسيق والملائمة بينهما حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه من أهداف مسطرة لسياستها الاقتصادية العامة[1].

ب- شروط التنسيق بين السياستين

لتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق الأهداف يشترط توفر[2]:

وضوح السياستين النقدية والمالية: من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والمالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية التنسيق بين سياستهما النقدية والمالية من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكون هناك برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

---

[1]-بن قدور علي، بيرير محمد، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018،ص ص59-60.

[2]-درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص261.

المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية والمالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.
ويفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

ج- الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياستين

بدون وجود تنسيق بين السياستين النقدية والمالية فإنه تكون البدائل المتاحة التالية[1]:

- ✓ **البديل الأول:** هيمنة السياسة النقدية، حيث تقوم السلطة النقدية بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية، وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق، لان عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، ما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.
- ✓ **البديل الثاني:** هيمنة السياسة المالية، حيث تقوم وزارة المالية بتحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية التي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة عن تمويل أي عجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية أو اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية.
- ✓ **البديل الثالث:** استقلال كل سياسة بنفسها، حيث نجد أن السلطات النقدية والمالية تعملان بطريقة مستقلة، وينتج عن ذلك أن السلطتان قد تضعان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة

[1]-بن قدور علي، بيرير محمد، مرجع نفسه، ص ص61-62.

النقدية وحجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية.

فإذا لم يكن سوق رأس المال متطورا فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان متطورا وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

ومما سبق يتضح أن التنسيق بين السياستين يعطي نتائج أفضل من أي بديل من البدائل الثلاثة، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز ميزانيتها بأقل التكاليف فقط وإنما سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي.

كما أن التنسيق بين السياستين يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

د- مزيج بين السياستين النقدية والمالية في ضوء معيار (IS-LM)

في هذا الصددتوجد أربع توليفات للتنسيق والدمج بين السياستين وهي:

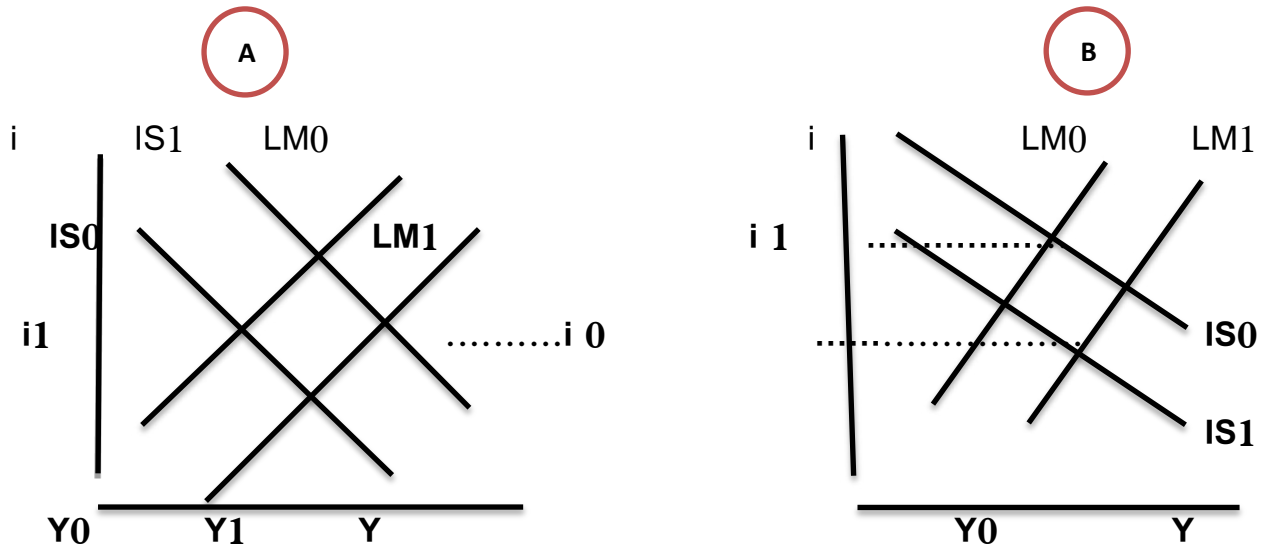
- ✓ سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية.
- ✓ سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية.
- ✓ سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية.
- ✓ سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية.

وعليه فإن معيار (IS-LM) يكشف من الناحية النظرية البحتة أن السياستين النقديتين والماليتين التوسعيتين تكونا أكثر فائدة لاقتصاد يعاني من الركود، كما هو موضح في الشكل رقم (A-11)، أما في حالة اعتماد سياستين نقدية ومالية في اتجاهين مختلفين فإنها تؤدي إلى حالة من عدم التيقن حول النتائج المتوقعة خاصة وأن مقدار التغير في الوسائل المستخدمة سيعتمد على حالة الاقتصاد السائدة قبل استخدام هذه السياسات .

وكمثال لتوضيح الحالة المعاكسة نأخذ الشكل رقم (B-11) فإن مستوى الاستخدام التام تقريبا يتحقق عند مستوى السعر (P0) ومستوى إنتاج (Y0) ومع ذلك يكون سعر الفائدة عاليا عند المستوى (i0)، وهذا يؤدي إلى تحقيق مستوى منخفض جدا من الاستثمار، وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة وتحفيز الطلب الاستثماري والعودة بالاقتصاد إلى مستوى (Y0) عند مستوى فائدة منخفض (i1)، وهذا فإن التغير المزيج في السياستين أدى إلى تقلص الميزانية واستخدام سياسة نقدية سعلة لعرض النقود إلى

تغير تركيبة مستوى الدخل عند التوازن (Y0) ومع ثبات الإنفاق الحكومي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي ويزداد الاستثمار، ومن ذلك يمكن الاستنتاج إلى أن مسألة اعتماد التغيرات في السياستين النقدية والمالية وباتجاهات متعاكسة يمكن أن يحول دون انتقال منحنى الطلب، وإن اعتماد مزيج معين منهما يعتمد على الهدف المرغوب تحقيقه، أما إذا كان الهدف المرغوب فيه تغيير منحنى الطلب وبالتالي تغيير مستوى الدخل فإن درجة احتمال تحقيق النجاح ستكون هي الأفضل في ذلك خصوصا إذا ما تم إتباع سياسات نقدية ومالية بنفس الاتجاه[1].

الشكل رقم(11):عملية دمج السياستين النقدية والمالية في ضوء معيار (IS-LM)



المصدر: علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الكلي**، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2012، ص151.

إذا أرادت الحكومة أن تنتقل من مستوى الدخل y0 إلى y1 فلها الخيار من أجل الوصول إلى ذلك:

1-إما تبني سياسة مالية توسعية(انتقال منحنى ls من مستوى iso إلى مستوى is1) عن طريق زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب، أو الإثنين معا والنتيجة المتحصل عليها دخل أعلى وسعر فائدة أكبر،يؤدي هذا الأخير إلى تقليص الاستهلاك والاستثمار وينتج عن ذلك هيكل طلب كلي جديد تكون فيه حصة الإنفاق العام أكبر مما كانت حصة الإنفاق الخاصة تصبح أقل.

[1]-نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص ص62-63.

2-تبني سياسة نقدية توسعية (إنتقال منحنىLM0 إلى مستوى LM1) فإنها تصل إلى نفس مستوى الدخل (Y1) وإلى سعر الفائدة أقل وبالتالي فإن حصة الإنفاق الخاص في الدخل الكلي تكون أكبر وحصة الإنفاق العام تكون أقل.

والملاحظ أن كلا السياستين النقدية والمالية في بعض الأحيان تعمل بآلية مختلفة عن الأخرى فنجد: السياسة المالية التوسعية ينادي بها فريق من الاقتصاديين الذين يعتقدون بالأهمية القصوى لقطاع الحكومة ودور الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة وغيرها، إلا أن فريقا آخر من الاقتصاديين يرون أن مثل هذه السياسة المالية التوسعية لا تقوم إلا على زيادة معدل الفائدة وعلى تقديم المساعدات للمستثمرين، لذا فإن أفراد هذا الفريق يفضلون السياسة النقدية ويرى فريقا ثالث أن السياسة الرشيدة للحكومة هي تلك التي تمزج بين السياسة المالية والنقدية معا بحيث تحقق إلى جانب النمو الاقتصادي أهدافا اجتماعية معينة[1]، ولأجل ذلك يجب المزج بين السياستين النقدية والمالية في آن واحد بهدف التقليل من الآثار السلبية لكل سياسة منفردة، وتكون درجة المزج حسب الوضعية الاقتصادية أو تحقيق معدل النمو المطلوب، أو تجديد الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الكلي في ظل الأزمات الاقتصادية[2].

المطلب الرابع: السياسة التجارية

تعني مجموعة الأساليب والأدوات التي تتخذها الدولة للحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات[3].

وينحصر الاهتمام بالسياسة التجارية في موضوع الحماية والحاجة إليها، أي أن الدولة تتدخل وتطبق أدوات السياسة التجارية لغرض حماية الاقتصاد المحلي.

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيرا الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات.

---

[1]-أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2002، ص 345.

[2]-علاش أحمد، مرجع سابق، ص 118.

[3]-جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 2004، ص 157.

أدوات السياسة التجارية:

وتنقسم عادة إلى الأدوات التالية:

*** نظام التعريفة الجمركية Tarifs.**

وتسمى أحيانا ضريبة الواردات، وهي عبارة عن أداة من أدوات السياسة التجارية للدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. وتأتي التعريفة الجمركية في صورتين، إما مبلغ محدد لكل وحدة مستوردة أو نسبة معينة من سعر السلعة المستوردة، وتفرض التعريفة أساسا لحماية الاقتصاد الوطني عن طريق رفع سعر السلعة المستوردة، وتسمى في هذه الحالة تعريفة حمائية، ولكن التعريفة الجمركية تكون أحيانا مخصصة أساسا لجلب إيرادات جمركية للدولة وتسمى في هذه الحالة تعريفة إيرادية.

*** نظام الحصص Quatas.**

وهو عبارة عن وضع حد أعلى لكمية المستوردات لكل فترة زمنية، مثل تحديد عدد السيارات الممكن استيرادها كل سنة، ولنظام الحصص نفس آثار التعريفة تقريبا إذ يؤدي إلى رفع سعر السلعة المستوردة، ولكنه لن يؤدي إلى نفس حصيلة الإيرادات للدولة.

*** نظام الإعانات Subsidies.**

وهو أن تعطي الدولة إعانات للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا تحل محل المستوردات، أو لكي يطور ويحسن إنتاجه ويقوم بالتصدير.

وبالتالي فالإعانات نوعين، إعانات واردات وهي تعطي للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا لإحلال المستوردات أي لتقليل الاعتماد على المنتوج المستورد وزيادة الاعتماد على المنتوج المحلي، وإعانات صادرات وهي تعطي لمنتجات سلع التصدير لتوسيع حجم الصادرات، والغرض من النوع الثاني هو زيادة عرض السلع المصدرة إلى السوق الدولي.

خلاصة الفصل الأول

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن هناك العديد من السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها للتصدي للعجز الموازني في الميزانية العامة للدولة ويمكن ذكر بعض السياسات الاقتصادية والمالية التي يمكن اتخاذها من طرف الدولة مثل تقليص النفقات العامة، زيادة الايرادات الضريبية، تحفيز النمو الاقتصادي، سياسات التقشف النقدي وقد تشمل تقليص الانفاق العام وتقليل المدفوعات النقدية الحكومية لتقليل العجز الموازني، إصلاحات هيكلية على المدى الطويل تهدف الى تحقيق تحسين في هيكل الايرادات والنفقات الحكومية، وتطبيق هذه السياسات يمكن أن يؤدي الى العديد من النتائج المهمة بما في ذلك: تقليل الديون العامة لأن تقليل العجز الموازني يمكن أن يقلل من حاجة الحكومة للاقتراض لتغطية نفقاتها مما يقلل من مستويات الدين العام، زيادة ثقة السوق لأنه عند قيام الحكومة باجراءات التصدي لعجز الموازنة يؤدي هذا الى زيادة الثقة في السوق والاقتصاد بشكل عام وهذا يؤدي الى تحسن الضروف الاقتصادية، انخفاض تكاليف الاقتراض في حالة نجاح السياسات في الحد من العجز الموازني فان ذلك يؤدي الى انخفاض تكاليف الاقتراض، تحسين التوازن في الميزانية يؤدي الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل وهذا يؤدي الى تعزيز الثقة في السوق وتحفيز الاستثمار الخاص وانشاء فرص عمل جديدة.

وهنا نتساءل ما المقصود بالموازنة العامة وما هو العجز الموازني؟ وهذا ما سنحاول التعرف عنه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني الموازنة العامة والعجز الموازني

تمهيد

يعتبر العجز الموازني الذي يظهر بشكل دوري في الموازنة العامة من صفات الاقتصاديات النامية، تعاني الجزائر من عجز دائم في الموازنة العامة حيث تقل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من المصادر المختلفة مقارنة مع مجموع نفقاتها العامة التي تقوم بإنفاقها على مختلف القطاعات، وهذا ما يشكل عبئا على كاهل الحكومة، وبما أننا نعتمد على البترول كمورد رئيسي فيمكن اعتبار مواردنا الاقتصادية ضئيلة نسبيا لأنها لا تلبي الاحتياجات الكبيرة خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية.

ولتفصيل أكثر تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة؛

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة؛

المبحث الثالث: محددات العجز الموازني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث، ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم، مهما كان نظامها السياسي، وشكل الحكومة الموجودة فيها، فبدون الموازنة العامة من الصعب أن تسير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيرا منتظما، وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة اليها، كما تصعب ادارة وتسيير الاقتصاد الوطني. ومن هنا يمكن القول بأن الموازنة تعتبر المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة، ونشاطاتها في جميع المجالات المختلفة، ولتوضيح ذلك وجب دراسة مايلي: تعريف الموازنة العامة، مبادئ الموازنة العامة، هيكل الموازنة العامة.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وأهميتها

توجد العديد من التعاريف للموازنة العامة، وسنذكر بعض التعاريف الواردة في كتب الموازنة العامة في هذا الخصوص.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة:هي "تقدير مفصل، ومعتمد، لنفقات الدولةوإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن"[1].

- هي " صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة، وإيراداتها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق"[2].
- موازنة الدولة هي " عبارة عن بيان تقديري، لنفقات، وإيرادات الدولة، عن مدة مقبلة، تقدر عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية"[3].
- وتعرف الموازنة العامة بأنها" نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة"[4].

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها، هي عبارة عن خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات، والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة[5].

ويتضمن تعريف الموازنة العامة العناصر التالية:

---

[1]– محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص15.

[2]– خطار شبغي، **العلوم المالية–الموازنة**، دار النشر بيروت، 2005، ص16.

[3]– زكريا محمد بيومي، **مبادئ المالية العامة**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 2008، ص 568.

[4]– زكريا محمد بيومي ، مرجع سابق، ص 587.

[5]– محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، مرجع سابق، ص 16.

1.**الموازنة خطة مالية للدولة:** تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة(قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة)، فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة(النفقات العامة)، التي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة،ووسائل تمويلها (الإيرادات العامة) من مختلف مصادر الإيرادات للدولة، وبذلك فان الموازنة العامة ينظر إليها بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.

2.**الصفة التقديرية للموازنة العامة:**إن جداول النفقات، وجداول الإيرادات، التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة، ماهي إلا أرقام تقريبية، وتقديرات متوقعة، لنفقات الدولة وإيراداتها.

3.**سنوية الموازنة العامة:** تحضر الموازنة العامة لمدة سنة واحدة، في معظم دول العالم(قاعدة السنوية)، وهناك إمكانية لوضع موازنات المدد أقل من سنة، أو لمدة أطول من سنة(لمواجهة بعض الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد أحيانا).

4.**إجازة الجباية والإنفاق:** قبل البدء في تنفيذ الموازنة، فلا بد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها، وإجازتها. ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية، فهي تصدر عنها، ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديقها منها.

ويعني تصديق الموازنة العامة، الإجازة، أو السماح للحكومة، بجباية الإيرادات، حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد. أما إجازة الإنفاق فتعني الموافقة على الصرف، في حدود الاعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة.

5.**الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة:** تتضمن الموازنة العامة برامج، ومشاريع، ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة، (وأحيانا في السنوات التي تتلوها)، وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، وتؤدي تنفيذها الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها، وبذلك فان الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتعتبر أداة(وسيلة) تساعد في تحقيقها.

الفرع الثاني:أهمية الموازنة العامة

للموازنة العامة أهمية كبيرة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وللمواطنين، بوجه عام.

فبالنسبة للسلطة التنفيذية[1]، فان الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزارات، وللمصالح الحكومية، التي تتكون منها السلطة التنفيذية، للسنة المالية القادمة، وهي تتضمن الخدمات التي ستقدمها للمواطنين، والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية. كما أنها توفر الأموال اللازمة لسير العمل في

[1]– د.احمد عبد الباقي، **ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها**، مطبعة دار الكتاب العربي،عمان، 2013، ص108.

الجهاز الحكومي، وفي تقديم الخدمات للمواطنين، وتساعد في تحديد المسئولية عن تنفيذ المشاريع. والموازنة العامة تساعد في إحلال أسلوب التخطيط السليم، في القيام بالعمل، في الأجهزة الحكومية، بدلا من الأسلوب العشوائي، غير المنظم. يضاف إلى ذلك، أن الموازنة العامة يمكن استخدامها بواسطة السلطة التنفيذية كأداة لتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي في مجالات معينة ومنحها الإعانات والتسهيلات، أو الحد منها في مجالات أخرى عن طريق فرض الضرائب والرسوم. كما إن الموازنة يمكن استخدامها لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلاد، كالكساد الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية[1]، فانه ينظر إلى الموازنة العامة على أنها وسيلة لممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية(الحكومة)، فالموازنة لابد أن تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها، قبل بدء السلطة التنفيذية في تنفيذها. وتستطيع السلطة التشريعية، أثناء مناقشة الموازنة العامة، أن تعدل أرقام الاعتمادات المالية المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية، وبهذا فإنها تؤثر على السلطة التنفيذية، وعلى سياستها في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والعسكرية، بواسطة تعديل(تخفيض مثلا)الاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ تلك السياسات. وتمتد رقابة السلطة التشريعية، على السلطة التنفيذية، أثناء تنفيذ الموازنة، بواسطة طلب معلومات عن سير التنفيذ في الموازنة، وعدم الموافقة على نقل الاعتمادات إلا ضمن القواعد والحدود التي وضعتها السلطة التشريعية. أما رقابة السلطة التشريعية، بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة، فتكون بواسطة اعتماد الحساب الختامي.

أما بالنسبة للمواطنين[2]، فالموازنة العامة تتضمن البرنامج الاجتماعي والاقتصادي، الذي تنوي الحكومة تنفيذه خلال السنة المالية المقبلة، والموازنة تساعد في توزيع الدخولوالثروات بين المواطنين. ففي البلاد المنتجة للبترول، فان الموازنة العامة تتضمن إعانات متنوعة، وخدمات مجانية كثيرة، يستفيد منها المواطنون. كما تتضمن مشاريع تنفذها الشركات الخاصة، وأجهزة ولوازم وآلات ومعدات، يؤديها رجال الأعمال في القطاع الخاص، وهذا مما يعود عليهم بالربح والفائدة. أما بالنسبة للموظف الحكومي، فإنها تتضمن رواتب، وبدلات،وعلاوات،(وأحيانا زيادات في الرواتب). ولذا فان المواطنين، بجميع فئاتهم، الفقير والغني، الموظف والتاجر، ينتظرون بتفاؤل، موعد صدور الموازنة العامة. أما في البلاد الأخرى، التي تعتمد فيها الدولة، في الحصول على الإيرادات العامة، من حصيلة الضرائب والرسوم، التي تستقطع من دخول الأفراد، ومن أرباح الشركات، فان المواطنين

[1]– د.سعدي ابراهيم، **ميزانية الدولة**، الطبعة الأولى، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 2007، ص11.

[2]– د.طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، بدون سنة طبع، ص103.

بكافة فئاتهم، يترقبون صدور الموازنة العامة، بأعصاب متوترة، ومشدودة، خوفا من الضرائب والرسوم التي ستقتطع (تخصم) قسما كبيرا من دخولهم، لمواجهة الزيادات المتوقعة في نفقات الدولة.

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة

وضع علماء المالية التقليديون، عددا من القواعد لموازنة الدولة، لأجل تنظيم شؤونها. وأكدو على وجوب مراعاة تلك القواعد، من قبل السلطة التنفيذية، عند تحضير الموازنة العامة. وتهدف تلك القواعد الى تسهيل معرفة المركز المالي للدولة، ووضوحه، وتيسير الرقابة على الموازنة العامة بواسطة السلطة التشريعية عند إجازة النفقات والإيرادات، والى تحضير الموازنة العامة بأسلوب علمي واقتصادي مقبول، بعيد بقدر الإمكان عن التبذير والإسراف. تشتمل الموازنة العامة على عدة قواعد تحكم تحضيرها واعتمادها، وهي[1]:

- **مبدأ السنوية:** أن تكون المدة التي توضع لها الموازنة العامة لسنة من الزمن، وبأن تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنويا. أما سبب تحديد هذه المدة بسنة فيعود لاعتبارات مالية، وإدارية وسياسية، هي كما يلي:

أ. **الاعتبارات المالية**[2]:

لو نظمت الموازنة لمدة أطول من سنة، لسنتين أو ثلاث سنوات مثلا، لكان من الصعب تقدير النفقات والإيرادات، وذلك بسبب الظروف، والتغيرات المتوقعة، كالتغيرات التي تطرأ على الأسعار، أو على اقتصاد البلاد، بوجه عام، في المستقبل. أما إذا وضعت الموازنة العامة لمدة أقل من سنة، لمدة أربع أو ستة شهور، فان هذا يؤدي الى تفاوت بين الإيرادات والنفقات. فالسنة مكونة من أربع فصول، ولكل فصل من هذه الفصول محاصيله الزراعية، وإيراداته المتنوعة، فقد ترتفع الإيرادات ارتفاعا كبيرا في بعض الفصول(كفصلي الربيع والصيف)، بينما تنخفض في فصول أخرى(كفصلي الخريف والشتاء)، ولذا تصعب المقارنة بين إيرادات هذه الموازنات في المستقبل. وبغرض ايجاد توازن بين النفقات والإيرادات، فقد رؤي أن تعد الموازنة العامة، لمدة سنة كاملة، تتضمن الفصول الأربعة، والموارد الموسمية، التي تتخللها.

ب. الاعتبارات الإدارية:

تتطلب عملية إعداد الموازنة العامة، من قبل السلطة التنفيذية والموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية، وقتا طويلا. إذ تتراوح المدة، في معظم دول العالم، من أربعة إلى ستة أشهر. وأحيانا تتطلب مدة أطول

[1]– محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]– د.عادل فليح العلي ود.طلال محمود كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989، ص ص281–282.

من ذلك، ولا سيما في الدول الكبرى ذات الموازنات الضخمة(كالولايات المتحدة الأمريكية)، ولذا فان تقصير السنة المالية إلى مدة أقل من سنة، سيؤدي إلىإشغال السلطة التنفيذية، بصورة مستمرة، في عمليات إعداد الموازنة العامة ولا يعطيها الوقت الكافي لتنفيذ المشاريع.

ج. الاعتبارات السياسية:

لكي تتمكن السلطة التشريعية، من مراقبة السلطة التنفيذية، بخصوص تنفيذ الموازنة العامة، فلابد من الرجوع إلى السلطة التشريعية، لاطلاعها على ماتم بشأن تنفيذ موازنة العام الماضي، ولأخذ موافقتها على موازنة السنة المالية المقبلة. ولكي تكون الرقابة فعالة، فقد رؤي أن تكون الموازنة العامة لمدة سنة، وإلا فانه إذا وضعت(الموازنة) لمدة أطول من سنة، فان الرقابة تكون ضعيفة وغير مجدية، أما إذا وضعت الموازنة العامة لمدة أقصر من سنة، فان الرقابة تصبح شديدة، ومرهقة، وتؤدي الى تسهيل انجاز الأعمال.

- **قاعدة الشمول أو (عمومية الموازنة)**

✓ **مفهوم قاعدة الشمول:**

تقضي هذه القاعدة بأن يذكر(بدون) في وثيقة الموازنة العامة، جميع إيرادات الدولة، أيا كان مصدرها، وجميع نفقاتها، مهما كانت أنواعها، ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة، من إيراداتها.وبعبارة أخري فان هذه القاعدة، تهدف إلى أن تكون موازنة الدولة شاملة لجميع نفقاتها، ولجميع إيراداتها، ولا تجيز إجراء المقاصة بين النفقات والإيرادات، لأية وزارة أو مصلحة، من مصالح الدولة[1].

لنفرض أن إيرادات الجمارك في الجزائر لسنة 2021/2020 قدرت ب ألف مليار، وقدرت نفقات مصلحة الجمارك لنفس السنة بمبلغ 200 مليار سنتيم، فانه يقيد مبلغ ألف مليار في جداول الإيرادات، بينما يقيد مبلغ 200 مليار سنتيم في جدول النفقات.

✓ **مزايا قاعدة الشمول:**

تسهيل عملية مراقبة السلطة التشريعية على الإيرادات، والنفقات، وذلك لأن جداول الموازنة العامة تتضمن جميع الإيراداتوالنفقات للدولة.

تبيين الأوضاع المالية على حقيقتها، فتقيد بموجبها الإيرادات، وتكاليف كل نوع من أنواع النفقات.

تساعد على التقليل من الإسراف والتبذير، في أموال الدولة، لأن الاعتمادات المخصصة للإنفاق محددة، ولا يجوز تجاوزها عند الصرف.

[1]– د.عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي**، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2002،ص ص585–586.

✓ **عيوب قاعدة الشمول:**

أنها تلزم كل وزارة ومصلحة حكومية بان تقيد في جداول الإيرادات، وفي جداول النفقات، تفاصيل كثيرة عن أنواع الإيرادات والنفقات، والتي قد لا تكون لها قيمة في بعض الأحيان كبيرة أو أهمية.

لا تشجع المصالح والمرافق على بذل الجهد والعمل على زيادة الإيرادات، لأن تلك المصالح والمرافق، تعلم سلفا، بأنها لن تستفيد كثيرا من هذه الإيرادات لتحسين الأوضاع والأداء فيها، لأن الإيرادات يتم تحصيله إلى خزينة الدولة.

- **قاعدة وحدة الموازنة**

✓ **مفهوم قاعدة الوحدة:**

تنص قاعدة الوحدة بأن تدرج جميع إيرادات الدولة، ونفقاتها، في موازنة واحدة، وتظهر في وثيقة واحدة(أو مجلد واحد).وحسب هذه القاعدة فان جميع الإيرادات تدرج في الجدول الخاص بالإيرادات، وجميع النفقات تذكر في الجدول الخاص بالنفقات، ويكون الجدولان منفصلين، وغير متداخلين، ويظهران في وثيقة واحدة[1].

✓ **مزايا قاعدة الوحدة:**

عرض الموازنة العامة للدولة بشكل واضح وبسيط،يجعل من السهولة التعرف على المركز الماليلها.(وذلك بمقارنة مجموع الإيرادات مع مجموع النفقات، ليتبين ان كانت الموازنة متوازنة أو فيها عجزا أو فائضا).

تساعد السلطة التشريعية في ممارسة رقابتها، بشكل فعال، على الموازنة، وعلى أعمال السلطة التنفيذية، وذلك نتيجة لوجود موازنة واحدة للدولة. بينما يكون من الصعب ممارسة الرقابة، عندما تتعدد الموازنات، وتتوزع فيها إيرادات ونفقات الدولة.

- **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات**

✓ **مفهوم قاعدة عدم التخصيص[2]:**

يقصد به عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، وبعبارة أخرى فان جميع الإيرادات تجمع وتقابل بمجموع النفقات العامة، فالإيرادات العامة يجب أن تحصل لصالح الدولة(بوجه عام) لتوزع على جميع أوجه الإنفاق، دون تحديد أو تخصيص مورد معين من موارد الإيرادات، لتغطية نفقة معينة من أنواع النفقات. ولا يجوز بموجب هذه القاعدة(أي قاعدة عدم التخصيص)، تخصيص حصيلة الضريبة على السيارات مثلا لإنشاء طرق جديدة، أو لصيانة الطرق الموجودة(القائمة حاليا)، كما هو متبع في بعض الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية)، أو تخصيص الرسوم القضائية لنفقات المحاكم ووزارة العدل، أو رسوم المطارات، لنفقات الطيران المدني.

---

[1]– د.عادل فليح العلي ، **مصدر سابق**، ص ص589–590.

[2]– محمد شاكر عصفور، مرجع نفسه، ص 66.

✓ **مزايا قاعدة عدم التخصيص:**

تحقيق المساواة بين جميع النفقات العامة، دون إعطاء أفضلية لنفقة على أخرى بتخصيص إيراد معين لها.

تساعد الحكومة على توزيع الإيرادات، على أوجه الإنفاق المتنوعة، حسب مبدأ الأولويات في الإنفاق، فتوفر الأموال اللازمة لإشباع الحاجات الهامة أولا، ثم توزع الأموال المتبقية على الحاجات الأقل أهمية.

- **قاعدة توازن الموازنة العامة**

✓ **مفهوم قاعدة توازن الموازنة العامة:**

تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية، مع جملة النفقات العامة العادية للدولة(سنويا)، وأن لا تكون هناك زيادة أو نقصان فيها. وبعبارة أخرى، أن تكون النفقات العامة للدولة، في حدود إيراداتها العامة فلا يكون في الموازنة العامة للدولة عجز، ولا فائض، (يحصل عجز في الموازنة العامة للدولة عند زيادة إجمالي النفقات العامة لها عن إجماليالإيرادات، ويحصل فائض في الموازنة عند زيادة إجماليالإيرادات العامة عن إجمالي النفقات العامة)[1].

✓ **مبررات قاعدة توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي:**

حالة وجود عجز: يؤدي الى زيادة حجم الدين العام، عندما يغطى عن طريق الاقتراض(الداخلي) يترتب عنه سحب الموارد من الاستثمار في القطاع الخاص، ولا سيما في الصناعة، والتجارة، وغيرها، وحرمان هذه القطاعات الاقتصادية من عوائد الاستثمارات التي كانت ستعود على المجتمع، لو استثمرت رؤوس الأموال التي حصلت عليها الحكومات عن طريق الاقتراض. وفي نفس الوقت فان الاقتراض الحكومي(الداخلي) لا يضيف طاقات إنتاجية للاقتصاد الوطني، وأن الحكومات بشكل عام تستخدم القروض العامة، عادة لأغراض استهلاكية، إضافةإلى ذلك، إن الاقتراض يمثل عبئا على الأجيال القادمة لصالح الأجيال الحاضرة. كما أنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة عند حلول أجل السداد لأقساط القروض والفوائد عليها. أما بخصوص تغطية العجز بواسطة اللجوء إلى الإصدار النقدي، فان هذا الحل تكتنفه بعض المخاطر، منها أنه قد يؤدي إلى التضخم، وإلى انخفاض قيمة النقود.

حالة وجود فائض: حسب رأي المفكرين التقليديين، فان هذه الحالة لها مساوئ أيضا، منها ان وجود فائض يعني ان الحكومة استخدمت سلطاتها في فرض الضرائب(في حالة اعتماد الحكومة على الضرائب كمصدر أساسي من مصادر إيراداتها)وأنها سحبت من الأموال، عن طريق فرض الضرائب، مقدار يفوق

[1]– د.عادل فليح العلي ، **مصدر سابق**، ص 588.

حاجة الدولة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في نفقات الدولة(وزيادة في تدخلها في الحياة الاقتصادية)، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح هذه النفقات أعباء في المستقبل، وسببا في توليد عجز في الموازنة ضار باقتصاد البلاد. إضافةإلى ذلك وجود فائض في الموازنة العامة، قد يعرقل النشاط الاقتصادي في البلاد، وذلك بدفعه نحو الانكماش، إذ يقل مقدار النفقات العامة، التي تمثل(عادة) اقتطاعا من دخول الأفراد[1].

المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة

تعد عملية تقدير النفقات والإيرادات العامة من الأعمال المهمة التي تقوم بها الإدارة، إذ يتوقف عليها الوصول إلى موازنة تعكس واقع نشاط الحكومة ومستواه في الاقتصاد القومي والحاجات العامة الذي يهدف هذا النشاط إلى إشباعها خلال السنة المقبلة وإمكانية الإدارة على إنفاق اعتماداتها المالية والحصول على موارد مالية كافية لتمويل نفقاتها العامة. وتعتبر عملية تقدير النفقات والإيرادات من الأعمال التي تسمح بالوصول إلى موازنة تقترب من الواقعية عند تنفيذها.

الفرع الأول: أسس تقدير النفقات العامة

تجدر الإشارة هنا إلى الاختلاف الدقيق بين مفهوم النفقة العامة وبين الاعتمادات المالية المدرجة في القانون السنوي لموازنة الدولة، فالاعتمادات المالية هي المبالغ المقترحة للإنفاق[2]، وهي أيضا الإذن الممنوح من البرلمان للحكومة بصرف مبلغ معين من المال لسد نفقة معينة في سنة معينة وتمثل الحد الأقصى الذي لا يجوز للحكومة تجاوزه، أما النفقة العامة فهي مبلغ من النقود تدفعه الإدارة في إطار الموازنة العامة بقصد إشباع حاجات عامة من خلال تقديم الخدمات العامة لتحقيق أهداف متعددة، أي أن النفقة العامة هي المبلغ المصروف فعلا.

تقسم النفقات العامة من حيث كيفية تقديرها إلى قسمين أساسين: الأول يتمثل بالنفقات الثابتة وتسمى أيضا في كل من بريطانيا وفرنسا بالنفقات المتكررة، والقسم الآخر يتمثل في النفقات المتغيرة والتي تسمى في بريطانيا وفرنسا بنفقات الخدمات الجديدة[3].

يمكن تقدير النفقات وفق أسلوبين هما:

- ✓ **تقدير النفقات العامة تخمينا(التقدير المباشر)**

[1]–محمد شاكر عصفور، مرجع نفسه، ص 69.

[2]– زينب كريم الداودي، **دور الادارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 126.

[3]– زينب كريم الداودي، مرجع نفسه، ص 127.

يراد بالتخمين عملية وضع تقديرات النفقات العامة من قبل الإدارة بشكل مباشر بناء على القيمة المحتملة التي يتطلبها التنفيذ واستنادا إلى دراسة الوضع الاقتصادي والأسعار السائدة في السوق المحلية والدولية. إن طريقة التقدير المباشر أو التخمين تتناسب وتقدير النفقات المتغيرة أكثر من ملائمتها لتقدير النفقات الثابتة.

✓ **تقدير النفقات العامة قياسا**

يفترض هذا الأسلوب وجود حد معين من الإنفاق لسنوات سابقة يتم بناءا عليه تقدير مستوى الإنفاق للسنة أو السنوات المالية المقبلة.

وبناءا على ذلك يمكن القول إن هذا الأسلوب مناسب وبشكل كبير في تقدير النفقات ذات الصفة الثابتة التي لا تتغيرمن سنة لأخرى دون تدخل من السلطة العامة في الدولة لا سيما السلطة التشريعية،لذا فان المصادقة على هذا النوع من النفقات تكون منصبة على مقدار النفقة والغرض منها، كرواتب الموظفين وأجور العاملين في الدولة وأقساط الدين العام. إن هذه النفقات يمكن تحديدها سلفا دون جهد أو عناء، إذ تكفي مراجعة جداول رواتب الموظفين أو أجور العاملين وسجلات الدين العام لمعرفة ما تحتاج إليه من اعتمادات مالية ومن ثم طلب الحكومة من البرلمان بعد تقديرها لهذه النفقات فتح اعتماد لها في القانون السنوي للموازنة العامة[1].

الفرع الثاني: أسس تقدير الإيرادات العامة[2]

من المسلم به أن تقدير الإيرادات العامة يعد أكثر صعوبة من تقدير النفقات العامة بسبب شدة تأثر الإيرادات بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية والدولية، وصعوبة حصر مصادرها، فمثلا حصيلة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية تتوقف على مقدار هذه الأرباح التي بدورها تعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الأسعار، كما ان حصيلة الضرائب على الأرباح التجارية تكون مرهونة بحركة الاستيراد والتصدير. أما بالنسبة للمساعدات الدولية التي يمكن اعتبارها أحد مصادر الإيرادات العامة فلا يمكن التنبؤ بقيمتها غالبا ولا يمكن الجزم بوقت الحصول عليها أيضا لارتباطها بعوامل سياسية دولية.

يمكن تقسيم الإيرادات العامة من حيث أسس تقديرها إلى قسمين:

1.الإيرادات الثابتة: هي إيرادات يمكن تقديرها مسبقا بصورة دقيقة وأقرب إلى الواقع نظرا لأنها ذات صفة مستقرة ولا تخضع للمتغيرات بشكل متكرر ولعل أبرز تلك الإيرادات(ريع أملاك الدولة) وعادة يحدد مقدار

[1]– زينب كريم الداودي، مرجع نفسه، ص 129.

[2]– زينب كريم الداودي، مرجع نفسه، ص 136.

هذه الإيرادات بالقياس إلى سنوات سابقة مع الأخذ بعين الاعتبار ما ينقص منها وما يزيد عليها في كل سنة، لذا تبقى أرقامها معروفة تقريبا وبشكل عام لا تشكل هذه الإيرادات سوى جزء ضئيل من ايرادات الدولة، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات المتأتية من التوقيفات التقاعدية والإيرادات الضريبية المأخوذة من دخول العاملين في الدولة بالنظر لمعرفة قيمة الوعاء المأخوذة منه، أو بعبارة أخرى أنهاإيرادات تعتمد بشكل أساس على الاعتمادات المالية الثابتة.

2.الإيرادات المتغيرة:هي إيرادات تتغير قيمتها من عام لآخر ولا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل بصورة تقريبية، إذ أنها تتوقف على حالة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ودرجة استقرارها، ونسبة الضرائب وتشكل هذه الإيرادات القسم الأعظم من إيرادات الدولة ومثالها(الضرائب الجمركية، الضرائب على الأرباح التجارية....الخ) ونظرا لصعوبة تقدير أرقام هذه الإيراداتبشكل دقيق فلا بد من أن تتوافر أسس مدروسة تمكن من تقديرها بشكل أقرب للواقع وتقلل الاختلاف بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المتحققة فعلا كي لا يكون هناك ارتباك في الوضع المالي للدولة.

وقد دلت تجارب الدول على وجود ثلاث طرق تعتمدها الإدارات المعنية بتقدير الإيرادات العامة نذكرها باختصار كما يلي:

- ✓ الاعتماد على حسابات السنة قبل الأخيرة؛
- ✓ أسلوب الزيادة السنوية؛
- ✓ أسلوب التقدير المباشر.

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة العامة للدولة من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا في الاقتصاديات الحديثة، حيث أصبح يمثل مشكلة مالية كبيرة في البلدان النامية، بل قد تحول هذا العجز إلى صفة هيكلية لصيقة بخصائص اقتصاديات الدول النامية منذ بداية الثمانينات، وذلك بعد أن تفاقمت الآثار المختلفة الناجمة عنه وعلى الأخص الآثار الاقتصادية، وعدم قدرة هذه الدول على استمراره لسنين طويلة مقبلة.

سنحاول في هذا المبحث عرض أهم النقاط التالية والمتمثلة في الإطارألمفاهيمي للعجز الموازني، أنواع العجز الموازني، أسباب عجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعجز الموازني

تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة وتصنيفه إلى عدة أنواع متعددة، وأسفرت تلك البحوث والدراسات عن عدة مفاهيم يمكننا ذكر البعض منها كما يلي:

- ✓ **يعرف عجز الموازنة العامة** بأنه تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية[1].
- ✓ **المفهوم التقليدي للعجز الموازني** هو حالة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، بسبب زيادة الحاجات العامة، حيث تعجز الإيرادات العامة على تغطيتها[2].

لقد اهتم الفكر التقليدي بمفهوم حيادية الدولة، وضرورة توازن الموازنة بتساوي نفقاتها مع إيراداتها، وذلك لعدة أسباب، من أهمها:

- هدف السياسة المالية هو إحداث توازن مالي، في حين أن التوازن بين العرض والطلب في السوق يكون من خلال اليد الخفية.
- زيادة فرض الضرائب لتغطية النفقات العامة، يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي.

المفهوم الحديث للعجز الموازني: بعد أزمة الكساد 1929، ظهر جليا ضرورة تخل الدولة عن طريق البرامج الانفاقية للخروج من هذه الأزمة، وهو ما أدى إلى القبول بعجز في الموازنة العامة، لضمان توازن اقتصادي على المدى الطويل وتحقيق التشغيل الكامل. وبالتالي نجد أن الفكر المالي الحديث يهتم بشكل أكبر بجعل الموازنة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ولو على حساب التوازن المحاسبي للميزانية. وهذا ما أدى إلى بروز نظريتين بخصوص العجز[3]:

- **نظرية العجز المقصود:** أي استخدام الموازنة باعتبارها أداة هامة لتوجيه السياسة المالية، عن طريق إحداث عجز في الميزانية، ويستخدم العجز في بعض الحالات كأداة للتنمية الاقتصادية وحل بعض الأزمات الاقتصادية، كالابتعاد عن الكساد وتشجيع الانتعاش الاقتصادي.
- **نظرية موازنة الدورة الاقتصادية:** أي باستخدام الموازنة كوسيلة لتحقيق التوازنالاقتصادي على المدى الزمني للدورة الاقتصادية التي تمتد عدة سنوات. وذلك بتنظيم الموازنة في إطار سياسة العجز أو الفائض وفقا لمستلزمات الدورة الاقتصادية.

يمكن إعطاء تعريف شامل للعجز الموازني على أنه:

" هو زيادة النفقات عن الإيرادات العامة في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة ، فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز، ولما كان العجز يعرف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ فان الحكومة تعمل بداية على علاجه اما

[1]– محمد علي القري، **مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة البصيرة، العدد 5، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 20.

[2]–د.محفوضي فؤاد، وآخرون، **العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة(2015–2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد 02، 2019، ص 652.

[3]–د.محفوضي فؤاد، وآخرون، مرجع سابق، ص 653.

بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإذا لم تستطيع ذلك أو غير راغبة، فان العجز يعالج بالغير، يرى في الفكر المالي الحديث أن المطلوب هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأن الدولة تتعمد إيجاد عجز في موازنتها وهو ما يعرف بالعجز المخطط[1].

المطلب الثاني: أنواع العجز الموازني

يمكن التمييز بين عدة أنواع لعجز الموازنة العامة للدولة أهمها[2]:

1. **العجز الجاري:**

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيآت الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

العجز الجاري = الإيرادات الجارية – النفقات الجارية= الادخار الحكومي

2. **العجز الشامل:**

يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية و الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة؛ ومن هنا فان العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام.

هذا النوع يوضح العجز عن طريق طرح النفقات الحكومية من الإيرادات الحكومية،إذاً فهو الفرق السالب بين

إجمالي الاثنين ، وبحسب هذا المقياس فإن إجمالي النفقات العامة تكون متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشتملة

على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية أما الإيرادات العامة (الحكومية) فتكون متضمنة الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، ولكن غير مشتملة على الدخل من الاقتراض، فالعجز هنا يمثل الفجوة التي يتم تغطيتها بالاقتراض الحكومي بما في ذلك الاقتراض من البنك المركزي.

[1]–إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 29.

[2]- أ. شليق عبد الجليل، وآخرون، **العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي" حقيقته وآليات تمويله"**، مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، الجزائر، المجلد7، العدد2، ديسمبر2017، ص ص 205،204.

ولكن هناك بعض الملاحظات نذكر منها[1]:

أ- هل يعدل هذا المقياس ليأخذ بالاهتمام معدلات التضخم ؟
ب- إن مدفوعات الديون لا تظهر في هذا المقياس، ولذلك فالدولة تستطيع زيادة إنفاقها العام، والإبطاء في دفع مستحقات الديون فيظهر العجز الكلي من دون تغيير بينما في الواقع يعمل على رفع الطلب الكلي.
ج- إن هذا المقياس يهتم بجانب الحكومة المركزية ولكنه يهمل بقية أجزاء القطاع العام وبضمنها البنك المركزي**.

3. العجز الدوري:

يتحدد بمؤثرات خارجية مرتبطة بحالة النشاط الاقتصادي؛ أي بالمدى الذي يكون فيه الدخل القومي مرتفعا أو منخفضا نتيجة الدورة الاقتصادية من ركود ورواج؛ وتقاس الميزانية الدورية ومن ثم العجز الدوري بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة والميزانية الهيكلية في نفس السنة.

4. العجز الأساسي أو اللافوائدي للموازنة:

وهو العجز الذي يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية على اعتبار أن الفوائد التي تسدد عن الدين ماهي إلا نتيجة أوجه عجز سابقة وليست نتيجة تصرفات جارية.

العجز الأساسي =العجز الجاري – الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا

5. العجز الهيكلي أو البنيوي أو الدائم

يحدث هدا العجز إذا لم تغطى الإيرادات النفقات بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائما ولا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة، ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما ينبئ بوجه عام عن كل خلل لقي هيكل الاقتصاد القومي نفسه إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا[2]، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من أجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبارأن هذا المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول إزالة أثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك

---

[1]-د. عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 119.

**اصبح البنك المركزي في بعض دول العالم وخاصة في امريكا اللاتينية مؤسسة مالية مهمة جداً.

2-عادل احمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام "مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة** "، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر،2001، ص312.

الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، ومن جانب آخر فصفة الهيكلية لابد لها من الاستمرار الزمني، ويعتبر من أخطر أنواع العجوزات على الإطلاق لأنه يدل على اختلاف التركيبة الهيكلية لاقتصاد الدولة كما يقتضي أمر تجاوزه فترة طويلة وإصلاحات عميقة تمس كل القطاعات الاقتصادية.

ويمكن إعطاء صيغة رياضية لهذا العجز كما يلي:

العجز الهيكلي = العجز الشامل – العجز الظرفي

6.العجز المتوقع

يكون معلوما لدى السلطة التنفيذية، ويتضمنه قانون المالية، ويبرز بصورة واضحة في السنة المالية، مثلما حدث في موازنة الجزائرلسنة 2015، أين صادق البرلمان على قانون المالية لهذه السنة بعجز موازني قدره 22.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا العجز مسموح به بحدود وشروط معينة، ووفق دراسات دقيقة و موضوعية، وحسب حاجة الدولة إلى ذلك[1].

7 .العجز التشغيلي :

ويقيس العجز في ظروف التضخم، ويمثل العجز هنا متطلبات الاقتراض للحكومة والقطاع العام مطروحاً منه الجزء الذي دفع من الفوائد بتصحيح التضخم من خلال معامل تصحيح نقدي إذ يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاًمن النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم من جراء ارتفاع الأسعار[2].

وقدم الاقتصادي بولاك صيغة للمصحح النقدي للعجز في حالة التضخم على أساس ما يأتي:

$$\frac{M_c}{GD\overline{p}} = \frac{d_i}{1+i}$$

1– شعيب يونس،**الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015– 2016، ص 195.

2– د. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة 1993، ص106.

إذ أن:

M_c:المصحح النقدي [**].

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

d او di: نسبة الدين المحلي للناتج المحلي الإجمالي.

i = معدل التضخم.

فضلا عن المقاييس التي تم ذكرها فهناك مقاييس أخرى.

8 – العجز المستتر: وهو الناتج عن العمليات شبه المالية مثل: منح دعم لأسعار الفائدة، وضمانات أسعار الصرف... الخ للمؤسسات المالية العامة (بنوك مركزية، وحكومات)

9-العجز المحلي[1]:

والذي نحصل عليه من طرح المنح الخارجية والنفقات الحكومية من الإيرادات الحكومية إذ يعكس لنا هذا العجزالموقف المالي للحكومة من دون المنح الخارجية[2*].

10-مقياس الموازنة المحايدة:

وهو مقياس مستخدم من لدن صندوق النقد الدولي وبموجبه تتم المقارنة بين النفقات العامة وأجمالي الناتج القومي في سنة أساس معينة و يكون الاقتصاد فيها في حالة عمالة كاملة، وفي ضوء ذلك يتم الحكم على حيادية النفقات العامة في سنة معينة[3] .

أن كل ما يتعلق بالمالية العامة (موارد ومصروفات) يجب أن تتوافر بشكل دقيق وتفصيلي، لكي يتم تحديد الأساليب الصحيحة لمعالجة العجز أو الحد منه، ويتم تحديد ذلك عن طريق مصدرين، هما:

أ-إحصائيات المالية الحكومية التي ينشرها صندوق النقد الدولي بشكل دوري.

ب-البيانات المستخدمة في الحسابات القومية التي تقيس الدخل والأرباح والاستهلاك والاستثمار والتي تستخدم

[**] تلك الكمية من النقود التي تدفع للمحافظة على القيمة الحقيقية للدين المحلي (ويساوي معدل التضخم مضروبا بالقيمة الاسمية للدين).

[2]- د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سبق ذكره، ص 126 .

[3]*- للمنح الخارجية أهمية كبيرة في الكثير من دول العالم ومنها الأقطار العربية كالأردن وتونس وغيرها.

[4]- نرمين معروف غفور، **اثر عجز الموازنة الحكومية على عجز ميزان المدفوعات مع إشارة خاصة لبعض الدول النامية للمدة 1980-1995**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 1998، ص 7.

في التحليل الاقتصادي[1].

إن الأنفاق الحكومي هو أحد مكونات الطلب الكلي وذلك بحسب معادلة الإنفاق الكلي الآتية:

$$Y = C_p + I_p + C_g + I_g + X - M \quad \text{.....} \quad (1)$$

حيث :

Y: الدخل الكلي

C_p: يمثل الاستهلاك الخاص.

I_p : الاستثمار الخاص.

C_g : الإنفاق الاستهلاكي العام. } الإنفاق الحكومي بشقيه = G

I_g: الإنفاق الاستثماري العام.

X : الصادرات.

M : الواردات.

إذ يمثل الطرف الأيمن من المعادلة أعلاه الطلب الكلي، أما الجانب الأيسر فيمثل العرض الكلي.

إن الدخل في المعادلة (1) يوزع بين القطاع الخاص والحكومة:

$Y = Y_p + T$ ..... (2)إذ أن:

Y_p: هو دخل القطاع الخاص.

T : دخل الحكومة (إيراداتها).

وبما أن الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك، نستطيع تقدير ادخار القطاع الخاص وادخار القطاع الحكومي كما يأتي:

[1]–صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية،**سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية**، تحرير : د. علي توفيق صادق، د. نبيل عبد الوهاب لطيفة، سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل العدد الرابع من28–31 مارس، 1998، ص22.

$$S_p = \mathrm{Y}p - C_p$$
$$S_g = T - C_g$$

إذ أن :

C_p : هو استهلاك القطاع الخاص.

Sp:هو ادخار القطاع الخاص.

S_g : ادخار القطاع الحكومي.

ثم نستبدل المتطابقة (1) Y بما يساويه في (2) .

$$\mathrm{Y}_p + T = C_p + I_p + C_g + I_g + X - M$$

فتصبح المتطابقة كما يأتي:

$$S_p + C_p + S_g + C_g = C_p + I_p + C_g + I_g + X - M$$

وبالترتيب ينتج[1] :

$$(S_p - I_p) + (S_g - I_g) = X - M \quad \text{..... (3)}$$

إن المتطابقة(1) تبين أنالإنفاق الحكومي G بشقيه الاستهلاكي C_g والاستثماري I_gإذا أرتفع سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، وإذا كانت توجهات السياسة المالية للحكومة توسعية، وزاد الطلب الحكومي (إنفاقها على شراء السلعوالخدمات)، وكانت هذه الزيادة أعلى من الإيرادات العامة أدى ذلك إلى حدوث العجز في الموازنة أو إلى زيادة حجمه إذا كان موجوداًأصلا ومن ثم ارتفاع نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي.

إذ إن الإنفاق الحكومي هو إضافة إلى تيار الدخل. أما الإيرادات الحكومية المتمثلة بالضرائب فهي سحب منه ، ويؤدي هذا الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلىتحفيز الطلب الكلي[2].

المتطابقة (3) فتبين أن استيعاب القطاع الحكومي من السلع والخدمات المتمثل في زيادة الإنفاق

---

[1]– صندوق النقد العربي ، **معهد السياسات الاقتصادية**، مصدر سبق ذكره، ص23.

[2]– نرمين غفور معروف، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

الاستثماري الحكومي على الادخار الحكومي يجب أن يتم توفيره من القطاع الخاص المحلي او القطاع الخارجي. أما فائض الادخار على الاستثمار في القطاع الحكومي فيسمى الادخار المالي لقطاع الحكومة. وان هذا يعني إن عجز ميزانية الحكومة يرتبط بالادخار المالي لها[1].

وفي إطار عجز الموازنة الحكومية ضمن متطابقة الادخار الاستثمار، يتبين أن العجز في الميزانية لا يعني بالضرورة انخفاض صافي ثروة القطاع العام ،فإذا كان الهدف المحافظة على صافي الثروة ثابتاً فيجب تمويل صافي الاستثمار بالدين.

وينخفض صافي ثروة القطاع العام إذا كان صافي ادخاره: (إجمالي الادخار ناقص اهتلاك رأس المال) سالباً، و حين ينخفض صافي ثروة الحكومة وأرادت أن تعيده إلى مستواه قبل هذا الانخفاض فان ذلك يتطلب زيادة معدلات الضرائب[2] .

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

إن تخلف الإيرادات العامة عن متابعة الزيادات المتنامية في النفقات العامة والذي تسبب في حدوث فجوة مالية يأخذنا إلى تقسيم أسباب ذلك إلى[3]:

1. التوسع في الإنفاق العام لأغراض متعددة:

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وقد تغيرت النظرة نحو الإنفاق العام نتيجة تغير الفكر الاقتصادي نحو أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ويهمنا في هذا الصدد معرفة وتحليل العوامل التي تساهم في زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية تتجاوز معدل تزايد الإيرادات العامة:

[1]– Lester v. Chandler Economics of Money and Banking, Pricetan University, Harper and Row Pubhishers 1993,p.239.

[2]– Thomas Dernburg, Fiscal Analysis in the Cyclically Neutral Budget, staff papers,IMF,Vol22.1995.p.831.

[3]– أ. شليق عبد الجليل، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 205–206.

أ.زيادةالإنفاق العام لأسباب اقتصادية:

-سياسة التمويل بالعجز:

تلجأ بعض الدول النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الإنتاج، فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض.

-التطور والنمو الاقتصادي:

اعتبر من أهم أسباب الزيادة في النفقات التي هي عبارة عن نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي؛ فارتفاع الدخل القومي تعني زيادة حجم الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة؛ وزيادة هذه الأخيرة تعتبر من العوامل الرئيسية التي تمكن الدولة من زيادة نفقاتها؛ وبالتالي تستهدف كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات العامة.

-التوسع في المشروعات العامة:

إن ظهور الأفكار الكينزية قادت إلى دور جديد للدولة من الناحية الاقتصادية؛ فقد أصبحت الدولة في المجتمعات النامية تتحمل مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف؛ وإقامة بعض الهياكل الأساسية الأخرى كتوفير الخدمات الضرورية من تعليم وصحة والقيام بالمشروعات الاستثمارية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

-زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي:

تعتبر كمؤشر كبير للنمو الذي يحدث للنفقات العامة في غالبية البلدان النامية؛ فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة؛ فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية؛ بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية؛ وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية.

ب.زيادة الإنفاق العام لأسباب إدارية[1]:

عدم رشادةالإنفاق الحكومي:

يؤدي ترشيد الإنفاق الحكومي إلى زيادة النفقات العامة وبالتالي تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث يترتب على عدم رشادة الإنفاق الحكومي استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة.

درجة كبيرة من المركزية في القرارات الحكومية:

إن غياب ما يعرف بلا مركزية القرارات من أهم المشاكل التي تواجه السيطرة على عجز الموازنة العامة، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، فيترتب على ذلك وجود فترات تباطؤ القرارات، وعدم وجود تصور تام للجهات العليا متخذة القرار، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة الإنفاق الحكومي.

د.زيادة الإنفاق العام لأسباب سياسية[2]:

أعباء الدفاع والإنفاق العسكري والطوارئ:

إن التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع يعد ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم، وهكذا أصبحت النفقات العسكرية والطوارئ عبئا متزايدا على الموازنة العامة وذلك من خلال استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، وخاصة أن دفع أثمان هاته المعدات لا يتم فقط بالعملة المحلية بل يتم أيضا بالعملة الأجنبية.

نفقات الدولة في الخارج:

أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة، بسبب زيادة حجم التمثيل الديبلوماسي وازدياد عدد الدول المستقلة، وبالتالي ارتفاع النفقات المرصودة لتدعيمه، كذلك ارتفاع نفقات الدول في المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنتظمات الإقليمية.

2.العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة:

أ.ضآلة الجهد الضريبي: وهو ما يطلق عليه بضعف الأداء الضريبي[3]؛ أو ما يسمى بضعف الطاقة الضريبية؛ وهو ما يقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها الى الناتج

[1]– أ. شليق عبد الجليل، وآخرون، مرجع سابق، ص 206.

[2]– أ. شليق عبد الجليل، وآخرون، مرجع نفسه، ص 206.

[3]– الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية،**مجلد البحوث المالية**، وزارة المالية المصرية، المجلد الأول، 2007، ص23.

المحلي الإجمالي؛ حيث بلغت هذه النسبة في الدول الصناعية المتقدمة الى ما لا يقل عن 30%؛ بينما تتراوح في البلدان النامية بين 15-20%[1].

ب.جمود النظام الضريبي: ويقصد به عدم تطويره ومرونته لخدمة التنمية والتقدم، وهذا يسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية لم يتم تطويرها منذ الحقبة الاستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وطرق ربطها وتحصيلها[2].

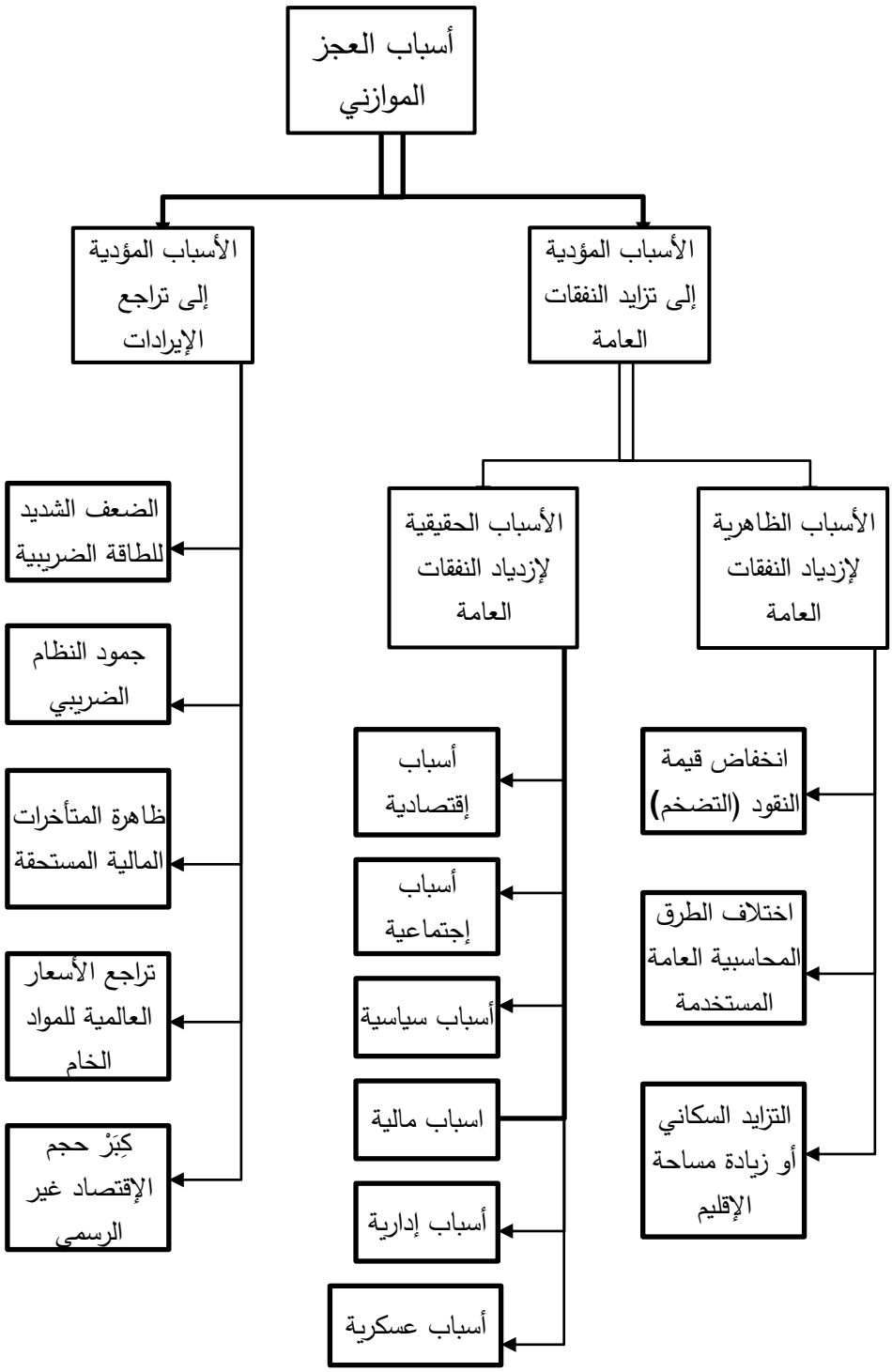
ج. التهرب الضريبي: يؤدي هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة بالتخلص منها جزئيا أو نهائيا وهذا من خلال طرق ملتوية كامتناعه عن تقديم معلومات صحيحة أو تقديم بيانات خاطئة والتي على أساسها تقدر الضريبة[3].

[1]- رمزي زكي، **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص96.

[2]- رمزي زكي، **انفجار العجز** ، **مرجع سابق**، ص98.

[3]- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة، ط2** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص319.

شكل رقم 12: أسباب عجز الموازنة العامة



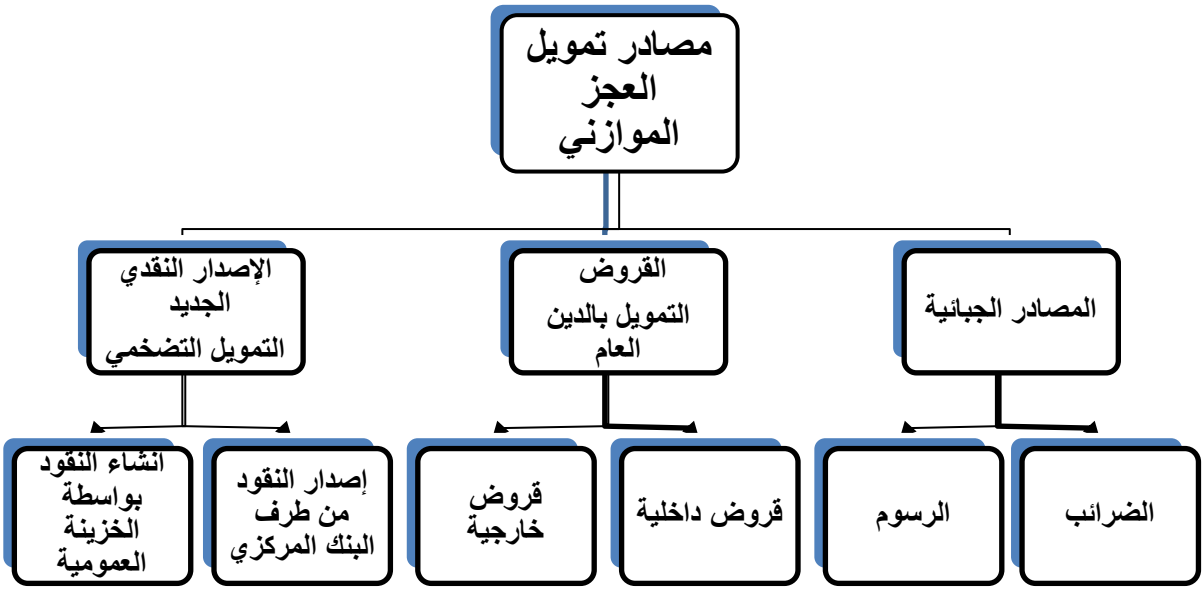
المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثالث: وسائل تمويل العجز الموازني:

عند حدوث عجز في الموازنة العامة فإن الدول تلجأ غالبا إلى سداد ذلك العجز، إما من خلال التمويل التضخمي بإصدار مزيد من البنكنوت(النقد)، إما بالاقتراض محليا أو خارجيا، أو من خلال زيادة الأعباء الضريبية المفروضة على الأفراد، وإما تقوم بالتمويل عن طريق الصكوك الإسلامية لأنها تعد من أهم الأدوات غير التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة، وتزداد أهمية مثل هذه الأدوات غير التقليدية مع النمو المتفاقم في عجز الموازنة العامة في أغلب دول العالم، وذلك بسبب توسع الجهاز الإداري الحكومي، وتزايد الإنفاق العسكري، وزيادة المدفوعات التمويلية، وتأثير التضخم.

يمكننا صياغة مصادر تمويل العجز الموازني حسب الشكل التالي:

شكل رقم 13: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة



المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الأول: مصادر التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة

*** الضرائب كوسيلة لسد العجز في الموازنة العامة للدولة:**

لقد وضع كتاب المالية العامة عدة تعاريف للضرائب منها" هي اقتطاع مالي جبري نهائي من ثروة الأشخاص، تفرضه الدولة دون مقابل محدد لدافعها، بقصد تحقيق النفع العام"[1].

[1]– ضياء الدين صبري عبد الحافظ، **اليات سد عجز الموازنة العامة، ط1** دار الفكر الجامعي، مصر، 2018، ص 130.

ومن التعاريف أيضا" التزام نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا لقدراتهم التكليفية، بصفة نهائية وبدون مقابل قصد المساهمة في تغطية الأعباء العامة"[1].

ويمكن تعريف الضريبة: هي "فريضة مالية إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع"[2].

***القواعد الأساسية للضريبة:** يقصد بها تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشرع المالي الأخذ بها عند فرض الضريبة، ويمكن اعتبار هذه القواعد بمثابة الدستور الضمني العام، الذي تخضع له قاعدة قانون فرض الضريبة، حيث يخفف من حدتها و يجعلها مقبولة ومستساغة لدى الأفراد، بينما يعتبر الإخلال بها مدعاة للقول بظلم الدولة للأفراد وتعسفها في استعمال حقها في فرض الضرائب عليهم[3].

فالضريبة في العصر الحديث من أهم الموارد المالية للدولة، وفي نفس الوقت هي أكبر الأعباء المالية على أفراد المجتمع، ولذلك من الضروري إقامة التوازن بين الاعتبارات المالية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين اعتبارات العدالة من جهة أخرى، بمعنى آخر يتعين التوفيق بين مصالح الدولة وحقوق الأفراد ومصالحهم[4].

وتعتبر هذه القواعد الأساس التقليدي لفرض الضريبة حتى أن بعضهم قد عبر عنها بأنها إعلان حقوق المكلفين، ووضع هذه القواعد الاقتصادي الانجليزي آدم سميث في كتابه الشهير"**ثروة الأمم**" لذا أصبح من الضروري إخضاع مثل هذه الوسيلة المهمة لبعض القواعد والمبادئ حتى تتحقق فيها العدالة، ومن أهم هذه القواعد ما يلي[5]:

أ) **قاعدة العدالة:** عدالة الضريبة هي القاعدة الأولى لسلامتها، وهي تعني تحقيق المساواة في المعاملة الضريبية بين المكلفين دون أن يعفى أحد منها الا لسباب موضوعية وأن تراعى معاملة جميع الممولين المتساوين في المراكز المالية والحالة الاجتماعية معاملة ضريبية واحدة وأن تختلف باختلاف المراكز المالية للممولين وحالتهم الاجتماعية مع مراعاة الظروف الشخصية للمكلف.

ب) **قاعدة اليقين:** يقتضي ذلك أن تحدد الضريبة للممول بوضوح ليكون على علم بمبلغ الضريبة وأن تكون الضريبة وكل ما يتعلق بها مثل مبلغها وموعد دفعها وطريقة جبايتها معلومة بوضوح

---

[1]– كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة بسكرة–الجزائر، 2012، مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، العدد الثالث عشر، ص 279.

[2]– ضياء الدين صبري عبد الحافظ ، **مرجع سابق**، ص130.

[3]– عبد الحكيم الشرقاوي ، **مبادئ علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط1، 2014، ص159.

[4]– ضياء الدين صبري عبد الحافظ ، **مرجع سابق**، ص135.

[5]– ضياء الدين صبري عبد الحافظ ، **مرجع سابق**، ص135.

ومحددة ومعروفة لدى جميع الأفرادحتى يتسنى لهم العمل بها وهذا يستوجب أن تكون التشريعات واضحة لا لبس فيها ولا غموض.

ت) **قاعدة الملائمة:** أن تكون الضريبة ملائمة للمكلفين من حيث موعد وطريقة تحصيلها منه، فمثلا يراعي أن يكون موعد تحصيلها موسميا وكذلك أن تختار الدولة أيسر الطرق وأسهلها للمكلف، وأيضا أن لا تلجأ الدولة إلى العنف والتعسف في تقديرها وجبايتها.

ث) **قاعدة الاقتصاد:** وتعني التقليل من التكاليف الجبائية قدر الإمكان حتى لا تلتهم الحصيلة ويتحقق ذلك عندما يكون الفرق بين ما يدفعه الممولون وبين ما يدخل الخزانة العامة أقل ما يمكن، لأن زيادة تكاليف الجباية تعني زيادة العبء الضريبي على الممولين وقد ينعكس ذلك على انخفاض حصيلة الضريبة.

ج) **قاعدة المرونة:** وتعني قابلية الضريبة للتغير من حيث الزيادة أو النقصان بسهولة عن طريق التغير في سعرها دون الحاجة إلى تغير النظام الضريبي. والضريبة إما تفرض على الأشخاص وتسمى بالضريبة الشخصية وإما أن تفرض على الأموال وتسمى الضريبة المالية.

°-تمويل العجز عن طريق الضرائب:

تعتبر من أبرز الوسائل في تمويل العجز المالي، حيث تلجأ الدولة إلى الضريبة بسبب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب حيث يمكننا تناول بعض الجوانب المتعلقة بالتمويل الضريبي لعجز الموازنة العامة للدولة.

-**إصلاح النظام الضريبي:** من أجل تقوية موارد الدولة الضريبية لا بد من القيام بإصلاح نظامها الضريبي لذلك وجب على الدولة أن تقوم بإعداد نظام ضريبي قادر على تحسين الإيرادات العامة من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة ومن أهم النقاط الهامة المتخذة في هذا المجال نذكر[1]:

*إقرار أساليب تخفض تكلفة احترام الالتزامات الضريبية.
*القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأخر في الدفع.
*تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة.
*إعداد أنظمة لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية.

- **زيادة الإمكانيات الضريبية:** يمثل التوسع في الأوعية الضريبية والزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والتقليل من هذا العجز[2]، لذلك يجب أن تقوم السياسة الضريبية

[1]- أ. شليق عبد الجليل، وآخرون، مرجع سابق، ص 208.
[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص229.

على أسس علمية، بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما لمواجهة العجز.

ب* القروض كوسيلة لسد العجز في الموازنة العامة للدولة

1-مفهوم القرض العام: هو مبلغ نقدي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الغير سواء أكان هذا الغير في عداد الأفراد أو البنوك أو الهيآت الخاصة أو الدولية، أو كان من الدول الأخرى، مع التعهد برد المبلغ المقترض وبدفع فائدة عنه طيلة مدة القرض، وذلك طبقا لإذن يصدر من البرلمان أو من يخوله ذلك، يتضمن مقدار القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده[1].

يعرفه بعض الاقتصاديين: " هو الأموال التي تقترضها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة الأخرى من الأفراد أو من الهيئات الخاصة الوطنية والأجنبية أو من الدول أو المؤسسات الدولية نظير تعهدها برد المبالغ المقترضة وبدفع فائدة سنوية محددة وبعض المزايا طبقا لشروط العقد[2].

2-أنواع القروض:

أ- من ناحية المصدر المكاني للقرض:

°-**القروض الداخلية:** هي القروض التي تحصل عليها الدولة من مواطنيها أو من المؤسسات المالية المحلية أو حتى من الأجانب المقيمين في تلك الدولة، وتشمل هذه القروض الأذونات المختلفة على الخزينة العامة، وربما السندات الضريبية في بعض الأحيان التي يمكن لحامليها أن يستفيدوا منها في تسديد بعض الضرائب المفروضة عليهم مع حصولهم على قيمة الفوائد التي تمنحها الدولة على مكتتب هذه الأذونات[3].

كما يمكن للدولة أن تتحكم في شروط القروض المحلية من حيث مدة القرض وكيفية سداده والفائدة التي تعود على المكتتب في مثل هذه القروض، كما تراعي الدولة عادة في ذلك تقديم أفضل الشروط والضمانات الممكنة من أجل زيادة إقبال المواطنين في ذلك القرض[4].

أماكن افتتاح الاكتتاب: الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزينة الولائية، وكالات بريد الجزائر، وكالات التأمين، يستفيدون من عمولة قدرها 1% من مبلغ رأس المال المكتتب فعلا[5].

---

[1]- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سابق، ص155.

[2]- محمد فرهود، مرجع سابق، ص461.

[3]- محمد جلال خطاب، **اقتصاديات النشاط الحكومي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص 344.

[4]- يلس شاوش بشير، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر2017، ص278.

[5]- يلس شاوش بشير ، مرجع نفسه، ص279.

°-**القروض الخارجية:** هي التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية العالمية ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة إلى الاقتراض من الخارج هو عدم كفاية رأس المال الوطني عن تغطية أعباء الدولة المالية وبخاصة في فترات الكساد،وكذلك لمواجهة الاحتياجات المالية للمشروعات الكبرى التي لا يمكن تمويلها إلا بالعملة الوطنية، أو لسد العجز في ميزان المدفوعات، أو غير ذلك من الأغراض المماثلة[1].

وتتميز هذه القروض بمرونة شروطها كطول آجالها وانخفاض أسعار فائدتها إلى الصفر أحيانا، وقبول الوفاء جزئيا أو كليا بالعملة الوطنية وكذلك تأجيل السداد في حالات الضرورة[2].

ويمكن تعريف القروض الخارجية بأنها " هي التي يكتتب فيها الأشخاص، الطبيعيين والاعتباريين، المقيمون خارج إقليم الدولة، فالسوق الخارجي هو الذي يغطي هذا القرض، كما تلجأ الدولة للقروض الخارجية بسبب عدم كفاية الادخار الوطني، فإنها قد تلجأ إليها من أجل الحصول على العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها"[3].

ب- من حيث حرية المقرض في عقد القرض:

°-**القروض الاختيارية:** تكون القروض اختياريةإذا تركت للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه، وفقا لظروفهم المالية والاقتصادية، وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض، وتلك التي يحصلون عليها من فرص الاستثمار الأخرى، ومن ثم فإنهم يقررون الاكتتاب مكن عدمه في ضوء مصلحتهم الخاصة في المقام الأول، فالدولة في هذا الصدد لا تستخدم سلطتها السيادية في عقد القرض[4].

° **القروض الإجبارية:** وهو القرض الذي لا يترك فيه للمكتتبين الحرية في الإكتتاب بل تلجأ الدولة إلى الإجبار على الاكتتاب فيه، والأصل أن يكون القرض اختياريا لا إجبار فيه على الاكتتاب، وبهذا يتميز عن الضريبة التي تفرض فرضا على الممولين، وثمة أسباب تدفع الدولة سبيل القرض الإجباري فتفرض الإكتتاب في سندات القرض على بعض المواطنين أو المؤسسات المالية دون رغبة منهم، كأن يتم تحويل القروض الاختيارية إلى قروض اجبارية، وتكون في حالة الحروب والأزمات والتي تحتاج معها إلى نفقات عامة لمواجهة هذه الأزمات، وهي نفقات ضرورية، لذا تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري عند عدم حصولها على الأموال، وكذلك عندما تريد امتصاص جزء من القوة الشرائية لمحاربة التضخم. وعادة لا

---

[1]- دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع عشر، الجزائر، 2013، ص113.

[2]- عبد الحكيم الشرقاوي، مرجع سابق، ص317.

[3]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر2015، ص295.

[4]- محرزي محمد عباس ، مرجع سابق، ص292.

تلجأ الدولة للقروض الإجبارية لما لها من آثار نفسية واقتصادية سيئة، ولا تلجأ إليهاإلا في حالة الظروف الاستثنائية[1].

ج – من ناحية مدة القرض:

° **القروض المؤبدة:** هي القروض التي لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينة فالدولة لها حرية اختيار الوقت المناسب لسداد القرض دون أن يكون للدائنين حق الاعتراض أو طلب استمرار القرض والحصول على فوائده، فتستطيع الدولة أن تتحين فرصة وجود فائض في الميزانية لتستخدمه في الوفاء بالقرض او بجزء منه كما تستطيع أن تتخذ أكثر الطرق ملائمة للتخلص من القرض، ففي خالة ارتفاع سعر الفائدة في السوق، ومن ثم انخفاض سعر سندات القرض المؤبد، تلجأ الدولة إلى شراء ما تستطيع من هذه السنداتبسعر أقل من سعر الإصدار، وبهذا تتخلص من جزء من الدين، وفي حالة انخفاض سعر الفائدة ومن ثم ارتفاع سعر سندات القرض، تلجأ الدولة إلىإصدار قروض جديدة بفائدة أقل وتستخدمحصيلته في الوفاء بالقرض المؤبد، وتسمى هذه العملية" تبديل الدين" وتتمثل خطورة القروض المؤبدة في أنها لا تلزم الدولة بالسداد في اجل معين، مما يغري الحكومات المتعاقبة على عدم الوفاء به، وتكون النتيجة أن تتراكم الديون وتتزايد أعباء الفوائد، وهو ما قد ينجم عنه في النهاية آثار بالغة الخطورة، وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الوطني بالسلب[2].

° **القروض المؤقتة:** وهي القروض محددة المدة وهي إما:

– **قروض قصيرة الأجل:** ويطلق عليها القروض السائرة أو العائمة، وهي التي تعقدها الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين لمواجهة حاجتها المالية الناتجة عن عدم توازن الإيرادات والنفقات بشكل مؤقت، وأهم شكل لهذه القروض يتمثل في أذونات الخزينة(*) فتقوم بطرحها في السوق عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق،وعند ورود حصيلة الإيرادات المنتظرة تقوم الحكومة بسداد قيمة هذه الأذونات للمكتتبين فيها[3].

– **قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل(القروض المثبتة):** هي تلك القروض التي تعقدها الحكومة لمدة تزيد على سنتين ولا يوجد فاصل دقيق بين القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، وفي الغالب تكون القروض المتوسطة ما بين سنتين وعشر سنوات، أما القروض طويلة المدة فهي التي تزيد عن عشر سنوات.وتلجأإليها الدولة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية أو لتمويل نفقات الدفاع

[1]– ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سابق، ص162.

[2]– محرزي محمد عباس ، مرجع سابق، ص297.

*– **إذن الخزينة:** هو سند بدين على الحكومة وهو دين قصير الأجل (عادة ثلاثة أشهر)، ويتضمن فائدة ويتداول بنفس طريقة الأوراق التجارية.

[3]–ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سابق، ص163.

والحروب، أو لعلاج العجز الجوهري في الموازنة العامة، وهو العجز الذي يتسم بطابع موسمي يمكن تفاديه خلال السنة المالية[1].

كيف يمكن للقروض أن تمول العجز الموازني .

1-الاقتراض من البنك المركزي (الإصدار النقدي): يعتبر البنك المركزي من الجهات التي تلجأ إليها الدولة من أجل الاقتراض من خلال قدرته على ضخ كمية من الأموال أو النقود الجديدة والتي يمكن استخدامها لتمويل الإنفاق العام، إن هاته الطريقة وان كانت أسهلها، إلا أن الدول تضع من القيود أمام هذا الاقتراض للحد من الإفراط في الاستخدام وما يترتب عليه من آثار سلبية[2].

إن هذا الأسلوب يقوم على أساس إسباغ الصفة النقدية على عجز الموازنة العامةللدولة، أو ما يطلق عليه تحويل العجز إلى نقد، ولذا فإن عملية إصدار النقود بمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد، يؤدي إلى خلق أرصدة نقدية بطريقة مفرطة، مما يؤدي في النهاية إلى رفع المستوى العام للأسعار وهو ما يسمى بالتمويل التضخمي[3].

2-الاقتراض من البنوك التجارية: تعتمد الحكومة على الاقتراض من البنوك الأخرى في الجهاز المصرفي، ويتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، ويمكن ملاحظة ما يلي:

*-**الحالة الأولى:** في حالة وجود فوائض(احتياطيات زائدة) في البنوك التجارية فإن تمويل عجز الموازنة لا يؤثر تأثيرا سلبيا على الطلب الكلي، وبالتالي فإن التوسع في الإنفاق الحكومي يكون له تأثير توسعي على الإنفاق الكلي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي[4].

*-**الحالة الثانية:** أما إذا كانت البنوك التجارية لا تملك فوائض، فإن تمويل عجز الموازنة العامة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي مزاحمة القطاع الخاص، وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على الاستثمار الخاص، لا سيما مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملا هاما في استثمار هذا القطاع.

ج - التمويل عن طريق الصناديق السيادية: ابتكرت العديد من الدول نظام الصناديق السيادية خاصة الاقتصاديات البترولية والتي توجه إليها الفائض من عائداتها النفطية، وأنشأ في بعض الدول بهدف

---

[1]-ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سابق، ص163.

[2]-جابر محمد عبد الجواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، مصر 2006، ص154.

[3]-ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سابق، ص170.

[4]-شليق عبد الجليل وآخرون، مرجع سابق، ص208.

الحفاظ على ثروة الأجيال القادمة، وبعض الدول استخدمته في تمويل عجز ميزانيتها كي لا تلجأ إلى وسائل تضر بالاقتصاد مثل ما تفعله الجزائر.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الأجنبي لعجز الموازنة العامة:

يمكن أن تكون في صورة منح أو قروض من هيآت دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أ – المنح والمساعدات الأجنبية:

المنح الأجنبية عبارة عن تحويلات نقدية وعينية تقدمها بعض الدول لغيرها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد، وهي تعتبر موردا هاما في إيرادات بعض الدول النامية خاصة الدول العربية حيث قدرت ب 1.54 مليار دولار سنة 2005 لإجمالي الدول العربية[1].

ب – القروض الخارجية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة:

يعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة، وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، ومشتريات السلاح، والسلع الأجنبية الأزمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام، وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الدولة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقيةغير التضخمية، التي لا تسبب عند مجيئها للبلد ضغطا تضخميا[2].

ولقد لجأت معظم الدول النامية لهذا النوع من الاقتراض وتوسعت فيه وهو ما وفر لها مصدرا من مصادر التمويل من جهة ووسع ثقل المديونية الخارجية من جهة أخرى وتختلف طبيعة القروض الخارجية وشروطها باختلاف الجهة المقرضة وتتنوع القروض الخارجية إلى[3]:

***القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية:** وتمنح هذه القروض وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة، وما تتميز به أن الحصول عليها سريع مقارنة بالمصادر الأخرى، وبذلك يمكن للدولة تخفيض العجز الواقع في ميزانياتها العامة وكذلك تلجأ الدولة إلى القروض التجارية والتي تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الدولية الدولية حيث أصبح من المصادر المهمة في عملية التمويل.

***القروض الحكومية الرسمية:**وتعرف هذه القروض بالقروض الثنائية وتمنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة لأخرى، وشروطها عادة تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق بالنسبة للقروض التجارية.

***القروض من المنظمات الدولية:**وتعرف هذه القروض بالقروض الميسرة وتكون من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي، ومن بين مميزاتها أنها تمنح بشروط ميسرة من حيث

[1]–صندوق النقد العربي، **التطورات المالية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، 2006، ص108.

[2]–رمزي زكي، **انفجار العجز**، مرجع سابق، ص130.

[3]–ضياء الدين صبري عبد الحافظ، مرجع سابق، ص172.

أسعار الفائدة وفترة الاستحقاق، وفي الغالب ما تكون موجهة لأغراض معينة ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية وذلك بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة.

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة الدول النامية وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات، وقد اقترنت عملية الاقتراض في كثير من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته.

فإذا قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها، أما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة، هذا التخصص في انتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية.

وفي تقرير نشره صندوق النقد الدولي العام الماضي للأسباب الرئيسة للديون، من بين أقوى أسباب أزمة الديون تعود إلى الفساد وخطط التنمية الفاشلة، مشيرا إلى ما ذكرته مؤسسة " مورجان مورانتر" المالية الأمريكية في تقريرها عن اختفاء 189 مليار دولار من 18 بلدا ناميا في سنة واحدة، والعثور على 31 مليار دولار من هذا المبلغ في حسابات سرية في البنوك السويسرية والأمريكية.

ويشير التقرير إلى أن الفساد ليس وحده وراء سحب هذه المليارات، فحتى إذا تم استخدام هذه القروض بالكامل في إقامة مشروعات، ففي الأغلب توجه هذه القروض نحو مشروعات ترفيهية غير إنتاجية.

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي)

يعرف التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق النقود أو ائتمان بسد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي ميزانية الحكومة،تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي

نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج[1]،حيث إن هذا الإصدار النقدي يوضح لنا الاختلاف بين التضخم كظاهرة والتضخم كوسيلة فمن المعروف أن التضخم ظاهرة اقتصادية تنتج من زيادة التدفقات النقدية عن السلعية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، أما التضخم كوسيلة فينشأ عادة من الاختلال المالي الذي ينتج عن زيادة وسائل النقد المتاحة نتيجة للإصدار النقدي الذي يهدف لتمويل العجز في الموازنة العامة[2].

ويقصد بالإصدار النقدي الجديد أن تقوم الدولة بإصدار كميات إضافية من النقود لتغطية العجز الموازني ومن المعروف أن المعروض النقدي لا يقتصر على أوراق البنكنوت والعملات المساعدةوإنما يشمل النقود المصرفية أي الودائع، وودائع التوفير وشهادات الاستثمار أو ما يطلق عليها أشباه النقود[3].

أولا: موقف الفكر المالي والاقتصادي من التمويل بالتضخم

قد أثارأسلوب التمويل بالتضخم خلافا كبيراً في الفكرالاقتصادي والمالي خاصة بالنسبة للدول النامية وإمكانية لجوئها إلى هذا الأسلوب، ويمكن توضيح ذلك من خلال[4]:

1/ موقف الفكر التقليدي

أقامت النظرية التقليدية تحليلها الاقتصادي على أساس افتراض أن العالم يسوده حالة من التشغيل الكامل، وأن العرض يخلق الطلب المساوي له. فالدخل ينفق في شراء أموال الاستهلاك وأموال الاستثمار، أي يتحول كل ادخار إلى استثمار، وبالتالي يحدث دائما توازن تلقائي بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ولو حدث بالفرض حالة عدم توازن فهي تكون حالة مؤقتة تنتهي تلقائيا وعلى هذا الأساس رفضت النظرية التقليدية أسلوب تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار الجديد لأنه يؤدي إلي عجز بالموازنة وزيادة في الإنفاق النقدي والتضخم، مما يتبعه تخفيض قيمة النقود و تعطيل جهاز الثمن عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج، وهو مايفقد الأفراد ثقتهم بالنقود في انخفاض ادخارهم النقدي. وقد

[1] –عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2015، ص152.

[2] – محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر،2004، ص291.

[3] – خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص217.

[4] – رانيا محمود عمارة، **المالية العامة الإيرادات العامة**، مرجع سابق، ص78

يؤدي هذا التضخم أيضا إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في الخارج وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في الداخل، فيحدث عجز في ميزان المدفوعات لزيادة الواردات عن الصادرات.

2/ موقف الفكر الحديث

عند الفكر الحديث الطلب هو الذي يخلق العرض، ويمكن أن يكون أقل منه، فعند كينز الطلب الفعلي لا يرتفع تلقائيا إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، ولا بد من تدخل الدولة عن طريق زيادة النفقات العامة و ذلك لتنشيط الطلب والوصول لحالة التشغيل الكامل، وهذا يتطلب أن تقوم الدولة بالإصدار النقدي الجديد.

هذا وتختلف ردود الأفعال حيال ظاهرة الإصدار النقدي الجديد ففي الدول المتقدمة لجوءها لهذا الأسلوب لا يعرضها لتضخم حقيقي لأنها ببساطة تملك جهازا إنتاجيا مرنا تتوفر فيه طاقات معطلة لذلك فارتفاع هذا الطلب يؤدي إلي تشغيل هذه الطاقات ووصول الاقتصاد القومي لمستوى التشغيل الكامل. وبالتالي يجب وقف استخدام هذا الأسلوب عندما يصل الاقتصاد القومي إلى حد التشغيل الكامل لأنه عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لا يتمكن الجهاز الإنتاجي من متابعة الزيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث التضخم أما في الدول النامية فعلى الرغم من عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فان الجهاز الإنتاجي لتلك الدول لا يتمتع بالمرونة الكافية التي تمكنه من مجاراة الزيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم[1].

كذلك يعتبر السبب الرئيسي في حدوث التضخم الناتج عن الإصدار النقدي هو أن الموارد الطبيعية محدودة عادة، ولذا لايستطيع عرض السلع والخدمات مجاراة الطلب المتزايد عليها عند زيادة عرض كمية النقود، فتنشا فجوة بين العرض والطلب مما يؤدي إلى تسريع معدلات التضخم وغلاء الأسعار الذي أصبح الآن واحد من أكبر المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العالمي[2].

1- ضياء الدين صبرى عبد الحافظ، **آليات سد عجز الموازنة العامة**، مرجع سابق، ص.197.

2- لباز أمين، هزرشي طارق،**مداخلة بعنوان دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي،الواقع والرهانات المستقبلية، الجلفة، الجزائر،2011، ص17.

ثانيا: استخدام الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة

1) إصدار النقود من طرف البنك المركزي:

يستلم البنك المركزي من الدولة سندات تثبت مديونيتها تتمثل في أذونات الخزانة، بالمقابل يقوم البنك المركزي بتزويد الدولة بالنقود القانونية لتغطية عجز الموازنة الحاصل، والذي يكون عادة ناتج عن عدم التزامن بين واردات الخزينة ونفقاتها خلال فترة تنفيذ الموازنة، يقوم البنك المركزي بإصدار النقود الورقية لتمويل العجز في شكل قروض إلى الخزينة العمومية، وتتم عملية الإصدار على مرحلتين الأولى تتمثل في حصول البنك المركزي على أصول نقدية أو شبه نقدية، تمثل حق للبنك المركزي اتجاه الحكومة ممثلة في الخزينة العمومية، والثانية تكون على شكل عملة ائتمان، وتكون في مقابل قروض للخزينة العمومية.[1]

2) إنشاء النقود بواسطة الخزينة العمومية

تتدخل الخزينة العامة مباشرة في إنشاء النقود مثل البنوك التجارية، لأنها تزيد من الودائع وتستطيع جذب ودائع الجمهور أو ودائع المؤسسات العامة والخاصة وذلك بأسلوبين: من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة وهو أسلوب مباشر، أو من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية، لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة و هو أسلوب غير مباشر.

تقوم الخزينة بتسديد مدفوعاتها باللجوء إلى نقد البنك المركزي أو نقد البنوك التجارية، بعد قيامها بالتحويل إلى الحساب الدائن المفتوح لدى البنوك، وعندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعمد الخزينة إلى الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه إليه أمرا بالتحويل، فيقوم البنك المركزي بقيد التحويل على حساب الخزينة من جانب، ولصالح البنك التجاري من جانب آخر،هذا الأخير يعمل على قيد التحويل على حساب البنك المركزي من جهة ولصالح الدائن العميل من جهة أخرى، لذلك فإن تسديد

[1]- شعيب يونس، **الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة**، مرجع سابق، ص 213

الإنفاق العام من طرف الخزينة سواء تم بالأوراق النقدية أو بالحوالة المصرفية ينعكس عبر انخفاض رصيد حساب الخزينةالجاري لدي البنك المركزي[1].

إن قدرة الخزينة على خلق النقود ليست حرة، بل تخضع لحدود مقيدة، منها كتحديد سقف القروض التي تتلقاها من البنك المركزي وكذلك مدة استرجاعها.

ثالثا: شروط نجاح الإصدار النقدي

وتتمثل فيما يلي[2]:

- العمل على محاربة كل عمل أو سلوك من شأنه التأثير على قيمة النقود و ثباتها النسبي.
- يفضل أن لا تستخدم إلا في حالة تمويل العجز المؤقت الناتج عن تأخر حصيلة الإيرادات العامة.
- يفضل استخدام الإصدار النقدي في تمويل الاستثمارات التي لاتحتاج إلى مدة طويلة لإنجازها والاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية.
- ضخ الإصدار الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة.
- تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها الإصدار النقدي الجديد.
- المراقبة المحكمة و الدائمة من الدولة على عملية الإصدار، وبالتالي العرض النقدي، للتأكد من أن نموها لا يتعدى نمو الإنتاج الحقيقي، ولاتخرج عن الحدود المرغوبة وتحدث آثارها السيئة.
- ترشيد الإنفاق العام وتجنب الإسراف والتبذير الذي غالبا ما يكون سببا في العجز.
- احتكارالسلطة النقدية لعملية الإصدار.
- تغطية كمية النقود المصدرة بالاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي.
- ضرورة أن تصدر النقود بناءا على معايير خاصة بكل بلد، حيث أصبح الإصدار لا يخضع لأي غطاء، والغطاء الوحيد للنقد المصدر هو قوة اقتصاد البلد وثقة الناس.

وخلاصة القول يمكننا القول بان الإصدار النقدي الجديد بإمكانهأن يكون أحد الإيرادات العامة للدولة ولكنه إيراد وقتي أو استثنائي، حيث لا تلجأ إليه الدولة إلا اضطراريا لمواجهة الازدياد الحاد في النفقات

---

[2]- يسعد عبد الرحمن، **دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية حالة الجزائر 1990-2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص28.

[3]- شعيب يونس، **الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة**، مرجع سابق، ص218

العامة، وقد يكون هذا النوع من الإيرادات العامة أداة للحقن النقدي للاقتصاد القومي وذلك من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي بالتوسع طبقا لنظرية كينز إلا أن هذا يتوقف على درجة تقدم ونمو الاقتصاد الوطني ومستوى تشغيل عوامل الإنتاج.

المطلب الرابع: تمويل العجز الموازني عن طريق الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية، كما تعتبر أيضا من وسائل جمع المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة، وبطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالإمكان توظيف هذه الأخيرة كبديل شرعي في تمويل عجز الموازنة العامة، وعلى هذا الأساس يمكن لهاته الأداة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أن يكون لها دور كبير في تنمية العمل المصرفي الإسلامي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى المقاصد النبيلة التي تهدف إليها الشريعة الإسلامية.

1- مفهوم الصكوك الإسلامية:

الصكوك لغة: جمع صك، والصك: هو الضرب الشديد بالشيء،وقيل هو الضرب عامة بأي شيء كان[1]،ويقال أيضا: يصك صكا: أي ضربه بقوة ودفعه[2].

الصكوك اصطلاحا:

- حسب مجمع الفقه الإسلامي فإن التصكيك هو" إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات(أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من المنافع والأعيان والنقود) قائمة فعلا أو سيتم إنشائها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه[3].

- حسب هيئة المحاسبة والمرجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إطلاق اسم الصكوك الاستثمارية بدلا من الصكوك الإسلامية وذلك تمييزا لها عن الأسهم والسندات، وعرف حسب المعيار رقم 17 من كتاب المعايير الشرعية للصكوك الإسلامية بأنها:" وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكيةالأعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله[4].

- حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية والموجود مقره في ماليزيا على أن الصكوك الإسلامية هي:" شهادات يمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في الموجودات العينية، أو مجموعة مختلفة من

---

[1]-غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص114.

[2]- ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد العاشر، دار صادر، بيروت لبنان، ص456.

[3]- جبران مسعود، **الرائد**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2005، ص 551.

[4]-مجمع الفقه الإسلامي، **قرار رقم 178(19/4)**، الدورة التاسعة عشر لرابطة العالم الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2009 ص401.

الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفقا لأحكام الشريعة[1].

2-خصائص الصكوك الإسلامية: تتفق الصكوك الإسلامية مع غيرها من الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيم والإصدار، إلا أن ما يميزها عن غيرها من الأوراق كونها تلتزم بالأحكام الشرعية الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى انتهاء اجلها ومن بين خصائصها نجد مايلي[2]:

- الصكوك عبارة عن وثيقةمتساوية القيمة تصدر باسم مالكها لإثبات حقه في الموجودات الصادرة بموجبها؛

- أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها؛

- الصكوك تقوم على المشاركة في الغنم(الربح) والغرم(الخسارة)، فمالكو الصكوك يشاركون في غنمها حسب الأفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقا لقاعدة الغنم بالغرم؛

- تكون الصكوك قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية(البورصة) في إطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها؛

- تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار(أعيانا أو منافعا أو خدمات أو خليط منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل دينا أو التزاما في ذمة مصدريها).

3-أنواع الصكوك الإسلامية:

تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة حسب الصيغة الشرعية التي يقوم عليها العقد (الصك) وطبيعة العلاقة التي تربط بين الأطراف المختلفة لهذا الصك، وقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI) إلى وجود أكثر من أربعة عشر نوعا من الصكوك إلا أن أكثرها تداولا وانتشارا نجد ما يلي:

---

[1]- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية**، ماليزيا، يناير 2009، ص503.

[2]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17**، البحرين، 2010، ص1288.

صكوك المشاركة: تعد صكوك المشاركة بأنها:"**هي** وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة من إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تحول نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها"[1].

صكوك المضاربة:عرفها مجمع الفقه الإسلامي على أنها" أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال المضاربة، بإصدار صكوك ملكية على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يمتلكون حصصا شائعة في رأسمال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه"[2].

صكوك الإجارة: تعرف بأنها" صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع وخدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية"[3].

صكوك السلم:تعرف بأنها: صكوك تمثل حصة معلومة في رأس مال السلم، لتمويل شراء سلعة مؤجلة التسليم بثمن حال ثم تسوق على العملاء، ويتمثل عائد حملة الصكوك في الربح من بيع سلعة السلم[4].

صكوك الاستصناع: وهي وثائق أو شهادات متساوية القيمة تصدر بهدف تعبئة الموارد المالية المطلوبة لاستصناع أصل معين، وهذا الأصل الذي سيتم استصناعه سيكون مملوكا لحاملي هذه الشهادات[5].

صكوك المرابحة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، والهدف من إصدارها هو تمويل عقد بيع بضاعة حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المالية حصيلة الصكوك في تملك بضاعة المرابحة وقبضها قبل بيعها مرابحة[6].

4-الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة:

يمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال إفساح المجال للمشاركة الشعبية لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، والتي تعبر عن البرنامج المالي المتوقع

---

[1]- كتاف شافية، **أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 11، العدد 14، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص83.

[2]- سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل**، ط2، دار أبي فداء العالمية، حماه، سوريا، مارس 2015، ص1439.

[3]- منذر قحف، **سندات الإجارة والأعيان المؤجرة**، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص267.

[4]- بدروني هدى، **دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2017/2016، ص67.

[5]- احمد بلخير، **عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الشريعة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 68،69.

[6]- مفتاح صالح، **واقع صناعة الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي (الصيرفة المالية الإسلامية) الجامعة العالمية الإسلامية ماليزيا، يومي 15 و 16 جوان 2010، ص 01.

تنفيذه من قبل الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصاديةوالاجتماعية، لذلك فهي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية وسد العجز القائم فيها[1]، ويمكن تقديم تصوراتها كما يلي:

-**صكوك المرابحة:** يظهر الأثر التمويلي لصكوك المرابحة لتمويل العجز في الميزانية حيث اذا احتاجت الحكومة إلى التمويل لشراء سلع أو عتاد مثل الطائرات والسفن والمصانع ....الخ، على أن يدفع الثمن في أجل محدد دفعة واحدة أو على دفعات، فإنها تحصل على ذلك بإصدار صكوك المرابحة للأمر بالشراء، وتتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك أي الإيجاب الذي تتضمنه وعدا ملزما من مصدرها أي الراغب في الاستفادة من حصيلة إصدارها، أو من البنك الإسلامي الذي ينوب عليهم، لشراء بضاعة بمواصفات معينة بثمن محدد أو بما قامت به البضاعة على المشتري، مع ربح معلوم، أو مبلغا مقطوعا أو نسبة محددة من تكاليف البضاعة، يدفع في مواعيد محددة وذلك بعد تملك حملة الصكوك أو مدير الإصدار نائبا عنهم، لهذه البضاعة وقبضها، فإذا تم الاكتتاب ودفع المكتتبون قيمة الصكوك التي تمول عملية الشراء وما يتبعه من تكاليف، قام ممثل حملة الصكوك، اعتمادا على هذا الوعد الملزم، باستخدام حصيلة الاكتتاب في تملك البضاعة الموعود بشرائها من المصدر وقبضها للسلع المتفق على شرائها الناقلة للضمان، ثم يقوم بتوقيع عقد المرابحة للمصدر الواعد بالشراء، نيابة عن حملة الصكوك ثم يتولى بعد ذلك تسليم البضاعة لمشتريها وتحصيل الثمن وتوزيعه على حملة الصكوك المرابحة للآمر بالشراء، ويتمثل التمويل في هذه الصكوك في حصول مشتري البضاعة على البضاعة التي يحتاجها لتجارة أو استخدام بثمن مؤجل يدفع على أقساط أو دفعة واحدة، وذلك بديلا عن اقتراضه بفائدة وشراء البضاعة بنفسه بمبلغ القرض[2].

ومن الممكن تمويل بعض مشروعات المرافق العامة عن طريق الرابحات فيمكن مثلا،تدبير التمويل اللازم لإجراء إصلاحات وتحسينات لبعض الطرق العامة عن طريق المرابحة، فيتم حساب تكلفة القيام بهذه العملية وهذه التكلفة مضافا إليها هامش ربح معين يتم تقسيمها على عدد معين من صكوك المرابحة تطرح على الجمهور والمؤسسات للاكتتاب فيها، ويتم سداد قيمة هذه الصكوك من حصيلة رسوم تفرض على المرور في هذه الطرق[3].

---

[1]- عبد الله عيجولي، **الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة** (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 317.

[2]- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة" دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر"**، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006،ص14.

[3]- نجاح عبد العليم أبو الفتوح، **التمويل بالعجز: شرعيته وبدائله منظور إسلامي**، مجلة جامعة عبد العزيز" الاقتصاد الإسلامي"، م 15، 2003، ص 23.

-**صكوك السلم:** يظهر الأثر التمويلي لصكوكالسلم أنها تستخدم على نطاق واسع مقارنة بغيرها من الصكوك في توفير احتياجات تمويلية معينة للحكومات، وذلك مثل الاحتياجات العاجلة للسيولة للإنفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة لدى الحكومات(حالة عجز الموازنة)، فتقوم باستخدام صكوك السلم في توفير تلك السيولة مقابل الالتزام بتوفير سلع ومنتجات زراعية بكميات محددة وبموصفات معينة في وقت محدد في المستقبل، حيث تستطيع الدولة استعمال حصيلة صكوك السلم الخاصة بالبترول، وتسمى صكوك البترول[1].

وقد قام د. محمد علي القري في دراسته" صكوك البترول أداة مالية لأذونات الخزانة الحكومية" بصياغة بديل شرعي لتداول دين سلعي هو دين السلم، وعرف صكوك البترول على أنها وثيقة تخول لصاحبها(أو لحاملها) الحصول على برميل واحد من البترول أو أكثر من أو أقل في تاريخ محدد، وتقوم الحكومة ببيع البترول سلما، أي تقبض ثمنه اليوم وتعد بتسليم المبيع في المستقبل[2].

واقترح أحد الفقهاء المعاصرين أن تتم هاه العملية من خلال (صكوك السلم الخاص بالبترول مثلا) إصدار سندات سلم نفطية بالشكل التالي[3]:

* تتولى الدولة من خلال جهاز تختاره(البنك المركزي مثلا) إصدار الصكوك ذات قيمة مالية محددة من النفط الموصوف في الذمة، في مواعيد محددة مبينة في السند.

* تقوم الجمعية الموكلة إليها إصدار السندات بيعها إلى المؤسسات المالية والأفراد بثمن معجل.

* يتضمن السند توكيلا من صاحبه لوزارة النفط مثلا باستلام المسلم فيه(النفط) وبيعه بالسعر الجاري بحسب العرف التجاري، على أن تدفع القيمة لحساب صاحب السند خلال 48 ساعة عقب البيع.

تتنوع سندات السلم حسب مواعيد مختلفة(قصيرة- متوسطة- طويلة الجل) بحيث تلبي حاجة المتعاملين وظروفهم ورغباتهم.

-**صكوك المضاربة:** يمكن استعمال صكوك المضاربة لتمويل عجز الموازنة العامة، ففي حالات العجز تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني بقيامها بالمشاريع الكبرى التي لا تتحملها موازنة السنة المالية، لذلك

---

[1]- منذر قحف، **سندات الإجارة والأعيان المؤجرة**، ط2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص167.

[2]- عبد الستار القيطان، **البدائل المشروعة لتداول الديون**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 3-4 أكتوبر 2004، ص 34.

[3]- علي محي الدين القرة داغي، **إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية "دراسة فقهية اقتصادية"**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010.

تقوم بإصدار صكوك المضاربة وذلك بدلا من سندات الخزينة، حيث تقوم صكوك المضاربة بدور المعبئ للأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام[1].

-**صكوك الإجارة:** يمكن استعمال صكوك الإجارة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والنفقات الحكومية، إذ يمكن تمويل الإنشاءات العقارية من خلال إصدار صكوك العيان المؤجرة، كما يمكن استخدام صكوك الإجارة في تمويل المشاريع في قطاعات مهمة كالتعليم والصحة وغيرها من المشاريع، كما توفر صكوك الإجارة الحكومية الأصول، مثل المعدات والآلات بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، ويمكن استخدام مختلف الصكوك الإسلامية لتمويل العجز في موازنة الدولة وذلكحسب الاحتياجات التمويلية لها[2].

-**صكوك الاستصناع:** يمكن للدول من خلال صكوك الاستصناع أن تحصل على تمويل متوسط من البنوك الإسلامية وغيرها من الأطراف الأخرى، حيث يوجه هذا التمويل بشكل أساسي للإنشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائل النقل، ويكون ربح هذه الصكوك من خلال الفرق بين كلفة الإنشاءات وثمن بيعها للحكومة بعد الاستصناع، وذلك بعدما يقوم البنك الإسلامي مثلا بعقد استصناع لتقديم الإنشاءات أو المواد اللازمة للحكومة، على أن تدفع قيمتها بعد مدة معينة ثم يتعاقد هو الآخر باستصناع مواد مع آخرين للقيام بالإنشاءات أو ما تم التعاقد عليه بثمن يدفعه لهم عند العقد[3].

من خلالدراسة هذه الصيغة الإسلامية لتمويل العجز يمكن استخلاص بعض النتائج:

-أن الصكوك الإسلامية هي صيغة تمويلية مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية جديدة صممتها وابتكرتها الصيرفة الإسلامية لإحقاق الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل التنمية، ومواكبة تطورات العصر.

-بإمكان الدولة استخدام صكوك السلم المصدرة في كل أصناف المستخرجات النفطية في تمويل عجز موازنتها كبديل شرعي وخيار أفضل وأنجع من القروض الربوية.

- يمكن للدولة تمويل بعض مشروعات المرافق العامة وكذا شراء المواد الخام والآلات والمعدات التي تحتاجها الدولة عن طريق صكوك المرابحة.

---

[1]- طارق هزرشي، الأمين لباز، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الملتقى الدولى الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبلية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يوم 23 و 24 فيفري 2011، ص 10.

[2]- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية**، بحث مقدم الى المؤتمر الدولى الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي(إدارة المخاطر، التنظيم والإشراف) معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، يومي 06 و07 أكتوبر 2012، ص05.

[3]-زواق الحواس، **كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى(منتجات وتطبيقات الهندسة المالية) جامعة سطيف، الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2014، ص 24.

– للعجز في الموازنة العامة مخاطر عدة، أهمها التضخم والإفلاس، نتيجة لجوء الدولة إلى مصادر مختلفة كمؤسسات الإصدار النقدي والاستدانة الخارجية لسد العجز الواقع، مما ينعكس سلبا ووبالا على أداء اقتصاد الدولة ونموه مستقبلا.

خلاصة الفصل الثاني :

تناول هذا الفصل العديد من النقاط بدءا بالتعريف بالموازنة العامة والعجز الموازني و كذلك الحالات التي يكون عليها رصيد الموازنة العامة سواء حالة الفائض أو العجز، وكذلك الأنواع المختلفة للعجز ومسبباته وحالته في الدول النامية والدول المتقدمة، وصولا إلى اختلاف كيفية تناول المدارس الاقتصادية لموضوع العجز كما تم تسليط الضوء على أهم مصادر تمويل ذلك العجز.

ويستخلص من دراسة هذا الفصل أيضا أن هناك عدة أسباب لعجز الموازنة العامة للدولة في ظل السياسة الاقتصادية الكلية ومن بين الأسباب نذكر : زيادة الانفاق العمومي على الأجور والخدمات العامةوهذا يمكن أن يزيد الدين العام وهذا يؤدي الى زيادة العجز الموازني، انخفاض الإيرادات الضريبية أو العائدات من القطاعات الاقتصادية بشكل مفاجئ فإن ذلك يمكن أن يزيد الفجوة بين الإيرادات والنفقات وبالتالي يساهم في زيادة العجز الموازني، التدهور الاقتصادي مثل الركود يمكن أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي مما يقلل من الإيرادات الحكومية ويزيد الانفاق العام مما يزيد العجز الموازني، التضخم الاقتصادي قد يؤدي الى زيادة التكاليف الحكومية وبالتالي زيادة العجز الموازني.

اذا فالعجز الموازني ما هو إلا الحالة التي يعبر فيها عن اختلال في توازن الموازنة العامة من خلال تزايد الإنفاق العام بصورة طردية ومستمرة وتراجع الإيرادات العامة لأسباب عديدة، مما استدعى تفسيرا من النظريات الاقتصادية وهذا التفسير يرتبط بنظرتهم إلى فكرة التوازن عموما وتدخل الدولة بشكل خاص فالكلاسيك يؤكدون على أهمية التوازن الحسابي لطرفي الموازنة، في حين ينادي كينز بتدخل واسع للدولة في الاقتصاد واللجوء إلى تبني العجز المقصود الذي يخدم التوازن الاقتصادي، أما النقديون فأكدوا على أن الحرية هي القاعدة لصعود أي مجتمع، وأن النظام الرأسمالي كفيل بمعالجة انحرافاته.

تسعى الدول للبحث عن طرق لتمويل وسد هذا العجز من خلال المصادر الجبائية أو عن طريق القروض الداخلية أو الخارجية أو عن طريق التمويل التضخمي وأي طريقة تلجأ إليها عليها أن تراعي كيفية استخدامها وتوظيفها بشكل يخفف من حدة موازنتها ويؤثر على النشاط الاقتصادي بما يخدم المجتمع.

وهنا يمكننا طرح التساؤل التالي ما علاقة العجز الموازني بالسياسات الاقتصادية؟ وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تحليل علاقة العجز الموازني بالسياسة الاقتصادية الكلية

تمهيد:

يعتبر العجز الموازني من أهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل، وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم ميزانيات الدول المتقدمة الصناعية فضلا عن البلدان النامية، وتعد السياسات الاقتصادية من أهم الأدوات التي يمكن للدول استخدامها للحد من العجز الموازني، ومن بين السياسات يمكن ذكر السياسة النقدية والسياسة المالية، كما أن العجزيؤثر على النشاط الاقتصادي، بحيث يمارس دورا كبير في التأثير على عدة متغيرات "نقدية أو مالية" بالإضافة إلى أثره على المؤشرات الاقتصادية الأربعة والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، والتوازن الخارجي، وهذا التأثير سواء كان مباشر أو غير مباشر أو في اتجاه واحد أو اتجاهين، وقد تناولت ذلك مختلف النظريات الاقتصادية ولتوضح ذلك سنتطرق في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: التفسير الاقتصادي الفكري للعجز الموازني

المبحث الثاني: علاقة العجز الموازني بالسياسة المالية

المبحث الثالث: علاقة العجز الموازني بالسياسة النقدية

المبحث الأول: التفسير الاقتصادي الفكري للعجز الموازني

نظرا لأهمية الميزانية العامة للدولة وما تلعبه في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي اتساع العجز في الميزانية إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، لذا زادت أهمية الموضوع عند المفكرين والاقتصاديين المعاصرين.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للعجز الموازني(النظرية التقليدية)

وفقا لهذه النظرية فإن دور الحكومة لا يتعدى وظيفة الدفاع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي في حين أن الحياة الاقتصادية تعمل بشكل تلقائي من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض.

تعتبر المدرسة الكلاسيكية امتداد لأفكار المدرسة الطبيعية حيث ظهرت هذه الأخيرة في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وكان على رأسها المفكر "كيناي"، وتقوم على أساس فكرة النظام الطبيعي الذي يرى أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية، لا لإرادة الإنسان في إيجادها، فعلى الإنسان اكتشافها ومسايرتها،" كما دافعت عن رأيها الخاص بفرض التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، وهي الحدود التي تضمن وتحمي وتشجع الملكية الخاصة والحرية الخاصة "[1].

أما المدرسة الكلاسيكية فقد ظهرت في بريطانيا على يد الفيلسوف الاقتصادي ادم سميث (1772- 1823) وتطورت على يد كل من دافيد ريكاردو وستيوارت ميل وجون باتيست ساي وتقوم الفلسفة الاقتصادية على أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وتؤمن بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ومع اختلاف المدرستين في تفاصيل التحليل الاقتصادي إلا أنهم يتفقون في المبادئ العامة، لذلك أصحاب هذه النظرية رفضوا وجود العجز أو الفائض في الموازنة العامة ولذلك كانوا يقومون بتقدير النفقات العامة وتقدير الإيرادات العامة اللازمة لتغطيتها فقط والوسيلة الوحيدة للحصول على الإيرادات من خلال الضرائب، وفي أقل الحدود، أما الاقتراض فهو مرفوض في تمويل النفقات إلا في الحالات الاستثنائية مثل الحروب والأزمات[2].

و من منطلق قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له فإن كل زيادة في العرض أو الإنتاج يخلق زيادة معادلة في الإنفاق، وهذا معناه أن هناك تدفقاً سلعياً يقابله تدفق نقدي مماثل، فيحصل

[1]- محمد جلال خطاب، **اقتصاديات النشاط الحكومي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص12

[2]- نداء محمد الصوص، **العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني**، جامعة العلوم التطبيقية، عمان،الأردن، ص105.

تبعاً لذلك توازن، في ظل مبدأ اليد الخفيةوالذي ابتدعه الاقتصادي آدم سميث في بيئة الحرية الاقتصادية الفردية، إذ أن تحقيق مجموع المصالح الفردية معناه تحقق المصلحة العامة للمجتمع، عند مستوى الاستخدام الكامل للمواردالاقتصادية، ولايمكن أن يكون الطلب الكلي اقل من العرض الكلي.

إن الفرد، كما يرى آدم سميث، هو الأساس في النشاط الاقتصادي، واليد الخفية تقود للتوازن (توازن العرض والطلب الكلي)[1]*. وان الفرد عقلاني ويتمتع بالرشادة الاقتصادية في إدارة مشروعه الفردي، لذا يصبح هو الأساس للوصول إلى حالةالتوازن، والاستقرار الاقتصادي، إذ افترض الكلاسيك عقلانية المشروع الفردي، والقدرة على الإنتاج، وزيادة الاستخدام، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي أفكار وجدت في أوروبا في مدة أعقبت عملية التراكم الرأسمالي (القرن التاسع عشر)[2]، ولكن بعد كل هذا ما هو دور الدولة ؟وما هي واجباتها ومهماتها تجاه المجتمع ؟

لقد أجاب الفكر الكلاسيكي عن ذلك بتقليص النشاط الحكومي وحصر تدخل الحكومة في أربعة مجالات رئيسة فقط تتمثل بالدفاع والأمن والقضاء والمرافق العامة[3]، وعلى الحكومةأن تنسحب من النشاط الاقتصادي وتهتم بكيفية تمويل مجالات إنفاقها الأربعة المذكورة فقط، بحيث تجعل الإيرادات العامة مساوية للنفقات العامة دائماً.

لقد ركز الكلاسيك على بعض الآراء والفرضيات نذكر منها[4]:

- الحرية الاقتصادية والأسعار: تتحدد الأسعار عن طريق الحرية التامة للأعوان الاقتصاديين، وتتم عن طريق التوازن في كل الأسواق، و أن الأعوان يتميزون بالرشادة (مبدأ مضاعف للأسعار).
- اعتماد قانون ساي: يعتمد على ثلاث أسواق: سوق العمل وسوق السلع والخدمات الناتج عن السوق الأولى كمدخل، وسوق النقد باعتبار عوائد عوامل الإنتاج تدفع نقدا.
- الاعتماد على الطابع الكمي للنقود في تحليل تأثير كمية النقود على الأسعار.

---

[1]* – إن زيادة أحدهما على الآخر سرعان ما تزول فهي حالة مؤقتة تنتهي بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار سيما وأن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة الكاملة.

[2]– د. عبد الحميد محمد القاضي، **مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 2010، ص06.

[3]– د. رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، الإسكندرية،2011، ص 15.

[4]– كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق،ص88.

- مبدأ الرشادة الاقتصادية، حسب قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه) فإن جميع السلع المعروضة في السوق متساوية من حيث درجة الاقتناء والطلب، وبالتالي يستحيل أن ينتج المنتج في أي ظرف إنتاجا غير مربح، والمستهلك يستحيل أن يستهلك سلعة ليست له فيها منفعة.
- مرونة الأجور والأسعار واستجابتها للتغيرات في العرض والطلب، مما يمنع حدوث بطالة إجبارية ويقتصر اثر زيادة الادخار على خفض الأسعار، وليس الإنتاج والتوظيف.
- الإطار الذي يجب أن يسود في السوق هو المنافسة التامة أو الحرة وهي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم السوق لنفسه بنفسه، كما تعمل على تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات على النحو الذي يوفر للمجتمع السلع التي يحتاجها، وبالأسعار التي تناسبه، وبما يحقق للمنتجين أقصى الأرباح، وللمستهلكين أقصى منفعة من جراء دخولهم المحدودة وحسب الأسعار السائدة في السوق.
- نظرية كمية النقود التي تقوم على أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود وبين المستوى العام للأسعار، مع افتراض ثبات سرعة دوران الوحدة النقدية، وثبات مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل، فكلما زادت الكمية المعروضة من النقود كلما ترتفع الأسعار بنفس النسبة.
- يدرس الاقتصاد الكلاسيكي الاقتصاد الساكن (الكل يتم في فترة واحدة، وهي فترة قصيرة).

استنادا إلى الافتراضات السابقة فقد اقر الكلاسيك قاعدتين أساسيتين هما: قاعدة حياد الدولة والمالية العامة والموازنة العامة وقاعدة توازن الموازنة العامة، ولذلك فإن أصحاب هذه النظرية رفضوا وجود العجز أو الفائض في الموازنة العامة ولذلك كانوا يقومون بتقدير النفقات العامة وتقدير الإيرادات العامة اللازمة لتغطيتها فقط والوسيلة الوحيدة للحصول على الإيرادات من خلال الضرائب، وفي أقل الحدود، أما الاقتراض فهو مرفوض في تمويل النفقات إلا في الحالات الاستثنائية مثل الحروب والأزمات.

1- قاعدة حياد الدولة والمالية العامة والموازنة العامة

ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها آنذاك دول أوربا الغربية وبالأخص بريطانيا وفرنسا في نجاح النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على المستويين النظري والعملي، فقد تبنى مفكرو هذه المدرسة مفهوم الدولة الحارسة الذي يقضي بعدم تدخل الدولة نهائيا في مجال الاقتصادي وألا يتعدى دورها المهام التقليدية وهي تهيئة وحماية الإطار العام الذي يمارس فيه المنظمون والمنتجون

نشاطهم، وذلك على أساس أن القطاع الخاص يتفوق على الحكومة في استغلال وتشغيل الموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة[1].

كما أن نشاط الدولة في تأمين الاستهلاك الجماعي لا يجب أن يؤثر في العلاقات النسبية بين الدخول والثروات مقارنة بما كانت عليه قبل تدخل الأدوات المالية، وأن تكون كلا من الإيرادات العامة والنفقات العامة محايدة وتقوم كل منها بتعويض التغيرات النسبية التي أحدثها الجانب الآخر[2].

2- قاعدة توازن الموازنة العامة

لقد كان هم الدولة التقليدية الحارسة أن تحقق التوازن بين النفقات والواردات، وهو توازن كلاسيكي، لم يكن يوما أكثر من توازن رقمي حسابي أو ما يطلق عليه التوازن الكمي، لأن التوازن الحسابي وحده كان يضطر الدولة إلى انتهاج إحدى السياستين الماليتين والضريبيتين التاليتين، وذلك حسب الحالتين التاليتين[3]:

❖ **في حالة الازدهار الاقتصادي(حيث تزيد الإيرادات العامة):** كان الحرص على التوازن الحسابي يحتم على السلطة المالية إتباع إحدى الوسيلتين: إما زيادة النفقات بنسبة زيادة الواردات وإما إلغاء بعض الضرائب بنسبة إلغاء بعض النفقات.

ومن المعروف أن زيادة النفقات تستدعي اضطراد الازدهار، بحيث يتضخم الإنتاج وترتفع الأسعار، كما أن إلغاء بعض الضرائب يؤدي إلى إعادة قسم من الواردات العامة إلى ميدان الاقتصاد الخاص الذي هو في غنى عنها، وهكذا يكون الحرص بالوسيلتين السابقتين على التوازن الحسابي قد أضر بالاقتصاد القومي، وحال دون العودة إلى التوازن الاقتصادي[4].

❖ **في حالة الكساد الاقتصادي (حيث تنخفض الإيرادات العامة):** كان الحرص على التوازن الحسابي يفرض على المسؤولين في حال إعداد الموازنة العامة إتباع:إما تخفيض النفقات وإما زيادة الضرائب.

إن زيادة أحد هذين الأمرين قد يضر بالاقتصاد الوطني على المدى البعيد، ويتنافى مع المصلحة العامة للبلاد، لان تخفيض النفقات العامة في مرحلة الكساد الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، والى تفاقم الأزمة الاقتصادية. في الوقت الذي يتطلب الوضع الاقتصادي زيادة في النفقات العامة وتنفيذ

---

[1]- سيد احمد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**، مرجع سابق، ص76.

[2]- كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 90.

[3]- فوزي عطوي،**المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 307.

[4]- فوزي عطوي، **المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة**، مرجع سابق، ص307.

العديد من المشاريع الكبيرة لتأمين العمل للمواطنين ورفع القوة الشرائية لديهم، كما أن زيادة الضرائب في حالة الكساد الاقتصادي يزيد من اشتداد حدة الأزمة، لان الضرائب تقتطع جزء من دخول المكلفين، وتحولها إلى الدولة، وبذلك تحرم هؤلاء المكلفين من استخدام بعض إمكانياتهم المالية التي هم بحاجة إليها لإنفاقها أو لاستثمارها[1].

كما نادوا بوجوب توازن الموازنة العامة،وانتقدوا كلا من حالات العجز والفائض، وهذه النظرة كانت مبنية على افتراضهم تلقائية توازن الاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة، ولتبرير قاعدة توازن الموازنة العامة ورفضهم لوجود عجز في الموازنة العامة بسبب الآثار السلبية التي يخلفها، والتي تختلف بحسب الطريقة التي يمول بها هذا العجز اتبعوا:

أ- **القروض العامة:** يعد الكلاسيك الإنفاق العام عقيم وينبغي الحد منه، فإذا قامت الدولة بالاقتراض فإنها سترفع سعر الفائدة لكي يقدم الأفراد على إقراض الدولة وهي بذلك تؤثر على الاستثمار وبالتالي يتأثر التشغيل الكامل، لأن القطاع الخاص هو الذي يحقق التشغيل الكامل تلقائيا، كما يعتبرون أن القروض العامة ليست مصدر دخل حقيقي للدولة وإنما هي وسيلة استثنائية (تغطية النفقات العسكرية) إن إطفاء القروض سوف يستدعي فرض ضرائب جديدة، والقروض هي ضريبة مؤجلة تؤدي إلى تحميل الأجيال القادمة عبئا إضافيا لذلك لا يسمح الكلاسيك بها إلا في الحالات الاستثنائية.
يقول آدم سميت: "إن القروض العامة تنقص من رؤوس الأموال المتاحة للفعالية الفردية والتي هي أساس التقدم الاقتصادي، وأن نفقات الدولة العامة لا تتمم الاستثمار الخاص، بل تنافسه"[2].

ب- **الضرائب:** أظهر الكلاسيك رغبتهم في عدم استخدام الضرائب كوسيلة مالية للتدخل في الحياة الاقتصادية، فهم يفضلون فرض الضرائب بالحدود الدنيا بحيث لا تؤثر على كفاءة استخدام الأموال الموجودة مع القطاع الخاص،لأن حسب اعتقاده أن الهدف العام لفرض الضرائب هو تحقيق العدالة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل، وتبقى الصعوبة الحقيقية في كيفية تحقيق العدالة وفرض الضريبة على الدخول المرتفعة وليس على الدخول المنخفضة[3].

ج- **الإصدار النقدي الجديد** رفضت النظرية الكلاسيكية أسلوب تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار الجديد لأنه يؤدي إلى عجز بالموازنة وزيادة في الإنفاق النقدي والتضخم، مما يتبع معه تخفيض قيمة

---

[1]- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2011، ص 355- 356.
[2]- علي كنعان،**الاقتصاد المالي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009، ص181.
[3]- علي كنعان، **الاقتصاد المالي**،مرجع سابق، ص 99-101.

النقود وتعطيل جهاز الثمن عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج، وهو ما يفقد الأفراد ثقتهم بالنقود فينخفض ادخارهم النقدي. وقد يؤدي هذا التضخم أيضاً إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في الخارج وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في الداخل، فيحدث عجز بميزان المدفوعات لزيادة الواردات عن الصادرات[1].

عارض الكلاسيك وجود فائض في الموازنة العامة لأنه يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع، أي إن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة تنتج من ارتفاع حجم الاقتطاع الحكومي من موارد الأفراد عن طريق فرض الضرائب المرتفعة، وإن وجود مثل هذا الفائض لدى الحكومة يدفعها إلى التبذير في استخدام هذه الموارد وإنفاقها في الأوجه الأقل كفاءة فضلا عن أن الدولة لا تساهم في العملية الإنتاجية وبالتالي التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي، والأفضل مما لو تركت تلك الممارسة بيد الأفراد أو القطاع الخاص[2].

مما سبق نجد أن نظرة الكلاسيك لمبدأ التوازن نظرة حسابية أو كمية بحتة ومبالغتهم في التخوف منحدوث عجز في الموازنةالذي يعد بمثابة الخطر الرئيسي والكارثة العظمى على الاقتصاد.

نقد النظرية الكلاسيكية فيما يخص مبدأ توازن الموازنة

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى قاعدة التوازن للموازنة العامة هو أن الدولة أداة سياسية واقتصادية واجتماعية ضمن النظام القائم، وبالتالي فان إنفاقها سوف يدخل الدورة الاقتصادية ولن يؤثر على التوازن القائم لأنه يساعد على زيادة حجم الطلب الكلي، كما أن زيادة عدد السكان تتطلب زيادة حجم الإنفاق العام وإقامة المشاريع العامة وتحسين الخدمات الاجتماعية وزيادة معدلات النمو لتواجه هذه الزيادة. إن مبدأ توازن الموازنة أصبح مبدأ في ذمة التاريخ لأنه يصعب انجاز التوازن في الموازنة أو حتى في الميزان التجاري، نظرا لتشابك العلاقات بين الأفراد والقطاعات والدول، وبالتالي فان عدم تدخل الدولة قد يعرض الاقتصاد لعدم التوازن أو الدخول في أزمات، والعجز هو الذي يسمح للحكومات بالتدخل

[1]– رانيا محمود عمارة، **المالية العامة الإيرادات العامة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص78.

[2]– نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية–الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي–**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2015، ص 53.

وتمويل المشاريع العامة وتمويل الخدمات الاجتماعية[1] فالكلاسيك يبرزون التوازن الحسابي وكأنه هدف بحد ذاته من أجل تحقيق حياد الدولة والحد من آثار تدخلها في النشاط الاقتصادي.

إن اقتراض الدولة للأموال لا يعد شرا في حد ذاته، ولا يضيف على الاقتصاد الوطني أعباء متزايدة، بل على العكس، قد تقل الأعباء إذا ما أحسن إنفاق الأموال وزاد الإنتاج، كما يمكن للدولة بواسطة محاصيل الضرائب المتزايدة، أن تفي بأصل القروض وفوائدها. كذلك بالنسبة لتمويل العجز الحاصل في الموازنة عن طريق الإصدار النقدي الجديد فهو لا يؤدي بالضرورة إلى التضخم والى انهيار النقد، بل على العكس،فقد يمكن بهذه الطريقة زيادة الإنتاج، وإعطاء دفعة قوية من أجل انتشال الاقتصاد من حالات الركود. أما بالنسبة للفائض الذي تحققه الموازنة فقد تتمكن الدولة بواسطته من تحقيق أهدافها في مقاومة التقلبات الاقتصادية، وبالتالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

المطلب الثاني: التفسير الكينزي للعجز الموازني

ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية، نتيجة للحرب العالمية الأولى في بداية القرن العشرين وتغير الظروف السياسية والاقتصادية، ما صاحبها من كساد وبطالة، كتراجع حجم النشاط الاقتصادي العالمي وتزايد الإنفاق العسكري وانخفاض الإيرادات الحكومية، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاديات الرأسمالية أو ما يعرف بأزمة الكساد العظيم (1929- 1933) عجزت أفكار المدرسة الكلاسيكية عن تفسير وتقديم حلول لهذه المشاكل الاقتصادية كارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات التشغيل، وإفلاس معظم الشركات والبنوك، وتعد استجابة كينز لهذه الكارثة ووضع العلاجات المناسبة لها من الأفكار المميزة والتي أحدثت ثورة فكرية اقتصادية حينذاك، ففي عام1935 في يوم الاحتفال برأس السنة، وردا على رسالة من جورج برنارد شو يدعو فيها للانتباه إلى نقطة أثارها ماركس، أجابه كينز بقوله: " غير أنك حتى تفهم وجهة نظري يجب أن تعرف أني أعتقد أني أؤلف كتابا عن النظرية الاقتصادية سيؤدي إلى جعل العالم يفكر بطريقة ثورية للغاية في المشاكل الاقتصادية، وأعتقد أن ذلك لن يحدث على الفور بل خلال السنوات العشر المقبلة "[3] وكان هذا الكتاب هو كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقودسنة 1936" إذ قال في هذا

---

[1]- علي كنعان، **الاقتصاد المالي**، مرجع سابق، ص 332- 333.

[2]- فوزي عطوي،**المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة**، مرجع سابق، ص 360.

[3]- جون كينث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد261، الكويت،2000، ص261.

الصدد"إن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل الانتظار لقوى السوق وإن تفعل ذلك خلال الأمد الطويل، لأننا موتى جميعا خلال هذا المدى"[1].

جاءت أفكار كينز ردا على نواة النظرية الكلاسيكية (اليد الخفية) التي تصنع المعجزة في الاقتصاد وأن التوازن الاقتصادي يحدث عند مستوى التشغيل الكامل،أي أن أفكار كينز تركزت على[2]:

✓ إن فكرة الموازنة المتوازنة فكرة غير منطقية، لأنه في فترات الركود يجب على الدولة زيادة الضرائب لتحقيق التوازن أو تخفيض الإنفاق العام، بينما على الدولة في فترة الرواج زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب معا، بينما يرى كينز العكس.

✓ المضاعف الذي يوضح بأن أي زيادة في الإنفاق سوف تؤدي لزيادات متكررة في الدخل تعادل الميل الحدي للاستهلاك.

✓ التفضيل النقدي يحدد سعر الفائدة وليس العرض والطلب.

✓ عدم جدوى تخفيض الأجور لأنها تخفض الدخول وينخفض الإنفاق الكلي وتزداد البطالة ويحصل الركود.

✓ ضرورة تدخل الدولة لكي تحقق التوازن الاقتصادي.

✓ إن زيادة الطلب تشجع المستثمرين على زيادة الإنتاج وبالتالي يبطل مفعول قانون ساي (العرضيخلق الطلب الخاص به).

✓ قيام الدولة بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وقد كانت هذه الفكرة للاقتصادي (أباليرنر 1903-1982).

لقد أضحت المالية العامة وسيلة تستخدمها الدول للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأخذ التوازن مفهوم جديد يتلاءم مع دور الدولة الجديدة ويوافق تطور الوقائع الاقتصادية فتغير مفهوم الموازنة ولم تعد وثيقة حسابية لنفقات الدولة وإيراداتها فقط، بل أصبحت برنامجا حكوميا تسعى الدولة من خلاله لتحقيق العديد من الأهداف، ولذلك كان من الضروري التخلي عن مضمون ومفهوم توازن الموازنة لدرجة أن

[1]- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي-**، مرجع سابق، ص 54

[2]- علي كنعان، **الاقتصاد المالي**، مرجع سابق، ص334 -335 .

بعض مفكري الفكر الحديث وصفه ب" التوازن الخادع"، في سبيل تحقيق التوازن العام، وأصبح العجز أو الفائض في الموازنة مقصودا لتحقيق بعض الأهداف أهمها الاستقرار الاقتصادي[1].

أولا: الأسس التي يقوم عليها المفهوم الحديث للتوازن

شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، يمكن تحقيق التوازن المالي والاقتصادي من خلال النظريتين التاليتين: نظرية العجز المقصود، ونظرية موازنة الدورة الاقتصادية.

1/نظرية العجز المقصود (العجز المنظم)

نظرية العجز المقصود للموازنة تدعو إلى استخدام الموازنة على اعتبارها أداة مهمة لتوجيه السياسة المالية، إن سياسة تنظيم العجز في الموازنة العامة تعتبر حالة مؤقتة لمعالجة حالة التوازن الاقتصادي، ثم الرجوع إلى توازن الموازنة بعد تحقيق ذلك، غير أنها تفترض أن لا يكون هذا التوازن على حساب التوازن الاقتصادي، وإنما يتطابق معه، وأن لا يكون تنظيما دائما ومستمرا، بل أداة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية وحلا للأزمة، وتتلخص هذه النظرية في أنه يتعين على الدولة في حالة تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة كساد نتيجة تدهور حجم الطلب الكلي وتراجع مؤشر القوة الشرائية على السلع والخدمات وانتشار البطالة، أن تلجأ إلى بعض أدوات السياسة المالية التي تسمح بإعادة تنشيط الاقتصاد[2].ويمكن تحقيق ذلك من خلال[3]:

- إما تخفيض الضرائب العامة مما يؤدي إلى جعل الإيرادات العامة أقل من حجم النفقات العامةوحدوث عجز مقصود في الموازنة العامة.
- وإما مضاعفة حجم الإنفاق العام بالتوسع في الاستثمارات العامة التي تسعى لتشجيع الاقتصاد الوطني وتنشيطه، وفي ذلك ما يؤدي أيضا إلى جعل النفقات العامة تفوق حجم الإيرادات العامة ويحدث عجزا منظما أيضا.

بعبارة أخرى تتمثل نظرية العجز المقصود في أنه يتعين على الدولة في حالة الكساد، أي عندما يكون الاقتصاد القومي دون حالة التشغيل الكامل، أن تعمل كل ما من شأنه زيادة الطلب الكلي الفعلي

---

[1]– حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة، مرجع سابق، ص260.

[2]– لعمارة جمال، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص103

[3]– لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص103

حتى ينتعش الاقتصاد، وتزداد العمالة إلى الحد الذي تصل فيه إلى مرحلة التشغيل الكامل عن طريق إنفاق الدولة مبالغ تزيد عن الإيرادات المحصلة، لأنه في أوقات الكساد تقل حصيلة الضرائب لقلة الأرباح ونقص الدخول، وتشير نظرية العجز المنظم على الدولة بوجوب تخفيض هذه الضرائب مما يزيد من القوة الشرائية للأفراد والمشروعات ومن ثم الطلب الخاص الفعلي. كما تشير عليها في نفس الوقت بوجوب زيادة إنفاقها على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية مما يزيد من الطلب العام وبوجوب منح مساعدات وإعانات للمشروعات حتى تستطيع معاودة نشاطها ومواجهة الزيادة في الطلب الفعلي الخاص والعام. وبهذه الطريقة يمكن للاقتصاد القومي أن يخرج من حالة الركود التي يعانيها وتزيد العمالة إلى أن تصل إلى الحد الكامل. ووسيلة الدولة إلى تمويل عجز الموازنة هي أساسا الإصدار النقدي، وتشير نظرية العجز المنظم بعدم الخوف من التضخم في هذه الحالة بالذات، لأنه تضخم نافع ومفيد طالما أن الاقتصاد القومي دون حالة العمالة الكاملة، وعندما تعود حالة العمالة الكاملة إلى الاقتصاد القومي، أو حالة التوازن الاقتصادي، فإن هذا كفيل وحده بإعادة موازنة الدولة إلى توازنها الحسابي، فمن جهة تؤدي زيادة الإنتاج القومي إلى زياد الضرائب على أرباح المشروعات ودخول الأفراد، ومن جهة أخرى تكف الدولة عن منح إعانات للعاطلين ومساعدات للمشروعات، وهذان كفيلان بزيادة إيرادات الدولة وفي نفس الوقت تقليل نفقاتها مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق توازن الموازنة العامة[1] .

ويمكن توضيح الإجراءات السابقة بصياغتها على الشكل[2]:

فكما هو معروف فإن الطلب الفعلي يتألف من الاستهلاك الخاص CP والاستهلاك العام CG بالإضافة إلى الاستثمار الخاص IP والاستثمار الحكومي IG.

$$AD = CP + IP + CG + IG.....(1)$$

وان التوازن يتحقق عند تساوي الطلب الفعال مع العرض الكلي

$$AS = AD$$

[1]– سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة: النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص305.

[2]– ميثم لعيبي إسماعيل التميمي، **قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1980–1998**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص 23–24.

إذ أن الكساد يحدث إذا زاد العرض الكلي عن الطلب الكلي

$$AS > AD \quad .....(2)$$

فإن إعادة التوازن تتم من خلال:

أ- زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات من خلال تخفيض الضرائب:

من المعروف أن الاستهلاك الخاص هو دالة للدخل الخاص Yc.

$$CP = F(Yc) \quad .....(3)$$

لذا فإن زيادة الاستهلاك الخاص (CP) لكي تلعب نفس الدور الذي تلعبه زيادة نفقات الدولة يتطلب زيادة في الدخل، ولهذا يمكن أن يتم بتخفيض الضرائب T فيكون الدخل الخاص دالة للتغير في الضرائب.

$$Yc = F(T) \quad .....(4)$$

وبتعويض (4) في (3) تنتج دالة هي:

$$CP = F(T) \quad .....(5)$$

بعبارة أخرى تصبح المعادلة (5) كما يلي:

$$CP = a - bT \quad .....(6)$$

ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الخاص

$$IP = c - dT \quad .....(7)$$

حيث d, c, b, a ثوابت، والمعادلتان (6) و(7) توضح بأن تخفيض الضرائب تؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص، وبالعكس ومن هاتين المعادلتين يمكن أن نحصل على زيادة $\Delta CP, \Delta IP$ من تخفيض الضرائب ΔT.

ب-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العام وبالتالي التأثير في الإنفاق العام:

$$\Delta E_G = \Delta C_G + \Delta IG \quad .....(8)$$

حيث إن E_G هو الإنفاق العام Expenditure

ولكي يُعاد التوازن في المعادلة (2) لابد من إضافة الزيادة في الإنفاق التي تبينها المعادلة (8) مع الزيادةفي الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص في المعادلتين (6) و(7) لتصبح المعادلة (2) كالآتي:

$$AS = AD + \Delta CP + \Delta IP + \Delta C_G + \Delta IG \quad .....(9)$$

ولما كانت الموازنة المتوازنة تعني:

$$T = E \quad .....(10)$$

$$E - T = 0$$

فإن توازن الموازنة حسب (10) لا يحقق التوازن العام، فهذا التوازن لا يتحقق إلا إذا أحدثنا زيادة في طرف النفقات وتخفيض في الإيرادات مما يعني أن المعادلة (10) ستصبح:

$$E + \Delta E = T - \Delta T \quad .....(11)$$

ومادمنا نبحث عن التوازن الاقتصادي من خلال عجز الموازنة فإن هذا العجز يظهر في المعادلة(11) كما يأتي:

$$BD = (E + \Delta E) - (T - \Delta T) \quad ..... (12)$$

ومن المعادلة (10) ينتج:

$$BD = \Delta E + \Delta T$$

وهذا يعني أن الموازنة نظمت بعجز مقداره $(\Delta E + \Delta T)$ أي أن الدولة تعمدت إحداث العجز وذلك لإعادة التوازن الاقتصادي في حالة الكساد بزيادة الطلب الفعال بمقدار $\uparrow \Delta E + \downarrow \Delta T$ أي أصبحت المعادلة (2) كالآتي:

$$AS = \Delta D + (\Delta E + \Delta T)$$

أما عندما يمر الاقتصاد بحالة التضخم فإن الدولة قد تسعى لإحداث فائض في الموازنة، فعندما يكون الطلب الفعال أكبر من العرض الكلي.

$$\Delta D > \Delta S \quad .....(13)$$

إن الدولة من خلال الموازنة العامة تقوم بتقليل نفقاتها وزيادة الضرائب بهدف تقليل الطلب فتظهر المتباينة التالية:

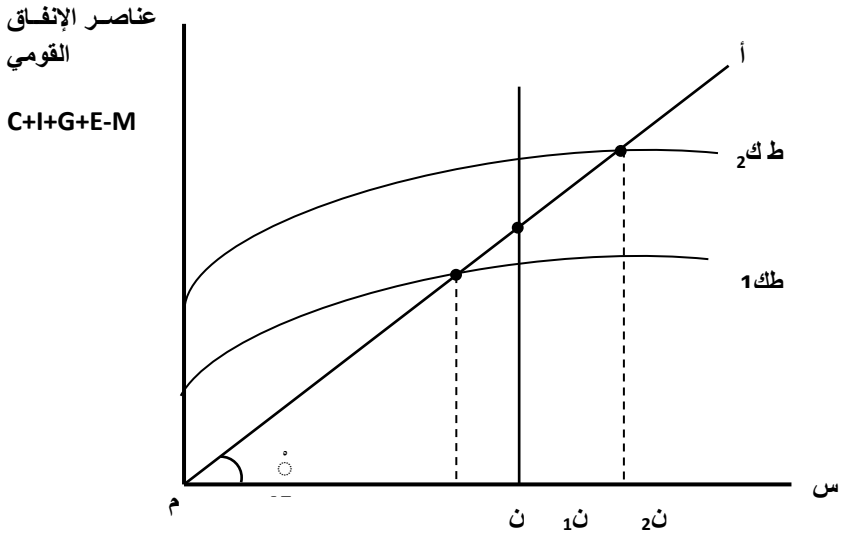
$$E - \Delta E < T + \Delta T$$

وهذا يعني أن الموازنة نظمت بفائض مقداره $(T + \Delta E)$ أي أن الدولة تعمدت إحداث فائض في الموازنة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد عندما يكون هناك تضخم، بعبارة أخرى يحدث التوازن إذا خُفض الطلب الفعال بمقدار $\uparrow \Delta T + \downarrow \Delta E$ لتصبح المتباينة (13) كالآتي:

$$S = \Delta D - (\Delta T + \Delta E)\Delta$$

إن هذا العجز المقصود أو المتعمد للموازنة العامة، ونمو الإنفاق الحكومي المتزايد، حقق مكاسب كبيرة للطبقة العاملة والشرائح الفقيرة ،إذا زادت الأجور الحقيقية للعمال، وتمتع الناس بمزايا وضمانات كثيرة، وهي من الثابت،كانت تكاليفاجتماعية لرأس المال تحملتها الطبقات البرجوازية، بسبب الازدهار الرأسمالي محلياً وعالمياً[1].

لقد أضاف هانسن في تحليل نظرية كينز ، مستخدماً معادلة الدخل القومي، ومستعيناً بالرسم البياني الموضح بالشكل (14): **شكل رقم (14) تحليل هانس لنظرية كينز باستخدام معادلة الدخل القومي**



[1]– د. رمزي زكي ، مصدر سبق ذكره، ص 22 .

المصدر: د.حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2008، ص 24.

و من الشكل رقم (14) يلاحظ أن أية نقطة على خط العرض (م أ) المنصف للزاوية (س م ص) تمثل نقطة

توازن محتملة للاقتصاد القومي حيث تتحقق عندها معادلة الدخل القومي :

$$Y = C_p + I_p + G + E - M$$

إن الذي يحدد نقطة التوازن للاقتصاد القومي هو منحنى الطلب الكلي (المتغيرات في الجانب الأيمن) في المعادلةالمذكورة(معادلة الدخل القومي). وفي الشكل السابق، نجد إن (ط ك) هو المجموع الجبري لدالة الاستهلاك

(العلاقة بينالاستهلاك الحقيقي والدخل الحقيقي)، مضافاً إليها عمودياً قيمة الإنفاق الاستثماري (غالباً ما يكون مبلغاً

ثابتاً منالاستثمارات الحقيقية)، بصرف النظر عن مستوى الدخل الحقيقي، وإنفاق القطاع الحكومي وصافي العمليات الخارجية. فنقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع خط العرض –وهي نقطة ن– تمثل نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي، إذ يتحدد عندها الطلب الفعال.

فإذا افترضنا أن حالة التوظيف الكامل تتحقق عندما يصبح مستوى الدخل القومي عند النقطة ن$_1$، فان التوازن هنا أي توازن الاقتصاد القومي يكون عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل، فتظهر الفجوة الانكماشية، أي وجود البطالة الإجبارية*.أن الفجوة الانكماشية ظهرت لان مستوى الطلب الفعال (**) عند النقطة (ن) غير كافٍ لتحقيق التوظيف الكامل.

أما لو تقاطع منحنى الطلب الكلي (ط ك$_2$) مع خط العرض (أ م) عند نقطة ن$_2$، اي عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل فهذا يعني ظهور الفجوة التضخمية، لان مستوى الطلب الفعال في ن$_2$اكبر

*– وهو ما يختلف كليا عن الفكر الكلاسيكي الذي يكون فيه التوازن الاقتصادي عند التشغيل الكامل دائماً.

**– هو ثمن الطلب الكلي الذي يصبح فعالاً لأنه يعادل بين ثمن العرض الكلي والطلب الكلي ويمثل وضع التوازن في المدة القصيرة. ان الطلب الفعال = الدخل القومي = قيمة الناتج القومي. انظر : د. إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في البنوك والنقود ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 2010 . ص 136.

من المستوى اللازم لتحقيقالتوظيف الكامل. ولما كان من العسير زيادة الإنتاج القومي الحقيقي بعد هذا المستوى من التوظيف، فلابد أن ترتفع الأسعار، وتبدأ الضغوط التضخمية بالظهور.

بعد هذا التحليل، انتقد هانس مبدأ الحياد المالي، وأكد ضرورة تدخل الدولة، وأطلق العنان للتمويل بالعجز أو الفائض على وفق متطلبات النشاط الاقتصادي، ورفض فكرة توازن الميزانية رفضاً باتاً، وأصبح الاهتمام

بكيفية التأثير لرفع منحنى الطلب الكلي ليأخذ الاتجاه صعوداً أو هبوطا.

لقد اقترح النموذج الكينزي إجراءات للسياسة المتبعة ولم يكتف بتفسير ما حدث فقط ،إذ أكد الاستخدام

الفعال للسياسة المالية للتحقيق في حالات الكساد المستقبلية، لان السياسة المذكورة كانت الطريقة المفضلة

لتخفيض التقلبات الدورية، فإذا أشار الكساد إلى التدهور إلى الركود، فان العلاج هو تخفيض الضرائب وزيادة

الإنفاق الحكومي، فقد أدت هذه السياسات إلى منع الركود من أن يصبح حاداً، كما كان. ومن الواضح أن الكينزيين اتجهوا حتى عقد الخمسينات إلىتأكيد السياسة المالية والاهتمام بها على حساب السياسة النقدية.

ولقد سادت الأفكار الكينزية طيلة مدة الأربعينات بآرائها المالية التدخلية، وأفاض زملاء هانس وتلامذته في

تحليل أدوات السياسة المالية .

- **شروط تطبيق سياسة العجز المنظم عند كينز:**

إن كينز في دعوته لاستخدام الموازنة بوصفه سلاحا لمواجهة الأزمات الاقتصادية، لم يكن يدعو إلى إتباع سياسة العجز المنظم بشكل مستمر، وإنما أوصى بحالة العجز المنظم في حالة الكساد فقط، لكي يرتفع الطلب الكلي وتختفي البطالة وينتعش الاقتصاد، أما في حالة الرخاء وظهور مخاطر التضخم، فهو يدعو إلى سياسة انكماشية، لكي ينخفض الطلب الكلي والفجوة التضخمية، وتكوين فائض في

الموازنة بحيث تتوازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية أي أنه يشترط أن تكون هناك علاقة اتصال وتناغم بين حالة العجز والفائض وبين حركة الدورة الاقتصادية انتعاشا وانكماشا [1].

2/ نظرية موازنة الدورة الاقتصادية

ظهرت هذه الموازنة نتيجة للمبدأ الاقتصادي القائل بأن هناك أزمات اقتصادية عامة تحدث بصورة دورية (في أوقات تتراوح بين 7و 11 سنة)، فتحدث مرحلة ازدهار، تعقبها مرحلة أزمة اقتصادية (كساد)، ثم مرحلة ازدهار وتسمى الدورات الاقتصادية. وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم. وثمة مثال ورد في سورة يوسف من القرآن الكريم عن اقتصاد مصر في زمن يوسف النبي بدورة مدتها سبع سنوات من الخصب تعقبها سبع سنوات عجاف.ولكن مظاهر الدورات الاقتصادية اعتبرت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وأصبحت ظاهرة تلازم نظام السوق بوجه عام. ولمواجهة هذه الأحوال وفي ظل إمكانية الدولة استخدام الوسائل المالية للتأثير في الاقتصاد فقد فكر خبراء المالية العامة بأن تضع الدولة موازنتها بصورة دورية آخذة بعين الاعتبار الأزمات الاقتصادية المتوقعة.

فالموازنة الدورية لا تنظر إلى كل موازنة سنوية على حدى، بالاستقلال عن الموازنات الأخرى، بل إنها تنظر إلى كل موازنة سنوية من خلال علاقاتها بالموازنات الأخرى التي سبقتها، والتي ستلحق بها، وذلك تبعا للتطور الاقتصادي الدوري. والغاية من ذلك التقليل من خطر الأزمات الدورية والمحافظة على التوازن الاقتصادي. ففي سنوات الازدهار حيث تزداد إيرادات الدولة، يتجمع فائض الموازنة العامة في الخزانة العامة (أوالبنك المركزي)، ومن مزايا هذا التجمع تخفيف حدة الازدهار والتضخم. أما في سنوات الكساد والأزمات، حيث تقل إيرادات الدولة، ويكون الاقتصاد بحاجة إلى مزيد من الإنفاق، فتقوم الدولة بصرف الفائض (الاحتياطي) المتجمع من السنوات السابقة (سنوات الازدهار)، وباللجوء إلى القروض التي تسدد من الوفر في مرحلة الازدهار، وذلك لتشغيل الأيدي العاملة، ولتنشيط الحياة الاقتصادية في البلاد. وهكذا تتعاون السنين التي يتحقق فيها فائض مع السنين التي فيها عجز من اجل استمرار التوازن الاقتصادي[2].

[1]– حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة**، مرجع سابق، ص174.

[2]– محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، مرجع سابق، ص71.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي

هناك بعض الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- العوامل السياسية لها دور في تحديد السياسة المالية المتبعة، فالاعتبارات السياسية تجعل متخذي القرار لا يميلون إلى إتباع سياسة انكماشية بغض النظر عن حالة الاقتصاد، وذلك لان السياسة التوسعية أكثر شعبية.
- السياسة المالية سياسة علاجية تتجه إلى أعراض المرض دون التعمق إلى جذوره للقضاء عليه، فالبطالة قد تحدث نتيجة تصرفات بعض المؤسسات الاحتكارية التي ترغب في خفض الإنتاج لرفع الأسعار، كما أن التقلبات الاقتصادية قد تحدث نتيجة لبعض التصرفات والسياسات الحكومية.
- الأخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية، حيث يلزم لنجاح أي سياسة أن تكون موضع التنفيذ في الوقت المناسب، وهذا أمر بالغ الصعوبة بسبب أن متخذي القرارات يجرون اختباراتهم في إطار معلومات غير كاملة، وبسبب محدودية المقدرة على التوقع، حيث توجد هناك ثلاث فجوات زمنية طويلة تقلل من كفاءة السياسة المالية، هي فجوة الإدراك وفجوة الانجاز وفجوة الاستجابة، وينتشر الأثر الأولي لسياسة ما خلال 30 شهرا من تاريخ إقرارها ومع مرور هذه الفترة قد تتغير الظروف الاقتصادية.
- يتطلب نجاح السياسة المالية كبر حجم الإنفاق العام ومرونته، ويقلل من كفاءتها جمود كثير من بنود الإنفاق العام، كالإنفاق على الدفاع الذي يرتبط ببرامج الدفاع ومزاياها، فلا يمكن تغيير الإنفاق على الدفاع بمرونة كبيرة لمواجهة التضخم أو الكساد.
- قد يكون الانكماش أو التضخم متعلقا بمنطقة جغرافية معينة أو بقطاع معين، فالأخذ بسياسة عامة قد يولد أثارا غير مرغوبة في المناطق والقطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: تفسير النقديين للعجز الموازني

إن الاهتمام الكينزي بالسياسة المالية وإهمال دور السياسة النقدية واجهه ميلتون فريدمان، وزملاؤه خلال عقد الخمسينات الذي قدم فريدمان آرائه في مهاجمة من يقول إن السياسة النقدية كانت عقيمة في عقد الثلاثينات، وذلك في الكتاب الذي ألفه مع شوارتز في عام 1963 الذي كان يحمل عنوان (التاريخ النقدي).

[1]– سعد بن حمدان اللحياني،**الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب–البنك الإسلامي للتنمية،الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، 1997، ص282–283.

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي لفترة عقدين من الزمن تقريبا،أعاد الحياة لهذه النظرية في عام 1956 الاقتصادي الشهير ميلتون فريدمان أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو الأمريكية وذلك بتحويل النظرية القديمة إلى نظرية حديثة للطلب على النقود، وجعل كمية النقود المؤثر الرئيسي في مستوى الطلب الكلي والدخل والأسعار، وانتهى فريدمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، ولهذا أطلق على هذه النظرية الحديثة اسم "النظرية النقدوية" أو "مدرسة شيكاغو"[1]، وقد بدأ نجمها يسطع في عقد السبعينات وهي الفترة التي كانت فيها الأفكار الاقتصادية الكينزية عاجزة عن مواجهة مجموعة من الظواهر الاقتصادية الغير مألوفة سابقا،كتزامن كل من ظاهرتي البطالة والتضخم في ظل ركود اقتصادي بما عرف ب" ظاهرة الركود التضخمي ".

ونتجت ظاهرة الركود التضخمي عقب انهيار نظام النقد الدولي الذي قام على أساس اتفاقية بريتون وودز عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فصل العلاقة بين الذهب والدولار في عام 1971، وعومت أسعار الصرف بعد مؤتمر جمايكا عام 1976، ودبت الفوضى في أسواق النقد الدولية وشاعت المضاربات فيها، كما تفجرت أزمة الطاقة حينما تمكنت دول الأوبك من زيادة أسعار النفط زيادة كبيرة زلزلت بعنف اقتصاديات الدول الصناعية من خلال صدمتين سعريتين في (1979-1980)و(1983 - 1984)، وشهدت معظم البلدان تدهور في معدلات النمو الاقتصادي وزادت فيها الطاقات العاطلة وحالات الإفلاس. وحسب فريدمان فالبطالة ترجع لتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية وإعاقتها لآليات سوق العمل من العمل بطلاقة، بينما التضخم هو ظاهرة نقدية لا علاقة له بطريقة الأداء الحقيقي للنظام الرأسمالي[2]، حيث صرح فريدمان بأن "التضخم هو دائما ظاهرة تتعلق بالنقود، بمعنى أنه لا يمكن أحداثه إلا بزيادة سريعة في كمية النقود أكثر من كمية المخرجات"[3].

---

[1]- محب خلة توفيق، **اقتصاديات النقود والبنوك دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2019، ص162.

[2]- زكي رمزي، **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، مرجع سابق، ص75-78 .

[3]- بول آ ساموبلسون، ويليام دنوردهاوس،**الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص636.

جوهر النظرية النقدية

يمكن إبراز جوهر النظرية النقدية في العناصر التالية[1]:

- يرى أصحاب هذه النظرية أن الاقتصاد الخاص في الأساس، يتصف بالاستقرار و بالتالي فان التدخل الحكومي عاد ة ما يضرأكثرمما ينفع فالحكومة يجب أن تكون لديها سياسات نحو عدد محدود من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات زيادة عرض النقود، الإنفاق الحكومي، الضرائب وعجز موازنة الدولة و بأن يتبع إزاء سلوك هذه المتغيرات قواعد محددة. وأحد هذه القواعد الهامة والمعروفة هي أن زيادة مخزون النقود يجب أن يكون بنسبة مئوية ثابتة معينة مع توازن موازنة الدولة في المتوسط، عبرأربعة أو خمسة سنوات.
- إن النقديين يركزون في تحليلهم على الزمن أو الأجل الطويل، عكس أسلافهم الكلاسيكيين، ويعتقدون أن التكلفة التي يدفعها المجتمع في الأجل الطويل كثمن للتوسع النقدي ستفوق الفوائد المؤقتة التي يجنيها المجتمع و المقترحة من طرف أنصارالمدرسة الكينزية.

إضافة إلى العناصر السابقة يمكننا ذكر ما يلي[2]:

- ترتكز النظرية النقدية على أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستوى الطلب الكلي ومستوى العمالة في الأجل القصير وعلى مستوى الناتج والأسعار في الأجل الطويل.
- اعتبرت المدرسة النقدية عجز موازنة الدولة إحدى أهم عوامل زيادة العرض النقدي الذي يلعب في نظرها الدور الرئيسي في حدوث ظاهرة التضخم وتطورها، خاصة إذا لجأت الدولة في تمويل عجز موازنتها من خلال إتباع سياسة التمويل التضخمي، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي ومن ثم زيادة الطلب الكلي بمعدلات تفوق زيادة العرض الكلي مما ينتج عنه زيادات مستمرة في الأسعار، والحل هو اللجوء إلى أسعارالفائدة في الأجل القصير أفضل بكثير من اللجوءإلى الضرائب في الأجل الطويل.

إن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليل الائتمان المصرفي، وزيادة عرض النقد، ويساعد في ترشيد استخدام

الموارد. وكان النقوديون يسعون إلى ربط حركة الاقتصاد بقاعدة ثابتة Fixed rule تحكم السياسة النقدية

[1]– تومي صالح،**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**،دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013، ص16-17.

[2]– سيد احمد البواب،**عجز الموازنة العامة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**، مرجع سابق، ص106-107.

(تحدد معدل نمو ثابت لعرض النقد من لدن السلطات النقدية وبمقدار يتماشى مع معدل نمو الاقتصاد في المدى الطويل).

وقد سعت هذه المدرسة إلى إثبات أن عجز الموازنة يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص Crowding out effect إذا سعت الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور، إذ أن الأثر التوسعي لدور الحكومة يقابله تخفيض في طلب القطاع الخاص.

- اعتبرت المدرسة النقدية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتدخل نقابات العمال في تحديد الأجور من العوامل المهمة في تفشي ظاهرتي التضخم والبطالة في المجتمعات المختلفة وتزامنهما في وقت واحد.
- ركزت المدرسة النقدية على السياسة النقدية واعتبرتها شديدة الفاعلية في تحديد مستوى الطلب الكلي، أما السياسة المالية فهي في نظرهم غير فعالة ما لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقود في الأجل الطويل.

ترى المدرسة النقدية في العجز الموازني عيبا اقتصاديا وخروجا عن قواعد النظام الرأسمالي وللتخلص منه يجب اتخاذ الإجراءات التالية[1]:

- التخفيض من مبلغ الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل وللضمان الاجتماعي.
- التخفيض من حجم التوظيف الحكومي واعتبار أن البطالة حالة طبيعية في الاقتصاد الرأسمالي.
- التخفيض من حجم الإعانات المقدمة للدعم السلعي والفقراء وغيرهم.
- كل هذه العوامل تساهم في تخفيض عجز الموازنة، وهذا ما سوف يؤثر على حجم الطلب الكلي لذلك اقترح النقديون تقديم إعانات وتسهيلات للقطاع الخاص لكي يزيد من حجم الطلب الكلي مما يخلق توازنا جديدا في الاقتصاد القومي.

ظهرت مدرسة **اقتصاديات جانب العرض في بداية الثمانينات** كأحد الروافد الجديدة للمدرسة الكلاسيكية المعاصرة، وهي تقف على خصومة فكرية مع النظرية الكينزية التي كان ينظر إليها على أنها نظرية في الطلب الكلي، حيث اهتموا بالسياسات الاقتصادية المحفزة للعرض الكلي[2]، يتمثل دور الموازنة العامة حسب هذه المدرسة في إنعاش جهاز الإنتاج وذلك بأن تلعب الموازنة دوراً في زيادة العرض

[1]– علي كنعان، **الاقتصاد المالي**، مرجع سابق، ص375

[2]– محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، اليمن، 2012، ص33.

الحقيقي، وهذه الفكرة ترتبط لديهم بمجال تخفيض الضرائب بشكل خاص، إن تخفيض الضرائب حسب رأيهم يعتبر الحافز لتشجيع الأفراد على العمل لفترة أطول وبذل جهد اكبر وبذلك يزداد الإنتاج، أما زيادة الضرائب فأنها ستقلل حوافز العمل ومن ثم العرض.

أما في جانب النفقات فإن فكرتهم تنصب في الأساس على تقليص الإنفاق العام وفقاً لفلسفتهم في الربط بين زيادة الإنفاق العام ونمو عرض النقد، وبالتالي فإن تقييد القطاع العام يحد من نمو الإنفاق وعرض النقد[1].

وقد أستند أنصارالمدرسة في أفكارهم على" منحنى لافر" والذي يقوم على فكرة مفادها أن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة، لا إلى خفضها، وذلك لأن المعدلات المرتفعة للضريبة تحد من الادخار والاستثمار وتشجع على الاستهلاك.

ومن آرائهم وعلى خلاف النقديين فإن التضخم ليس ظاهرة نقدية وإن كان الإفراط النقدي يسبب التضخم إلا أن هناك سببا آخر للتضخم وهو الضرائب المرتفعة لأن هذه الأخيرة تسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة التضخم، كذلك هناك سبب آخر للتضخم وهو التخلي عن قاعدة الذهب وأسعار الصرف الثابتة التي أدت إلى زيادة التوقعات المحفزة للتضخم[2].

المبحث الثاني: علاقة العجز الموازني بالسياسة المالية

تكمن علاقة العجز الموازني بالسياسة المالية في أن العجز الموازني يعكس كفاءة وفعالية إدارة الحكومة للموارد المالية وتخطيطها الاقتصادي، وتكون السياسة المالية للحكومة هي الأداة الرئيسية التي تؤثر على مستوى العجز الموازني فمثلا تتخذ الحكومة قرارات بشأن مستوى الإنفاق الحكومي وتقديرات من خلال سياسات مالية محددة، مثل تحديد مستوى النفقات العامة وتحديد معدلات الضرائب وغيرها من الإجراءات المالية.

[1]– مايكل ابد جمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012، ص342–344.

[2]– محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، مرجع سابق، ص 34.

المطلب الأول: مفهوم سياسة العجز الموازني

1-يمكن القول بأن سياسة العجز هي مجموع الإجراءات التي تقوم بها الدولة من خلال السياسة الانفاقية والضريبية.

يتمثل العجز الموازني في الفارق السلبي -سياسة توسعية- من خلال زيادة الإنفاق وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل، وبصفة عامة يتمثل العجز الحكومي في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة على تخفيض الانفاق أو فرض ضرائب إضافية، وهناك عدة أسباب لعجز الميزانية العامة[1]

- توسع دور الدولة في الإنفاق العام وذلك من خلال زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين.

- ضعف وتيرة النمو وتقليص مداخيل الدولة.

- ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الاي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور مما يضيف أعباء على موازنة الدولة.

-زيادة حجم الإنفاق الحكومي لأغراض عسكرية وسياسية واجتماعية.

-تقليص الموارد العامة لظروف استثنائية مثل تأثير حادثة تيقنتورين على موارد الجزائر من النفط والغاز أو لظروف دائمة مثل انخفاض في احتياطات النفط والغاز، توقف مصانع عن العمل، حالة الجفاف ....الخ.

-ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم.

2-يحدث عجز الموازنة العامة للدولة عندما تزيد النفقات العامة للدولة عن إيراداتها العامة، وهذا ما يعرف بالعجز النقدي، وتسعى الدولة في هذه الحالة إلى تغطية هذا العجز إما بالتمويل المحلي أي الاقتراض الداخلي أو التمويل الخارجي أي الاقتراض الخارجي وهذا العجز انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة[2].

[1]- د.توبين علي، **عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13-المجلد 02-2015 ص 172.

[2]- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، الجزائر2003، ديوان المطبوعات الجامعية، ص201.

وهناك أيضا العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافا إليه أو مطروحا منه صافي الأصول المالية، ويمثل صافي الأصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيآت والشركات وغيرها، وما تتيحه من قروض لبعض الجهات من ناحية، وبين المتحصلات المتمثلة في الأقساط المسددة من القروض ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة من دون حصيلة الخصخصة[1].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن عجز الموازنة العامة للدولة هو الفرق السالب بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة الناجم عن زيادة حجم الإنفاق الحكومي عن حجم الإيرادات العامة النهائية، وتفاقم العجز الموازني ونموه يتوقف على التباين بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو الإيرادات العامة[2].

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة، إلا انه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة وتطور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية، اشتق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية–FISC– والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة، الفكر المالي يشير الى تعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية فقد عرفت:

–دور الدولة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها للإيرادات التي يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة في مجالات رأس المال الاجتماعي[3]، الا أن هذا التعريف يركز على كيفية تحصيل الإيرادات وإنفاقها في مجال الخدمات العامة من دون ذكر الأهداف الاقتصادية والسياسية للسياسة المالية.

–إن السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة، وتختص هذه الدراسة في توزيع واستخدام الموارد المالية وتستخدم الدولة هذه السياسة لتنفيذ وظائفها وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، فهي تعبر عن السياسة العامة للدولة وعلى وجه الخصوص سياستها الاقتصادية التي تتحدد بطبيعة

[1]– عبدالله شحاتة خطاب وصالح عبد الرحمان احمد، **الموازنة العامة**، مصر، جامعة القاهرة 2008 ، ص 12.

[2]– د.بن براهم ليلى، **إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2020،المجلد 11، العدد 1ص 263.

[3]– د.فهد مغيمش حزيران الشمري وآخرون، **السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان2019، ص 16.

الظروف الداخلية والخارجية للدولة. لذا يعتبر مفهوم السياسة المالية مفهوما ذو أهمية وهذا بسبب أهدافها في المجتمعات. وتتكون السياسة المالية من فروع تبعا لما تستخدمه من أدوات ولما تسعى إليه من أهداف، ففي برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد تستخدم فيه مصادر إيراداتها وبرامجها الإنفاقية[1].

–تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة[2].

– كما تعرف بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية[3].

– مجموع الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاقالأموال العامة ووسائل تمويلها على النحو الذي ينعكس في الموازنة العامة[4]، وهذا التعريف اقتصر على توازن الموازنة كهدف أساسي للسياسة المالية من دون ذكر الأهداف الأخرى للسياسة المالية.

– من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة تستخدمها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ومما سبق يتبين لنا أن أهداف السياسة المالية متعددة ويمكن أن تلعب الموازنة العامة والتي تمثل النفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة (عادة سنة مالية) دوراً مهماً في الوصول لهذه الأهداف طالما أن الموازنة العامة هي المرآة العاكسة للسياسة المالية للدولة, ومن أهم أهداف السياسة المالية نذكر ما يلي:[5]

- توفير قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات؛

[1]– د.خالد احمد المشهداني ونبيل ابراهيم الطائي، **مدخل إلى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 97.

[2]– د.بن قدور علي وبيرير محمد، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 1، عمان2020، ص 52.

[3]– محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2000،ص182.

[4]– سعيد محمد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان2011،ص 226.

[5]– حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 1998، ، ص.ص.21. 22.

- تحقيق التنمية لاقتصاديات الدول النامية واستمرارية النمو لاقتصاديات الدول المتقدمة؛
- العمل على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والمالية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي؛
- تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه لدى الأفراد وسد الثغرات الانكماشية والتضخمية التي تطرأعلى مستوى الدخل وحجم الاستثمار الخاص؛
- تساهم السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفق الوضع الاقتصادي القائم.

ولا يخفى بطبيعة الحال احتمال التفاوت في درجة التفضيل لتلك الخطوط العريضة بين دولة وأخرى, وضرورة الاختلاف في توقيت الأهداف للأولويات بين الدول أو نفس الدولة باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مدار الزمن, كما لا يجب أن يخفى على أحد أن تشابه الخطوط العريضة لأهداف المجتمعات النامية والمتقدمة قد لا يعني إمكانية استخدام نفس السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في كلا النوعين من المجتمعات, فهناك الاختلاف في الأيدلوجيات ونظم الحكم والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والعادات والحضارة وهناك الاختلافات في مستويات التقدم الاقتصادي بكافة أبعاده.

أنواع السياسة المالية[1]:

أ. السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي :

وهنا تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري.

ب. السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشي:

وهنا تقوم الدّولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

[4]– حامد عبد المجيد دراز،نفس المرجع السابق ، ص25.

المطلب الثالث: علاقة العجز الموازني بالسياسة المالية

بهدف تنويع مصادر تمويل العجز الموازني والتخفيف من الاقتطاعات المستمرة من صندوق ضبط الإيرادات، قامت وزارة المالية سنة 2016 بتفعيل القرض السندي تحت اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي، وهذا من أجل توظيف سندات الخزينة العمومية المتوسطة والطويلة لتعبئة الادخار العام وتوجيهه لتمويل العجز في الموازنة العامة.

هذه العملية اقتضت طرح سندات عمومية للاكتتاب العام، وقد اتخذت هذه السندات شكل أوراق مالية اسمية ولحاملها تعرض للاكتتاب على مستوى كل فروع الخزينة العمومية ومختلف مكاتب بريد الجزائر وشبكة البنوك العمومية، وقد حدد العائد السنوي لهذه السندات بين 5 بالمائة و 5.75 بالمائة لثلاث أو خمس سنوات على التوالي، وهذا العائد معفى من الضريبة[1].

تراجع الاقتصاد العالمي وانهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني لسنة 2014 وما ترتب عنه من آثار سلبية على القدرات المالية للدولة(حسب التقرير التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2015، 2016، ص2)، ألزمت الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات جبائية وتدابير ميزانية لترشيد الإنفاق العام، هذا الوضع أسفر عن اتخاذ إجراءات حاسمة في الموازنة العامة لسنة 2016لتكريس مسار الضبط المالي وتحقيق تقدم في تجسيد الرشادة في الإنفاق العام، وتخفيض التكاليف التي تتحملها الدولة وتحقيق الوفورات المالية، حيث عرف نفقات ميزانية 2016 تسجيل انخفاض بنسبة 8.8 بالمائة مقارنة بسنة 2015، كما انخفض تقدير موازنة التسيير بنسبة 33 بالمائة وتقدير موازنة التجهيز بنسبة 16 بالمائة.

واشتملت تدابير التقشف المنتهجة الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار الحكومي(كتجميد مشروع الترامواي وإنشاء بعض المستشفيات)، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل آلية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وتقليص الواردات مع فرض رخص على استيراد بعض المنتجات كالسيارات وغيرها من الكماليات ومواد البناء، كل هذه الإجراءات الترشيدية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لمواجهة تآكل احتياطي الصرف والحد من تضخيم الفواتير بغرض تهريب العملة قد تكون إجراءات ناجحة في المدى القصير فقط، لأن استمرار هذا التضييق نجم عنه ارتفاع الأسعار

[1]– فضيل سايب، بوشامة مصطفى، **السياسة المالية وأثرها في الحد من العجز الموازني خلال الفترة (2000–2020)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 07،العدد01، جوان 2022، ص 245.

المنتجة محليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى كل هذه التدابير والإجراءات قد تكون سببا في إحداث حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[1].

المبحث الثالث: علاقة العجز الموازني بالسياسة النقدية

عجز الموازنة له عدة علاقات بالسياسة النقدية وهذه الأخيرة تتعلق بكيفية إدارة النقد والعرض النقدي من قبل البنك المركزي والسلطات المالية لتحقيق أهداف مثل التضخم والنمو الاقتصادي ومن بين العلاقات المهمة بين العجز الموازني والسياسة النقدية نجد مثلا التأثير على العرض النقدي عندما يحدث عجز في الموازنة قد تحتاج الحكومة إلى زيادة الاقتراض وهذا يمكن أن يؤثر على العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقد، تأثير الفائدة حيث يؤدي عجز الموازنة الى زيادة الديون العامة وهذا ممكن يؤثر على أسعار الفائدة، التأثير على الثقة في الاقتصاد لأن العجز الكبير في الموازنةيكون له تأثير على ثقة المستثمرين والأسواق المالية وهنا تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تهدئة المخاوف من خلال عمليات أسعار الفائدة وتوجيهات أخرى.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

أولا: مختلف التعاريف

السياسة النقدية: هي استخدام عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة، فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الاسمي للنقود، وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي، فإنها تلجأ إلى تخفيض هذا العرض[2].

وهناك من يعرف السياسة النقدية بأنهامجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية والتي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، وتتم من خلال إحداث تغيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقد بما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية[3].

---

[1]– د. بن براهم ليلى، **إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 2000-2017**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 11، العدد1، أكتوبر 2020، ص 269.

[2] Michel R Edmond “Macroeconomics” Theory and Policy. P.270.

[3]– د. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، 1999، ص 207.

وتسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى حقن الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب فيها أو سحب وتسريب الكمية النقدية غير المرغوب فيها.

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح شائع وحديث نسبياً، إذ ظهر في الأدبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، كما شهد هذا القرن بدء الدراسات المنتظمة لمسائل وأفكار السلطة النقدية (البنك المركزي) الممثل للسياسة النقدية، على يد جمهرة من الاقتصاديين المهتمين[1].

وللسياسة النقدية معنيان، معنى ضيق ومعنى واسع، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق هي مجموعة من الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

بهذا المعنى عرف الاقتصادي البريطاني كينز، (السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتبعها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل).

أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فهو (جميع التنظيمات النقدية والصيرفية التي لها دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوفير النقد واستعماله والائتمان)[2].

وبهذا المعنى عرفها الاقتصادي باش (بأنها أي عمل مركزي واعٍ تقوم به السلطة النقدية لتغير حجم النقد أو للتأثير في كلفة الحصول عليه، وكذلك ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة او ودائع أو سندات حكومية)[3].

يتضح من التعريف الواسع للسياسة النقدية أن السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام وإدارة الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشكل أيضاً السياسة الاقراضية للقطاع الحكومي لما لهذه السياسة الاقراضية من انعكاسات واضحة على عرض النقد والطلب عليه.

---

[1]– د. يسري السامرائي و زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري، عمان،2006، ص 185.

[2]– د. عوض الدليمي، مصدر سابق، ص 584.

[3]– مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص98.

تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تستهدف الحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم، والمقصود بالاقتصاد السليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وهي ممارسة البنك المركزي للرقابة على كمية النقود ومعدلات الفائدة من أجل تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية القومية[1].

ويوضح أيضاً ما للسياسة النقدية من اهتمام بالسياسة المالية وبخاصة ما يتعلق بالدين العام، إذ يهتم ممثل السياسة النقدية (البنك المركزي) لجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع وحجم الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية وآجالها وأسعار الفائدة والتي تعرف بسياسة الدين العام، والتي تنصب على استخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتأثير على مجموعة من المتغيرات النقدية بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[2].

وخلاصة ما تقدم تعد السياسة النقدية جزءاً لا يمكن إغفاله من السياسة الاقتصادية الكلية التي لا يمكن للمنظر الاقتصادي أن يعمل بدونها، وذلك لان السياسة النقدية هي المؤثر الرئيس في عرض النقد وانتقال أثر التغير في عرض النقد على المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة المنخفض منها يشجع على الاستثمار وتحقيق الأرباح ويزداد معدل تراكم رأس المال وتزداد دخول الأفراد نتيجة التوسع في الاستثمار بفعل عمل المضاعف، وسعر الفائدة المرتفع منها يشجع على الادخار وحبس النقود من التداول وانخفاض في معدلات الاستثمار ومعدلات الأرباح وأثر ذلك في الدخل والاستخدام والناتج.

ثانيا: معوقات السياسة النقدية في الجزائر

إن إصلاح السياسة النقدية يعد مدخلاً مهما لإصلاح اشمل وأعمق للاقتصاد الجزائري، والذي عانى طيلة عقود من الزمن من اختلالات هيكلية وبنيوية واسعة، ولابد من التأكيد على أن متطلبات الإصلاح تقتضي وضوح الرؤيا وسلامة المنهج المستند إلى إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وسياسية، تتسم بوضوح الأولويات والخيارات الوطنية.

[1]– د.عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**–حالة الجزائر–، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر2015، ص95.

[2]– عبد القادر بوزيان، **دور سياسة الفائدة في السياسة النقدية في كل من سوريا والجزائر**، دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007، ص44.

وعليه فأن إصلاح السياسة النقدية والتي تعد جزءً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة يعد شرطاً أوليا لتهيئة بيئة نقدية ومالية مناسبة لتشكل الحلقة الأولى من سلسلة حلقات التطور المنشودة، ومع إدراكنا لأهمية عملية الإصلاح، لابد من وجود مشاكل ومعوقات تعترض هذه العملية المهمة، مما يقتضي المعالجات الحقيقية والسريعة تكيفا لمدة زمنية ابعد، ولعل من ابرز المعوقات أو الصعوبات التي تعترض إصلاح السياسة النقدية تتمثلفي ما يلي:

1- تضخم مقدار الكتلة النقدية:

إن الإصدار النقدي الجديد الذي قام به البنك المركزي الجزائري والذي جاء كضرورة لمواجهة مشاكل انخفاض أسعار البترول وتمويل مشاريع التنمية وتمويل اجهزة الدولة بالموارد النقدية اللازمة، أدى إلى ان يكون الإصدار النقدي الكبير معوق رئيسي للسياسة النقدية في السيطرة على مناسيب العرض النقدي وفي وقت يفتقر الاقتصاد الجزائري إلى بيئة استثمارية حقيقية لها القدرة على توظيف هذا الكم الهائل للنقود المعروضة.

2 - محدودية السوق المالية والنقدية:

يعتبر سوق تداول الأوراق المالية كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للأوراق المالية، لكنه غير مهيئ بالمستوى المطلوب، وهو ما يشكل عبئاً على استخدام الأدوات غير المباشرة للبنك المركزي الجزائري وخاصة عمليات السوق المفتوحة وسعر البنك.

3- عجز الموازنة العامة:

إن عجز الموازنة العامة من اكبر المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في الوقت الراهن وما قبله كون الآلية التي كانت متبعة في تمويل العجز هو الإصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي وما يترك من آثار سلبية وتشوهات في مجمل أركان الاقتصاد، فقد سبب عجز الموازنة ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وانخفاضاً في القوة الشرائية للعملة المحلية.

4- ارتفاع المستويات العامة للأسعار:

تواجه السياسة النقدية ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار الذي هو نتيجة للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، كظروف الوباء المنتشر أو ما يسمى بجائحة كورونا، وارتفاع حجم

الطلب السلعي وقلة المعروض السلعي وانخفاض في حجم الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة والصعود المفاجئ في سلم الرواتب وإقرار منحة البطالة وما ترتب على ذلك من ارتفاع في النفقات العامة وكذلك لتعرض الاقتصاد العالمي هو الآخرإلى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع في مختلف أنواع السلع وخاصة الاستهلاكية.

بالإضافة إلى بعض المعوقات الأخرى كالعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة البطالة وغيرها كلها تعيق تطبيق السياسة النقدية.

المطلب الثاني: علاقة الحكومة بالبنك المركزي

كانت الوظيفة التقليدية للبنوك المركزية تنحصر في إصدار النقود الورقية لكن مع اتساع النشاط الاقتصادي وما رافقه من تطور المؤسسات المصرفية وأشكال ووظائف النقودالقانونية، تنوعت وتعددت وظائف البنوك المركزية، إذ أصبحت هذه البنوك تقوم بالعديد من الوظائف، وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

حيث خصصنا هذا الجزء لدراسة وظائف البنك المركزي التي لها علاقة بالحكومة إضافة إلى محددات العلاقة بينهما، لذا قمنا بتقسيمه إلى جزئين الجزء الأولتناولنا فيه وظائف البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة من خلال التطرق إلى وظيفة إصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة، والجزء الثاني تناولنا فيه البنك المركزي بمثابة مؤسسة الحكومة المالية.

ارتبط حق إصدار النقود في معظم الدول تقريبا بنشأة البنوك المركزية إذ أن هذه المهمة تقتصر عليها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، لهذا فإن البنك المركزي يعد مصرفا حكوميا يخضع للإشراف والتوجيه الحكومي وبحسب القوانين التي تنظم علاقته بالدولة استنادا إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، ففي هذا المبحث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى وظيفة إصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة أما المطلب الثاني البنك المركزي مؤسسة الحكومة المالية.

أولا: إصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة

تعتبر إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية إحدى وظائف البنوك المركزية وهي وظيفة وثيقة الصلة بوظيفة إصدار العملة حيث تعتبر مشتقة تلقائيا من هذه الوظيفة ومن كونه قيم على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية.

1-1- إصدار العملة

يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر، فامتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبط في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية، ففي واقع الحال كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك إصدار، فإصدار الأوراق وأنواع النقود الأخرى كان دائما محصورا بالدولة[1].

فترتب من جراء هذا[2]:

- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة؛
- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق زيادة أو نقصان حجم الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك التجارية مقابل الودائع؛
- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي ينتج فيما لو أعطي حق الإصدار لأكثر من بنك.

يوجد في الفكر الاقتصادي مدرستان فيما يتعلق بأسس إصدار النقود: المدرسة الأولى تعتمد الأساس المصرفي والمدرسة الثانية تعتمد أساس العملة أو الأساس النقدي، يرى رواد المدرسة الأولى بأن الأساس النقدي يؤدي إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب عدم مرونة كمية النقد المصدرة تبعا لكمية الذهب المتاحة، حيث أنها تمهل الحجم الأمثل للنقد المصدر الذي يجب أن يختلف باختلاف الحالة الاقتصادية، فعندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي عاليا كما هي الحال في أوقات الرواج، يزداد طلب الأفراد على الاقتراض من المصارف.

أما بالنسبة للمدرسة الثانية وهي مدرسة الأساس النقدي فإنها ترى أن إصدار النقد يجب أن يكون محدودا باحتياطات الذهب التي هي بحوزة البنك المركزي، ومن رواد هذه المدرسة كل من **(روبرت بيل ولورد أوبر ستون)** حيث يرى هؤلاء الرواد أن السبب الرئيسي في اختيار الأساس النقدي هو إمكانية التحويل الكامل للعملة المصدرة إلى ذهب.

لقد واجهت أفكار هذه المدرسة انتقادات حادة من قبل اقتصاديين ومصدر هذه الانتقادات هو العيوب التي ينطوي عليها هذا الأساس، حيث يلاحظ أن الأساس النقدي لا يأخذ في الحسبان الظروف

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص: 247.

[2]- سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص:94 .

الاقتصادية التي تمر بها الدولة (مثل حالة الركود أو حالة التضخم) ومتطلبات التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك لا تأخذ هذه المدرسة في الحسبان قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان. [1]

وتختلف هذه القيود باختلاف نظم الإصدار، ومن أهم نظم الإصدار (إصدار النقود) ما يلي:

1- نظام الغطاء الذهبي الكامل: في هذه الحالة يتم تغطية الأوراق النقدية برصيد ذهبي بنسبةففي نظام السبائك الذهبية كان يحتفظ بجزء من العملة في التداول على شكل أوراق نقدية قابلة 100% للاستبدال بالذهب، وفي هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية أوراقا نائبة عن الذهب[2].

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق: في ظل هذا النظام يسمح البنك المركزي أن يصدر بالإضافة ذهبا قدرا آخر معينا من النقود بدون رصيد 100%إلى الأوراق المغطاة بنسبة ذهبي، إذ يتم استخدام سندات حكومية كغطاء لمقدار ثابت من الأوراق النقدية[3].

3- نظام الغطاء النسبي: يتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة حيث أنه يؤدي إلى تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي إلى حد كبير، وفي نفس الوقت يضع حدودا لعدم الإشراف بدرجة كبيرة في إصدار النقد وبالتالي يؤدي ذلك إلى ثقة الجمهور في النقود، وعلى الرغم من هذه المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا النظام إلا أنه يحتوي على بعض العيوب منها تقييد الإصدار إلى حد ما باحتياطات الذهب الموجودة لدى البنك المركزي، وعدم إمكانية تحويل جميع النقد المصدر إلى ذهب...الخ.

4- نظام الحد الأقصى للإصدار: ويتضمن هذا النظام التخلي عن ضرورة وجود علاقة ثابتة وأساسية بين أوراق النقد المصدرة وبين الاحتياطات الذهبية[4].

---

[1]- يسرا السامرائي وآخرون، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص: 35، 36.

[2]- ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص :248.

[3]- مرجع نفسه،ص:249.

[4]- يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 38، 39.

5- نظام الإصدار الحر: وقد حرر هذا النظام الذي تأخذ به العديد من الدول في الوقت الحاضر مقدرة السلطات النقدية في الإصدار تماما ليس فقط من القيد الكمي للذهب بل من أي قيد قانوني وبذلك حقق أقصى درجات المرونة لنظام الإصدار[1].

وأخيرا يمكن القول أن علاقة البنك المركزي بالحكومة في زيادة الإصدار النقدي تكون الا في حالة حصول عجز حكومي وذلك عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها تلجأ الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية، فإذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي أو قامت الحكومة بإصدار سندات وبيعها للبنك المركزي، فإن البنك المركزي سيقوم بإصدار نقود جديدة لصالح الحكومة، وينعكس ذلك في زيادة استثمارات البنك المركزي من السندات الحكومية في جانب الموجودات وزيادة الودائع الحكومية لدى البنك المركزي في جانب المطلوبات، وسواء قام البنك المركزي بتقديم سلف للحكومة أو قام بشراء السندات الحكومية فتكون هناك كمية إضافية من النقود التي سيتم خلقها من قبل البنك المركزي، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد والسيولة المحلية فالبنك المركزي يبادل الدين على الحكومة بصورة شراء السندات الحكومية مقابل خلق دين على نفسه لصالح الحكومة بصورة ودائع جارية للحكومة وهذه المبادلة تنطوي على تحويل الدين إلى نقد[2].

1-2- إدارة احتياطات الدولة

جاءت هذه الوظيفة عندما عرفت إدارة بنك إنجلترا أن ودائع المصارف أقل ثباتا من ودائع الأشخاص العاديين، لذا اضطر البنك إلى أن يحتفظ اعتبارا من مطلع القرن التاسع عشر باحتياطي ذهب أكبر من ذلك الذي تحتفظ به المصارف الأخرى [3]، فالبنك المركزي هو الجهة التي تحتفظ عندها الدولة بالاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية، وكذلك الاحتياطات غير النقدية بهدف استثمارها من ناحية والتأكد، من ناحية أخرى من كفايتها لسداد قيمة الاحتياجات من الواردات[4].

لقد أصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكا مركزيا للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون الميزان الحسابي (المدفوعات) لصالح البلد، ويسد النقص الواجب مواجهته عندما يكون الميزان في غير صالح البلد، ومنذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب

---

[1]- صبحي تادريس قريصة،**النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص :150.

[2]- هيل عجمي الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

[3]- يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[4]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

دورا مهما في تنظيم احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التمويل الخارجي، وساعدت الموجودات الأجنبية لدى البنوك المركزية من تلافي الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف[1].

وقد تعززت هذه المشاركة تحت تأثير بعض العوامل وهي[2]:

- رغبة الحكومة التي لا تملك كميات مناسبة من الذهب في تكوين احتياطي ملائم من العملات الأجنبية لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها؛
- الاقتصاد في استعمال الذهب دوليا؛
- إعطاء مرونة أكبر للإصدار النقدي الورقي؛
- التزام الدول بموجب قانون صندوق النقد الدولي بالتدخل في أسواق الصرف الدولية للحفاظ على القيمة الخارجية لعملاتها عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية ورغبة صندوق النقد الدولي في معالجة النقص في السيولة الدولية أي وسائل الدفع الموضوعة تحت تصرف الدول لتسديد معاملاتها الدولية، والتي تشتمل على الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للدول في نطاق التعاون المتبادل بين البنوك المركزية.

ثانيا: البنك المركزي مؤسسة الحكومة المالية

المقصود بذلك أن الحكومة تتعامل مع البنك المركزي كما يتعامل الأفراد العاديين مع البنوك التجارية فيحتفظ لها بإيراداتها وينظم عملية الصرف على إنفاقها من خلال حسابات جارية يمكن السحب منها، وإذا أرادت (أي حكومة) طرح السندات للاكتتاب العام فيقوم بتنظيم عملية الإصدار ويتوسط في دفع الفوائد المستحقة لحصة السندات ويسدد الأقساط وقت السداد، ويقرض الحكومة مؤقتا إذا كان هناك عجز في الموازنة العامة للدولة[3].

يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بدور مصرف الحكومة ومستشارها المالي، وقد قامت البنوك المركزية القديمة بهذا الدور بمجرد حصولها على امتياز إصدار أوراق النقد، ويتقاضى مقابلا عن

---

[1]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص :253.

[2]– يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص:52.

[3] –عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"**، الدار الجامعية للطبعو النشر والتوزيع، شركة جلال للطباعة، مصر، 2000، ص ص :351، 352.

الخدمات التي يؤديها لها وللأشخاص الاعتبارية العامة طبقا للائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة به ويحدد هذه الأسعار بقرار من مجلس إدارة البنك[1].

فالبنك المركزي يؤدي عدد من الخدمات النقدية والمصرفية لأجهزة الدول المختلفة يمكن إيجازها في الآتي[2]:

- إصدار القروض العامة وتنظيم الاكتتاب فيها وكذلك إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدمته واستهلاكه؛
- تقديم النصح والمشورة للحكومة؛
- الاحتفاظ بحسابات الحكومة، وذلك بإيداع إيراداتها وتنظيم مدفوعاتها عن طريقه؛
- يقوم المصرف المركزي بإقراض الحكومة عند الضرورة، وهذا الإقراض يتم عن طريق إصدار جديد؛
- يتولى معاملات الحكومة مع الخارج، فيقوم بمسك حسابات الاتفاقيات المعقودة مع الخارج، ويحتفظ برصيد العملات الأجنبية، ويتم عن طريقه التحويلات إلى الخارج؛[3]
- تقديم سلف قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية وقروضا استثنائية في حالات الضرورة الملحة كالحروب والأزمات، فقد نص قانون البنوك والائتمان لعام 1957 على أنه "لا يجوز أن يقدم البنك قروضا للحكومة لتغطية ما يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على 10% من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاثة السابقة، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى، وهكذا على أن تؤدي خلال اثني عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها".[4]

وفي إطار علاقة البنك المركزي بالحكومة ومدى تدخلها في قراراته، وذلك تحت بند البنك المركزي بين التبعية والاستقلال عن الحكومة وذلك من منطلق أهمية دور البنك المركزي في النشاط الاقتصادي بإنفراده بإصدار النقد أو تأثيره في الحجم الكلي للنقود ومسؤوليته نحو تصميم وتطبيق سياسة نقدية تنسجم مع السياسة المالية بصفة عامة بالإضافة إلى دور البنك المركزي في توفير المناخ النقدي المناسب للنمو الاقتصادي، ظهر اتجاه يطالب بضرورة استقلال البنك المركزي عن الحكومة استنادا إلى أن الحكومة لا تتصف بالرشد الاقتصادي، وأن خضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة سوف يخضع

---

[1]– د. عمار بوزعرور، مرجع سبق ذكره، ص 210. *المادة 25 من القانون 2003/88.

[2]– أحمد عبد العزيز الشرقاوي، **برنامج المحاسبة المالية "المدخل في الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، المستوى الثالث، جامعة المنوفية، ص136.

[3]– عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، ط2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص :228.

[4]– ميرا ندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، التعليم المفتوح، 2009، ص :229.

سلوك البنك المركزي للمآرب الحزبية التي قد تضر بالمصلحة الاقتصادية العامة، كما قد يؤدي خضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة إلى جعل البنك أداة طبع للحصول على ما تحتاجه من نقود لتغطية العجز في ميزانيتها، وذلك بالإقراض مباشرة من البنك المركزي مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد[1].

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أنه رغم أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة إلا أن التطورات الحديثة في دور مهام البنوك المركزية أدى إلى تراجع أهمية هذه الوظيفة إلى الحد الذي يفرغها من أي مضمون[2].

المطلب الثالث: محددات العلاقة المالية بين البنك المركزي والحكومة

سوف ندرس محددات العلاقة المالية بين البنك المركزي والحكومة من خلال التطرق إلى تعريف الدين العام، مكوناته ووسائل الاقتراض من البنك المركزي وأهم العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي، ومفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة ومدىتأثيرها على السياسة النقدية.

تعد الفجوة المالية للحكومة بالإضافة إلى ضعف التسيير في مواردها أهم العوامل التي تفتح المجال للحكومة للاقتراض من البنك المركزي، وعليه تعد المنظومة القانونية من أهم العوامل المحددة لاستقلالية البنك المركزي ،وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب من خلال التطرق إلى الاقتراض الحكومي من البنك المركزي(الدين العام،مكوناته، ووسائل الاقتراض من البنك المركزي) ثم العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي وأخيرا مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة فيها وأثرها على السياسة النقدية.

أولا: الاقتراض الحكومي من البنك المركزي (الدين العام، مكونات و وسائل الاقتراض)

يعتبر الدين العام إحدى الوسائل لتمويل الخدمات العامة التي برزت مع ظهور المفهوم الحديث للمالية العامة، حيث يتكون من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي وهذا ما سنراه، إضافة إلى وسائل الاقتراض المباشرة والغير المباشرة.

[1]– أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

[2]– زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 121.

1-1- تعريف الدين العام

يعرف بأنه رصيد السندات الحكومية غير المسددة وهو ناتج عجوزات الموازنة الحكومية في الماضي والحاضر (أعباؤه وكيفية تمويله)، وهذا الدين يزيد باستمرار سنة بعد سنة، لأن الحكومة قلما تقوم بتسديد ما بذمتها من ديون إلى الجهاز المصرفي، مما يوسع من فجوة العجز، ويؤدي إلى عدم التوازن[1] .

1-2- مكونات الدين العام

تسهم معرفة مصادر تمويل نفقات الدولة بدور فعال في تحديد مكونات الدين العام، وبسبب تنوع هذه المصادر (الداخلية والخارجية) فقد تنوعت مكونات الدين، واختلفت أهميتها النسبية من دولة لأخرى حسب درجة تطورها الاقتصادي، ويمكن تقسيم الدين العام إلى قسمين:

أ/ الدين العام الداخلي

هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب [2]، وللدين الداخلي مزايا عديدة نذكر من بينها[3]:

- أن للدولة هنا حرية كبيرة في تحديد شروط القرض ومنح الامتيازات وتنويعها لتشجيع أكبر عدد من المكتتبين أو لتشجيع فئة معينة بالذات للاكتتاب في القرض؛
- كذلك فإن معرفة الدولة معرفة دقيقة للأوضاع الداخلية يمكنها من استغلال كافة الاعتبارات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في إنجاح القرض.

ويتم تحديد طرق تمويل الدين العام المحلي حسب مصادره الآتية[4]:

- **الاقتراض من الجهاز المصرفي:** ويمثل الاقتراض من البنك المركزي والمصارف التجارية.

- **الاقتراض من خارج القطاع المصرفي:** أي من الجمهور والمؤسسات المالية الوسيطية غير المصرفية مثل بنوك الاستثمار وصناديق الإنماء وشركات التأمين وصناديق التقاعد ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ومن سواها من المؤسسات المالية وذلك من خلال قيام الحكومة بطرح سنداتها وأذون الخزانة،

---

[1]- إسماعيل محمد عيسى، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، دار البازوري، الأردن، 2012، ص :164.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص: 336 .

[3]- مرجع نفسه، ص: 336.

[4]- عفراء هادي سعيد، أطروحةدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العراق، 2004، ص: 54 .

ويمثل الاقتراض من البنك المركزي بشكل خاص والاقتراض من الجهاز المصرفي عموما مصدرا مهما للدين العام.

ب/ الدين العام الخارجي

هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية للتنمية[1].

وتلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسببين: إما لعدم كفاية المدخرات القومية لتمويل النفقات العامة، أو لحاجتها إلى العملات الأجنبية كي يتسنى لها استيراد ما تحتاج إليه من الآلات والمهمات لمشروعات التنمية الاقتصادية، فالاقتراض الخارجي إذن يمكن الدولة المقترضة من زيادة مواردها الاقتصادية.

وتتميز هذه القروض أيضا بمرونة شروطها كطول آجالها وانخفاض أسعار فائدتها إلى الصفر أحيانا وقبول الوفاء كليا أو جزئيا بالعملة أو بالسلع الوطنية وتأجيل سداد الأقساط في حالة الضرورة[2].

1-3- وسائل الاقتراض الحكومي من البنك المركزي

إن وسائل الاقتراض الحكومي من البنك المركزي تتم من خلال عملية السحب على المكشوف وهو ما يعرف بالاقتراض المباشر فضلا عن لجوء الحكومة إلى إصدار السندات الحكومية وأذون الخزينة والذي يعرف بوسائل الاقتراض غير المباشرة.

1- وسائل الاقتراض المباشرة

من بين الوسائل المهمة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي السحب على المكشوف الذي تلجأ إليه الحكومة للحصول من البنك المركزي على الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، باعتباره بنك الدولة ووكيلها ومستشارهاالمالي، إذ تعد هذه الوسيلة من بين الوسائل التي تعتمدها الدولة في تسوية العجز المالي الحكومي، كما وتعد أرخص أنواع الاقتراض الحكومي[3].

[1]- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص: 333.

[2]- المرجع نفسه، ص :334.

[3]- عفراء هادي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 55 .

تعد عملية السحب على المكشوف بمثابة قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

يستعمل السحب على المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة، أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة مثلا، وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا[1].

2- وسائل الاقتراض غير المباشرة

وذلك من خلال إصدار السندات الحكومية بأنواعها إضافة إلى أذون الخزينة وفيما يلي استعراض لهذه الوسائل:

أ- السندات الحكومية قصيرة الأجل: تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال: الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز، وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية، وتلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لإستعجالية النفقات.

والسندات الحكومية قصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سند الصندوق والاختلاف الأساسي الموجود بينهما هو في الجهات التي تصدرها، وكذلك في كون السندات الحكومية مضمونة من طرف الدولة، ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة بكاملها، أي سندات غير اسمية[2].

ب- السندات الحكومية متوسطة الأجل: وهي عبارة عن وعود بالدفع وتكون مدة استحقاقها من سنة إلى سبع سنوات وعادة ما تصدر هذه الأوراق بقيمتها الاسمية مع اشتراط دفع فائدة سنوية[3].

---

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:59.

[2]- الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص: 36.

[3]- عبد المنعم السيد علي وآخرون، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص111 .

ج- السندات الحكومية طويلة الأجل: وتسمى سندات الخزينة وتزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات وتحمل سعر فائدة أعلى من الأوراق القصيرة والمتوسطة الأجل، وهي أيضا قابلة للتسويق وفئاتها تكون أقل من فئات أذون الخزينة أو شهادات الخزينة[1].

د- أذون الخزانة: وهي أدوات دين غالبا ما تصدرها الحكومة (عن طريق البنك المركزي) بهدف تمويل العجز في ميزانيتها الجارية (زيادة نفقاتها الجارية عن الإيرادات الجارية) أو لسد حاجاتها المؤقتة والطارئة من السيولة النقدية، وتصدر هذه الأوراق في فئات مختلفة من ناحية القيمة النقدية الاسمية، وتتراوح الفترة الزمنية لاستحقاقها بين ثلاثة أشهر وسنة، ولا تقوم الحكومة عادة بدفع أي فوائد على هذا النوع من الأوراق المالية قصيرة الأجل، وبدلا من ذلك يتم بيعها مخصومة[2].

ثانيا: العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي

تتعدد العوامل الدافعة بالدولة إلى تفضيل الاقتراض من البنك المركزي على بقية المصادر التمويلية الأخرى (الداخلية والخارجية) لمواجهة التزايد في إنفاقها العام، حيث تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1- تنامي ظاهرة التزاحم المرتبطة بالاقتراض من القطاع غير المصرفي

إن لجوء الدولة إلى الاقتراض من غير القطاع المصرفي الذي يعد دالة لتطوير أسواق المال ومدى الطلب العام على السندات الحكومية فضلا عن مشتريات السندات المعتمدة في السوق يتوقف بالدرجة الأساسية على كمية الإدخارات التي يحتفظ بها القطاع الخاص وعلى تطور واكتمال الأسواق المالية في البلد ودرجة الوعي المصرفي والنقدي الذي يتمتع به الجمهور فضلا عن درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي السائد في ذلك البلد، وعلى الرغم من خلو عملية الاقتراض من الجمهور والمؤسسات المالية من التأثيرات التوسعية التي ترافق عادة وسائل الاقتراض الأخرى على عرض النقد في التداول وتفاقم التضخم **إلا** أن هذه العملية لها آثار وفي مقدمتها تنامي ظاهرة (المزاحمة) إذ أن لجوء الدولة إلى الاقتراض عن طريق إصدار السندات الحكومية وأذون الخزينة وطرحها في السوق المالية إلى الأفراد ومؤسسات الأعمال فإنه لا يتسبب في إحداث تغير في عرض النقد ومن ثم آثار تضخمية في الوقت

[1]- باسم محمد تركي العواد، **تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام**، "مصر حالة دراسية"، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2007، ص41.

[2]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الذي يحقق الجمهور والمؤسسات المالية الوسيطية غير النقدية زيادة في صافي موجوداتها المالية، وإن هذا التمويل النقدي قد يكون على حساب مزاحمة أنشطة الإنتاج المتعلقة بالقطاع الخاص.

وعليه فإن مخاطر هذا النوع من الإقراض وفقا لأفكار النقديين تتمثل في تحجيم إمكانية تمويل الاستثمار الإنتاجي الخاص من خلال إتباع سياسة نقدية متشددة ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة والتأثير على استثمارات القطاع الخاص بمقدار مساوي للإنفاق الحكومي الذي يزيح استثمارات القطاع الخاص خارج الطلب الكلي، وتراجعه في الأمد الطويل مما يؤدي إلى محو الأثر التوسعي المباشر الذي يمارسه عجز الموازنة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقف بدوره على مدى استجابة الطلب على النقود للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة ومنحنى توازن السوق النقدية[1].

2- اشتداد ثقل أعباء الاقتراض الخارجي

يترتب على الاستدانة من مصادر التمويل الخارجية، لاستكمال وسد النقص الحاصل في مصادر التمويل الداخلي أعباء مالية عديدة على المدى البعيد يمكن تلخيصها بالآتي:

أ/ تفاقم خدمة مدفوعات الدين الخارجي

تتمتع القروض الخارجية بميزات عديدة، إلا أنها لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، فقروض الحكومات الأجنبية تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، كما وأن أعباء وتكاليف هذه الديون تنمو بشكل متوازي وطردي مع تزايد حجمها ممثلة في المدفوعات الجارية (الفوائد) والمدفوعات الرأسمالية (الأقساط).

وترهق هذه المدفوعات اقتصاديات البلدان المقترضة وبشكل خاص النامية، وتزداد آثار هذه الأعباء في ظل ظروف تراجع حصيلة الصادرات وتفاقم أزمة النقد الأجنبي[2].

[1]- باسم محمد تركي العواد، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 335.

ب/ تدهور وانخفاض القدرة على الاستيراد في الدول التي تعاني من عجز في موازنتها بسبب استنزاف الاحتياطات النقدية الأجنبية

تمتد آثار تدهور الطاقة الاستيرادية إلى تعريض الخطط الاقتصادية الإنمائية للدول المدينة لأخطار عديدة تتمثل في ما تواجهه من اختناقات وتعرضها لضغوط خارجية تحد من حرية المخطط السياسي في اعتماد القرار الاقتصادي المستقل.

وتتضح أبعاد هذه المشكلة أكثر في اقتصاديات البلدان التي يطلق عليها (اقتصاديات حساسة للإستيرادات)، التي تعتمد في تطوير مستويات الإنتاج والاستخدام والاستثمار والاستهلاك والنمو فيها على قدرتها الاستيرادية، لذلك فإن الخطط الإنمائية لهذه البلدان تتوقف على قدرة حكوماتها على تقليل درجة هذه الحساسية للاستيراد، وتحجيم الدور الذي تلعبه القروض الخارجية على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد القومي[1].

ج/ اشتداد تدهور ميزان المدفوعات وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية

مع تنامي حجم الديون الخارجية تصبح أعباء خدمتها أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات[2]، فعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية فإن الدولة سوف تضطر لاستخدام ما لديها من أرصدة للعملات الأجنبية والذهب أو تحاول الحصول على قروض لتسوية الفارق مؤديا إلى ارتفاع التزاماتها نحو الدول الأخرى.

اختلال ميزان المدفوعات يؤثر بصورة كبيرة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وبهذا تلجأ الحكومات إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية[3].

3/ عدم اكتمال الأسواق المالية وضعف المدخرات الوطنية

إن الافتقار إلى الأسواق المالية والنقدية المتطورة وضعف الثقة بالحكومات المحلية وانتشار ظاهرة الاكتناز وقلة طلبات المصارف التجارية على الإدخارات وخوف الجمهور من انخفاض قيمة النقود بين وقت الاكتتاب وموعد السداد وطبيعة سعر الفائدة في البلدان النامية وأثره على عملية الاقتراض كل ذلك

[1]– عفراء هادي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[2]– سليمان شيباني، **سعر الصرف و محدداته في الجزائر(1963–2006)**، مذكرة ماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009، ص74.

[3]– سليمان شيباني، **سعر الصرف و محدداته في الجزائر(1963–2006)**،. مرجع نفسه، ص98.

من شأنه أن يؤدي بالقطاع الخاص إلى الاستثمار في مجالات أخرى لذلك إن اعتماد الدول النامية على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل نفقاتها وسد العجز في الموازنة العامة أدى ذلك إلى تزايد معدلات التضخم بصورة واضحة في معظم البلدان النامية[1].

ثالثا: مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة فيه، وأثرها على السياسة النقدية

إن التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه يزيد من حدة الأزمات المالية، فالنظام المالي لا يكون قويا بقدر قوة ممارساته في مجال التنظيم والإدارة والسلامة المالية لمؤسساته، وكفاءة البنية الأساسية لأسواقه، هذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي، إضافة إلى أهم العوامل المؤثرة في تلك الاستقلالية وأثرها على السياسة النقدية.

3-1- مفهوم استقلالية البنك المركزي

رغم الدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها، لذلك يمكن لنا أن نغطي مجموعة من المفاهيم لتلك الاستقلالية.

التعريف الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي القومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالا عنها[2].

التعريف الثاني: ويعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية[3].

---

[1]- باسم محمد تركي العواد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2]- عباس قويدر وابراهيمي عبدالله، **أثر استقلالية البنك المركزي لأداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الأغواط، ص 5.

[3]- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص222.

التعريف الثالث: الاستقلالية بمفهومها القانوني تعني "حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم مدى إمكانية مسائلة البنك المركزي عن تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور"[1].

إن التحليل يقودنا إلى التفريق بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات، فالبنك يتمتع باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع البنك بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما يمكن أن تكون له استقلالية إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقميا أما استقلالية البنك في تحديد الأدوات فإنها يمكن أن تحقق عندما تكون له السلطة والحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، والعكس يجعله غير مستقل وكذلك عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية[2].

الجدول رقم (1): مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول من خلال معايير محددة

المهام / الدول	المهام والأهداف	صلاحية قاطعة وكاملة في المجال النقدي	وسائل السياسة النقدية	استقلالية الميزانية
الولايات المتحدة الأمريكية	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم

[1]– منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وتحديات"، جامعة الشلف، ص 424.

[2]– زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بيروت، منشورات الحلي الحقوقية، 2003، ص: 284.

هولندا	واحد	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم

المصدر: شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2001، ص97.

3-2- العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي

تتباين درجة استقلالية البنك المركزي تباينا ملحوظا من دولة لأخرى، ويعني ذلك وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية تؤثر في درجة الاستقلالية، وتعرف هذه العوامل بمحددات استقلالية البنك المركزي.

ويمكن تقسيم هذه العوامل (المحددات) إلى عوامل اقتصادية وعوامل سياسية.

أ-العوامل الاقتصادية

تأتي هذه العوامل الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي أساسا من منطلق أن الهدف الأساسي من تطبيق هذه الاستقلالية هو الحفاظ على استقرار الأسعار.

يمكن تحديد أهم العوامل الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي في النقاط التالية:

- المعدل الطبيعي للبطالة: يؤدي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في دولة ما إلى تزايد معدل التضخم بدافع رفع مستوى التوظيف في هذه الدولة، وهو ما يعني انخفاض التزام صانعو السياسة النقدية بالحفاظ على استقرار الأسعار ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل التضخم، فإذا افترضنا ثبات معدل البطالة المرغوب فيه فإن ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في دولة ما يؤدي إلى تزايد الفجوة بين هذا المعدل ومعدل البطالة المرغوب، وهو ما يدفع الحكومة في هذه الدولة إلى زيادة الميل التضخمي للسياسة النقدية بهدف تقليل هذه الفجوة ومحاولة الوصول بمعدل البطالة إلى المستوى المرغوب، مما يؤدي إلى ضرورة منح البنك المركزي مزيدا من الاستقلالية؛

- حجم الدين الحكومي: يعتبر حجم الدين الحكومي أحد العوامل الاقتصادية لدرجة استقلالية البنك المركزي، فزيادة حجم الدين العام يؤدي إلى رغبة الحكومة في تخفيض الفوائد على هذا الدين، فكلما ارتفع حجم الدين العام تزايدت رغبة الحكومة في الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وارتفعت بالتالي

درجة استقلالية البنك المركزي، حيث أن العلاقة بين معدلات الفائدة ومعدلات التضخم هي علاقة طردية؛

– درجة استجابة مستوى التوظيف للتغيرات في مستوى الأسعار: يؤدي ارتفاع درجة استجابة مستوى التوظيف للتضخم غير المتوقع إلى حدوث انخفاض كبير في معدل البطالة في حالة ارتفاع مستوى الأسعار، الأمر الذي يعني زيادة المنافع التي تعود على المجتمع من ارتفاع مستوى الأسعار وهو ما يعبر عنه "بمنحنى فيليبس[*]"؛

– مدى حاجة الاقتصاد إلى التمويل الخارجي: إن ازدياد حاجة الدولة إلى الحصول على التمويل الخارجي يدفع الحكومة إلى محاولة إقناع الدول أو المؤسسات الدولية المانحة بسلامة موقفها المالي من خلال منح البنك المركزي قدرا أكبر من الاستقلالية، فارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي يعني عدم قدرة الحكومة على الاعتماد على سياسة التمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة، ومن ثم يبرر حاجتها إلى التمويل الخارجي؛

– مستوى التنمية الاقتصادية: كلما كانت الدولة متطورة ولها مستوى مرتفع من التنمية كلما أدى ذلك إلى زيادة درجة استقلالية البنك المركزي والعكس صحيح عندما تكون الدولة متخلفة ولها مستوى متدني من التنمية تؤدي إلى نقص درجة استقلالية البنك المركزي.

ب–العوامل السياسية

يمكن تقديم العوامل السياسية لاستقلالية البنك المركزي في النقاط التالية:

– عدم الاستقرار السياسي: هناك من يرى أن ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي، وهناك من يرى أنه في حالة توقع المسؤولين الحاليين في السلطة قرب حدوث تغيير في السلطة السياسية لمدة طويلة؛

– الخلفية الإيديولوجية للحكومة في السلطة: يوضح بعض الاقتصاديين أن درجة استقلالية البنك المركزي في دولة معينة تتأثر بإيديولوجية الحكومة الموجودة في السلطة فيما إذا كانت حكومة يسارية أو حكومة

[*] – يعبر **منحنى فليبس** عن وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم كمتغير مستقل، ومعدل البطالة كمتغير تابع، فارتفاع معدل التضخم يعني تخفيض الأجر الحقيقي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يشجع المنتجين على زيادة مستوى التوظيف وعلى اعتبار أن ميل منحنى فليبس يعني مقدار الانخفاض في معدل البطالة نتيجة ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة، وهو ما يعكس منافع المجتمع من التضخم.

يمينية، فالحكومة اليسارية والمعرفة بميولها الاشتراكية تتميز عادة بتدخلها في الحياة الاقتصادية، ومن ثم ترغب في زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وإعطاء الأولوية لهدف رفع مستوى الناتج والتوظف مقارنة بهدف استقرار الأسعار، وبالتالي عادة ما تفضل هذه الحكومات التوسع النقدي وتحمل مخاطر حدوث تضخم مفاجئ، أما في حالة وجود حكومة يمينية في السلطة والمعروفة بميولها المتحفظة في التوسع النقدي يقل احتمال حدوث هذه الضغوط التضخمية ومن ثم تقل الحاجة إلى زيادة استقلالية البنك المركزي، بمعنى آخر أن هذه الحكومات تعتمد على استقلالية أكبر للبنوك المركزية[1].

3-3- أثر استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية

بصفته مستقلا عن السلطة التنفيذية وكذا الخزينة، كان لا بد على بنك الجزائر أن يلعب دورا قياديا في النقد والقرض والمصرف، حيث عليه أن يخلق الشروط الملائمة لنمو الاقتصاد الوطني المنتظم والسهر على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

وبعد عشرية من صدور قانون النقد والقرض واعتبار بنك الجزائر مستقلا، فإن هذا الأخير استطاع تحقيق أغلب الأهداف المسطرة خاصة فيما يخص استقرار العملة وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة كما يلي:

أ- **الايجابيات:** من الايجابيات التي ظهرت على الساحة المالية وكذلك المتعلقة خاصة بالسياسة النقدية ما يلي:

- بعد صدور قانون النقد والقرض، ظهر بنك الجزائر كسلطة نقدية قوية وذات مصداقية وشفافية؛
- انتهاء مرحلة تشتت السلطة النقدية بين عدة مراكز قرار، والتي كان عليها الحال في السابق (وزارة المالية، بنك الجزائر، الخزينة العمومية...)، وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي والمالي؛
- بعدما كان بنك الجزائر لعدة سنوات مؤسسة إصدار نقدي فقط لفائدة الخزينة يمكن الآن من الوصول إلى سلطة نقدية حقيقية ذات نوعية، إلا أن هذا لا يجعلها في منأى عن الضغوط المباشرة وغير المباشرة؛
- فترة تعيين المحافظ ونوابه أعطت ضمان أكثر لاستقرار الأهداف وكذلك تعيين أربعة أعضاء من مجلس النقد والقرض (الذي يقدر مجموعة أعضائه بسبعة) بمرسوم من رئيس الجمهورية وبعيد عن إدارة الحكومة يشكل ضمانا وحماية لبنك الجزائر من الضغوطات المحتملة من طرف

[1]- بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية -حالة الجزائر(1990-2005)**-،أطروحة الدكتوراه ، فرع التخطيطجامعة الجزائر، 2008، ص ص137، 138.

الحكومة مع العلم أن اتخاذ القرار يتم بالأغلبية البسيطة، كما أن إنهاء فترة عمل المحافظ لا يمكن أن تتم إلا في حالة عدم القدرة على المواصلة أو لغش كبير صادرا عنه؛

- تمكن مجلس النقد والقرض من وضع الميكانيزمات الضرورية لممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق.

ب- السلبيات

تجدر الإشارة على أنه بعد صدور قانون النقد والقرض واستقلالية بنك الجزائر لم تتحقق كل الأهداف مباشرة حيث:

- استمرت البنوك في تمويل مؤسسات مفلسة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسيير محفظة لأوراقها المالية؛
- تضاعف إجمالي الائتمان المستحق للحكومة ثلاث مرات؛
- زيادة حجم الكتلة النقدية بـ 22% على مدى الفترة (1992-1993) أو زيادة السيولة المفرطة التي زادت بأكثر من أربع نقاط مئوية من نهاية 1991 إلى نهاية 1994؛
- زيادة سيطرة البنك المركزي خاصة على وزارة المالية؛
- عدم تطور بنك الجزائر الذي لا يخضع لمراقبة لجنة الحسابات. [1]

[1]- البحري عبد الله، **أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة الماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 86، 87.

خلاصة الفصل الثالث:

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أن علاقة العجز الموازني مع السياسة الاقتصادية الكلية تكون معقدة ومتداخلة، حيث تؤثر السياسة الاقتصادية الكلية على مدى وحجم العجز الموازني والعكس بالعكس وهناك بعض النقاط الرئيسية لهذه العلاقة، فالنفقات والإيرادات الحكومية تتأثر بالسياسة الاقتصادية فعلى سبيل المثال سياسة الحكومة في زيادة الانفاق أو تقليل الضرائب قد تزيد من العجز الموازني بينما سياسة خفض الإنفاق أو تحسين جباية الضرائب قد تقلل من العجز، السياسة النقدية حيث قرارات البنك البنك المركزي بشأن سياسة الفائدة وسياسة النقد تؤثر على تكاليف الدين و بالتالي على حجم الفائض أو العجز الموازني، الناتج المحلي الاجمالي يؤثر على الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي فإن السياسة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على العجز الموازني، التضخم والبطالة حيث تهدف السياسات الاقتصادية للحد من التضخم والبطالة وهذا قد يؤثر على العجز الموازني من خلال تأثيرها على حجم الانفاق الحكومي والإيرادات. بشكل عام، يمكن أن تؤدي السياسة الاقتصادية الكلية إما إلى تفاقم العجز الموازني أو الحد منه، وبالتالي فإن فهم كيفية تأثيرالسياسة الاقتصادية على العجز الموازني يعد أمرا حيويا لصياغة استراتيجيات اقتصادية فعالة.

من خلال دراستنا لعلاقة عجز الموازنة العامة بالسياسات الاقتصادية يمكننا أن نتساءل من خلال ربطها بالواقع الجزائري أي من خلال دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في ظل توجهات السياسة الاقتصادية؟ وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال دراسة الفصل الرابع.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية للعجز الموازني في الجزائر من خلال السياسات الاقتصادية

تمهيد:

إن المتتبع للسياسات الاقتصادية في الجزائر يرى بان ميزانية الدولة تعكس رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حتى الآن المصدر الرئيسي لموارد الميزانية، و من هذا المنطلق يمكننا تحديد معالم الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة العجز الموازني خلال الفترة 2000 الى 2021 حيث سنقوم أولا بتحليل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000إلىغاية 2021، ثم تحليل مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000–2021، وأخيرا تحليل أثر العجز الموازني في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2000–2021.

المبحث الأول: تطور العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

إن المتتبع للشأن المالي في الجزائر يرى بان هناك إرادة من الدولة وسعيها إلى تنويع مصادر الإيرادات، وهذا لا يكون إلا من خلال الانطلاق الفعلي والجاد في وضع بنية اقتصادية حقيقية، ومن أجل مسايرة هذه التطورات قامت الحكومة باتخاذ سياسات جديدة من أجل زيادة المداخيل وذلك لتلبية المتطلبات المالية للدولة، وهذا ما يستدعي القيام بتحليل للوضع المالي من خلال دراسة النفقات والإيرادات الواردة في الميزانية خلال الفترة 2000-2021 والتطورات الحاصلة في النفقات والإيرادات وصولا إلى رصيد الموازنة العامة في.

المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر

قبل التطرق لتطورات النفقات العامة، سوف نتطرق إلى مفهومها ثم تقسيمها حسب تصنيف الجزائر لها:

أولا: مفهوم النفقات العامة

يعتبر الإنفاق العمومي مركب رئيسي للميزانية العامة، لذلك تعد من أهم أدوات السياسة المالية التي اعتمدتها الجزائر لضمان وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث لا يوجد تعريف محدد للإنفاق العمومي، بل تعددت تعاريفه حسب التوجهات الفكرية، وهذا من خلال:

- تعرف النفقة العامة على أنها: مبلغ نقدي يصدر من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباعأو تحقيق منفعة[1].

- النفقات العامة تعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[2].
- يعرفها المشرع الجزائري بأنهاأعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية، كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال والاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نفقات من نوع آخرإلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لجميع المصالح[3].

ثانيا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، يمكننا إعطاء شرح موجز لكل نوع منهما:

---

[1]- محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص97.

[2]- فليح خلف، **مدخل إلى المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2017، ص89.

[3]- المادة رقم (04) من قانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية في الجزائر.

1- نفقات التسيير (الإنفاق الجاري):

يعتبر هذا النوع من النفقات من بين الأنواع التي تسمح للدولة بممارسة مهامها وضمان السير الحسن لأجهزة الدولة، يمكن إعطاء تعريف موجز لنفقات التسيير.

-كل ما تقوم الدولة بتخصيصه من اعتمادات مالية لضمان استمرارية سير المصالح من الناحية الإدارية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور ورواتب، مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات[1].

للوصول إلى تحديد المعدل الحقيقي للزيادة في النفقات الحكومية يكون من خلال تقسيم النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات.

- تقسيم نفقات التسيير: يزداد تنوع النفقات العامة من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها الى ازدياد مظاهر تدخل الدولةفي الحياة العامة، وبالرغم من تنوع التقسيمات للنفقات العامة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى التطبيقي والذي تظهره ميزانيات الدول، وحسب المادة 24 من قانون 17/84 تنقسم نفقات التسيير إلىأربعةأبواب وهي[2]:

- **الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافةإلىالأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، وينقسم هذا النوع إلى خمسة أقسام نذكرها فيما يلي:

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

القسم الثاني: الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد، سندات الخزينة).

القسم الثالث: الديون الخارجية.

القسم الرابع: الضمانات (من اجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

القسم الخامس: النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويضات على منتجات مختلفة)[3].

- **الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية:** تمثل نفقات تسيير السلطات العامة السياسية مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري .... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

---

[1]-بن دقفل كمال،**اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقييمية وتحليلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد03، 2017،ص132.

[2]-المادة 24 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر.

[3]-د.علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، الجزائر، 2006، ص 39.

- **الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المختلفة المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:
  - المستخدمين–مرتبات العمل؛
  - الموظفون–المعاشات والمنح؛
  - الموظفون–التكاليف الاجتماعية؛
  - الأدوات وتسيير المصالح؛
  - أشغال الصيانة؛
  - إعانات التسيير ؛
  - مصاريف مختلفة.
- **الباب الرابع: التدخلات العمومية:**تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعمليتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن، وتتكون مما يلي:
  - التدخلات العمومية والإدارية؛
  - النشاط الدولي مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية؛
  - النشاط التربوي والثقافي؛
  - النشاط الاقتصادي والتشجيعات كالإعانات الاقتصادية والمكافآت؛
  - إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية والاقتصادية)؛
  - النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
  - إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

ولتوضيح كيفية تقسيم ميزانية التسيير في الجزائر حسب الوزارات **انظر الملحق رقم(1)**.

2-نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري):

تمول هذه النفقات من الخزينة العمومية عن طريق نفقات نهائية

- تعريف نفقات التجهيز: هي نفقات ذات طابع استثماري لأنه يتولد عليها زيادة في الإنتاج الوطني الإجمالي وبالتالي تكون هناك خلق للثروة داخل البلد[1].

[1]–زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطورالنفقات العامة في الجزائر وأثرهاعلى النمو الاقتصادي للفترة 1999–2014**، مجلة المالية والأسواق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 2، العدد1، 2015، ص10.

- تدعى نفقات التجهيز باسم ميزانية التجهيز لأنها تخص الاستثمارات الهيكلية، وتعتبر استثمارات منتجة[1].
- **تقسيم نفقات التجهيز:** يتم تقسيمها حسب المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر الى ما يلي[2]:

- **العناوين:** تنقسم نفقات التجهيز حسب العناوين كما يلي:

✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية.

✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

✓ النفقات الأخرى برأس المال، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

- **القطاعات:** أما فيما يخص القطاعات فتجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات إلىعشرة قطاعات هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ولمعرفة كيفية توزيع النفقات حسب القطاعات في الجزائر أكثر **انظر الملحق رقم(02)**.

- **الفصول والمواد:**أما بالنسبة للفصول والمواد فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، بحيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نأخذ العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

القطاع 2.....الصناعة التحويلية؛

القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛

الفصل242.....الصلب:

المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

---

[1]–دراوسي مسعود، **السياسة الماليةودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004**،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعةالجزائر، الجزائر، 2005، ص351.

[2]–المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر.

ثالثا: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

من خلال الجدول التالي يمكننا توضيح وتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر:

جدول رقم 02: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي النفقات العامة		نفقات التسيير(الجارية)		نفقات التجهيز		سعر برميل البترول بالدولار
	قيمتها	معدل النمو	قيمتها	معدل النمو	قيمتها	معدل النمو	
2000	1178.1	-	856.1	-	321.9	-	28,5
2001	1321	12.13	963.6	12.55	357.4	11.02	24,8
2002	1550.6	17.38	1097.7	13.91	452.9	26.72	25,2
2003	1766.2	13.9	1138.1	3.7	628.1	38.68	29
2004	1891.8	7.1	1251.1	9.9	640.7	2	38,6
2005	2052.0	8.46	1245.1	0.48-	806.9	25.94	54,6
2006	2453.0	19.54	1437.9	15.48	1015.1	25.80	65,8
2007	3108.5	26.72	1673.9	16.41	1434.6	41.32	74,9
2008	4175.7	34.33	2227.3	33.06	1948.4	35.81	99,9
2009	4246.3	1.69	2300.0	3.26	1946.3	0.10-	62,2
2010	4466.9	5.19	2659.0	15.60	1807.9	7.11-	80,1
2011	5853.6	31.04	3879.2	45.89	1974.4	9.21	112,9
2012	7058.1	20.57	4782.6	23.29	2275.5	15.25	111
2013	6092.1	13.68-	4204.3	-13.68	1887.8	17.03-	109,5
2014	6995.7	14.83	4494.3	6.90	2501.4	32.50	100,2
2015	7656,3	9.44	4617.0	2.73	3039,3	21.50	53
2016	7297.5	4.68-	4585.6	0.68-	2711.9	10.77-	45

54,1	3,92-	2605,4	1,99	4677,2	-0,2	7282,6	2017
71,5	18,13	3078,0	0,16-	4648,3	6,09	7726,3	2018
64,49	17,04	3602.7	6,58	4954.5	10,75	8557.2	2019
41.36	-27.26	2620,3	-4.07	4752,4	-13.84	7372,7	2020
68.91	26.44	3313.28	11.82	5314.5	17.02	8627.78	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الموقع الالكتروني لوزارة المالية بالجزائر تم الاطلاع عليه يوم :2021/12/22.

التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، سنة 2004-2008-2013-2018.

www. mfdgb.gov.dz قانون المالية لسنة 2019 على الموقع الالكتروني.

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص 7.

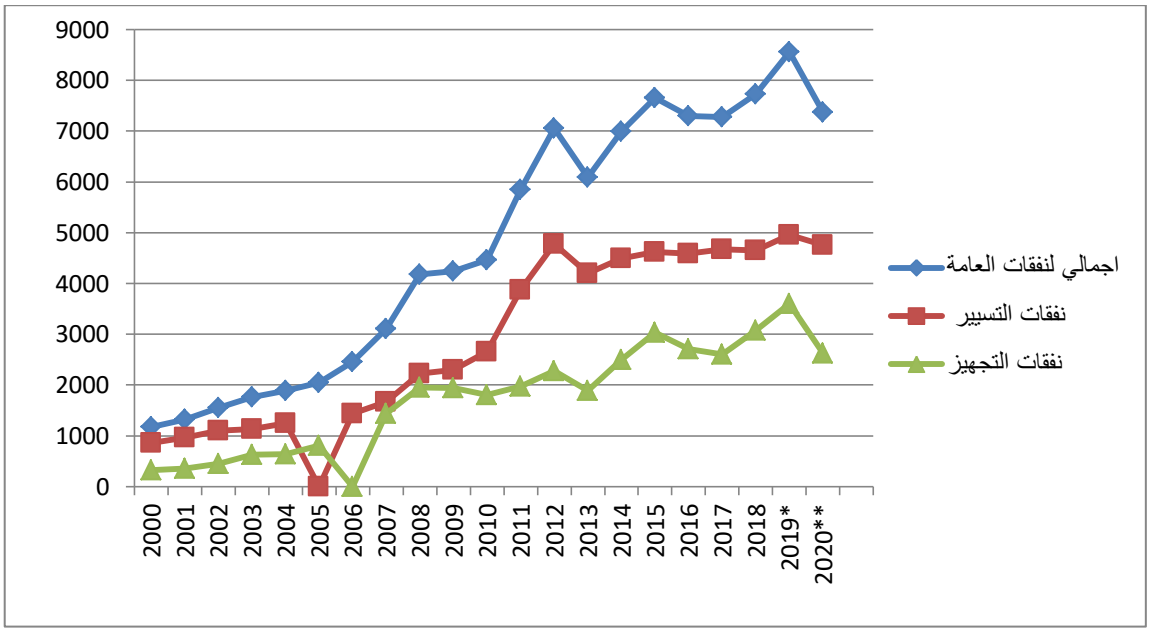
. شوهد يوم 2021 /04/2 www.elbilad.netمتوسط سعر البترول لسنة 2019 على الموقع الالكتروني

شوهديوم 2021/04/2.www.alaraby.com.ukمتوسط سعر البترول لسنة 2020 على الموقعالالكتروني

شوهد يوم 2021/12/22.www.arabic.euronews.comمتوسط سعر البترول لسنة 2021 على الموقع

شكل رقم 12: تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (2000-2021) حيث قدرت ب 1178.1 سنة 2000 ثم أخذت في الارتفاع من سنة إلىأخرى حتى سنة 2019 وقدرت ب 8557.2 ثم انخفضت سنة 2020 إلى 7372.7 ثم أخذت في الارتفاع سنة2021 وقدرت ب 8627.78 أي زيادة بنسبة مئوية تقدر ب 700 خلال فترة الدراسة . من خلال المعطيات السابقة نلاحظ بان نفقات التسيير أخذت الحصة الأكبر من جملة النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز رغم أن هذه الأخيرة هي من تقدم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من خلال برامج التنمية والاستثمارات التي تسطر خلال السنة المالية للميزانية يمكن تحليل كل نوع حسب فترة الدراسة إلى مايلي:

الفترة(2000-2014):

ارتفعت نفقات التسيير ارتفاعا ملحوظا وخصوصا خلال الفترة 2000-2012 حيث انتقلت من 856.1 إلى 4782.6 كما ارتفعت نفقات التجهيز خلال نفس الفترة من 321.9 إلى 2275.5 وبالتالي ما يمكن قوله ارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة يعود سببه إلى ارتفاع أسعار المحرقات حيث انتقلت من 28.5 دولار للبرميل إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 ثم انخفض قليلا سنة 2012 حيث نزل إلى 111 دولار للبرميل، ونجم عن هذا الارتفاع بداية انطلاق لبعض برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي، وبسبب تنامي الاستثمارات العمومية وزيادة المشاريع الاقتصادية من فترة لأخرى ومن سنة لأخرى وجب على الدولة زيادة النفقات العامة، وكذلك ارتفاع أسعار النفط نجم عنه زيادة مداخيل الدولة من العوائد النفطية وبالتالي زيادة قيمة الإيرادات العامة وبالتالي تحسن الوضع المالي للدولة بشكل كبير وهذا ما جعل الدولة تقوم بتسطير برامج تنموية كبرى في جميع المجالات إلىأن وصلت 6995.7 مليار دج سنة 2014.

ما يمكن ملا حضتهأيضا ارتفاع نفقات التسيير تدريجيا من سنة 2000الى 2004 حيث انتقلت من 856.1 الى 1251.1 ثم انخفضت سنة 2005 ب 1245.1مليار دج اي بنسبة تقدر ب 0.48°/°

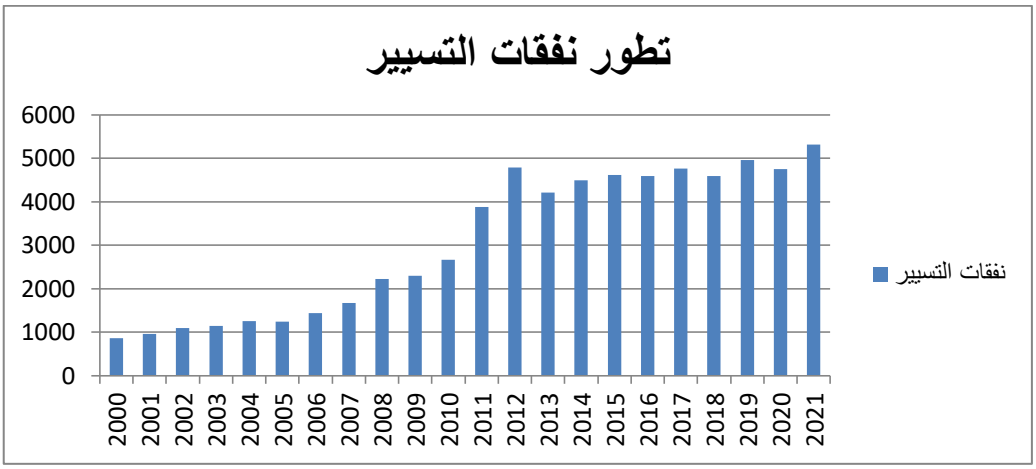
وهنا اتخذت الدولة بعض التدابير كسياسة تقشفية، ثم واصلت الدولة في زيادة نفقات التسيير من سنة 2006 حيث قدرت ب 1437.9 إلى غاية سنة 2012 حيث قدرت ب 4782.6 وهذه الزيادة نجمت عن الإيرادات التي تحققت من خلال ارتفاع أسعار المحروقات، ثم انخفضت سنة 2013 حيث قدرت ب 4204.3 أي بنسبة تقدر ب 13.68 وهذا الانخفاض ناتج عن سياسة تقشفية خلال هذه السنة، بعدها أخذت في الارتفاع سنة 2014 وقدرت ب 4494.3 إلى غاية سنة 2015 وقدرت ب 4617.0ونجم

عن هذه الارتفاعات في نفقات التسيير زيادة توظيف وزيادة في الأجور وتوسع كبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

ومع انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 تراجعت الإيرادات النفطية ما اضعف الإيرادات العامة وبالتالي تقليل الأرصدة المالية، وهذا ما جعل النفقات العامة تنخفض من سنة 2015 حيث قدرت ب 7656.3 إلى غاية 2017 حيث قدرت ب 7282.6 وهذا ما جعل السلطات العامة تتخذ سياسة ترشيد النفقات العامة وتواصل الدولة سياسة التقشف في الإنفاق العام.ثم ارتفعت بين سنتي 2018و 2019 ثم انخفضت سنة 2020 حيث قدرت ب 7372.7 وهذا ناجم عن انخفاض أسعار البترول بسبب جائحة كورونا ثم ارتفعت سنة 2021 حيث قدرت ب 8627.78 وهذا لمواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن بعض المواد الاستهلاكيةوصولا إلى غاية التحرير الكامل للأسعار، وكذلك القضاء على عجز الموازنة العامة، وذلك بتقليص النفقات العامة في مقابل خفض معدل التشغيل.

والشكل التالي يمثل تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2000 إلى2021 .

الشكل رقم (13): تطور نفقات التسيير 2000-2020



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(02)

كذلك بالنسبة لنفقات التجهيز فهي أخذت منحى تصاعدي من سنة لأخرى لكن ليس بنفس الحصيلة التي تم تخصيصها لنفقات التسيير ورغم ذلك يمكن القول بان الدولة اتخذت سياسة توسعية وهذا ما نجم عنه زيادة في الإنفاق العام وذلك من اجل القيام ببرامج التنمية والإصلاح من سنة لأخرى.

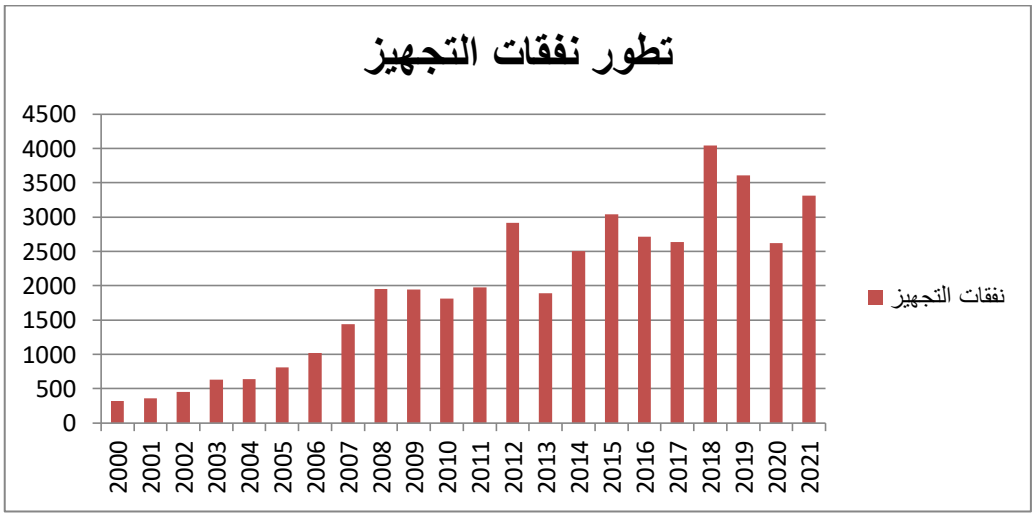
نلاحظ من الجدول ارتفاع نفقات التجهيز من 321.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 1948.4 مليار دينار سنة 2008، وهذا بسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعمالنمو(2001-2009) حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول، للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة

كقطاع الفلاحة والسكن والري والتعليموالكهرباء.....الخ[1]، وبعد سنة 2008 عرفت انخفاض منتقلة بذلك من 1946.3 مليار دينار سنة 2009 إلى 1807.9 مليار دينار سنة 2010 ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية التي تعتبر إلى حد بعيد الأهم في نفقات التجهيز[2].

كما عرفت انخفاضا قدره 1887.8 مليار دينار سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 التي قدرت فيها نفقات التجهيز ب 2275.5 مليار دينار ويرجع هذا الانخفاض تقريبا كليا في انخفاض في نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 إلى 243.6 مليار دينار في 2013[3].

وعادت نفقات التجهيز في الارتفاع من جديد حيث بلغت3039.3 مليار دينار سنة 2015 مقارنة ب 2501.4 مليار دينار سنة 2014 ويرجع هذا الارتفاع القوي أساسا عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن[4]، وبعد هذا الارتفاع المعتبر عرفت نفقات التجهير انخفاض سنة 2016 قدر بمبلغ 2711.9 مليار دينار ويعود سبب هذا إلى الانخفاض في القطاعات (الطاقة والمناجم، الفلاحة والموارد المائية، البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، البنى التحتية الاجتماعية والثقافية)[5].لتنخفض بعدها إلى 2631.5 في سنة 2017 مليار دينار، والشكل الموالي يمثل تطور نفقات التجهيز من سنة 2000 إلى2020.

الشكل رقم (14): تطور نفقات التجهيز 2000-2020



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(02)

[1]-عبد الحق طير، عقبة ريمي، **فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1995-2015)**-، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 03،2017، ص112.

[2]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،تقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 82.

[3]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص ص92-93.

[4]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص83.

[5]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تقرير السنوي 2015، مرجع سابق، ص75.

ومن أسباب ارتفاع النفقات العامة نذكر[1]: تطور وظائف الدولة حيث أصبحت الدولة المسؤولة عن رفع المستوى المعيشي للأفراد وحماية الاقتصاد الوطني والقضاء على الفوارق الاجتماعية ونشر التعليم والمحافظة على الصحة والتهيئة العمرانية والتوظيف ودفع الرواتب ...الخ، النمو الديمغرافي، النفقات العسكرية وغيرها.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر

أولا :مفهوم الإيرادات العامة:

لقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور دور الدولة، فنلاحظ في ظل الدولة الحارسة إن مفهوم الإيرادمقتصر على الاكتفاء بالحد الأدنى من الموارد المأخوذة من الأفراد، واقتصر مفهوم الإيرادات في هذه الحقبة من الزمن على تامين الإيرادات الضرورية لتغطية النفقات الضرورية، لكن بعد التغيرات الجذرية التي اجتاحت النظام الرأسمالي، وخاصة أزمة عام 1929، التي نبهت الحكومات على ضرورة التدخل لضمان الاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، فأخذت الدولة ترى انه من واجبها التدخل في النشاطات الاقتصادية، وفي تحديد السياسات المالية، ولقد استخدمت هذه السياسات في مجال الإنفاق العام والإيرادات العامة[2].

وتعرف الإيرادات العامة بأنها جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية أو سيادية والتي تدخل إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الانفاقي العام[3].

تقسيمات الإيرادات العامة[4]:

-الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية:

يقصد بالإيراداتالعادية هي الإيرادات التي ترد بصورة منتظمة وفي ظل ظروف مستقرة إلى حد كبير مثلإيرادات الدولة من الدومين أو الضرائب أو الرسوم.

الإيرادات غير العادية هي الإيرادات التي لا تبرز أو تتكرر سنويا بشكل منتظم، وتبرز في ظل ظروف استثنائية كالحروب والكوارث المناخية مثل القروض العامة أوالإصدار النقدي الجديد.

---

[1]- يلس شاوش بشير، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص16-17.

[2]- خالد شحادة الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الاردن، 2018، ص ص134-135.

[3]- د.منجد عبد اللطيف الخشالي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2017، ص 74.

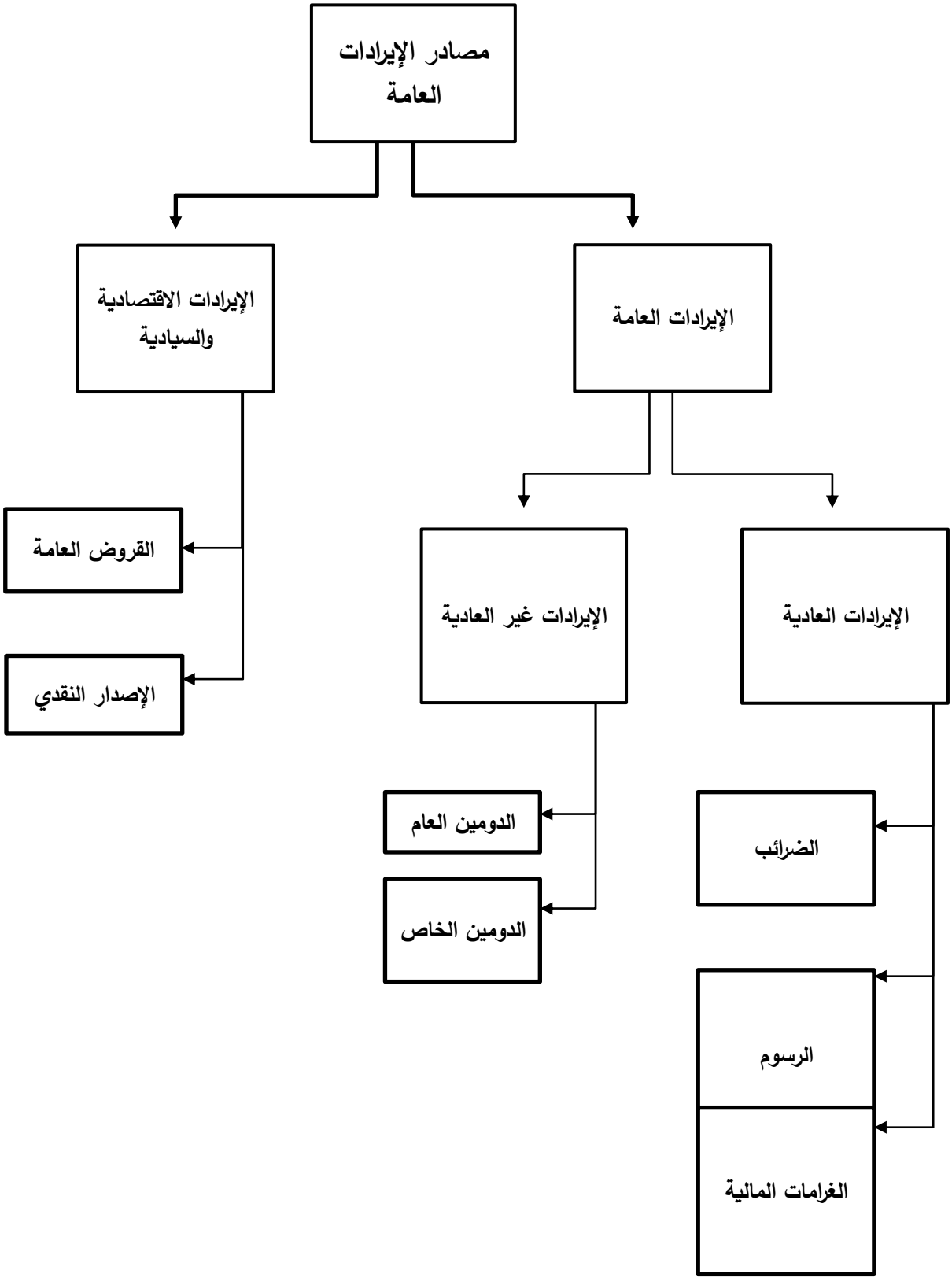
[4]- د.منجد عبد اللطيف الخشالي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، مرجع سابق، ص 76.

الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية: يقصد بالإيرادات الاقتصادية هي التي تحققها الدولة عندما تمارس نشاطا اقتصاديا يدر عائدا ذات طابع اقتصادي مثل أرباحها من المشاريع الاقتصادية وممتلكاتها من الأسهم والسندات، أما الإيرادات السيادية فهي الإيرادات التي تحققها الدولة باستخدام سلطة القانون وما يمنحها هذا الأخير من قوة وإجبار لتحقيق ذلك مثل الغرامات والرسوم والضرائبالمباشرة.

من خلال ما سبق يمكن توضيح مصادر الإيرادات من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 15: مصادر الإيرادات العامة

[1]– لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة– دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 62.



المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: تصنيف إيرادات الموازنة العامة[1]:

حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

1- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

3- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداةوالأتاوى.

4- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.

5- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

7- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية وهما[2]:

أ/ الإيرادات الضريبية

تتمثل الإيرادات الضريبية في إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية.

❖ **الجباية العادية:** وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي يتم تبويبها في الموازنة العامة كالتالي **انظر الملحق رقم(3)** :

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور....الخ.
- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ.

[1]- قانون المالية، 84-17، المادة 11.

[2] - صيفور فضيلة، **الآثار النقدية للعجز الموازني دراسة تحليلية قياسية للجزائر مقارنة ببعض الدول** ، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة،2022، ص131.

- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال(كالذهب والكحول...الخ).
- **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛

❖ **الجباية البترولية:** تتكون من مجموع إقتطاعين هما:

✓ ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز.

✓ ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

ب/ الإيرادات غير ضريبية

***مداخيل أملاك الدولة(الدومين):** والتي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصّلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.

* **الإيرادات المختلفة للميزانية:** كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف، والمناطق الأثرية.

***الإيرادات الاستثنائية:** وتتمثل في المساهمات التي يقدمها البنك المركز ي وحقوق الدخول، والهبات المقدمة من الخارج.

ثالثا: تطور الإيراداتالعامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

من خلال المعطيات المتوفرة يمكننا دراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

جدول رقم 03: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	FRRموارد صندوق الضبط (فائض الجباية البترولية)	إجمالي الإيرادات خارج موارد FRR	الجباية البترولية المدرجة في الموازنة	الموارد العادية
2000	1578,1	453,2	**1124,9**	720	404,92
2001	1505.5	123,9	**1381,6**	832,46	549,14
2002	1603.2	26,5	**1576,7**	916,42	660,28
2003	1966,6	448,9	**1517,7**	828,21	689,49
2004	2229,7	623,5	**1606,2**	862	744,20
2005	3082.6	1 368,8	**1713,8**	898,81	814,99
2006	3639.8	1 798,0	**1841,8**	915,87	925,93
2007	3687.8	1 738,8	**1949**	972,95	976,05
2008	5111	2 288,2	**2822,8**	1635,75	1 187,05
2009	3676	400,7	**3275,4**	1927,04	1 348,36
2010	4392.9	1 318,3	**3074,6**	1501,66	1 572,94
2011	5790.1	2 300,3	**3489,8**	1529,39	1 960,41
2012	6 339,3	2 535,3	**3804**	1519,01	2 284,99
2013	5940.9	2 062,2	**3878,7**	1599,28	2 279,42
2014	5738,4	1810,6	**3927,8**	1577,78	2 350,02
2015	5103,1	550,5	**4552,6**	1723	2 829,60
2016	5110,1	98,6	**5011,5**	1682,47	3 329,03

2017	6047,9	0	**6047,9**	2127	3 920,90
2018	6751,4	437,4	**6314**	2274,22	4 039,78
*2019	6507.9	0	**6507,9**	2439,9	4 068,01
**2020	6289.7	9893.	**5395,8**	1394,7	4001,1
**2021	5328.18	0	**5328.18**	1919.23	3408.1

إجمالي الإيرادات خارج مواردFRR= إجمالي الإيرادات العامة- إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

إجمالي الإيرادات خارج موارد FRR= الجباية البترولية المدرجة في الميزانية+ الموارد العادية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي، سنة 2004-2008-2013-2018

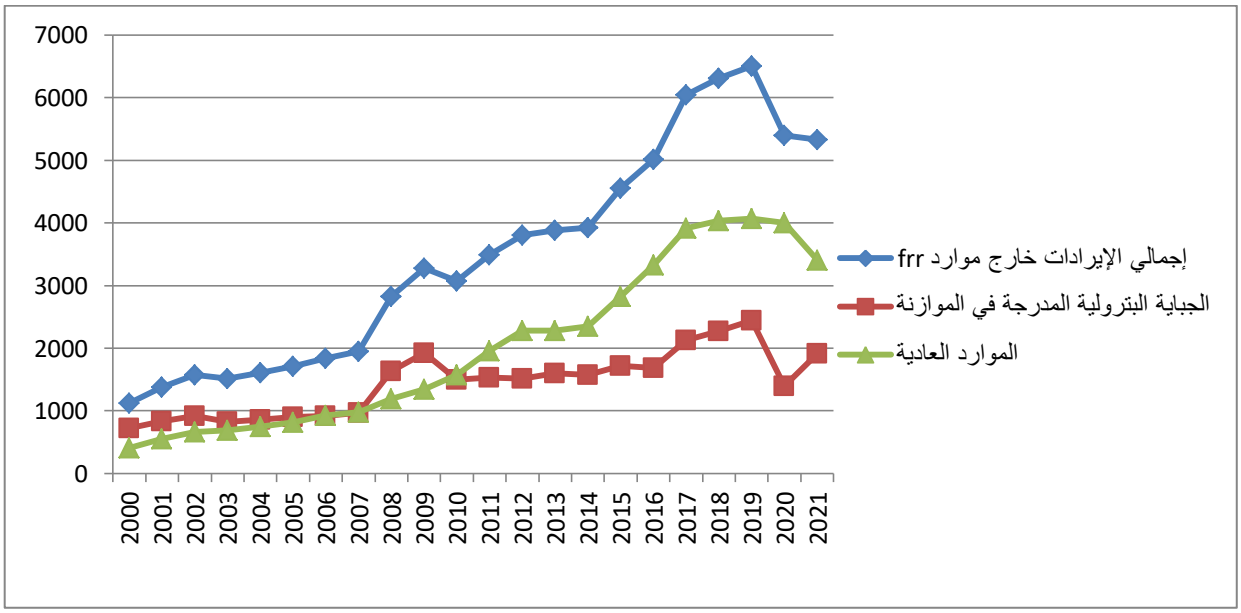
قانون المالية لسنة 2019 على الموقع الالكتروني:* www. mfdgb.gov.dz

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص6 و 7**

مشروع قانون المالية لسنة 2021***

شكل رقم 16: تطور الإيرادات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

من خلال معطيات الجدولما يلاحظ أن إيرادات الميزانية بلغت أقصاها سنة 2018 بقيمة قاربت 6714.2 مليار دج، وعموم الإيرادات مرتبطة بحصيلة الجباية البترولية.

ما يمكن ملاحظته كذلك أن الإيرادات العامة في تزايد من سنة إلىأخرى حيث انتقلت من 1578.1 مليار دج، إلى غاية سنة 2018 حيث قدرت الإيرادات ب 6751.4 مليار دج، وقدرت نسبة الزيادة خلال السنوات من 2000 إلى 2018.%بنسبة أكبر من 400

زيادة الموارد العادية كذلك من سنة 2000 إلى غاية 2020 حيث انتقلت من 404.92 إلى 4001.1 مليار دج، سنة 2020 وهذا التحسن يرجع إلى زيادة حصيلة الضرائب المباشرة لا سيما الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا راجع لارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة بالإضافةإلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل الامتيازات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص، وهذا ما جعل الضرائب غير المباشرة تساهم في زيادة الإيرادات العامة نتيجة زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

كذلك بالنسبة للجباية البترولية المدرجة في الميزانية عرفت زيادة سنة 2020 حيث قدرت ب720 مليار دج، وأخذت في الارتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث قدرت ب 1723 وهذه الزيادات نتجت عن الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، حيث سجل إجماليالإيرادات خارج موارد صندوق الضبط 1124.9 مليار دج، سنة 2000 ويستمر في الزيادة إلى غاية سنة 2019 حيث قدر ب 6507.9 مليار دج، وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع الموارد العادية والجباية البترولية المدرجة في الميزانية.

تراجع الإيرادات العامة سنة 2001 إلى 1505.5 وهذا بسبب انخفاض أسعارالبترول ، وفي سنة 2002 أخذتالإيرادات العامة في الارتفاع حيث بلغت 1603.2 سنة 2002 إلى سنة 2008 حيث بلغت 5111 مليار دج، وكذلك بالنسبة للإيرادات خارج موارد frr حيث ارتفعت من سنة 2002 وقدرت ب 1576.7 مليار دج إلى 2822.8 مليار دج سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت ما يقارب 100 دولار للبرميل.

في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 انعكس سلبا على أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث وصل إلى 62.2 دولار للبرميل وهذا ما جعل الإيرادات العامة تتراجع سنة 2009 مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت 3676 مليار دج بسبب انخفاض موارد صندوق الضبط إلى 400.7 مليار دج بعد أن كانت في سنة 2008 تساوي 2288.2 مليار دج، ثم بعد ذلك بدأت تتحسن وضعية الإيرادات العامة حيث وصلت إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث وصلت الى 111 دولار أمريكي، في سنة 2013 أخذت في الانخفاض إلى غاية سنة 2016 وهذا بسبب تهاوي أسعارالبترول في الأسواق الدولية حيث بلغت سنة 2016 قيمة 45 دولار للبرميل.

من سنة 2017 الى غاية سنة 2019 شهدت إجماليالإيرادات خارج موارد frr ارتفاع ملحوظ وذلك نتيجة تحسن أسعار المحروقات نسبيا ، خلال سنة 2020 تراجعت أسعار المحروقات حيث وصلت إجمالي الإيرادات خارج موارد frrإلى 5395.5 مليار دج وقدرت الإيرادات العادية منها 4001.1 مليار دج في حين لم تتعدى الجباية البترولية 1394.7 مليار دج وهذا بسبب جائحة فيروس كورونا.

وكذلك بالنسبة لسنة 2021 شهدت انخفاضا نسبيا وهذا بسبب تداعيات جائحة كورونا.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، تسعى السلطات العمومية من خلال السياسات العامة المستهدفة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة، يمكن تقييم السياسة العمومية من حيث التحكم في الإنفاق، في سياق تقلص الموارد، من خلال تقليص العجز من حيث القيمة ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول التالي يمكن تحليل تطورات رصيد الموازنة العامة في الجزائر:

جدول رقم 04: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة مليار دج

السنوات	الإيرادات العامةfrrخارج موارد	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة	الناتجالداخلي الخامGDP
2000	1124,9	1178.1	-53,2	4123,51
2001	1381,6	1321	60,6	4227,11
2002	1576,7	1550.6	26,1	4522,77
2003	1517,7	1766.2	-248,5	5252,32
2004	1606,2	1891.8	-285,6	6149,12
2005	1713,8	2052.0	-338,2	7561,98
2006	1841,8	2453.0	-611,2	8501,64
2007	1949	3108.5	-1159,5	9352,89

2008	2822,8	4175.7	−1352,9	11043,70
2009	3275,4	4246.3	−970,9	9968,03
2010	3074,6	4466.9	−1392,3	11991,56
2011	3489,8	5853.6	−2363,8	14588,97
2012	3804	7058.1	−3254,1	16209,60
2013	3878,7	6092.1	−2213,4	16647,92
2014	3927,8	6995.7	−3067,9	17228,60
2015	4552,6	7656,3	−3103,7	16702,12
2016	5011,5	7297.5	−2286	17406,83
2017	6047,9	7282,6	−1234,7	18880,0
2018	6314	7726,3	−1412,3	20450,0
***2019**	6507,9	8557.2	−2049.3	20430,0
****2020**	5395.5	7372.7	1977.2−	−
*****2021**	6999.9	7893.0	−893.1	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر،التطور الاقتصادي والنقدي، سنة 2004-2008-2013-2018

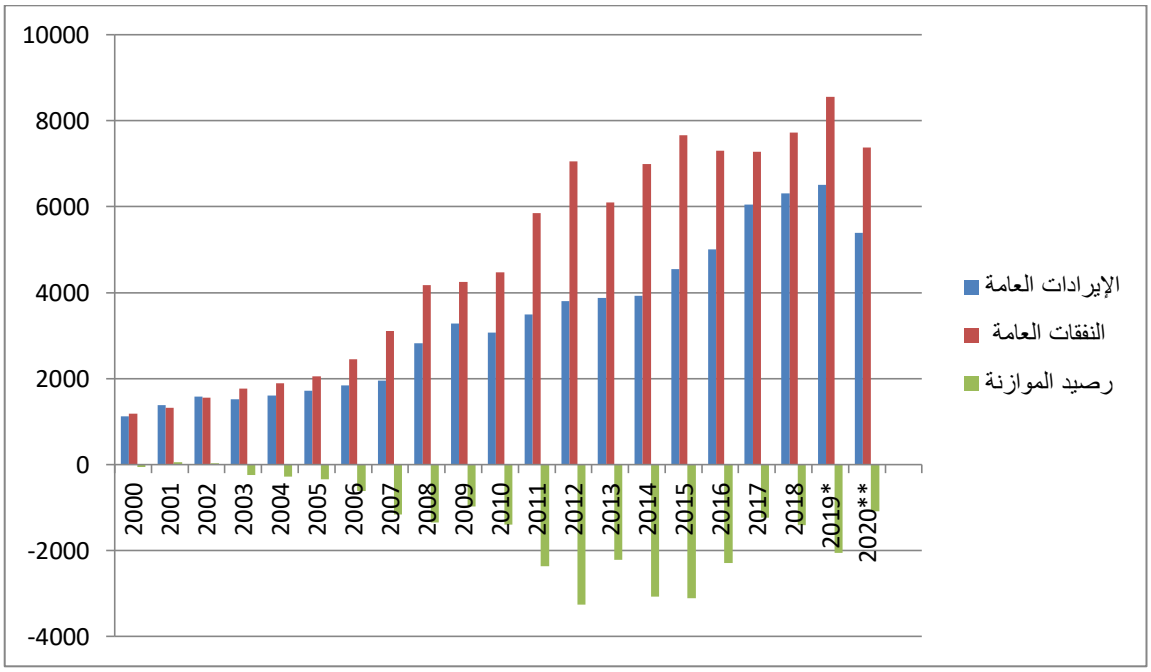
*** www. mfdgb.gov.dz قانون المالية لسنة 2018،2019، 2020 على الموقع الالكتروني:**

، 2021*.**مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص6 و 7**

البنك الدولي على الموقع الالكتروني data.albankaldawli.org GDP – شوهد بتاريخ: 2022/02/16.

شكل رقم 17: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2021)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2021) عرفت عجزا خلال هذه الفترة الا في بعض السنوات، في سنة 2000 قدر العجز ب 53.2 مليار دج وهذا بسبب زيادة الإنفاق العام خلال هذه السنة باستثناء سنتي 2001و 2002 أين تم تحقيق فائض قدر ب 60.6 و 26.1 وهذا راجع إلى زيادة الإيرادات العامة الناتج عن زيادة أسعار المحروقات لكن يعتبر قليل مقارنة مع باقي السنوات التي سجلت عجزا متواصلا خلال فترة الدراسة، في سنة 2003 مثلا سجل العجز ب 248.5 مليار دج مقابل 5252.32 مليار دج من الناتج الداخلي الخام واخذ في الارتفاع إلى غاية سنة 2008 حيث قدر العجز ب 1352.9 مليار دج ثم تراجع سنة 2009 حيث تم تسجيل عجز يساوي 970.9 وفي سنة 2010 بدا في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلىأعلى مستوى له سنة 2012 حيث قدر ب 3254.1 مليار دج وهذا بسبب زيادة الإنفاق العام وخصوصا نفقات التسيير، ثم انخفض قليلا سنة 2013 وبدأ في الارتفاع مرة أخرىإلى غاية سنة 2015 حيث سجل عجزا يقدر ب 3103.7 مليار دج وهذا بسبب تهاوي أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث رصدت مبالغ ضخمة من اجل إنعاش البرامج الاقتصادية وهذا ما أدىإلى زيادة الإنفاق العام، في سنة 2016 سجل

انخفاضا في العجز يقدر ب 2286 مليار دج وفي سنتي 2017 و 2018 سجل العجز ب 1234.7 و 1412.3 على التوالي ما يلاحظ هنا أن العجز انخفض مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع الى سياسة ترشيد النفقات التي اتخذتها الحكومة من اجل التخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة والنهوض بالمشاريع التنموية.

في سنة 2019 ارتفع العجز إلى 2049.3 مليار دج وهذا بسبب انخفاض أسعار المحروقات لكن في سنة 2020 انخفض قليلا العجز ليصل إلى 1976.9 مليار دج لكن هذا الانخفاض كان سببه سياسة 1.5 وارتفاع صادرات المحروقات بنسبة %الدولة في تخفيض قيمة الواردات منالسلع بنسبة

50.9%والى زيادة الصادرات خارج المحروقات بنسبة14.9%

بالنظر إلى مستوى إيرادات ونفقات الميزانية، فان تمويل عجز الخزينة بين سنتي 2019 و 2021 ورغم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة إلاأن الحكومة ليس في أريحية مالية أي هناك ضغوطات مالية وهذا نظرا للاعتماد على الريع البترولي وعدم تنويع الإيرادات.

ما يلاحظ هنا من خلال السياسات العامة في الجانب الانفاقي، ترشيد الإنفاق العام ينتج عنه تقليص للعجز من حيث القيمة ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام.

في هذا السياق، يتعين التأكيد على الانخفاض التدريجي لعجز الخزينة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

وحسب مشروع قانون المالية لسنة 2019 في ما يتعلق بالتدابير التشريعية تتمثل المحاور الرئيسية في:

-تدابير لتحسين إيرادات الدولة،

-تدابير مكافحة الغش والتهرب الضريبي،

-تدابير لصالح المواطنين،

-تدابير لتنسيق وتبسيط الإجراءات،

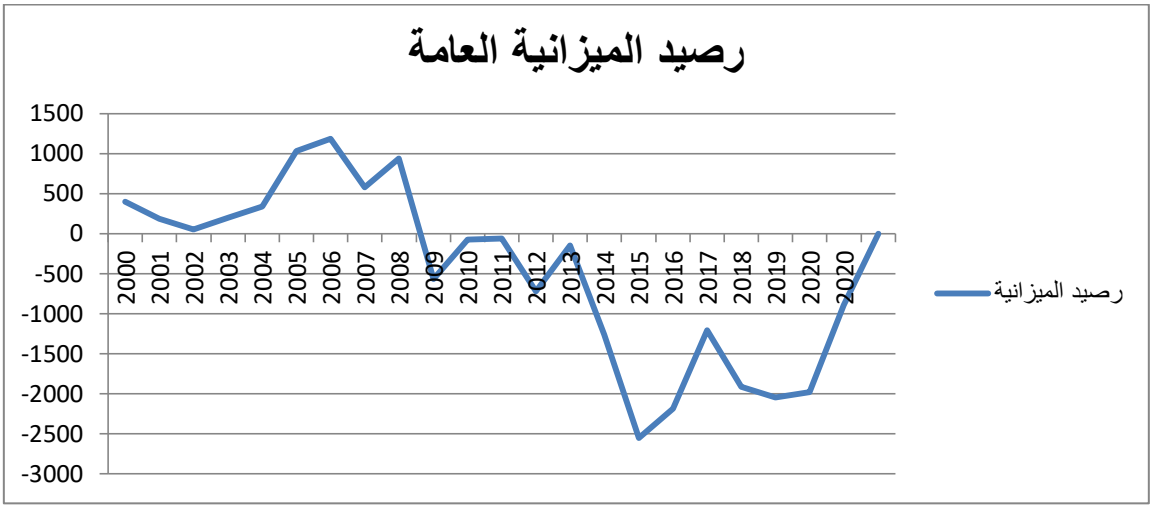
-تدابير لفائدة المؤسسات والاستثمار المنتج،

-الحسابات الخاصة للخزينة،

-تدابير مختلفة.

والشكل الموالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)

الشكل رقم (18): منحنى تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

المبحث الثاني: مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

هذه المصادر تمثل الوسائل الرئيسية التي قد تستخدمها الحكومة الجزائرية لتمويل العجز في ميزانيتها، ومن المهم أن يتم تتبع هذه الآليات لتمويل العجز الموازني بعناية لضمان استدامة الدين العام وضمان عدم تأثير سلبي على الاقتصاد و تتمثل مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر فيما يلي:

المطلب الأول: تمويل العجز الموازني عن طريق صندوق ضبط الايرادات الجزائري frr

تعتبر الخزينة العمومية أهم منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة، يقع على عاتقها عبئ تسجيل العمليات المالية ودلك عن طريق تحصيل الموارد المالية وإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهي بالتالي أداة لتنفيد الميزانية العامة للدولة من خلال تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية إضافة إلى عمليات أخرى ذات طابع خاص بالخزينة العمومية، والتي يتم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة التي تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة التي تجريها تنفيذا لقانون المالية، خارج الميزانية العامة للدولة.

يمكننا من خلال الجدول التالي استعراض الوضعية العامة لصندوق ضبط الإيرادات

الجدول رقم (05): الوضعية العامة لصندوق ضبط الإيرادات (2000-2018)الوحدة(مليار دج)

السنة	مج موارد frr	إيرادات الصندوق من الجباية البترولية	نسبةالجباية البترولية من إيرادات الصندوق %	استخدامات الصندوق	الباقي في الصندوق في نهاية السنة
2000	453.24	453	99.95	221.1	232.1
2001	356.00	124	34.83	184.47	171.5
2002	198.04	27	13.63	170.06	28
2003	476.09	449	94.31	156	320.9
2004	944.39	623.5	66.02	222.7	721.7
2005	2090.52	1368.8	65.48	247.84	1842.7
2006	3640.69	1798	49.39	709.64	2931
2007	4669.84	1738.8	37.23	1454.37	3215.5
2008	5503.69	2888.2	52.48	1223.62	4280.1
2009	4680.75	400	8.55	364.28	4316.5
2010	5634.78	1318.3	23.40	791.94	4842.8
2011	7143.16	2300.3	32.20	1761.45	5381.7
2012	7917.01	2535.3	32.02	2283.26	5633.8
2013	7695.98	2062.2	26.80	2132.47	5563.5
2014	7374.10	1810.6	24.55	2965.6	4408.5
2015	4959.00	550.5	11.10	2886.5	2072.5
2016	1797.40	784.97	43.67	1803.7	6.3-
2017	784.4	0	0	784.4	0
2018	0	437.4	0	131	131-

المصدر: إحصائيات بموقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz

ونظرا لانخفاض موارد صندوق ضبط الموارد بسبب انخفاض أسعار البترول، جاء في المادة 121 من قانون المالية 2017 (القانون 16-14، 2016، ص 50)تعديل لأحكام المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعدلة والمتممة، وهي تتعلق بحساب التخصيص الخاص رقم 103-102 المتعلق بصندوق ضبط الإيرادات، إذ أنه قبل هذا التعديل كان هناك قيد يتمثل في تمويل عجز الخزينة

بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، غير أن مضمون هذا التعديل الذي جاء في قانون المالية 2017 يتمثل في حذف هذا الشرط، وبالتالي أصبح بالإمكان تمويل عجز الخزينة من الرصيد المتبقي في هذا الصندوق والمسجل في نهاية سنة 2016، والى غاية نهاية ديسمبر سنة 2017 تم اقتطاع ماقيمته 784.5 مليار دج من هذا الصندوق لتمويل العجز أما في سنة 2018 ونظرا لارتفاع أسعار البترول مقارنة بسنة 2017، فقد سجلت الجباية البترولية ارتفاعا عن ما هو مقدر في قانون المالية، وبالتالي ارتفع رصيد الصندوق إلى أكثر من 437 مليار دج، خصصت منها حوالي 131.9 مليار دج لتمويل عجز الخزينة.

ما يمكن ملاحظته من جدول تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات أنه في التسع سنوات الأولى كان رصيد صندوق ضبط الموارد يعتمد بصفة كبيرة على فائض الجباية البترولية التي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وكذا اعتماد سعر مرجعي ب 19$ للبرميل، حيث قفزت من 453 مليار دج سنة 2000 منها 99.95% جباية بترولية، إلى 2888.2 مليار دج سنة 2008 منها 52.48% جباية بترولية، هذه النسب تراجعت سنة 2002 لتصل 13.63% جباية بترولية وتراجعت معها إيرادات الصندوق بمبلغ 198.04 مليار دج، كأقل قيمة منذ إنشائه إلى يومنا هذا، وهذا بسبب استخدام 85.87 % من احتياطات الصندوق.

سنة 2009 تراجعت أسعار المحروقات وتراجعت معها إيرادات الصندوق من الجباية(8.55%) لكن عوضتها الجباية العادية فبلغت موارد الصندوق 4680.75 مليار دج، السنوات الثلاثة التالية عرفت استمرارا في تطورات الصندوق في كافة النواحي كزيادة موارده من 5634.78 مليار دج سنة 2010 (أستخدم منها 14%) الى 7917.01 مليار دج سنة 2012 (أستخدم منها 28.84%) قاربت فيها نسبة الجباية البترولية 32% .

المرحلة الأخيرة هي مرحلة التراجع على كافة الأصعدة، حيث سجل صندوق ضبط الإيرادات مستوى اقتطاع قياسي خلال عام 2012، وجه إلى تسديد عجز الميزانية وهو أعلى معدل اقتطاع منذ إنشاء الصندوق، وقد تراجعت إيرادات الصندوق بشكل واضح في السنوات الأخيرة بفعل تراجع أسعار النفط، بلغت موارد الصندوق 7695.98 مليار دج سنة 2013 ثم تراجعت بنسبة 4.36% سنة 2014، ثم بنسبة 48.7% سنة 2015 ثم بنسبة175.9% سنة 2016، مع ملاحظة أنه تم استخدام 40.22% و58.21% من متاحات الصندوق سنتي 2014و 2015 على التوالي، سنة 2016 تم استخدام مايفوق موارد الصندوق وتراجع متاحات الصندوق من 5563.5 مليار دج سنة 2013 إلى 1797.4 مليار دج سنة 2016، في سنة 2017 انعدمت فوائض الجباية البترولية واستنزفت كل موارد الصندوق المتبقية 784.4 مليار دج في تمويل العجز، غير أن التحسن المسجل في أسعار النفط والتي تخطت عتبة 70

دولار للبرميل سنة 2018 رفع رصيد الصندوق إلى أكثر من 437 مليار دج خصص منها 131مليار دج لتمويل عجز الموازنة العامة الذي يقدر ب 1412.3 مليار دج.

أ- صندوق ضبط الإيرادات وتمويل عجز الميزانية:

تفاقم المديونية خلال سنوات العشرية وضعف بنية الاقتصاد الجزائري جعل الدولة تعاني من عجز دائم في ميزانيتها العامة في سنة 2000 سجلت عجزا ب 54.4 مليار دج، لكن القفزة الكبيرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية من 12.07$ إلى 27.72$ للبرميل انعكس إيجابا في زيادة الإيرادات الجبائية وتحقيق فائض في سنة 2001 بلغ 55.2 مليار دج وكان الوحيد خلال فترة الدراسة.

ب-استخدام صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة:

تعتبر الخزينة العمومية أهم منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة، يقع على عاتقها عبئ تسجيل العمليات المالية ودلك عن طريق تحصيل الموارد المالية وإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهي بالتالي أداة لتنفيد الميزانية العامة للدولة من خلال تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية إضافة إلى عمليات أخرى ذات طابع خاص بالخزينة العمومية، والتي يتم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة التي تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة التي تجريها تنفيذا لقانون المالية، خارج الميزانية العامة للدولة[1].

ويمكن توضيح مساهمة الصندوق في تغطية العجز للموازنة العامة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(06):إستخدامات صندوق ضبط الإيرادات وتمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

السنة	رصيد الميزانية	العجز المغطى من frr	نسبة تغطية العجز
2000	-54.38	0	0
2001	55.23	0	0
2002	-42.5	0	0
2003	-303.3	0	0
2004	-349.7	0	0

[1]- سعودي عبد الصمد، **دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر(2000-2018)**، مجلة دراسة اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد6، العدد2، 2019، ص 225.

2005	-1593.4	0	0
2006	-1735.8	91.53	5.27
2007	-1566.5	532	33.96
2008	-2516.8	758.2	30.13
2009	-1150.2	364.3	31.67
2010	-2022.9	791.9	39.15
2011	-3007.8	1761	58.56
2012	-3498.2	2283	65.27
2013	-2240.2	2132	95.19
2014	-3236.8	2966	91.62
2015	-4173.4	2887	69.16
2016	-3236.6	1804	73.56
2017	-1234.7	784	63.49
2018	-1412.3	131	9.27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن الحكومة لم تستخدم موارد الصندوق خلال السنوات الستة الأولى من إنشائه لتغطية العجز في الموازنة العامة لأنه لم يكن من مهامه تغطية العجز، وتفسير ذلك هو رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق وإستعمالها فقط لتمويل عجز يحدث بسبب انهيار أسعار البترول تحت مستوى السعر المرجعي، وكذا رغبة منها في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار.

غير أنه بنضوب رصيد هذا الصندوق خلال سنوات 2017و 2018و 2019 تعذر على الحكومة إيجاد مصادر أخرى لتغطية عجز الموازنة والوفاء بالتزاماتها خاصة بعد فشل تجربة الاقتراض عن طريق القرض السندي، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي والذي هو عبارة عن سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح السياسة النقدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل).

وكخلاصة يمكن القول بأن الصندوق لعب دورا بارزا في الحفاظ على التوازنات المالية للدولة خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت انخفاضا حاد في أسعار النفط.

المطلب الثاني: تمويل العجز الموازني عن طريق الدين العام

عجز في الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات، وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العام، وهناك حالة ثانية أي حينما تزيد الإيراداتعلى النفقات، يقال أن الميزانية تعرف فائضا.

من خلال الجدول التالي يمكننا معرفة تطور حجم الدين العام في الجزائر:

جدول رقم 07: تطور حجم الدين العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين العام الخارجي (بمليار دولار)	25.261	22.701	22.642	23.353	21.821	17.192	5.612	5.606	5.586	5.687
الدين العام الداخلي (مليار دج)	1022.9	1001.5	982.5	982.2	1000	1038.9	1847.3	1103.9	734	816.3
تحويلات FRR لسداد الدين العام (مليار دج)	221.1	184.167	170.06	156.0	222.7	247.83	618.11	314.45	465.43	0
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدين العام الخارجي (مليار دولار)	5.536	4.410	2.694	3.396	3.735	3.020	3.849	3.989	4.042	1154
الدين العام الداخلي (مليار دج)	1107.4	1214.8	1312.1	1301.4	1239	2493.0	3990.7	5358.6	7415.2	8785

تحويلات FRR لسداد الدين العام (مليار دج)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-وزارة المالية والتقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، سنة 2004-2008-2013-2018.

http://www.mf.gov.dzوزارة المالية، قانون المالية لسنة 2020 على الموقع:-

من خلال الجدول السابق يمكننا تحليل تطور الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي:

1- بالنسبة للدين العام الخارجي[1]:(مقوما بالدولار) هناك مجموعة من المؤشرات تساعد على اكتشاف المخاطر المتعلقة بالدين العام الخارجي ومن ثم المساعدة في إدارتها وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة الدين فإنها تساعد على تقييم ثقل دين أي دولة وإمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية عالية أو قليلة، يتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن الاتجاهات وتجديد المخاطر، كما تستخدم المؤشرات مع متغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة وحدود التبادل وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشاكل في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المقبولة والمحددة لهذه المشروعات لأنها تشكل نظاما مبكرا من الأزمات المحتملة ويمكن إعطاء ابرز المؤشرات كما يلي:

* نسبة خدمة الدين إلى الصادرات،

* مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلىإجمالي الديون،

* مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي،

* مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية.

التحليل: ما يلاحظ في الدين العام الخارجي هو التراجع المحسوس خلال الفترة (2000-2005)، حيث تم تسجيل الدين لسنة 2000 ب 25.261 مليار دولار ثم انخفض سنة 2001 إلى 22.701 مليار

[1]- كواحلة نبيلة، **الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2015، ص 270.

دولار ثم ارتفع قليلا سنة 2003 حيث وصل إلى 23.353 مليار دولار ثم انخفض سنة 2005 حيث وصل إلى 17.192 مليار دولار ومن بين الأسباب الرئيسية للتراجع يعود إلى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض الدين العمومي، شهدت سنة 2006 انخفاض حاد في الدين العمومي حيث قدر ب 5.612 مليار دولار، وهنا تم رصد أضخم مبلغ من صندوق ضبط الإيرادات وهو 618.11 مليار دولار وتواصل في الانخفاضإلى أن وصل إلى 5.586 مليار دولار سنة 2008 و هذا بمساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الديون الخارجية، ثم بعد سنة 2008 وبالضبط في سنة 2009 تم توجيه موارد الصندوق لتغطية عجز الموازنة العامة 100%بسبب التذبذبات الحاصلة في الميزانية وبعد تحسن الوضعية المالية للبلاد والتخلص من أعباء الدين الخارجي الناجم عن الدفع المسبق لها، بعدها استقر الدين العام عند مستويات منخفضة رغم عدم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات وهذا منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2018 حيث سجل على التوالي 5.687 مليار دولار و 4.042 مليار دولار.

- بالنسبة للدين العام الداخلي: (دينار جزائري)

ما يمكن ملاحظتهأن الدين العام الداخلي سجل استقرارا نسبيا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 حيث سجل سنة 2000 قيمة تقدر ب 2022.9 مليار دج ثم انخفض سنة 2001 ليسجل مبلغ 1001.5 مليار دج وواصل في الانخفاض إلى غاية سنة 2003 حيث تم تسجيل 982.2 مليار دج وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض في عجز الميزانية، لكن بعد سنة 2004 اخذ الدين الداخلي العام في الارتفاع إلى غاية سنة 2007 وهذا بسبب السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة كبرامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة نفقات التسيير وهذا ما ينجم عنه زيادة النفقات على الإيرادات وبالتالي زيادة عجز الموازنة، وفي سنة 2008 تم تسجيل انخفاض في الدين العام الداخلي حيث قدر ب 734 مليار دج وهذا ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وبالتالي زيادة الإيرادات، وبعد سنة 2009 بدأ في الارتفاع إلى غاية سنة 2018 وهذا نتيجة التوسع في الإنفاق العام وهذا ما نتج عنه زيادة في العجز

الموازني، حيث تم تسجيل 816.3 سنة 2009 ثم 1107.4 مليار دج سنة 2010 وبعدها 1214.8 مليار دج سنة 2011 وهكذا تواصل في الارتفاع رغم الخطط التي قامت بها الدولة من اجل التخفيف من حدة العجز حيث وصل سنة 2018 إلى 7415.2 مليار دج ، ومن بين ما قامت به الدولة من خطط العمل على تعبئة المدخرات اختياريا لقطاع العائلات والمؤسسات من خلال تجربة القرض السندي في افريل 2017 بمعدل فائدة حسب المدة، حيث فترة السداد لمدة ثلاثة سنوات سعر الفائدة هو 5% وفترة سداد لمدة خمس سنوات بسعر فائدة يساوي 5.75%، ورغم توفر كل الظروف الملائمة لإنجاح هذه العملية حيث دامت لمدة ستة أشهر إلاأن الدولة عجزت عن توفير 600 مليار دج بسبب عراقيل وصعوبات لا يمكن تطبيقها في الجزائر.

المطلب الثالث: تمويل العجز الموازني عن طريق التمويل الغيرالتقليدي(الإصدار النقدي الجديد)

نظرا لشح الموارد و ازدياد العجز الموازني لجأت الدولة إلى التمويل غير التقليدي كحل من بين الحلول الظرفية لتغطية العجز الناجم عن زيادة النفقات العامة، وبعد الانتقادات التي واجهت الحكومة عند لجوؤها إلى زيادة الضرائب من أجل تعويض الخسائر الناجمة عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، اعتمدت الحكومة قرار صادق عليه مجلس الوزراء لتعديل قانون النقد و القرض رقم 11/03 الصادر في26أوت2003ويعد هذا التعديل ظرفيا يكون تنفيذه لزمن محدد،إذ تم صياغته ضمن المادة45 مكرر من الأمر رقم 11/03 والمكمل بالقانون رقم 10/17 المؤرخ في أكتوبر 2017، وعليه تنص المادة الأولى من القانون رقم 10/17على ما يلي: بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل للخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار[1]،في سياق مسعى

[11]–القانون رقم 10/17 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المادة.

الحكومة اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أي فتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق المالية، تجنبا للاستدانة الخارجية، ويترافق اللجوء إلى هذه الآلية مع برنامج إصلاحات اقتصادية[1].

نحاول في هذا العنصر التعرف على حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر من (2017-2019) والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر للفترة (2017-2019) الوحدة: مليارد ج

السنوات	2017/10	2017/11	2018/01	2018/09	2018/11	2018/12	2019/01
الاصدار	570	2185	3585	4005	5192.2	5556.2	6556.20

المصدر: التقارير الشهرية لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني: https//www.bank-of-algeria.dz

يمثل الجدول أعلاه كمية النقود التي تم إصدارهافي إطار تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي، وقد أشار بنك الجزائر في آخر تقرير له حول التمويل غير التقليدي والذي صدر في أفريل 2019 إلى أن المبالغ المصدرة في هذا الإطار تم استخدامها كالتالي[2]:

وجهت مبالغ التمويل غير التقليدي بعد ضخها من طرف الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر وفق التفصيل التالي:

مبلغ 2470 مليار دج استخدم لتمويل عجز الخزينة لسنة 2017، 2018،وجزئيا 2019.

مبلغ 1813 مليار دج ساهم في تسديد الدين العام المتعلق بالشركات العمومية(سونا طراك، سونلغاز) بالإضافة إلى تسديد القرض السندي.

مبلغ 500 مليار دج موجه إلى الصندوق الوطني للتقاعد لتسديد دينه لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

[2]-مرغاد لخضر، كزيز نسرين، **آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الانسانية**،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص 514.

[2]-rapport de la banque dalgerie(2019), point de situation sur le financement non conventionnel, pp 06-07.

مبلغ 1773,20 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للاستثمار لتمويل برامج عدل وتمويل عجز الصندوق الوطني للتقاعد CNRوالمشاريع الهيكلية.

أمامن حيثالاستخدام،من إجمالي مبلغ 6556،2 مليار دينار[1]:

- ✓ يوجد رصيد بقيمة 945.1 مليار دج في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر، وبالتالي لم يتم ضخه في الاقتصاد.
- ✓ يتم إيداع مبلغ 656.7 مليار دج في حساب FNI لدى الخزانة في منظور استخدامها، وفقا الاحتياجات المؤكدة.
- ✓ مبلغ 1830 مليار دج، يخضع للتعقيم من قبل بنك الجزائر، من خلال أدواته المختلفة.

إن المبلغ الإجمالي المعبأ 6556,20 مليار دج حتى بداية 2019 تم ضخ منه مبلغ 3114.40 مليار دج في الاقتصاد.

المبحث الثالث: تحليل أثر العجز الموازني على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) مربع كالدور.

مما لا شك فيه أن خطورة العجز الموازني على الاقتصاد الوطني لا تتوقف على طرق تمويله فحسب، بل على أوجهإنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي، ومدى تأثرها وتأثيرها بالسياسات الاقتصادية الكلية، وفيما يلي سيتم تحليل هذه المتغيرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021):

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى أهم اهتمامات النظرية الاقتصادية الكلية، وهو المعيار الذي يعكس صورة الاقتصاد الوطني، والجزائر تعتبر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستديمة، وكذلك النمو الاقتصادي يتأثر بعدة عوامل من بينها التجارة الخارجية والعجز الموازني وغيرها من العوامل.

[1]- صيد فاتح، قحام وهيبة، **عجز الموازنة العامة في الجزائر واشكالية التمويل بالعجز دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة الباحث الاقتصادي**، الجزائر، المجلد 7، العدد 12، 2019، ص 373.

تعريف النمو الاقتصادي[1]: هو مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أي نوع، اقتصادية كانت أو اجتماعية، وكذلك هو الزيادة المستمرة في حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى في بعدها الزمني الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادي المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية، والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الانتعاش التي تلي فترة الركود الطويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة.

وفي ما يلي جدول يوضح تطورات معدل النمو الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الجدول رقم(09): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2000-2021)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو%	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3	2,4	2.4	3,6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	*2018	*2019	*2020	2021
معدل النمو%	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7	3,3	1,6	1.4	0.8	-2.63	6.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،تقارير سنوية:2004،2008، 2010، 2011، 2017، 2018، 2020.

-*إحصائياتالبنك الدولي، *وزارة المالية، قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على الموقع : http://www.mf.gov.dz

- الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال معطيات الجدول والملاحظ فيه أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل معدل نمو سنة 2000 ب 2.4 بالمائة ثم انخفض سنة 2001 إلى 2.1 بالمائة ثم ارتفع بعدها سنة 2002 إلى 4.7 بالمائة ليقفز إلى أعلى معدل له خلال فترة الدراسة وكان ذلك سنة 2003 أين حقق معدل 6.9 بالمائةويعود سبب هذا الارتفاع إلىتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، في سنة 2004 اخذ في الانخفاض من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 2009 حيث كان سنة 2004 يقدر ب 5.2 بالمائة ليأخذ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية سنة 2009 حيث قدر ب 2.4 بالمائة ويعود

[1]- محمد صلاح، **تحليل كلي للتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق**، ص 58.

هذا الانخفاض أساسا إلىالتباطؤ الحاصل في البرامج الإنمائية خلال هذه الفترة، وفي سنة 2010 ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليسجل 3.6 بالمائة وكان سببه تزايد الموارد والارتفاع الحاصل في نشاط قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية وانتعاش الطلب الداخلي.

في سنة 2011 سجل انخفاضا في النمو حيث قدر ب 2.8 بالمائة وذلك بسبب انخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية والركود الاقتصادي في قطاع المحروقات،

في سنة 2012 سجل ارتفاع يقدر ب 3.3 بالمائة أي ارتفاع ب 0.5 بالمائة، وهذا الارتفاع كان بسبب مساهمة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

في سنة 2013 سجل انخفاض يقدر ب 0.5 بالمائة مقارنة بسنة 2012، وهذا يعود لانخفاضإنتاج المحروقات و تزايد نمو الطلب الإجمالي، بينما بقي نمو حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مستقرا عند 7.1 بالمائة وهذا حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2013.

في عام 2014 انتعش النمو الاقتصادي حيث سجل نسبة 3.8 بالمائة وبزيادة تقدر ب 1 بالمائة مقارنة بسنة 2013 وتعود هذه الزيادة إلى الأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة للبناء وزيادة الطلب الداخلي، وهذا حسب التقرير السنوي لسنة 2014.

في سنة 2015 انخفض معدل النمو قليلا حيث سجل 3.7 بالمائة بينما في سنة 2016 تم تسجيل انخفاض في معدل النمو إلى 3.3 بالمائة وهذا الانخفاض سببه التراجع في وتيرة التوسع في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وهذا حسب تقرير بنك الجزائر.

ليستمر معدل النمو بعد ذلك بالانخفاض بشكل ملحوظ إلى 1.6 بالمائة بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، بحيث تراجع من 7.7 بالمائة إلى 3 بالمائة بينما حقق قطاع النشاط خارج المحروقات

نموا قدره 2.6 بالمائة سنة 2017 بالمائة مقارنة بسنة 2016 أين تم تسجيل 2.3 بالمائة وهذا حسب تقرير بنك الجزائر.

في سنة 2019 انخفض معدل النمو إلى 0.8 بالمائة، بينما في سنة 2020 تم تسجيل انكماش اقتصادي يقدر ب -2.63 بالمائة وهذا يعود إلى تطور جائحة كوفيد -19 وتقلبات أسعار النفط وهذا حسب تقرير وزارة المالية.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فبعد تراجع النشاط الاقتصادي الذي ميز سنة 2020 نتيجة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد 19، سجل الناتج الداخلي الخام انتعاشا خلال الثلاثي الثالث من 2021 بزيادة سنوية قدرها 3.4 بالمائة بعد انخفاض بلغ 5.1 بالمائة خلال نفس الفترة 2020، حسب ذات المصدر.

ويتميز هذا النمو أساسا ب ارتفاع كبير في النشاطات الاقتصادية سيما في قطاع المحروقات ب 14.1 بالمائة.

كما ساهمت قطاعات النشاطات الأخرى في تحقيق هذا النمو على غرار الصناعة ب 5.4 بالمائة والبناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية النفطية ب 2.2 بالمائة والخدمات التجارية ب 2.2 بالمائة، حسب معطيات الديوان.

وبخصوص معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فقد سجل زيادة ب 1.5 بالمائة في حين أن معدل الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة حقق ارتفاعا ب 3.8 بالمائةخلال الثلاثي الثالث 2021 ومقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرفة.

ومن حيث القيم الجارية، سجل الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الثالث 2021 نموا إسميا ب 20.3 بالمائة بعد تطور في المستوى العام للأسعار ب 16.4 بالمائةإضافةإلى نمو في الحجم ب 3.4 بالمائة حسب معطيات الديوان.

وأشار نفس المصدر إلى أن إجمالي الطلب النهائي ارتفع ب 1.1 بالمائة بسبب زيادة حجم الصادرات الخاصة بالسلع والخدمات ب 20.4 بالمائة والاستهلاك النهائي للأسر، الذي سجل نموا " مدعما نسبيا" ب 3.2 بالمائة.

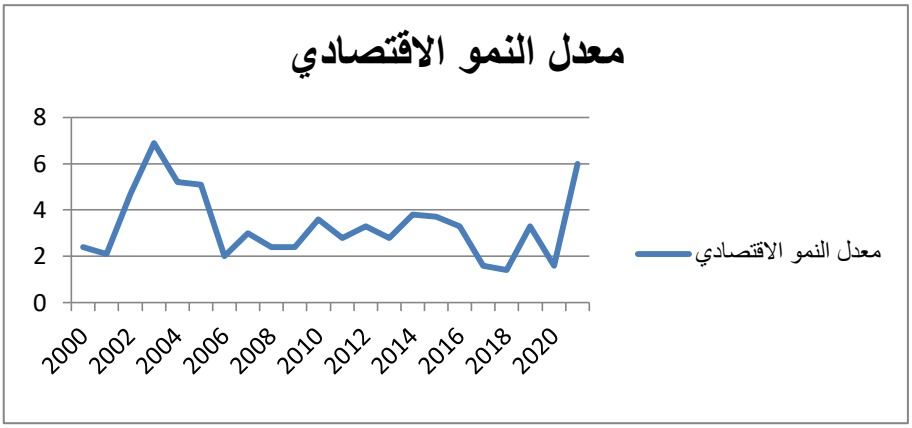
وقد انخفض الطلب الداخلي (الناتج الداخلي الخام+ واردات السلع والخدمات وصادرات السلع والخدمات) ب 2 بالمائة مقارنة بالثلاثي الثالث 2020 نتيجة التراجع الكبير في واردات السلع ب -8.5 بالمائة حسب معطيات الديوان.

وخلال الثلاثي الثاني 2021 بلغت نسبة النمو 6.4 بالمائة.

وقدسجل هذا النمو بفضل " الانتعاش القوي" للنشاطات الاقتصادية في قطاع المحروقات ب 11 بالمائة والصناعة ب 9.3 بالمائة والبناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية النفطية 13.7 بالمائة والخدمات التجارية ب 10.2 بالمائة.

من خلال ما سبق يمكننا إعطاء شكل يوضح نسب النمو خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (19): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (09).

المطلب الثاني: مكافحة البطالة

من بين أهداف السياسة الاقتصادية محاربة البطالة، والتي تعتبر من أهم المشكلات الاقتصادية، و من بين التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل هي مواجهة أزمة البطالة، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه، ومن بين أسباب الفقر في الجزائر نجد السبب الأول يتمثل في البطالة، خاصة وان ظاهرة الفقر ينجر عنها آفات خطيرة تهدد أمن المجتمع، ويقاس معدل البطالة ب عدد العاطلين عن العمل على اليد العاملة النشطة، ويمكننا تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الجدول رقم(10): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000-2021)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة%	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,31	11,8	11,3	10,2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	ماي 2019	2020	2021
معدل البطالة%	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11.7	11.4	11.53	13.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

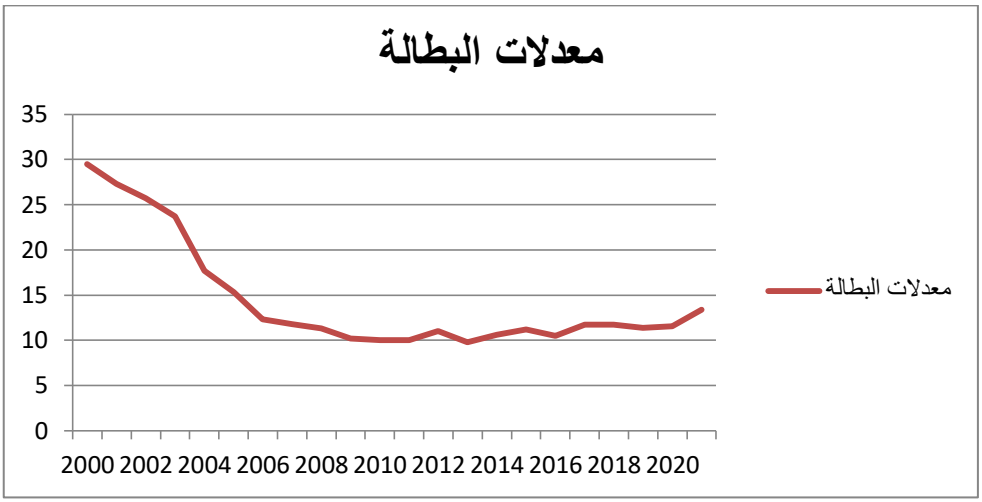
-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير السنوية:2004،2008، 2010، 2013، 2015، 2017، 2019.

-*وزارة المالية على الموقع: http://www.mf.gov.dz/

-ديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: https://www.ons.dz

والشكل البياني التالي يوضح لنا تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الشكل رقم (20): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (10)

التحليل: ما يلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2000 ب 29.5 بالمائةلتأخذ في الانخفاض إلى غاية سنة 2010، وتعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2000-2010)، حيث قامت الدولة بالتدخل من أجل التخفيف من حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، ومن بين الأسباب التي أدتإلى انخفاض مستويات البطالة هو ارتفاع إيرادات الجزائر الناجم عن ارتفاع أسعار البترول، وهو الشيء الذي جعل الحكومة تقوم بوضع برنامج الإنعاش الاقتصادي، والعديد من البرامج الأخرى كبرامج التنمية الفلاحية وبرامج دعم الشباب وغيرها من البرامج، وكان لهذه البرامج أثر ايجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.03 مليون بطال أي بنسبة تقدر ب 27.3 بالمائة ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 اي بمعدل 23.7 بالمائة وهذا حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة، وانخفض سنة 2004 إلى 17.7 بالمائة، وهذا التراجع سببه الرئيسي هو الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت.

وخلال هذه المرحلة نجحت الجهود المبذولة من طرف الحكومة والسعي الجاد من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكسه التراجع المستمر لمعدلات البطالة من 29.5 بالمائة سنة 2000 إلى 9.8 بالمائة سنة 2013، وبعد الانخفاض التي شهدته في الفترة السابقة عاودت معدلات البطالة بالارتفاع لتصل إلى 11.7% سنة 2017 مقارنة بسنة 2014، حيث يمكن أن يرجع ذلك إلى سياسة التقشف الانكماشية وما ينجم عنها من تقليص النفقات العمومية والتقليل من الاستثمار العمومي نتيجة انخفاض أسعار البترول[1].

وفي سنة 2019بلغ معدل البطالة 11.4% على المستوى الوطني، بانخفاض قدره 0.3 نقطة مقارنة بعام 2018أين سجل معدل البطالة 11.7%.

في سنة 2020 بلغ معدل البطالة نسبة 11.53 بالمائة أي بزيادة تقدر ب 0.11 بالمائة ويعود سببه إلى ظهور جائحة كورونا ومدى تأثر اقتصاديات العالم بهذه الجائحة وانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

في سنة 2021 بلغ معدل البطالة نسبة 13.4 بالمائة أي بزيادة تقدر ب 1.87 بالمائة وتعود هذه الزيادة إلى قلة الإيرادات وما ينجم عنها من تقليل للنفقات وبالتالي تكون هناك زيادة في معدلات البطالة.

وحسب الصندوق فان الاقتصاد الجزائري يشهد تعافيا تدريجيا، إلا أن نقاط الضعف التي سبقت الجائحة لا تزال قائمة والمخاطر التي تهدد التوقعات الاقتصادية مرتفعة.

حسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن البطالة ستتراجع بشكل ملحوظ في الجزائر خلال السنوات المقبلة، مستندا في ذلك إلى نسبة تتراوح ما بين 11.1%و 9.8% في حين كان من المتوقع أن ترتفع البطالة في شهر أكتوبر لسنة 2021 إلى 14.7% .

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي له علاقة ايجابية مع معدلات البطالة في الأجلين القصير والطويل، إذأن الصدمات الايجابية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وهو

[1]–بن جلول خالد، بعلي حمزة، فلفول عبد القادر، **دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد07، جوان 2019، ص22.

أمر يدل على أن السياسة الانفاقية في الجزائر تحل محل استثمارات القطاع الخاص، وهو ما يسمى بأثر المزاحمة.

يمكن القول أن السياسة الاقتصادية في الجزائر لها القدرة في معالجة مشكلة البطالة بشكل جزئي من خلال السياسة المالية التي تتجه نحو التوسع في الإنفاق العام بالرغم من ظهور أثار مزاحمة في بعض الأحيان، في حين أن السياسة النقدية تبدي قدرة على معالجة هذه الظاهرة بشكل بسيط وذلك لتوجه هذه الأخيرة إلى معالجة وضمان استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

المطلب الثالث:استقرار المستوى العام للأسعار

سنحاول في هذا المطلب تتبع ظاهرة التضخم من خلال تحليل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2021)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	2,6	3,54	1,63	2,53	3,51	4,46	5,74	3,91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,40	5,59	4,27	1,95	4.08	7.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-بنك الجزائر،التطورالاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية: 2004،2008،2010، 2013، 2015، 2017، 2020.

-*إحصائيات البنك الدولي.

-*وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2020 على الموقع: http://www.mf.gov.dz/

التحليل: ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أن معدل التضخم في سنة 2000 كان يساوي 0.3 بالمائة ويعتبر منخفض مقارنة بالسنوات التي تليه، وهذا يعود إلى السياسات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر (السياسة المالية والنقدية)[1]. في سنة 2001 ارتفع معدل التضخم إلى

[1]- آمال موساوي، **انعكاسات سعر الفائدة على السياسة الاقتصادية الكلية(دراسة حالة الجزائر 2000-2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020-2021، ص173.

4.2 بالمائة وهذا يعود إلى انطلاق برامج التنمية الاقتصادية بسبب زيادة الموارد الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات وبالتالي زيادة الإنفاق ومنه زيادة الكتلة النقدية الناجمة عن زيادة الاستثمارات والأجور وبالتالي ترتفع الأسعار آليا نتيجة زيادة الطلب، في سنة 2002 انخفض معدل التضخم إلى 1.4 بالمائة وهذا يعود إلى الاستقرار النسبي في الأسعار وخصوصا أسعار السلع الاستهلاكية، ثم ارتفع في سنة 2003 و2004 على التوالي حيث سجل 2.6 بالمائة و 3.54 بالمائة على التوالي ويعود سبب ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة دخل العائلات بالإضافةإلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25 بالمائةالذي نجم عنه زيادة الطلب الاستهلاكي وبالتالي زيادة الأسعار، في سنة 2005 عرف معدل التضخم انخفاضا يقدر ب 1.63 بالمائة مقارنة بسنة 2004 ويعود هذا الانخفاض إلى انتهاء البرنامج الخماسي للتنمية وانخفاض معدل السيولة المصرفية[1].

في سنة 2006 ومع بداية انطلاق برامج التنمية الاقتصادية للخماسي الثاني شهدت معدلات التضخم ارتفاعا من سنة لأخرى حيث كان معدل التضخم سنة 2006 يقدر ب 2.53 بالمائة ليأخذ في الارتفاع تدريجيا من سنة لأخرى إلى أن وصل إلى 5.74 بالمائة سنة 2009 وهذا الارتفاع يعود أساسا إلى زيادة الإنفاق العام والذي نجم عنه زيادة الكتلة النقدية الموجهة إلى نفقات التسيير دون وجود برامج استثمارية حقيقية تعود بالقيمة المضافة للاقتصاد وهذا ما نتج عنه زيادة الطلب الاستهلاكي الذي نجم عن زيادة الرواتب والأجور وبالتالي التهاب الأسعار وهذا ما يسبب زيادة التضخم لأن الزيادات الحاصلة لا تقابلها زيادة في العملية الإنتاجية، ويعود كذلك ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع معدل الكتلة النقدية

[1]–فوزي شوق، **قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990–2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد05، العدد01، 2018، ص769.

وارتفاع معدل نمو السيولة المصرفية، والتضخم المستورد الناجم عن ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائيةبشكل خاص[1].

في سنة 2010 انخفض معدل التضخم إلى 3.91 بالمائة مقارنة بسنة 2009 ويعود سبب هذا الانخفاض حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2010، التطور الاقتصادي والنقدي إلىارتفاع أسعار الخدمات، وفي سنة 2011 يعود التضخم إلى الارتفاع حيث سجل مستوى 4.52 بالمائة وحسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2011 أن هذا الارتفاع كان سببه الزيادة في الأجور وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والفلاحية، وفي سنة 2012 عرف التضخم ارتفاعا قياسيا حيث سجل نسبة 8.89 بالمائةويعود السبب الرئيسي حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2012 إلى زيادة الكتلة النقدية والتي ساهمت بصورة مباشرة في زيادة نسبة التضخم بنسبة 84 بالمائة، وتعتبر أعلى مساهمة في العشر سنوات الأخيرة، ولم تأثر كثيرا في أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار السلع المستوردة، وفي سنة 2013 سجل التضخم تراجعا ملحوظا وكذلك تراجعا في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهذا التراجع يعود إلى الاستقرار النقدي حيث تم تسجيل نسبة 3.26 بالمائة و 2.92 بالمائة، وكان لانخفاض أسعار البترول دورا في انخفاض إيرادات الميزانية وهذا ما سبب تراجعا في أسعار المواد الغذائية بسبب السياسة الانكماشية والتقليل من الإنفاق العام، وفي سنة 2015 ارتفاع نسبة التضخم إلى 4.78 بالمائة و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى التضخم المستورد من الخارج، وليس له علاقة بالتوسع النقدي، وهذا حسب تقرير بنك الجزائر 2015.

في سنة 2016 ارتفع التضخم قليلا ليسجل نسبة 6.4 بالمائة ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى عدم التحكم في الأسواق وتنظيمها والاحتكارات الممارسة في أسواق السلع الاستهلاكية، وحسب تقرير بنك الجزائر

[1]–حسان بخيت، **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد20، 2019، ص228.

2016 فان هذا الارتفاع لا يعود إلى المحددات التقليدية للتضخم أي تطور كتلة النقود M2، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وغيرها من السلع والخدمات.

في سنة 2017 انخفض التضخم قليلا ليسجل نسبة 5.59 بالمائة مقارنة بسنة 2016 ويعود هذا التباطؤ في مؤشر الأسعار إلى تراجع أسعار المواد الاستهلاكية، وهذا حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

في سنة 2018 سجل معدل التضخم انخفاضا يقدر ب 4.27 بالمائة ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسة التي اتخذتها الحكومة وهي التمويل غير التقليدي لسد العجز المسجل في الميزانية العامة ومواجهة أزمة نقص الموارد المالية، وهذا حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2018.

في سنة 2019 انخفض معدل التضخم بشكل كبير مقارنة بسنة 2018 حيث سجل نسبة 1.95 بالمائة وهذا يعود لاستقرار الأسعار في السلع الاستهلاكية، وفي سنة 2020 ارتفع معدل التضخم إلى 4.08 بالمائة وهذا يعود إلى الظروف التي مر بها العالم خلال جائحة كورونا وما نجم عنها من توقف للمصانع وتهاوي أسعار المحروقات، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وهو ما نتج عنه زيادة في أسعار هذه السلع.

في سنة 2021 ارتفع معدل التضخم إلى 7.22 بالمائةويعود سبب هذا الارتفاع إلىتأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تغير أسعار الصرف إذ يعد الاورو والدولار العملتين الرئيستين في معاملات الجزائر مع العالم الخارجي، إضافة إلى أثر التغيرات المناخية التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإنتاج الفلاحي وبالتالي مستوى الأسعار للسلع الغذائية في السوق المحلي، ومدى استمرار الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد -19.

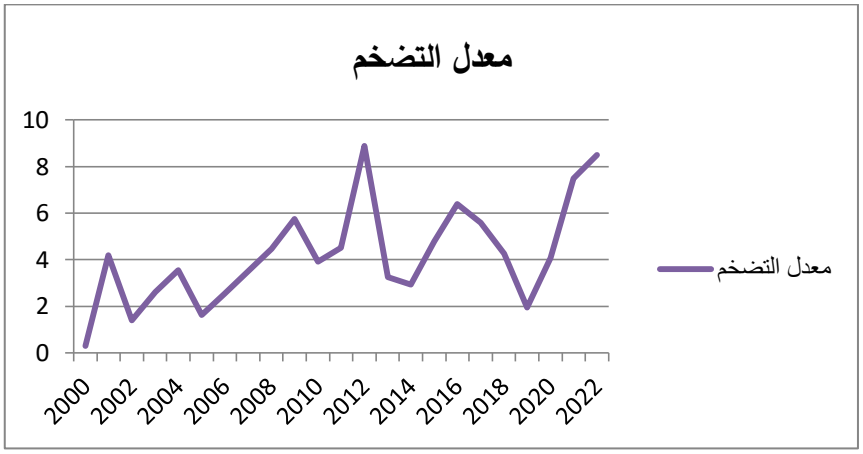
كما اعتبر الصندوق أن النمو الاقتصادي الجزائري يستفيد من تبني عدد من السياسات الاقتصادية الداعمة مثل برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والبرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي وضعه بنك الجزائر بهدف دعم برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والذي سيستمر حتى النصف الأول من عام 2022 وكذلك من الانفتاح التدريجي على الخارج على مستوى المطارات والموانئ والتنقلات في أعقاب التطور الملحوظ في مجال احتواء الجائحة خلال سنة 2021. في بداية سنة 2021 تعتزم الجزائر زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر ب 40 مليار دولار. وفي وقت سابق قال صندوق النقد الدولي بعد انتهاء المشاورات التي يجريها مجلسه التنفيذي مع الجزائر لعام 2021 أن الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجيا من تداعيات جائحة كورونا وصدمات أسواق النفط في 2020. وأضاف أنه بعد الانكماش الذي شهده اقتصاد الجزائر في 2020بنسبة 4.9 بالمائة، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي بنسبة 2.3 بالمائة في النصف الأول من 2021 كنتيجة لانتعاش إنتاج المحروقات وأسعارها و تخفيف إجراءات الاحتواء الخاصة بكوفيد-19.

وحذر الصندوق من استمرار العجز المالي والمخاطرة بالاحتياجات التمويلية غير المسبوقة على المدى المتوسط، وحث الصندوق على إجراء تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية وهذا حسب آخر تقرير للصندوق العربي.

وحسب الصندوق فان الاقتصاد الجزائري يشهد تعافيا تدريجيا، إلا أن نقاط الضعف التي سبقت الجائحة لا تزال قائمة والمخاطر التي تهدد التوقعات الاقتصادية مرتفعة.

والشكل التالي يوضح التطورات الحاصلة في معدل التضخم في الجزائر.

الشكل رقم (21): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (11)

المطلب الرابع: التوازن الخارجي

من بين أهداف السياسة الاقتصادية لابد من تحقيق التوازن الخارجي، وقد اهتمت أغلب النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحليله حيث تفترض أن جميع الأسواق في حالة توازن ولقد كانت هذه الفرضية بمثابة حجر الزاوية لنظريات الاقتصاد الكلاسيكي كما كانت نظرية التوازن واختلال التوازن وإدماج تلك النظريات في النماذج الاقتصادية، العمل الرائد الذي قام به الاقتصادي الشهير كينز وغيره من الاقتصاديين، ومن أجل معرفة مدى تحقيق الأهداف والتطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات ومكوناته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الرصيد الجاري الخارجي	ميزان تجاري	الصادرات	الواردات	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	أسعار البترول ($للبرميل)
2000	8,93	12,30	21,65	-9,35	-1,36	7,57	28,50
2001	7,06	9,61	19,09	-9,48	-0,87	6,19	24,85
2002	4,37	6,70	18,71	-12,01	-0,71	3,66	25,24
2003	8,84	11,14	24,47	-13,32	-1,37	7,47	29,03
2004	11,12	14,27	32,22	-17,95	-1,87	9,25	38,66
2005	21,18	26,47	46,33	-19,86	-4,24	16,94	54,64
2006	28,95	34,06	54,74	-20,68	-11,22	17,73	65,85
2007	30,54	34,24	60,59	-26,35	-0,99	29,55	74,95
2008	34,45	40,60	78,59	-37,99	2,54	36,99	99,97
2009	0,402	7,784	45,186	-37,402	3,457	3,859	62,250
2010	12,149	18,205	57,09	-38,885	3,177	15,326	80,150
2011	17,766	25,961	72,888	-46,927	2,375	20,141	112,943
2012	12,418	20,167	71,736	-51,569	-0,361	12,057	111,045
2013	0,831	9,384	64,377	-54,993	-0,967	-0,134	109,550
2014	-9,277	0,459	60,129	-59,670	3,396	-5,881	100,234
2015	-27,289	-18,083	34,566	-52,649	-0.25	-27,537	53,066
2016	-26,219	-20,129	29,309	-49,437	0.19	-26,031	45,005
2017	-22.06	-14,412	34,569	-48,981	0.33	-21,762	54,053
2018	-16.71	-7.46	41.12	-48.57	0.89	-15.820	71.5
2019	-17.11	-6.20	35.8	-42.0	0.18	-16.6	64.49
2020	-1.6	-10.60	23.8	-34.4	-17.2	-18.8	41.36
2021		13.90	44.71	-30.81		-4.4	68.91

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطورالاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير السنوية: 2004،2008، 2010، 2013، 2015، 2017، 2020.

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2008، ديسمبر 2012، جوان 2015، ديسمبر 2018، مارس 2020، ص 15.

-وزارة المالية، على الموقع: http://www.mf.gov.dz/ .

-وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2020، 2021 والقانون التكميلي لسنة 2020، 2021على الموقع: http://www.mf.gov.dz/

التحليل:

1- ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أن **رصيد الميزان التجاري** والذي يمثل الفرق بين الإيرادات والصادرات، أنه من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 عرف رصيدا موجبا، بينما من الفترة 2015 إلى 2020 عرف رصيد الميزان التجاري رصيدا سالبا ويمكن تحليل ذلك كما يلي:

تم تسجيل مبلغ 12.30 مليار دولار كرصيد ميزان تجاري بينما الصادرات قدرت ب 21.65 مليار دولار والواردات قدرت ب 9.35 مليار دولار بينما انخفض الرصيد في سنتي 2001 و 2002 حيث سجل على التوالي مبلغ 9.61 مليار دولار و 6.70 مليار دولار وكذلك تم تسجيل انخفاض في الصادرات وارتفاع في الواردات وهذا يعود إلى انخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة.

في سنة 2003 تم تسجيل فائض قدره 11.14 مليار دولار ليستمر في الزيادة إلى غاية 2008 إلى أن وصل إلى 40.60 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات ويرجع هذا التحسن في الميزان التجاري إلى الارتفاع القياسي في أسعار المحروقات، في سنة 2009 تم تسجيل فائض بقيمة 7.784 مليار دولار لكن يعتبر رصيد ضعيف مقارنة بسنة 2008 وهذا يعود إلى الأزمة العالمية لسنة 2008 وما نجم عنها من انخفاض لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بينما بدأ في التحسن سنة 2010 حيث تم تسجيل فائض بقيمة 18.205 مليار دولار واستمر في التحسن إلى سنة 2011 ليسجل فائضا قدره 25.961 مليار دولار ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالوارداتحيث ارتفعت الصادرات من 57.09 مليار دولار إلى 72.888 مليار دولار وكذلك ارتفعت قيمة الواردات من 38.885 مليار دولار إلى 46.927 مليار دولار وتعود هذه الارتفاعات إلى التحسن الملحوظ في أسعار المحروقات حيث سجلت ارتفاعا يقدر ب 80.150 مليون دولار سنة 2010 بينما في سنة 2011 وصل سعر النفط إلى 112.943 مليار دولار، بينما في سنة 2012 تم تسجيل انخفاض في الميزان التجاري مقارنة بسنة 2011 حيث سجل فائض بقيمة 20.167 مليار دولار ليواصل الرصيد في الانخفاض إلى غاية سنة 2014 حيث سجل فائض قدره 0.459 مليار دولار وهذا يرجع إلى ارتفاع فاتورة الواردات مقارنة ب الصادرات وكذلك إلى تهاوي أسعار المحروقات من سنة لأخرى.

في سنة 2015 تم تسجيل عجز قدره 18.083 مليار دولار ويعود هذا العجز في الميزان التجاري إلى ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، واستمرار أسعار المحروقات في التهاوي، وفي سنة

2016 إلى غاية سنة 2020 تم استمرار تسجيل عجز في الميزان التجاري ويعود سبب ذلك إلى الارتفاع المستمر في قيمة الواردات مقارنة بالصادرات وكذلك التذبذبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية، وبالتالي فان رصيد ميزان التجاري يتأثر بتغير أسعار البترول.

في سنة 2021 تم تسجيل فائض في الميزان التجاري قدره 13.90 مليار دولار وهذا يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات حيث سجلت الصادرات مبلغ 44.71 مليار دولار بينما قيمة الواردات كانت 30.81 مليار دولار وارتفاع سعر النفط إلى 68.91 مليون دولار ويعود سبب هذا الفائض إلى السياسة التي اتخذتها الدولة في مجال ترشيد قيمة الواردات واتخاذ سياسة تنويع الصادرات وفتح الأسواق أمام السلع المصدرة نحو إفريقيا وكانت لها نتائج ايجابية في هذا المجال.

2-**حساب رأس المال:** ما يلاحظ من خلال ميزان حساب رأس المال أنه تم تسجيل عجز من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007، حيث قدر العجز ب 1.36 مليار دولار سنة 2000 وانخفض سنة 2001 و 2002 ثم ارتفع العجز من سنة 2003 إلى سنة 2006 حيث سجل العجز ب 11.22 مليار دولار بينما انخفض سنة 2007 إلى 0.99 مليار دولار ويعود هذا العجز إلى نقص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتسديد الجزائر للديون الخارجية مسبقا، في سنة 2008 إلى غاية سنة 2011 بدأ ميزان حساب رأس المال يسجل فوائض مالية حيث تم تسجيل 2.54 مليار دولار ليستمر في تحقيق الفوائض حيث تم تسجيل 3.457 مليار دولار و 3.177 مليار دولار على التوالي سنتي 2009 و 2010 ثم انخفض الفائض سنة 2011 ليصل إلى 2.375 مليار دولار ويعود هذا الفائض إلى زيادةرصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، في سنتي 2012 و 2013 تم تسجيل عجز مرة أخرى في حساب رصيد رأس المال ويعود ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، في سنة 2014 تم تسجيل فائض قدره 3.396 مليار دولار ثم تسجيل عجز مرة أخرى سنة 2015 وقدر ب 0.248 مليار دولار ويعود هذا العجز إلى عملية سحب الاستثمار الخارجي، ثم تسجيل فوائض مالية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018 وتعود هذه الفوائض إلىالاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر حيث ارتفعت إلى 1.2 مليار دولار سنة 2017 و1.5 مليار دولار سنة 2018 والشكل الموالي يوضح قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

شكل رقم (22): تدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر



المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد) حول الاستثمار في الجزائر2019.

وأشار تقرير كنوسيد لسنة 2019 حول الاستثمار في العالم أن الجزائر استفادت سنة 2018 علاوة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع صناعة السيارات.

و حسب نفس المعطيات, فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة, سنة 2018, في اتجاه الجزائر مثلت 2.3 بالمائة من التكوين رأس المال الثابت الإجمالي بحيث تجدر الإشارةإلىأن الارتفاع المسجل سنة 2018 جاء بعد الانخفاض المسجل سنة 2017 التي تراجعت خلالها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 23 بالمائةأي1.2 مليار دولار بعدما بلغت 1.6 مليار دولار سنة 2016.

و كانت كنوسيد قد تنبأت آنذاك بارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر بفضل الأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

و بالموازاة, عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للخارج نفس المنحى التصاعدي إذ ارتفعت قيمتها من 4 مليون دولار سنة 2017 إلى 880 مليون دولار, مما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا و نيجيريا.

و في نهاية سنة 2018, بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للداخل 30.6 مليار دولار مقابل 29.09 مليار دولار مجمعة نهاية سنة 2017, بينما ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للخارج 2.7 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار سنة 2017.

و في الأخير يمكننا القول بأن ميزان رأس المال في الجزائر عرف تذبذبا خلال السنوات الأخيرة للدراسة وهذا يعود إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، نتيجة ارتفاع حجم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي تفوق في واقع الأمر حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى جميع القطاعات خلال سنوات الدراسة، فعلى سبيل المثال بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر سنة 2011 قيمة 2.6 مليار دولار بينما بلغت الأرباح المحولة من قطاع المحروقات وحده 4.97 مليار دولار، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان رأس المال، والذي يرجع في الأساس إلى ضعف الرقابة فيما يخص عمليات تحويل الأموال، كما أن الإجراء الصادر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين بنسبة 51 بالمائة، بهدف جعل الجزائريين يقتسمون أرباح الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر وتقليص قيمة الأموال المحولة إلى الخارج، ولكن اتضح أن هذا الإجراء دون جدوى في تقليص تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، وهذا حسب دراسة جدوى أجريت على مستوى وزارة المالية حول هذا الإجراء ومدى أثره في الواقع ومساهمته في تقليص عمليات تحويل رؤوس الأموال والعملة الصعبة إلى الخارج.

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في تخفيف العجز في حساب رأس المال في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتحقيق فوائض على مستوى حساب رأس المال في بعض السنوات.

3- الرصيد الجاري الخارجي:

تعتبر التغيرات التي تحصل في رصيد الحساب الجاري نتيجة تأثره بتغير أحد مكوناته والمتمثلة في كل من الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان دخل العوامل والتحويلات، وهو ما سوف نقوم بتحليله.

ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أن رصيد الميزان الجاري الخارجي سجل خلال الفترة 2000 إلى 2013 فائضا بقيم متذبذبة، حيث سجل سنة 2008 أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة والمقدرة ب 34.45 مليار دولار وهذا نتيجة للتغيرات التي حدثت في رصيد الميزان التجاري، بسبب تزايد مداخيل صادرات المحروقات، والتي نجمت عن الارتفاع المتزايد لسعر البترول حيث بلغ سنة 2008 سعر 94.50 دولار للبرميل، وهو ما أثر بصفة مباشرة على رصيد الحساب الجاري نتيجة للحجم الضعيف لحسابي الخدمات والعوامل في تشكيل الحساب الجاري، لينخفض بعدها مباشرة سنة 2009 ويسجل مبلغ 0.41 مليار دولار مقابل رصيد 34.45 مليار دولار سنة 2008، ويعود تدهور رصيد الحساب الجاري خلال سنة 2009 إلى الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية وجاء هذا الانخفاض أساسا جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية.

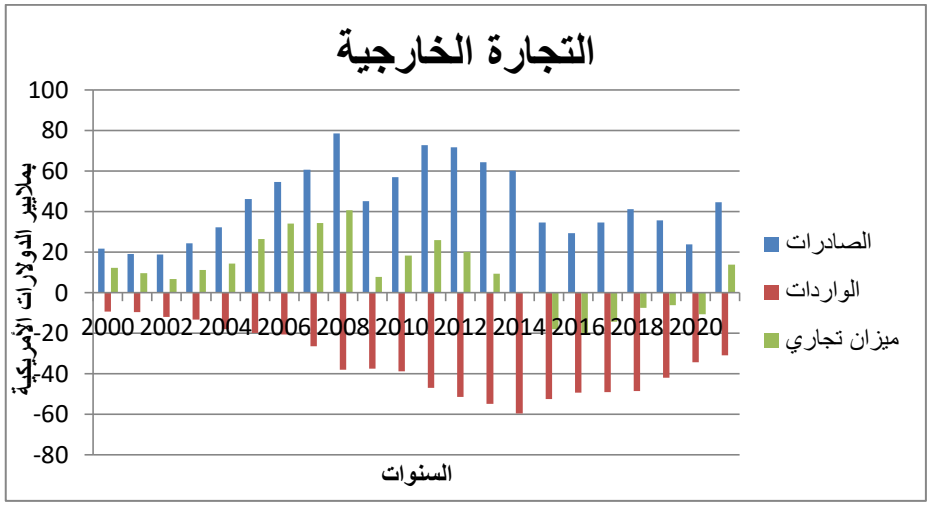
وقد انعكست حالة الانتعاش التي عرفها الميزان التجاري خلال سنتي 2010 و 2011 بالإيجاب على رصيد الحساب الجاري، و الذي شهد هو الآخر نموا معتبرا خلال هذه الفترة بحيث ارتفع رصيده من 0.41 مليار دولار سنة 2009 إلى 17.77 مليار دولار سنة 2011، قبل أن يشهد تدهورا و انخفاضا بداية من سنة 2012 ويصل إلى عجز بلغ أقصاه سنة 2015 ب 27.29 مليار دولار، والناتج أساسا عن الأزمة البترولية التي شهدها العالم آنذاك حيث انخفض سعر البترول خلال سنتين فقط بما يفوق 50

بالمائة من سعره وذلك من 105.9 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015، مما تسبب في صعوبات مالية للسلطات الجزائرية.

واستمر العجز خلال السنوات الموالية بسبب التراجع المتزايد لأسعار النفط، إلى جانب مستويات مرتفعة من الواردات، وذلك رغم التحسن الطفيف لهذه الواردات، كما سمح التحسن النسبي لأسعار البترول 20 بالمائة سنة 2017 بعد سنتين من انخفاض متواصل، بتقليص عجز الحساب الجاري إلى أن بلغ 16.71 و 17.11 مليار دولار كعجز سنتي 2018 و 2019 على الترتيب، و ما ساهم في هذا العجز خلال الستة سنوات الأخيرة هو عجز مختلف أرصدة الحساب الجاري، عدا بند صافي التحويلات الجارية الذي عرف فائضا خلال هذه الفترة، والذي نجم أساسا عن تحويلات معاشات التقاعد من منطقة الأورو في ظل تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار. وكذلك تسجيل عجز بنسبة 1.6 مليار دولار سنة 2020 ويرجع ذلك إلى الأزمة العالمية لجائحة كورونا وما نجم عنها من أزمات اقتصادية وانهيار أسعار المحروقات بينما في سنة 2021 تم تحقيق فائض في الميزان التجاري يقدر ب 13.9 مليار دولار.

ويمكن إعطاء شكل توضيحي لوضعية التجارة الخارجية نبين فيه الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري والتطورات الحاصلة خلال الفترة (2000-2021).

الشكل رقم (23): وضعية التجارة الخارجية (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (12)

4- رصيد ميزان المدفوعات: من خلال معطيات الجدول والملاحظ فيه تسجيل نتائج ايجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 إلى غاية 2013، حيث بلغ أقصاه عام 2008 بقيمة 36.99 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول العالمية ابتداءا من سنة 2000 والذي تولد عنه ارتفاع كبير في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر والتي مكنت من تسديد جزء كبير من المديونية، حيث ساهم هذا الوضع في خفض أعباء الدين وهو ما أدى بدوره إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة وتجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004، والذي ساهم في تحسين ميزان المدفوعات، حيث حقق هذا الأخير رصيدا ايجابيا قدر ب 9.25 مليار دولار سنة 2004 وهو ما يمثل ارتفاع ملحوظ في قيمة الرصيد مقارنة بالسنوات السابقة، كما تقلصت الديون الخارجية بفضل السياسة المنتهجة في هذا البرنامج اذ بلغت 21.41 مليار دولار سنة 2004 بعدما كانت 25.1 مليار دولار سنة 2000.

وفي سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك الانخفاض القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول مقارنة بسنة 2008، باعتباره العامل الرئيسي لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر.

وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال غامضا، مما يدل على اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا.

كما نلاحظ تسجيل رصيد سالب من سنة 2014 إلى غاية سنة 2021، ويعود هذا التراجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) في هذه الفترة، ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف بهدف تغطية ارتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول، أين سجلت سنة 2014 عجزا بمقدار 5.88 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات، ومع استمرار انخفاضها في سنة 2015 و 2016 استمر عجز ميزان المدفوعات حيث بلغ على التوالي 27.54 و 26.03 مليار دولار، وسمح ارتفاع أسعار النفط في سنة 2017 بتقليص عجز ميزان المدفوعات إلى 21.76 مليار دولار لكن تعتبر قيمة مرتفعة، وفي سنتي 2018 و 2019 انخفض العجز قليلا ليسجل على التوالي قيمة 15.82 و 16.93 مليار دولار وما يلاحظ من خلال التذبذبات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالريع البترولي يتأثر بالزيادة والنقصان، أي يتبع نفس منحى الأسعار زيادة وانخفاضا، وهذا راجع إلى عدم تنافسية الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج قطاع المحروقات رغم السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال البرامج التنموية إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه للأسواق الخارجية، وهذا ما يؤكد لنا عدم القدرة في التحكم في توازن ميزان المدفوعات من قبل السلطات الجزائرية فهو يتغير وفق عوامل خارجية متعلقة بالطلب و عرض النفط في الأسواق العالمية.

ومن خلال معدلات التغير في البنود المكونة لميزان المدفوعات نجد أن للميزان الجاري دور كبير في معدلات التغير الموجبة للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري، فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات أي بالصادرات النفطية التي تمثل حوالي 96 بالمائة من إجمالي الصادرات، وما يلاحظ انه خلال ارتفاع أسعار المحروقات فإن قيمة الموارد تزداد وبالتالي تصبح الصادرات تغطي الواردات وهو ما يحقق فائض في الميزانية والعكس في حالة انخفاضها يتم تسجيل عجز، وفي أغلب الفترات التي حقق فيها الميزان الجاري قيم موجبة فإن ميزان المدفوعات يحقق تحسنا في رصيده الإجمالي، مثلا في سنة 2008 أين حقق فيها الميزان التجاري أعلى قيمة له و المقدرة ب 40.60 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي قاربت 100 دولار للبرميل، الأمر الذي انعكس بدوره على الميزان الجاري ومن ثم على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وتسجيل العجز من سنة 2014 إلى غاية سنة 2021 في رصيد ميزان المدفوعات يعود بالأساس إلى العجز المسجل في الميزان الجاري إضافة إلى القيم المتدنية لرصيد حساب رأس المال وذلك بسبب تراجع في أسعار المحروقات.

ما يمكن قوله على وضع رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر أنه لم يستقر وبقي متذبذبا خلال فترة الدراسة 2000 إلى سنة 2021 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف وجائحة كورونا، وهو ما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات وخاصة في ظل غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة، والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية، بالإضافةإلى عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج والذي يرتكز على إيرادات الجباية البترولية، حيث أنه في حالة انهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة الاقتصادية، لذلك ولحد الآن لا يزال يخضع ميزان المدفوعات الجزائري إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

إلا أن صندوق النقد الدولي يشيد بالتعافي التدريجي للاقتصاد الجزائري في سنة 2021إلى مسار النمو والتوازنات المالية، مسجلة انطلاقة اقتصادية جديدة للبلاد.

وبفضل تجسيد سياسة ترشيد الواردات، تمكنت البلاد بعد سنوات من العجز، من تسجيل فائض في الميزان التجاري بأكثر من مليار دولار في نهاية نوفمبر وهو رصيد إيجابي مرشح لأن يتجاوز قيمة 2 مليار دولار في نهاية السنة، وعليه فإن مداخيل صادرات البلاد قد سمحت بتغطية تكاليف الواردات في 2021 من دون اللجوء إلى احتياطات الصرف.

غير أن الجائحة كانت لها رغم ذلك آثار ملموسة على التضخم، الذي ارتفع إلى 5 بالمائة بنهاية السنة (مقابل 2.4 بالمائة في 2020)، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي وتكاليف اللوجيستيك وهو ما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع محليا.

كما زادت الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد منذ الثلاثي الأول من 2020 –على غرار بقية العالم– من تفاقم عجز الميزانية جراء ارتفاع النفقات الموجهة لمواجهة الآثار المالية للأزمة.

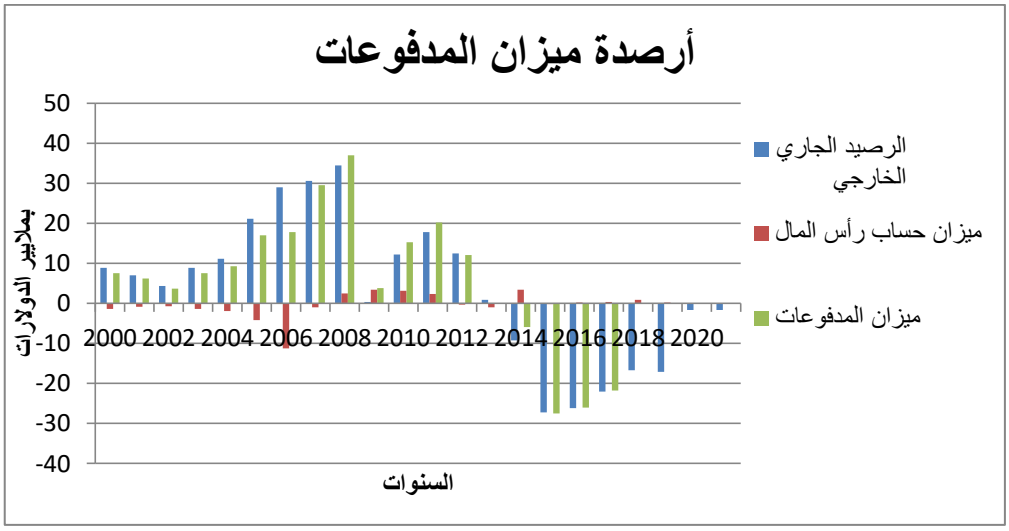
لكن وعكس بعض السيناريوهات المتشائمة، فإن الجزائر لم تلجأ إلى طبع الأوراق المالية ولا إلى الاستدانة الخارجية، حيث تم تمويل الخزينة بشكل كلي من خلال اللجوء إلى آليات الخزينة وصندوق ضبط الإيرادات.

ويعتبر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في هذا الصدد أن "التصدي السريع للسلطات الجزائرية، قد سمح بالحد من الآثار الصحية والاجتماعية للأزمة."

وأكد مجلس إدارة الصندوق في ختام مشاوراته مع الجزائر لسنة 2021، أن 'الاقتصاد الجزائري بصدد التعافي التدريجي من الصدمتين التي تعرض لهما معا في آن واحد خلال 2020، وهما وباء كوفيد– وانخفاض أسعار النفط.

وفضلا عن الإصلاحات الهيكلية وإجراءات التصدي للأزمة الصحية، فإن سنة 2021 قد تميزت أيضا بتعزيز الترسانة القانونية المسيرة للاقتصاد، لاسيما مع بداية السريان الفعلي للقانون الجديد للمحروقات، وإعداد قانون جديد للاستثمارات والمصادقة على قانون يجرم المضاربة.
ويمكن إعطاء شكل توضيحي نبين فيه التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(24): تطور أرصدة ميزان المدفوعات (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (12)

خلاصة الفصل الرابع:

تناولت الدراسة في هذا الفصل الجانب التحليلي للعجز الموازني في الجزائر من خلال السياسات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى الارتباط الوثيق بين السياسة النقدية والمالية على الرغم من حقيقة أن كلتا السياستين تختلفان في بعض الأحيان من حيث آليات النقل والوقت المشترك في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، وللسياسات النقدية والمالية تأثير عميق على مستوى تكوين المدخرات والاستثمارات والإنتاج والعمالة فضلا عن جدوى الحساب الخارجي، وإن مستوى وهيكل الضرائب وحجم ونمط الإنفاق العام، وأبعاد العجز المالي ومصادر تمويله، والتغيرات في عرض النقد، وتوافر وتوزيع الائتمان بالإضافة إلى تكلفته من العوامل الرئيسية المحددة لهيكلالإنتاج والأساس المنطقي لتنسيق السياسة النقدية والمالية والترتيبات المؤسسية والتشغيلية المرتبطة بهامستمدة من الأهداف المترابطة الآتية:

1- وضع أهداف ثابتة ومتفق عليها داخليا للسياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق نمو مستقر غير تضخمي.

2- تيسير التنفيذ الفعال لقرارات السياسة العامة لتحقيق الأهداف المحددة للسياسات النقدية والمالية بكفاءة من خلال تبادل المعلومات الداعمة المتبادلة والمناقشات الهادفة.

3- إلزام كل من البنك المركزي والحكومة على تبني سياسة مستدامة.

و في حالة عدم التنسيق الفعال بين السياستين من الممكن أن يؤدي الى عدم الاستقرار المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وضغوط أسعار الصرف والتضخم السريع، والتأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

وحسب الدراسة أيضا فإن الجزائر تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة وهو ما أدى إلى تفاقم العجز في ميزانيتها العامة ففي حالة انتعاش أسعار النفط تتخذ الدولة سياسة انفاقية توسعية بينما في حالة تهاوي أسعار النفط تقوم باتخاذ سياسة إنفاقية انكماشية، ومن أجل القيام بعمليات التمويل الناجمة عن

العجز بعد استنفاذ صندوق الموارد قامت بتمويل جديد وهو التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالإصدار النقدي.

في مجال السياسة النقدية وبعد صدور قانون النقد والقرض 1990 الذي تم من خلاله ضبط مسار ودور السياسة النقدية في تحقيق أهدافها من خلال تطبيق الأدوات غير المباشرة، ومع بداية الألفية الثالثة التي تميزت بوفرة السيولة تم استحداث أداتين جديدتين "أداة استرجاع السيولة سنة 2002، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة سنة 2005" بالإضافة إلى إدخال مختلف التعديلات للتأثير على مسار السياسة النقدية من بينها " الأمر 01-01، الأمر 10-04، الأمر 03-11، القانون 17-11".

في مجال السياسة التجارية اعتمدت الحكومة سياسة تنموية كإنشاء المناطق الحرة في الجنوب وتقديم تسهيلات للمصدرين كتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وإلغاء العديد من العقبات التي تعرقل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وساعد إتباع تلك السياسات في خلق مناخ استثماري جيد.

وكذلك تناولت الدراسة أثر العجز الموازني على بعض المتغيرات الاقتصادية وتبين من خلال الدراسة أن العجز الموازني له أثر على النمو الاقتصادي والبطالة واستقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي.

ورغم ما تقوم به الدولة من تشريعات وقوانين تخص الاستثمار إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات بالرغم من كل الإصلاحات والبرامج المسطرة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراسة وتحليل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر من خلال الدراسة النظرية والتحليلية تبين أن العجز الموجود هو عجز هيكلي مزمن ومتأصل لعقود من الزمن، وقد لجأت الحكومة في تمويل هذا العجز إلى عدة مصادر سواء محليا وهو ما نجم عنه تفاقم حجم الدين العام الداخلي، وعادة ما يصاحب تمويل عجز الميزانية العامة بعض الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني والتي تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي، أهمها أثر مزاحمة القطاع الخاص التي تنجم عن تمويل العجز المالي للحكومة بموارد كانت موجهة إلى القطاع الخاص وبالتالي تقليل الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص، خصوصا حجم القروض التي تتحصل عليها الحكومة من البنوك التجارية، بالإضافة الى الموجات التضخمية التي يمكن أن تنجم عن تمويل العجز بالإصدار النقدي، إضافة للآثار السلبية التي يسببها هذا العجز على ميزان المدفوعات، أو اللجوء إلى الأسواق الدولية وهو ما يسفر عنه إنغماس في دائرة الديون الخارجية، وكذلك التبعية السياسية للجهات المقرضة.

وقد تبين أن المشكلة ليست في التقليل من الإنفاق الحكومي فحسب، بل هناك حاجة ماسة للإنفاق العام من خلال زيادة الإيرادات العامة حتى لا يصاب الاقتصاد الوطني بالكساد نتيجة تخفيض الإنفاق العام، وهذا ما يترتب عليه إضرار بالطبقات الفقيرة والمتوسطة، بل لابد من توجيه النفقات العامة إلى المجالات المهمة والضرورية والتي تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتعود بالنفع العام على الدولة، ومن جهة أخرى البحث عن موارد إضافية للدولة تكون بمثابة الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة وتساعد على التخفيف من عجز الموازنة العامة كفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل عن طريق الصكوك الإسلامية وغيرها من الصيغ الأخرى.

ومن أجل التخفيف للعبئ على الخزينة العمومية، قامت الحكومة بتسطير مجموعة من الأهداف في ظل البرنامج الجديد للنمو، ومن أهم محاوره: تشجيع الصناعات التحويلية، تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرافقة المؤسسات الناشئة، عصرنة القطاع الفلاحي، الانتقال الطاقوي بتأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، تنويع الصادرات ودعم الاستثمار المنتج.

أولا- اختبارالفرضيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة يمكن اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجاباتأولية على تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى " **أن العجز الموازني له آثار على الاقتصاد الجزائري**"بما أن اقتصادنا يعتبر من بين الاقتصاديات النامية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي خاصة، وهذا ما يدل على عدم عمل المضاعف، وبالتالي فإن أي عجز في الميزانية يقابله تمويل بأحد مصادر التمويل المعروفة وتتمثل في: الدين العام والإصدار النقدي الجديد، ولكل مصدر من هذه المصادر له آثاره السلبية، كما أن العجز في الموازنة العامة قد يكون ناتج عن عوامل سياسية أو اجتماعية كزيادة النمو الديمغرافي، ولهذا يمكن القول بأن عجز الموازنة العامة يعتبر ظاهرة هيكلية لصيقة بالاقتصاد وقد يكون سياسة اقتصادية تتعمدها الدولة نتيجة لتعدد العوامل المسببة له.

الفرضية الأولى: التي تنص على: "**ستكون السياسة الاقتصادية المستخدمة للحد من العجز الموازني لها تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني.**"، **فرضية صحيحة،** وما يثبت صحة الفرضية هو أنه هناك عدة سياسات اقتصادية يمكن استخدامها للحد من العجز الموازني ولها تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني، نذكر منها: زيادة الإيرادات الحكومية من خلال تحسين نظام الضرائب، زيادة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة في الضرائب وتقليل التهرب الضريبي، خفض النفقات الحكومية من خلال تقليل المصاريف الإدارية وتحسين كفاءة الانفاق الحكومي وتقليل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات، تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الناشئة والمبتكرة وتعزيز الصادرات وتحسين البنية التحتية، تحسين ادارة الدين العام من خلال اصدار السندات الحكومية واعادة هيكلة الديون وادارة الدين بشكل فعال، تحسين الشفافية والحوكمة في القطاع العام يمكن أن يسهم في تقليل الفساد و تحسين ادارة الموارد الحكومية.

الفرضية الثانية:"**يمكن أن تكون توجهات السياسة الاقتصادية الحالية هي السبب الرئيسي وراء زيادة العجز الموازني في الجزائر.**"، **هي فرضية صحيحة،** وما يثبت صحة الفرضية هو نظرا لوجود عدة عوامل يمكن أن تسهم في زيادة العجز الموازني نذكر منها: ضعف إدارة النفقات الحكومية وزيادة الإنفاق العام دون توازن مع الإيرادات، تراكم الديون العامة ودفع فوائد مرتفعة على الديون، تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة للتحديات الداخلية والخارجية، و قد تكون هناك عوامل أخرى مثل التغيرات العالمية في الأسواق والظروف الجغرافية والسياسية والمأساة الصحية كما حدث مع جائحة كوفيد 19 التي أثرت على الاقتصادات العالمية.

الفرضية الثالثة:التي تنص على:" **هناك اختلاف في الفكر الاقتصادي حسب طبيعة العلاقة بين العجز الموازني والسياسة المالية والعجز الموازني والسياسة النقدية.**" **فرضية صحيحة،** وما يثبت صحة الفرضية هو فعلا هناك اختلاف في الفكر الاقتصادي حسب طبيعة العلاقة بين العجز الموازني والسياسة المالية والعجز الموازني والسياسة النقدية لأنهما جزئين مهمين من السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار، لأن السياسة المالية تتعلق بكيفية ادارة الانفاق الحكومي والايرادات بينما السياسة النقدية تتعلق بكيفية ادارة البنك المركزي للتأثير على الكمية النقدية وأسعار الفائدة، بالنسبة للاختلاف في الفكر الاقتصادي بين المدارس الاقتصادية يمكن أن يكون في النظرة الى العواقب المحتملة للعجز الموازني والسياسة المالية والسياسة النقدية ويمكن أن يؤثر هذا الاختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات.

الفرضية الرابعة: التي تنص على: " **من المتوقع أن يكون للعجز الموازني تأثيرسلبي على النمو الاقتصادي والاستثمار في الجزائر.**" هي **فرضية صحيحة،** وما يثبت صحة الفرضية أنه يمكن أن يكون للعجز الموازني تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والاستثمار وهذا بسبب عدة عوامل منها: ارتفاع تكلفة الاقتراض لأنه من الممكن أن يؤدي زيادة الديون العامة لتكبير تكلفة الفائدة وبالتالي زيادة العبئ المالي على الحكومة وهذا يمكن أن يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة، تأثيرات على العرض النقدي لأن العجز الموازني يؤدي الى زيادة الامدادات النقدية مما يؤثر على التضخم ويزيد من ضغط الأسعار، كما يؤثر العجز الموازني على قدرة الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارفي التعليم والصحة والبنية التحتية، وقد يكون العجز الموازني أحد الوسائل التي تستخدمها الحكومة لتمويل الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

ثانيا– نتائج الدراسة:

– تأثيرات على النمو الاقتصادي: حسب الدراسة فإن العجز الموازني له تأثيرسلبي على النمو الاقتصادي، وذلك نظرا لتقليل الإستثمارات الحكومية وارتفاع تكلفة الاقتراض.

– تأثيرات على التضخم: أشارت الدراسة الى أن العجز الموازني يمكن أن يزيد من معدلات التضخم نتيجة لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي.

– الضغوط على العملة والسياسة النقدية: حسب الدراسة فإن العجز الموازني يمكن أن يضع ضغوطا على قيمة العملة المحلية لذلك وجب تكييف السياسة النقدية.

– تأثيرات على الاستهلاك والانفاق: حسب الدراسة فإن العجز الموازني قد يؤدي إلى تقليل الانفاق على الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية بسبب سياسة التقشف في الميزانية الحكومية.

– تأثيرات على القطاع الخاص: حسب التحليل فإن العجز الموازني له تأثير على الثقة بالاقتصاد، وبالتالي على استثمارات القطاع الخاص.

– تظهر أهمية علاج عجز الموازنة العامة للدولة في أنه يفيد الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين بصفة خاصة، وهذا يكون حسب الحلول التي تنتهجها الدولة، وليس فيما يفرض عليها من برامج خارجية.

– تنوع مصادر التمويل الداخلية والخارجية لعجز الموازنة العامة للدولة، وازدياد حجم الدين العام الداخلي والخارجي، أدى إلى زيادة الإنفاق العام المخصص لفوائد وأقساط الديون، وهذا ما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة، وهكذا أصبح العجز دوامة غير متناهية.

– تنامي العجز الموازني في الجزائر يعود إلى ضخامة حجم النفقات العمومية وتراجع موارد الجباية البترولية المحسوبة على أساس السعر المرجعي لبرميل النفط وليس الحقيقي.

– تعتمد الجزائر العجز الموازني في تحريك الدورة الاقتصادية، متخذة من الفكر الكينزي كخلفية فكرية في إستراتيجيتها المالية.

– هناك آثار سلبية خطيرة ظهرت مع التوسع في العجز الموازني، والذي يتم تغطيته عن طريق تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإصدار كتلة نقدية دون وجود مقابل لها على مستوى البنك المركزي، هاتان

خاتمة:

الآليتان مع التوسع فيهما مع مرور الوقت أدى إلى ظهور انعكاسات خطيرة خاصة في مجال تضخم الكتلة النقدية والأسعار، وتدني قيمة الدينار دون أن يكون هناك أثر ايجابي على الصادرات.

– ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة هي ظاهرة مركبة ومعقدة، ولا يمكن إرجاعها إلى سبب وحيد بل تعود إلى شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه، وهي عوامل ومؤثرات بعضها يعود إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الآخر يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدولة، بمعنى آخر أن العامل الأول لحدوث عجز الموازنة العامة يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، لأسباب متنوعة منها ما هو ضروري كالظروف الطارئة، مثل الكوارث الطبيعية والحروب وغيرها، ومنها ما هو غير ضروري كانتشار الفساد وغيرها، أما العامل الثاني يتمثل في تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى.

ثالثا–التوصيات:

– ضبط وترشيد الإنفاق العام، لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات العامة.

– ضرورة إصلاح السياسة المالية وإيجاد التوازن بين ترشيد النفقات العامة وتنويع الإيرادات غير النفطية وهذا بتطبيق برامج إنعاش اقتصادي تتماشى والسياسة الاقتصادية؛

– ضرورة تكييف النفقات العامة بشكل يسمح للجزائر بتحقيق مستويات ملموسة من معدلات النمو من خلال دعم نفقات التجهيز التي تساهم في تمويل الإيرادات والقيام بالإصلاحات المالية لدعم آفاق النمو في الجزائر؛

– القيام بإصلاح ضريبي يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية؛

– التوظيف السليم لفوائض الجباية البترولية؛

– ضرورة إيجاد مستويات مضمونة من الرخاء الاجتماعي والتحكم في أسعار المنتجات حتى لا تجد نفسها في كل مرة مضطرة لرفع الأجور؛

–الاهتمام بمرونة الجهاز الإنتاجي في قطاعي الزراعة والصناعة لأن الجهاز الإنتاجي يضمن التحكم في التضخم وتحقيق مستويات مهمة من النمو وهذا من خلال سعر الفائدة المحدد من طرف بنك الجزائر؛

– الاهتمام بتوسيع دائرة الائتمان لبنك الجزائر وتحديد علاقته بالخزينة العمومية لما يخدم السياسة النقدية الفعالة والرشيدة، وعصرنة القطاع المالي والمصرفي، من أجل تهيئة المناخ المناسب للاستثمار؛

خاتمة:

– التركيز على الطاقات المتجددة كمصدر تمويل دائم بدلا من الطاقات التقليدية؛

– الاهتمام بالمصادر الأخرى المحققة للنمو الاقتصادي ما عدا الإنفاق الحكومي مثل السياسة النقدية؛

– عدم الإفراط في مصادر التمويل التضخمي خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي؛

– اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل الجهاز الإنتاجي؛

– تثمين دور السياسة النقدية غير المباشرة وبصفة خاصة دور السوق المفتوحة؛ وإبراز دورها في تمويل عجز الموازنة؛

– إعادة الدور الحقيقي للخزينة العمومية من خلال مشاركتها في السوق المالي وضبطها لمعدلات الأسعار والتنسيق مع البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة التوازنية؛

– تنشيط دور بورصة الجزائر الذي لا يزال إلى اليوم مهمشا وحياديا في الاقتصاد الوطني؛

– التنسيق بين التوسع والانكماش لكلتا السياستين بما يخدم أهدافها النهائية؛

– تنويع الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية الكلية بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية مثل التشغيل والاستقرار في ميزان المدفوعات؛

– تشجيع الاستثمار الخاص بعيدا عن النفطبتخفيض الفائدة على الإقراض وعدم اعتماد هذا المبدأ كحبر على ورق؛

– ضرورة إيجاد طرق أخرى للحد من البطالة دون الاعتماد على التوسع في الإقراض لماله من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى البنوك التجارية خاصة؛

– محاولة إيجاد سبل لامتصاص الطلب الكلي المتزايد بجهاز عرض قوي حتى تتفادى أية فجوة تضخمية وذلك بمرونة الجهاز الإنتاجي؛

– تخفيض الميل الحدي للاستيراد الذي يزداد بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى وفي المقابل تشجيع المنتوج الوطني وترقية الصادرات؛

– الاهتمام بالاستثمار وإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها فعلا تمثل أحد مقاييس التطور الاقتصادي لبلدان العالم؛

يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية الكلية لا تقتصر فقط على السياسة النقدية أو المالية وإنما تتعداها إلى جميع السياسات الفاعلة والهادفة والتي تتضمن توليفة ما يسمى بالتوازن الاقتصادي بما في ذلك التحكم في البطالة والتضخم والرفع من مستويات النمو واستقرار قيمة العملة الوطنية.

رابعا– آفاق الدراسة:

من خلال التمعن في دراستنا وكذا النتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح بعض المواضيع للدراسة مستقبلا والتي يمكن من خلالها مواصلة سلسلة البحث العلمي في مجال عجز الميزانية العامة ومن بين المواضيع يمكننا ذكر أهمها:

1– أثر عجز الموازنة العامة على المتغيرات الاقتصادية.
2– الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز على الاقتصاد الجزائري.
3– التكامل الاقتصادي للدول العربية ودوره في تمويل عجز الموازنة العامة.
4– الحد الأمثل لعجز الموازنة العامة وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.
5– آليات سد عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.
6– رؤية استشرافية مستقبلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بإدماج الاقتصاد الموازي.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

- محمد صلاح، **تحليل كلي للتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي التضارب في السياسات الاقتصادية الكلية**، المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، 2019.
- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- أحمد شعبان محمد علي، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، الطبعة 01، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- أ.د عباس كاظم جاسم الدعمي، **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2019.
- د.فهد مغيمش حزيران الشمري أ.د محسن عبد الله الراجحي أ. د توفيق عباس المسعودي، **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
- د. عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية** – حالة الجزائر– ،الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية**، دراسة تحليلية قياسية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2018.

- صباح الحسيني، **أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2018.
- أحمد محمد عادل عبد العزيز، **الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع) سعر الفائدة– متغيرات التضخم –الضرائب– عجز الموازنة**، دار العليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
- إسماعيل محمد هاشم، **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.
- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر، 2008.
- إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.

قائمة المراجع:

- بربيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- بلعزوز بن على، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- بن قدور علي، يبرير محمد، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاوية، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.
- حسن السيد حامد خطاب، **أسباب استحقاق الربح دراسة تطبيقية مقارنة بين أحكام الشركات في الفقه الإسلامي**، الطبعة الأولى، أبتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- حميد جاسم الجميلي، **النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2016.
- خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، القاهرة، 2016.
- رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.
- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن 2011.
- سي محمد كمال، **الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

قائمة المراجع:

- الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
- عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، الطبعة الأولى، حروف منشورة للنشر الالكتروني، 2016.
- عبد الرزاق بن عمرة، **السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير دراسة تحليلية قياسية**، الطبعة، ألفا للوثائق، عمان، 2020.
- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، الجزائر، 2014.
- د احمد المشهداني، د نبيل إبراهيم الطائي، **مدخل إلى المالية العامة**، الطبعة العربية، دار الأيام لنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، **آليات سد عجز الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.
- يلس شاوش بشير، **المالية العامة** المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- عبد الله الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- د قرومي حميد، **الموازنة العامة لبيت المال المعاصر** دراسة مقارنة مع الفكر المالي الحديث، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2020.
- د محمد خصاونة، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- عبد الله الطاهر، موفق عبد الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركزيزيد للنشر، الكرك، 2006.
- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الخامسة، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- د.عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي**، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2002.

قائمة المراجع:

– د.عادل فليح العلي ود.طلال محمود كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1989.

– د.احمد عبد الباقي، **ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها**، مطبعة دار الكتاب العربي، عمان، 2013.

– د.سعدي ابراهيم، **ميزانية الدولة**، الطبعة الأولى، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 2007.

– د.طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، بدون سنة طبع.

– د خالد شحادة الخطيب، د أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن**، 2018.

– عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

– د نوزاد عبد الرحمن الهيتي، د منجد عبد الطيف الخشالي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

– فليح حسن خلف، **الأسواق المالية والنقدية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

– فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.

– مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

– محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.

– محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية –نظرية تحليلية قياسية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

– محمد علي محمد أحمد البنا، **القرض المصرفي دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعين**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006.

– محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيعوالطباعة، عمان، 2010.

– محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، إسكندرية، 2002.

- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الوادي الجزائر، 2007.
- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية، 2013.
- نصر حمود مزيان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- هشام محمود الاقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2014.
- وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.
- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، الطبعة الأولى،مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

2) الأطروحات الجامعية:

- آمال موساوي، **انعكاسات سعر الفائدة على السياسة الاقتصادية الكلية(دراسة حالة الجزائر 2000-2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020-2021.
- إكن لونيس، **تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -03-، 2016-2017.
- صيفور فضيلة، **الآثار النقدية للعجز الموازني دراسة تحليلية قياسية للجزائر مقارنة ببعض الدول النفطية خلال الفترة 2000-2020**، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2021-2022.
- بن طالبي فريد، **فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي "حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.
- بورابة إيمان، **الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات (دراسة حالة الجزائر2000-2018)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020-2021.

قائمة المراجع:

- بزاوية محمد، **الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة تلمسان الجزائر، 2009-2010.
- بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2015-2016.
- سعد أولاد العيد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة – حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
- شعيب يونس، **الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد**، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر،2015 – 2016.
- بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر(1990-2005)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- جاب الله مصطفى، **قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر -03-، 2014-2015.
- حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر1990-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة -، 2015-2016.
- درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية "عرض تجارب دولية "**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016-2017.

- بلال جمال أحمد عكاشة، **تمويل عجز الموازنة العامة في الأردن: آثاره وصعوباته دراسة تحليلية 2005- 2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اقتصاد الأعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،2017.
- بنابي فتيحة، **تقييم دور معدل الفائدة في الاقتصاد على ضوء الواقع العملي والمساهمات الفكرية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015-2016
- برحومة سارة، **أثر السياسة الانفاقية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990- 2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطورالثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020.
- بونحاس عادل، **دور الصناديق السيادية في ضبط الميزانية العامة وتخفيض حجم الدين العمومي**، أطروحة دكتوراه علوم في شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019.
- سليمان شيباني، **سعر الصرف و محدداته في الجزائر(1963-2006)**، مذكرة ماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009.
- نرمين معروف غفور، **اثر عجز الموازنة الحكومية على عجز ميزان المدفوعات مع إشارة خاصة لبعض الدول النامية للمدة 1980-1995**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 1998.

3) المقالات:

- أبوبكر خوالد، **تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد02، العدد07، فبراير 2018.
- شليق عبد الجليل، عبد الوهاب دادن، **العجز الموازني واختلال منظومة التوازن الاقتصادي حقيقته وآليات تمويله تفكيك مصطلحي**، حالة الجزائر 2014/2001، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر المجلد 7، العدد2، ديسمبر 2017.
- أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد02، العدد07، أفريل 2017.
- عبد الله حمد الدباش، ميسون مجيد الناصر، **دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003- 2016**، مجلة جامعة جيهان – اربيل العلمية، العراق،

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان – اربيل في العلوم الإدارية والمالية، 2018.

- بودلال علي، **العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد06، سبتمبر 2018.
- وسيلة السبتي، محمد لمين علون، حليمة عطية، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد05، العدد01، 2019.
- دردوري لحسن، عجز **الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع عشر، الجزائر، 2013.
- سندس حميد موسى، **تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة**، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 21 السنة الحادية عشر، العراق ،2017.
- أزاد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، **انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد18، 2010.
- يوسف قاشي، **إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد العاشر، الجزائر، 2016.
- حميدة مختار، كزيز نسرين، **آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد الأول، العدد الاقتصادي 35(01)، الجزائر، 2018.
- إسحاق خديجة، **سياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد04، سبتمبر2015.
- موساوي أمال، جاب الله مصطفى، **أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)-دراسة قياسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد12، العدد2 ، 2019.
- أسماء خضر ياس، أحمد صبحي جميل، **أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004-2013**، مجلة الدنانير، العدد 09، 2016.
- أمينة بودريوة، محمد مالكي، **أثر التضخم على عوائد الأسهم في بورصة الجزائر خلال الفترة: 2008-2018**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد05، العدد02، 2019.

قائمة المراجع:

- أنور عباس ناصر، **الضرائب ودورها في تعزيز إيرادات الموازنة العامة للدولة دراسة تحليلية للفترة من 2003-2016**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد10، العدد03، 2018.
- أورزيق ألياس، شريف إسماعيل، **قراءة في تطور مؤشرات الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2013**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد03، العدد06، 2016.
- باصور كمال، **أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر2000-2012**،مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية، العدد 06، 2016.
- بسدات كريمة، **دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق ، المجلد03، العدد05، 2016.
- البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، 2004.
- بقبق ليلى أسمهان، بورقعة سنوسي، **دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة –حالة الجزائر- دراسة قياسية 1990-2014)**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد02 العدد01، 2016.
- بن البار أمحمد، سنوسي، **أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016.
- بن العايش فاطمة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الاستفادة من التجارب العلمية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، العدد 06، 2018/12.
- بن جلول خالد، بعلي حمزة، فلفول عبد القادر، **دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد07، جوان 2019.
- بن شني عبد القادر، **أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 02، جامعة مستغانم، 2015.
- بن طالبي فريد، **أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1990-2009**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 10، 2011.
- بن عزة إكرام، شليل عبد اللطيف، **تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، 2018.

قائمة المراجع:

- بن عزة جليلة، **سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2006-2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(1) جوان2012.
- بوالكور نورالدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد32، الجزء الثاني /جوان 2018.
- بوزيدي سعاد، طالب دليلة، **أثر تغير سعر الفائدة وعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي- دراسة قياسية حالة الجزائر-**، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، مجلد 05، العدد03، 2017.
- بوشنب موسى، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013**، مجلة معارف، السنة 10، العدد19، ديسمبر2015.
- بوعافية سمير، رحالي بلقاسم، **دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد01، 2018.
- بونقاب مختار، زواويد لزهاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد03، مارس2018.
- جسور مصطفى، محمد عيسى محمد محمود، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية في الفترة 2000-2016**، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد10، العدد02، 2018.
- جمال سويح، علال بن ثابت، **فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 05، العدد17، سبتمبر 2019.
- جمال عزيز فرحان العاني، **ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة والفساد)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط ، العدد 19، 2015.
- حدادي عبد اللطيف، **تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية**، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 05، العدد03، 2017/9/30.
- حراق مصباح، **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد06، ماي 2012.
- حسان بخيت، **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد15، العدد20، 2019.
- حساني بوحسون، بربري محمد أمين، **أثر معدل إعادة الخصم على حجم المعروض النقدي، حالة بنك الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (VAR) للفترة من (1990-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد02، أوت 2019.

قائمة المراجع:

- حسن بن العارية، عبد السلام بلبالي، **تحليل فعالية ادوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر 2000-2014**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد04، 2017.
- حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، **صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 03، 2015.
- حميد حسن خلف، سعد صالح عيسى، **السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2016)**، مجلة الدنانير، العدد16، 2019.
- خالد بن عبد الرحمن المشعل، **الفائدة والربا شبهات وتبريرات معاصرة**، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد الثمانون،2008.
- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر :دراسة قياسية تحليلية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد07، جويلية 2014.
- دردوري لحسن، **فعالية السياسة في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر1990-2014**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11 ديسمبر 2016.
- رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013.
- رسول حميد، **الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر**، معارف، العدد21، 2016.
- ساجي فاطيمة، **فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة**، مجلة المعيار، العدد20، ديسمبر 2017.
- سارة بوسيس، احمد ضيف، **سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد01، 2020.
- ستيتو مليكة، محمد بن بوزيان، **مسار السياسة النقدية في الجزائر وآثارها على التحول الاقتصادي**، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 05، العدد2009،01.
- سعدون حسين فرحان، ثابت خميل ابراهيم، **الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمدة (1990-2010)**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد04، العدد02، 2014.
- سكنه جهيه فرج، **أسباب ومصادر البطالة في البصرة 2003-2011**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة، المجلد 09، العدد28، 2013.

قائمة المراجع:

- سليم مجلخ، **دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013-سبتمبر 2015**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 24- العدد03، أكتوبر 2018.
- سليمان كعوان، **تحليل العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، 2017.
- سليمة طبايبية، ساسية عناني، **السياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي -دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)-**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 08، العدد03، جوان 2017.
- سمية بلقاسمي، **أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر (2000-2014)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد05، السنة الخامسة، 2014.
- سويح جمال، بن ثابت علال، **دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2020.
- سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، **اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014**، مجلة الحقيقة، العدد41، 2017.
- شليحي طاهر، غربي يسين سي لاخضر، **ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد01، 2019.
- شنوفي نور الدين، موساوي روميصاء، **الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية أم خيار استراتيجي دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة العلوم التجارية، العدد الخاص02، 2017.
- صاري علي، **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد04، 2013.
- صلاح محمد، قرواط يونس، **المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة -قراءة في قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول سعر الفائدة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد04ن 2017.
- عباس كاظم الدعمي، ميساء سعد جواد حبي، **دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة(1995-2011)**، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 11، 2014.

قائمة المراجع:

- عبد الحسين جليل الغالبي، **أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، مجلد02، العدد12، 2009.
- عبد الحق طير، عقبة ريمي، **فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1995-2015)**–، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 03،2017.
- عبد الله البحري، علي صاري، **تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، العدد13، ديسمبر 2017.
- عبود عبد المجيد، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد04، ديسمبر 2017.
- عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد02، أفريل 2018.
- علي ذهب، **أليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي**، مجلة البحوث والدراسات، العدد24، السنة14، 2017.
- عمار زيتوني، إيمان بوعكاز، **ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (1963-2011)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد10، جوان 2016.
- عمار مجيد كاظم، **سعر الفائدة من وجهة النظر التقليدية والاسلامية**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 32، 2012.
- عنترة برياش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد03، العدد05، 2018.
- عيساني العارم، **دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد03، مارس2018.
- غريب بولرباح، خضير سفيان، **تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2004-2014**، مجلة معارف، العدد23، 2017/12.
- فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 01، العدد02، 2015/3/1.

قائمة المراجع:

- فريد معارفي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد03، ديسمبر2015.
- فوزي شوق، **قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود كتغيرات اقتصادية ضابطة**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد05، العدد01، 2018.
- قرينعي ربحية، نوي طه حسين، **أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد 33، 2017.
- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكر، المجلد05، العدد08، 2005.
- كرمين سميرة، بقيق ليلى اسمهان، **أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2014)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد09، 2018.
- ممدوح الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري**، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد، السعودية، المجلد 03، العدد 06، 2001.
- خالد محمد السواعي، أنور أحمد العزام، **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الأردن، المجلد02، العدد 02، 2015.
- تمار أمين، **اختبار سببية toda- yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990 -2016)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر، العدد 09، 2018.
- لوريس يحي صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، **آليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة2003-2015**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 108، المجلد24، 2018.
- ماجدة مدوخ، **أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.
- مايح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، **تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر -دراسة للمدة من (2001-2011)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 11،المجلد12، العدد35، 2015.

قائمة المراجع:

- محاسن عثمان حاج نور، **أثر عرض النقود على معدلات التضخم في السودان للفترة من 2010-2018**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2019.
- محبوب مراد، باري عبد اللطيف، **دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد02، 2017.
- محمد بلعيدي، **واقع التنسيق بين السياستين المالية و النقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2011)**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 03، جوان 2012.
- محمد بلوافي، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد02، جوان 2012.
- محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مجلة بحوث الاقتصادية عربية العدد 66، ربيع2014.
- محمد سلمان كريم العزاوي، عبد الصاحب نجم عبد الجبوري، **تقويم أسس إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل الموازنة الفدرالية لعام 2008**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد15، العدد53، 2009.
- محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور- دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16، 2016.
- محمد كريم قروف، **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013.
- محمد ماحي، محمد حداد، **الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000 إلى 2016**، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جانفي 2020.
- محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي**، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، 2015
- مراس محمد، عيدوني حليمة، بن سماعين مراد، **ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي- خالة الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد04، سبتمبر 2015.
- مرغاد لخضر، حوحو فطوم، **فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 02، 2014.

قائمة المراجع:

- مريم عواق، رابح زبيري، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990)** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جوان 2018.
- مصيطفي عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاج برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد06، 2008.
- مي حمودي عبد الله الشمري، **واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد37، 2013.
- نسيلي جهيدة، نسيلي خديجة، **التضخم في الجزائر بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي (2001-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2020.
- نعيم حسين كزار البديري، **مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي نموذجا) دراسة تحليلية**، مجلة جامعة نابل، العلوم الانسانية، المجلد23، العدد02، جامعة نابل، 2015.
- موساوي وردة، **تحليل العلاقة بين العجز الموازني والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، العدد06، 2006.
- سعودي عبد الصمد، **دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر(2000- 2018)**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد6، العدد2، 2019.
- بن دقفل كمال، **اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقييمية وتحليلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد03، 2017.
- زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، **تطور النفقات العامة في الجزائرو أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014**، مجلة المالية والأسواق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 2، العدد1، 2015.
- عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية 2000-2015"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد03، جامعة محمد الصديق جيجل، الجزائر، جوان 2018.
- عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد2، جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر، 2018.

- عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، **إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد10، العدد12، 2014.
- مكاوي هجيره، بوبكر محمد، **مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية 2014-1019**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، المجلد4، العدد1، 2020.
- نعيم صباح جراح، عقيل عبد الحسين عودة، مصطفى محمد ابراهيم، **أثر الأدوات الكمية "الغير مباشرة" للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة 2003-2016**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد25، العدد110، 2019.
- صيد فاتح، قحام وهيبة، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وإشكالية التمويل بالعجز دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)**، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 12، 2019.
- ناصر بوجلال، كمال ديب، **التيسيرالكميكآليةلتمويلعجزالموازنةالعامةللدولة – حالةالجزائر**، مجلةالعلومالاقتصاديةوالتسييروالعلومالتجارية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد12، العدد1، 2019.
- هيثم عبد القادر الجنابي، أسماء خضر ياس، **تحليل اتجاهات البطالة في العراق وسبل معالجتها**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة مستنصرية، المجلد37، العدد101، 2014.
- ونادي رشيد، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد05، العدد 01، جوان 2011.
- كواحلة نبيلة، **الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2015، ص270.

4) الملتقيات:

- بلخريصات رشيد، بن سعيد محمد، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 8-09 مارس 2005.
- عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى حول: **المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات**، جامعة الشلف، 15/14 ديسمبر 2004.

- عيجولي خالد، **فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، يومي 20-2009/10/21.
- فارس فيصل، **تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا**، بخميس مليانة، يومي 5-6ماي 2009.
- مفتاح صالح، رحال فاطمة، **أثر تحري حساب رأس المال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 1970-2012**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الدولي حول: **سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي بدول جنوب المتوسط**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2013.
- مفتاح صالح، معارف فريدة، **أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: **الأزمة المالية والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا**، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 5-2009/05/6.

5) التقاريروالقوانين:

- المادة (01) من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 اكتوبر 2017، المعدلة للمادة (45) من الأمر 03-11.
- المادة(02)-منالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010،المعدلةللمادة(32)منالأمر 03-11.
- المادة(02)-منالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، المعدلةللمادة(35) منالأمر 03-11.
- المادة(06)-منالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، المعدلةللمادة(72) منالأمر 03-11.
- المادة(04)-منالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، المعدلةللمادة(56) منالأمر 03-11.
- المادة(08)-من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، المعدللللمادة(98) منالأمر 03-11.

قائمة المراجع:

- المادة(08)–من الأمر10–04 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، المعدللمادة(106) منالأمر 03–11.
- المادة (19)– من الأمر 01–01 المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001، المعدل والمتمم للقانون 90–10.
- المادة (10)– من الأمر 01–01 المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001، المعدل والمتمم للقانون 90–10.
- المادة (93)من القانون 90–10 المؤرخ في14 ابريل 1990.
- **بنك الجزائر**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2008، سبتمبر2009.
- **بنك الجزائر**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
- **بنك الجزائر**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- **بنك الجزائر**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
- **بنك الجزائر**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
- **بنك الجزائر**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.
- **بنك الجزائر**، (2018)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2016، سبتمبر2017.
- **بنك الجزائر**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
- **بنك الجزائر**، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 05، ديسمبر 2008.
- **بنك الجزائر**، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 17، مارس 2012.
- **بنك الجزائر**، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع، رقم 37، مارس 2017.
- **بنك الجزائر**، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول، رقم 46، جوان 2019.
- تعليمة رقم 01–2019 مؤرخة في 14 فيفري 2019 المعدلة والمتممة للتعليمة الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
- تعليمة رقم (02–2019) مؤرخة في 05 ديسمبر2019 المعدلة والمتممة للتعليمة الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
- تعليمة رقم (02–2020) مؤرخة في 10 مارس 2020 المعدلة والمتممة للتعليمة الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
- تعليمة رقم (06–2020) مؤرخة في 29 ابريل 2020 المعدلة والمتممة للتعليمة الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
- تعليمة رقم (09–2020) مؤرخة في 14 سبتمبر2020 المعدلة والمتممة للتعليمة الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.
- **محافظ البنك (2017)**، «التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظروف استمرار الصدمة الخارجية» ، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة.**
- **محافظ البنك (2018)**، «حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017».
- **محافظ البنك (2018)**، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.**

2. المواقع الإلكترونية:

- السياسة المالية في الدول النامية، على الموقع الالكتروني:www.jordanzad.com/index.php
- السياسة المالية في الدول المتقدمة، على الموقع الالكتروني: www.jordanzad.com/index.php
- إحصائيات البنك الدولي على الموقع: /https://data.albankaldawli.org
- الوضعيةالشهريةلبنكالجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz
- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: /http://www.ons.dz
- وزارة المالية على الموقع: **/http://www.mf.gov.dz**

3. المراجع باللغة الأجنبية

- Marc labonte, « **Inflation :causes, costs, and current status** » ,congressional research service, CRS Report for congress,26 July 2011.

-William Green ,Econometric Analysis, 5 edition , Prentice Hall, Apper Saddle River, New Jersy, USA, 2003.

- joseph G, Nellis David parker, **principles of macroEconomics**, prentice hall, england, 2004.

- Mooradchaudhry, **The Bond and Money Markets: Strategy, Trading, Analysis**, Butterworth-Heinemann,2001.

- Obamuyi T. M, "**An Investigation of the Relationship Between Interest Rates and Economic Growth in Nigeria, 1970 –2006**" Journal of Economics and International Finance Vol. 1(4) September, 2009.

- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2004,Juillet 2005.

قائمة المراجع:

- Bank d'Algérie, Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 2010.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2014, Juillet 2015.

- Ebiringa, oforegbunam thaddeus and Anyaogu, Nnneka, B, « **Exchange rate, inflation and interest rates relationship: anautoregressive destributed lag analysis** »,journal of economics and development studies, vol2, N°2, 2014.

- Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Mohamed Chekouri, **the macroeconomic effects of fiscal policy shocks in algeria: an empirical study**, The Economic Research Forum (ERF), Cairo, Egypt, August 2010.

الملاحق

DGTP

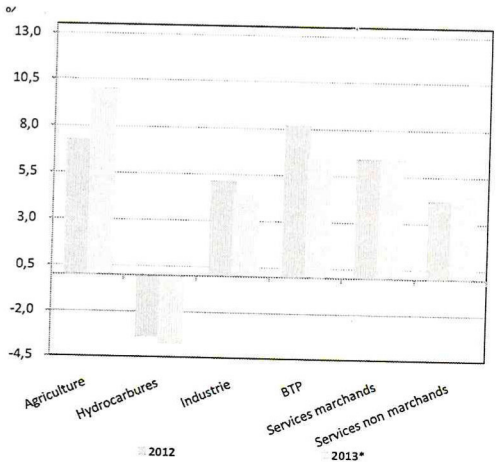
FLASH CONJONCTURE

A fin Décembre 2013

PRINCIPAUX INDICATEURS 2012-2013

	2012	2013
Population (milieu de l'année 10³)	37 495	38 297
Taux de croissance en volume du PIB (%)	3,3	3,0
Taux de croissance en volume du PIB hors Hydrocarbures (%)	7,1	6,3
Le PIB (Mds US $)	204,3	220,7
Le PIB par habitant (US $)	5 449	5 764
Solde Global du Trésor /PIB (%)	-20,5	-13,2
Compte courant/PIB (%)	6,0	0,4
Dette extérieure/PIB (%)	1,8	1,5
Ratios de liquidité M2/PIB (%)	69,5	68,2
Taux d'inflation (moyenne annuelle en %)	8,9	3,3
Prix moyen du pétrole brut (US $/baril)	110,7	109,1

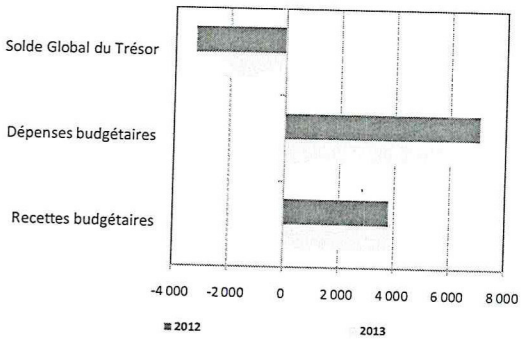
PIB clôture 2013 en volume



INDICATEURS INTERNES 2012-2013

	2012	2013
Taux d'inflation (moyenne annuelle en %)	8,9	3,3
Solde global du Trésor (Mds de DA)	-3 246,2	-2 310,4
Crédits à l'économie (Mds de DA)	4 287,6	5 154,2
Crédits au secteur privé (Mds de DA)	2 247,0	2 721,6
Dont Crédits aux ménages (Mds de DA)	300,0	348,1
Disponibilités du FRR (Mds de DA)	5 633,8	5 563,5
Masse monétaire M2 (Mds de DA)	11 015,1	11 945,8
Encours de la Dette Publique Intérieure (Mds de DA)	1 312,1	1 171,7

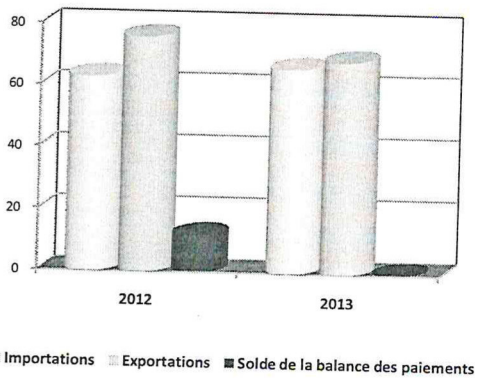
Solde Global du Trésor en Mds DA



INDICATEURS EXTERNES 2012-2013

	2012	2013
Importations biens et services (Mds US $)	62,7	65,8
Exportations biens et services (Mds US $)	75,7	68,3
Balance courante (Mds US $)	12,3	0,9
Solde de la balance des paiements (Mds US $)	12,1	0,1
Investissements Directs Etrangers (Mds US $)	1,5	1,9
Réserves de changes (Or non compris) (Mds US $)	190,7	194,0
Dette extérieure totale (Mds US $)	3,7	3,4
Taux de change moyen DA /$	77,6	79,4
Taux de change moyen DA /EURO	102,2	105,4
Prix moyen du pétrole brut (US $/baril)	110,7	109,1

Mds US $ Echanges extérieurs en Mds US $



La balance commerciale de l'Algérie (en Millions de US $)	2012	2013
Exportations	72 632	65 644
Dont Hydrocarbures	70 570	63 479
Importations CAF	50 376	54 852
Balance Commerciale	22 256	10 792

Source: CNIS

Principaux produits importés (en Millions de US $)	2012	2013
Produits alimentaires	9 022	9 580
Dont Céréales, semoules et farine	3 295	3 310
Laits et Produits laitiers	1 269	1 262
Sucres et sucreries	1 011	945
Biens de consommation non alimentaires	9 997	11 199
Dont Véhicules de tourisme	3 909	3 724
Médicaments	2 230	2 285
Biens d'équipements	13 934	16 678
Dont Véhicules de transport, de personnes et de marchandises	2 469	2 523
Turboréacteurs, Turbopropulseurs	526	1 273
Biens intermédiaires	17 423	17 395
Dont Huiles de pétrole ou de mineraux bitumineux	4 475	3 766
Barres en fer ou en acier	2 098	1 860

Source: CNIS

Principaux produits exportés hors hydrocarbures(en Millions de US $)	2012	2013
Huiles et autres produits provenant de la distillation des goudrons	909	1 066
Ammoniacs anhydres	481	303
Sucres de canne ou de bettrave	208	272
Phosphate de calcium	153	97
Alcools acyliques	49	45

Source: CNIS

Les 05 principaux clients de l'Algérie	2013
Espagne	15,7%
Italie	13,7%
Grande Bretagne	10,9%
France	10,2%
USA	8,1%

Source: CNIS

Les 05 principaux fournisseurs de l'Algérie	2013
Chine	12,4%
France	11,4%
Italie	10,3%
Espagne	9,3%
Allemagne	5,2%

Source: CNIS

La balance commerciale de l'Algérie avec les principaux partenaires (en Millions de US $)	2013
France	491
Italie	3 360
USA	2 979
Espagne	5 254
Grande Bretagne	6 018
Chine	-4 641

Source: CNIS

1 - Commerce Extérieur

→*Les échanges commerciaux de marchandises* durant l'année 2013 se sont soldés par un excédent de la balance commerciale de 10,8 Mds de dollars contre 22,3 Mds de dollars pour l'année 2012, soit une baisse significative de 51,5%. Cette baisse est due au recul des exportations des hydrocarbures (-9,6%) et à la hausse des importations (+8,9%).

→*Les importations* ont connu une hausse (en valeur courante) de 8,9% par rapport à 2012 dûe essentiellement à:

→*Une hausse des importations de biens alimentaires de 6,2%* sous l'effet, essentiellement, de l'augmentation des importations alimentaires, hors produits de large consommation (céréales, semoule et farine - laits et produits laitiers - sucres et sucreries). Ces derniers ont, en revanche, enregistré soit une stabilisation (céréales : + 0,5%) soit des baisses (lait et les produits laitiers : -0,6% et sucre : -6,6%).

→*Un accroissement modéré des importations de biens de consommation non alimentaires de 12,0% comparativement aux dernières années*. ***Les importations des médicaments*** ont connu une hausse de 2,5% et ***celles des véhicules de tourisme*** ont baissé de 4,7%

→Une stagnation des importations des biens intermédiaires (-0,2%).

→Une hausse des importations des biens d'équipements de 19,7%.

→ *Les exportations hors hydrocarbures* en 2013 ont enregistré une augmentation 5% par rapport à l'année 2012. Les principaux produits exportés sont constitués principalement de dérivés des hydrocarbures et de produits agroalimentaires. il s'agit notamment, des huiles et autres produits provenant de la distillation des goudrons (+17,3%) et des sucres de canne ou de betterave(+30,9%).
De fortes baisses ont caractérisé d'autres produits exportés, tels que l'ammoniac anhydre (-37,0%) et les phosphates de calcium (-36,8%).

→*Les pays de l'Union Européenne* restent les principaux partenaires commerciaux de l'Algérie avec 52% des importations et 65% des exportations.

→*Le principal client de l'Algérie pour 201* 3 est l'Espagne vers lequel a été exporté prés de 15,7% de nos produits à l'étranger, suivi de l'Italie (13,7%) et de la Grande Bretagne (10,9%).

→*Le principal fournisseur de l'Algérie* a été la Chine avec 12,4% de nos importations, suivi par la France (11,4%) et l'Italie (10,3%).

2 - Budget de l'Etat (SROT)

La Situation Résumée des Opérations du Trésor (en Milliards de DA)	2012	2013
Recettes budgétaires	**3 804,0**	**3 878,7**
Dont fiscalité pétrolière	1 519,0	1 615,9
Dépenses budgétaires	**7 058,2**	**6 092,1**
Fonctionnement	4 782,6	4 204,3
Equipement	2 275,5	1 887,8
Solde global du Trésor	**-3 246,2**	**-2 310,4**
Financement	**3 246,2**	**2 310,4**
Financement bancaire	51,5	-165,5
Financement non bancaire	913,8	345,7
Prélèvements du FRR	2 283,3	2 132,5
Emprunts extérieurs nets	-2,4	-2,3
Solde global du Trésor/PIB (%)	**-20,5**	**-13,2**

Source: DGT

→ *Les recettes budgétaires* de l'Etat en 2013 ont enregistré une hausse de 2,0% par rapport à 2012.

→ *Les dépenses budgétaires* ont connu un recul de 13,7%.

→ *Le solde global des opérations du Trésor* (hors FRR) affiche un déficit de 2 310,4 Mds DA en 2013 contre un déficit de 3 246,2 Mds DA en 2012, soit respectivement -13,2% et -20,5% par rapport au PIB. Ce repli du déficit est à lier à l'effet combiné de la hausse des recettes et de la baisse des dépenses. Ces derniers sont passées de 7 058,2 Mds DA à 6 092,1 Mds DA, soit -1 Md DA du fait du recul des dépenses de fonctionnement (non reconduction des rappels) et la faible consommation des dépenses d'investissement.

3 - Situation monétaire

La Situation monétaire (y compris la CNEP) (en Milliards de DA)	2012	2013
Avoirs extérieurs nets	14 940	15 218
Crédits intérieurs	954	1 938
Crédits à l'Etat	-3 334	-3 216
Crédits à l'Economie	4 288	5 154
Crédits au secteur public	2 041	2 433
Crédit au secteur privé	2 247	2 721
Monnaie	7 681	8 253
Quasi-Monnaie	3 334	3 693
Dépots préalables à l'importation	325	367
Engagements extérieurs à moyen et long terme	4	4
Fonds de prêts de l'Etat	24	25
Autres postes nets	4 525	4 815

Source: Banque d'Algérie

→ *La situation monétaire à fin décembre 2013 a été* caractérisée par:

→ *Une faible hausse des avoirs extérieurs nets de l'ordre de 2,0%.*

→ *Une forte croissance des crédits à l'économie* de 20,2%, dûe, aussi bien à la l'augmentation des crédits destinés au secteur privé qu'au secteur public. Il faut indiquer que la structure des crédits est en faveur du secteur privé (53%). Par maturité, les crédits à moyen et long terme ont représenté 72% de l'ensemble des crédits à l'économie.

→ *La masse monétaire M2 s'est accrue en 2013 de 8,4% par rapport à 2012.*

4 - Balance des paiements

Indicateurs de la balance des paiements (en Milliards de US $)	2012	2013
Exportations de biens et services	75,70	68,32
Dont Hydrocarbures	70,58	63,33
Importations de biens et services	-62,66	-65,75
Dont Marchandises	-51,57	-55,13
Revenus des services facteurs nets	-3,91	-4,16
transferts courants nets	3,17	2,44
Balance courante	**12,30**	**0,85**
Investissements directs étrangers nets	**1,52**	**1,87**
Mobilisations des crédits	0,25	0,19
Amortissements des prêts	-0,87	-0,35
Erreurs et ommissions et crédits à court terme	-1,14	-2,43
Compte de capital	**-0,25**	**-0,72**
Solde global de la balance des paiements	**12,06**	**0,13**
Réserves de changes (Or non compris) (Mds US $)	190,7	194,0

Source: Banque d'Algérie

→ *Le profil de la balance des paiements en 2013*, se présente comme suit:

→ *Un Excédent du compte courant de 850 Millions de $US*, soit une moins value de 11,5 Milliards de $US par rapport à 2012.

→ Un quasi équilibre du solde global de la balance des paiements. Ce reli par rapport à 2012 a été de prés de 99%.

→ Une hausse des réserves de changes (Or non compris), les a positionnées à 194,0 Milliards de $US en 2013 contre 190,7 Milliards de $US en 2012, (soit +3,3 Milliards de $US).

Dette extérieure (en Milliards de US $)	2012	2013
Dette extérieure totale	3,676	3,396

Source: Banque d'Algérie

→ *La dette extérieure totale en 2013* s'est contractée de 280 Millions de $US, se situant ainsi à 3,4 Milliards de $US en 2013 contre 3,7 Milliards de $US en 2012. Par rapport au PIB, la dette extérieure totale représente 1,5% en 2013 contre 1,8% en 2012.

DGPP

FLASH CONJONCTURE

A fin Décembre 2011

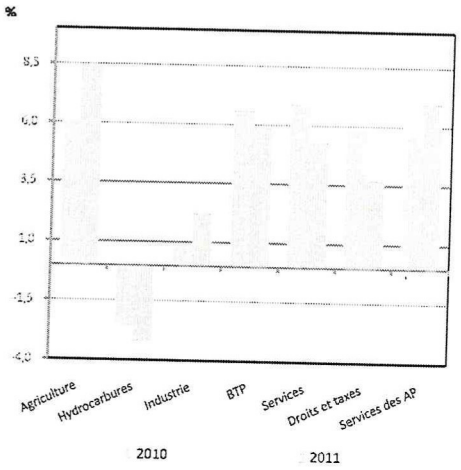
PRINCIPAUX INDICATEURS 2010-2011

	2010	2011
Population (milieu de l'année 10^3)	35 978	36 300 *
Taux de croisance en volume du PIB (%)	3,3	2,6**
Taux de croissance en volume du PIB hors Hydrocarbures (%)	**6,0**	**5,8****
Le PIB (Mds US $)	161,9	197,9
Le PIB par habitant (US $)	**4 506**	**5 452**
Solde Global du Trésor /PIB (%)	-12,4	-16,6
Compte courant/PIB (%)	7,5	10,6
Dette extérieure/PIB (%)	3,5	2,2
Ratios de liquidité M2/PIB (%)	**67,7**	**67,6**
Taux d'inflation (moyenne annuelle en %)	3,9	4,5
Prix moyen du pétrole (brut US $/baril)	**79,9**	**112,9**

(*) population au 1er janvier 2011

(**) prévision de clôture

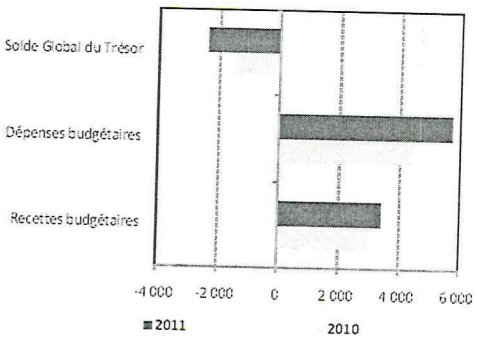
PIB prévisionnel 2011 en volume



INDICATEURS INTERNES 2010-2011

	2010	2011
Taux d'inflation (moyenne annuelle en %)	3,9	4,5
Solde global du Trésor (Mds de DA)	-1 496,5	-2 395,4
Crédits à l'économie (Mds de DA)	3 268,1	3 726,8
Crédits au secteur privé (Mds de DA)	1 806,7	1 983,6
Dont Crédits aux ménages (Mds de DA)	250,0	296,7
Disponibilités du FRR (Mds de DA)	4 842,8	5 381,7
Masse monétaire M2 (Mds de DA)	8 162,8	9 751,8
Encours de la Dette Publique Intérieure (Mds de DA)	1 099,2	1 214,6

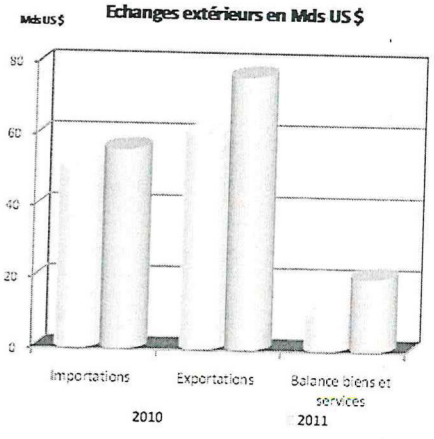
Solde Global du Trésor en Mds DA



INDICATEURS EXTERNES 2010-2011

	2010	2011
Importations biens et services (Mds US $)	50,8	56,0
Exportations biens et services (Mds US $)	60,7	76,6
Balance courante (Mds US $)	12,2	21,1
Solde de la balance des paiements (Mds US $)	15,6	19,9
Investissements Directs Etrangers (Mds US $)	3,5	1,9
Réserves de changes (Or non compris) (Mds US $)	162,2	182,2
Dette extérieure totale (Mds US $)	5,7	4,4
Taux de change moyen DA /$	74,4	72,9
Taux de change moyen DA /EURO	99,2	102,2
Prix moyen du pétrole brut (US $/baril)	79,9	112,9

Echanges extérieurs en Mds US $



DGPP

FLASH CONJONCTURE

A fin Décembre 2011

La balance commerciale de l'Algérie (en Millions de US $)	2010	2011
Exportations	**57 249**	**73 646**
Dont Hydrocarbures	55 723	71 497
Importations CAF	**40 473**	**46 453**
Balance Commerciale	**16 776**	**27 193**

Source: CNIS

Principaux produits importés (en Millions de US $)	2010	2011
Produits alimentaires	**6 058**	**9 755**
Dont Céréales, semoules et farine	1 987	4 025
Laits et Produits laitiers	994	1 526
Sucres et sucreries	679	1 162
Biens de consommation non alimentaires	**5 836**	**7 270**
Dont Véhicules de tourisme	1 456	2 109
Médicaments	1 674	1 956
Biens d'équipements	**16 117**	**16 090**
Dont Véhicules de transport, de personnes et de marchandises	1 551	1 784
Articles de robinetteries organes similaires	689	1 060
Biens intermédiaires	**12 462**	**13 338**
Dont Barres en fer ou en acier	1 093	1 685
Constructions et parties de constructions	956	713

Source: CNIS

Principaux produits exportés (en Millions de US $)	2010	2011
Huiles et autres produits provenant de la distillation des goudrons	558	932
Ammoniacs anhydres	196	375
Sucres de canne ou de bettrave	231	270
Phosphate de calcium	**44**	**128**
Alcools acyliques	27,62	42

Source: CNIS

Les 05 principaux clients de l'Algérie	2010	2011
USA	24,2%	20,8%
Italie	15,4%	13,5%
Espagne	10,4%	9,8%
France	6,6%	9,0%
Canada	5,2%	7,0%

Source: CNIS

Les 05 principaux fournisseurs de l'Algérie	2010	2011
France	15,1%	15,1%
Chine	11,0%	10,0%
Italie	10,0%	10,0%
Espagne	6,5%	7,2%
Allemagne	5,8%	5,4%

Source: CNIS

La balance commerciale de l'Algérie avec les principaux pays (en Millions de US $)	2010	2011
France	-2 325	-410
Italie	4 726	5 275
USA	11 738	13 111
Espagne	3 272	3 865
Chine	-3 268	-2 360

Source: CNIS

→***Les échanges commerciaux de marchandises*** durant l'année 2011 se sont soldés par un exédent de la balance commerciale de 27,2 Mds de dollards contre un exédent de de 16,8 Mds de dollards pour l'année 2010, soit une hausse de l'ordre de 62,2%. Cette hausse est due essentiellement à l'augmentation des exportations des hydrocarbures (+28,3) %

→***Les importations*** ont connu une augmentation (en valeur courante) de 14,8% par rapport à 2010 tirée par:

→Une hausse importante des produits alimentaires de 61,0%. Cette hausse est le résultat d'une part, de l'augmentation de 102,6% des produits céréalières, dont le poids représente 41,3% dans la structure des importations des biens alimentaires, et de la hausse des prix des céréales à l'échelle mondiale d'autre part. Les prix moyens du Blé dur et du Blé tendre FOB des USA, ont connu une hausse notable respectivement de 37,1% et de 25,8% durant l'année 2011 par rapport à 2010.

→Une hausse des importations de biens de consommation non alimentaires de 24,6%, due essentiellement à l'augmentation des importations des véhicules de tourisme et de médicaments de l'ordre de 44,8%, 16,8% respectivement.

→Un accroissement de 7,0% des importations des biens intermédiaires.

→Une stagnation des importations des biens d'équipements de -0,2%.

→***Les exportations des hydrocarbures*** ont enregistré une baisse en volume de 4,3%. Par produits, cette baisse se présente comme suit: Pétrole brut (-1,7%), Condensat (-2,2%), Produits raffinés(-3,7%), GNL (-12,3%), Gaz naturel (-5,6%). Le GPL quant à lui à augmenté de 1,7%.

→***Les exportations hors hydrocarbures*** restent marginales avec 2,1 Milliards de dollards, soit prés de 3,0% des exportations totales.

→***Les pays de l'Union Européenne*** reste les principaux partenaires commerciaux de l'Algérie avec 52,1% des importations et de 49,5% des exportations.

→***Le principal client de l'Algérie*** est les USA vers lequel est exporté prés de 20,8% de nos ventes à l'étranger, suivi de l'Italie (13,5%) et de l'Espagne (9,8%).

→***Le principal fournisseur*** de l'Algérie est la France à partir duquel est importé 15,1% de nos achats, suivi par l'Italie et la Chine avec 10,0%.

DGPP

FLASH CONJONCTURE

A fin Décembre 2011

La Situation Résumée des Opérations du Trésor (en Milliards de DA)	2010	2011
Recettes budgétaires	**3 074,6**	**3 403,1**
Dont fiscalité pétrolière	1 501,7	1 529,4
Dépenses budgétaires	**4 466,9**	**5 731,4**
Fonctionnement	2 659,1	3 797,3
Equipement	1 807,9	1 934,2
Solde global du Trésor	**-1 496,5**	**-2 395,4**
Financement	**1 496,5**	**2 395,4**
Financement bancaire	30,1	-20,0
Financement non bancaire	674,3	654,8
Prélèvements du FRR	791,9	1 761,5
Emprunts extérieurs nets	0,1	-0,9
Solde global du Trésor/PIB (%)	**-12,4**	**-16,6**

Source: DGT

→ ***Les recettes budgétaires*** de l'Etat en 2011 ont enregistré une hausse de 10,7% par rapport à 2010.

→ ***Les dépenses budgétaires*** ont augmenté de 28,3%.

→ ***Le solde global des opérations du Trésor (hors FRR)*** affiche un déficit de 2 395,2 Milliards de DA en 2011 contre un déficit de 1 496,5 Milliards de DA en 2010, soit respectivement -16,6% et -12,4% par rapport au PIB.

La Situation monétaire (y compris la CNEP) (en Milliards de DA)	2010	2011
Avoirs extérieurs nets	11 997	13 923
Crédits intérieurs	-243	143
Crédits à l'Etat	-3 511	-3 584
Crédits à l'Economie	3 268	3 727
Crédits au secteur public	1 461	1 743
Crédit au secteur privé	1 807	1 984
Monnaie	5 639	6 964
Quasi-Monnaie	2 524	2 787
Dépots préalables à l'importation	293	310
Engagements extérieurs à moyen et long terme	7	6
Fonds de prêts de l'Etat	14	17
Autres postes nets	3 278	3 981

Source: Banque d'Algérie

→ ***La situation monétaire à fin décembre 2011*** est caractérisée par:

→ Une hausse des avoirs extérieurs de l'ordre de 16,1%.

→ Une croissance appréciable des crédits à l'économie de 14,2% dont une croissance de 9,8% vers le secteur privé. La part de ce dernier est passée de 55,3% en 2010 à 53,2% en 2011.

→ La masse monétaire M2 s'est accrue en 2011 de 19,5%, contre 13,8% en 2010.

Indicateurs de la balance des paiements (en Milliards de US $)	2010	2011
Exportations de biens et services	60,65	76,64
Dont Hydrocarbures	56,13	71,45
Importations de biens et services	-50,80	-55,97
Dont Marchandises	-38,90	-44,20
Revenus des services facteurs nets	-0,37	-2,00
transferts courants nets	2,67	2,40
Balance courante	**12,15**	**21,07**
Investissements directs étrangers nets	**3,48**	**1,89**
Mobilisations des crédits	0,58	0,17
Amortissements des prêts	-0,45	-1,49
Erreurs et ommissions et crédits à court terme	-0,18	-1,73
Compte de capital	**3,43**	**-1,16**
Solde global de la balance des paiements	**15,58**	**19,91**
Réserves de changes (Or non compris) (Mds US $)	162,2	182,2

Source: Banque d'Algérie

→ ***Le profil de la balance des paiements extérieurs de l'Algérie*** se présente comme suit:

→Un Excédent du compte courant de 21,1 Milliards de US$, soit un surplus de 8,9 Milliards de US $ par rapport à 2010.

→Une hausse appréciable du solde global de la balance des paiements de l'ordre de 27,8%.

→Une croissance notable des réserves de changes (y compris les avoirs en DTS) 182,22 Milliards de US $ en 2011 contre 162,22 Milliards de US $ en 2010, soit une hausse de 20 Milliards de US $.

Dette extérieure (en Milliards de US $)	2010	2011
Dette à court terme	1,778	1,142
Dette à moyen et long terme	3,903	3,263
Dette extérieure totale	5,681	4,405

Source: Banque d'Algérie

→ ***La dette extérieure en 2011*** s'est contractée de 1,3 Milliards de US $, se situant ainsi à 4,4 Milliards de US $ en 2011 contre 5,7 Milliards de US $ en 2010. Par rapport au PIB, la dette extérieure totale représente 2,2% en 2011 contre 3,5% en 2010.

DGPP

FLASH CONJONCTURE

A fin Décembre 2011

Le produit Intérieur Brut (en Milliards de DA)	2010	2011*
Valeurs ajoutée des secteurs		
Agriculture	1 015,2	1 198,9
Hydrocarbures	4 243,6	5 418,7
Industrie hors Hdrocarbures	597,9	632,3
Bâtiments et Travaux Publics	1 194,1	1 324,0
Services	2 638,7	3 008,2
Droits et taxes	739,1	859,5
La PIB	**10 428,7**	**12 441,6**
Valeurs ajoutées des services non productifs	1 620,8	1 977,0
Le PIB	**12 049,5**	**14 418,6**
Le PIB hors Hydrocarbures	7 869,1	8 999,9
Le PIB hors Agriculture	11 034,3	13 219,7
Le PIB hors Hydrocarbures et Agriculture	6 853,9	7 801,1

Source: ONS

(*) Prévisions de clôture

→*En prévisions de clôture 2011, le PIB en volume* **est estimé à 2,6%** en 2011 contre 3,3% en 2010, soit un repli de 0,7 point de pourcentage par rapport à 2010. Ce recul est dû, principalement à l'accentuation de la baisse de l'activité dans le secteur des hydrocarbures et à une décélération de la production des secteurs du BTP et des services.

Le taux de croissance en volume du PIB (%)	2010	2011*
Taux de croissance PIB	3,3	2,6
Agriculture	6,0	8,5
Hydrocarbures	-2,6	-3,2
Industrie hors Hdrocarbures	0,9	2,2
Bâtiments et Travaux Publics	6,6	5,9
Services	6,9	5,3
Services des AP	6,0	7,0
Taux de croissance PIB hors Hydrocarbures	6,0	5,8
Taux de croissance PIB hors Agriculture	3,0	2,1
Le PIB hors Hydrocarbures et Agriculture	6,0	5,4

Source: ONS

(*) Prévisions de clôture

→*Hors hydrocarbures, la croissance du PIB* est estimée à prés de 6,0%, sous l'effet de l'augmentation de la production; des secteurs de l'agriculture (+8,5%), de l'industrie (+2,2%) et des services des administration publiques(+7,0%).

Le taux d'inflation par groupe de produits (%)	2010	2011
Alimentation, Boissons non alcoolisées	4,24	4,22
Habillement- Chaussures	2,73	3,68
Logements - Charges	1,85	1,38
Meubles et Articles d'ameublement	3,53	3,51
Santé - hygiène corporelle	2,83	4,40
Transport et Communication	2,48	2,99
Education - Culture- Loisirs	-0,14	0,55
Divers	10,98	14,94
Indice Général	**3,91**	**4,52**

Source: ONS

→*En moyenne annuelle, la variation de l'indice des prix à la consommation (IPC)*, s'est établie à 4,52% contre 3,91% en 2010, soit une hausse de 0,61 point de pourcentage.

→*La variation moyenne des prix des produits alimentaires* est inférieure à la l'inflation moyenne de 0,3 point de porcentage.

Le taux d'inflation hors Alimentation (%)	2010	2011
Variation moyenne de l'Indice hors alimentation	3,64	4,78
Variation moyenne de l'Indice Général	3,91	4,52

Source: ONS

→*L'inflation moyenne hors groupe "Alimentaion"* est supérieure à l'inflation moyenne de 0,26 point de pourcentage.

Balance des paiements 2000 - 2016

	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016
																	Millions US $
Solde marchandises (Balance Commerciale)	12 300	9 610	6 700	11 140	14 270	26 470	34 060	34 240	40 596	7 784	18 205	25 961	20 167	9 880	459	-18 083	-20 383
Exportations de marchandises	21 650	19 090	18 710	24 460	32 220	46 330	54 740	60 590	78 589	45 186	57 090	72 888	71 736	64 870	60 129	34 566	29 054
Exportations d'hydrocarbures	21 060	18 530	18 110	23 990	31 550	45 590	53 610	59 610	77 194	44 415	56 121	71 661	70 583	63 816	58 462	33 081	27 661
Autres marchandises	590	560	610	470	670	740	1 130	980	1 395	771	969	1 227	1 153	1 051	1 667	1 485	1 393
Importations de marchandises (FOB)	9 350	9 480	12 010	13 320	17 950	19 860	20 680	26 350	37 993	37 402	38 885	46 927	51 569	54 990	59 670	52 649	49 437
Servises (nets)	-1 450	-1 530	-1 180	-1 350	-2 010	-2 270	-2 200	-4 090	-7 589	-8 696	-8 340	-8 805	-7 006	-6 998	-8 141	-7 522	-7 162
Crédit	910	910	1 300	1 570	1 850	2 510	2 580	2 840	3 487	2 986	3 567	3 745	3 822	3 778	3 555	3 482	3 581
Débit	2 360	2 440	2 480	2 920	3 860	4 780	4 780	6 930	11 076	11 682	11 907	12 550	10 828	10 776	11 696	11 004	10 743
Revenus (nets)	-2 710	-1 690	-2 230	-2 700	-3 600	-5 080	-4 520	-1 830	-1 335	-1 318	-366	-2 039	-3 906	-4 521	-4 814	-4 450	-1 471
Crédit	380	850	680	760	990	1 430	2 420	3 810	5 133	4 746	4 598	4 453	3 733	3 548	3 232	2 190	2 390
Débit	3 090	2 540	2 910	3 460	4 590	6 510	6 940	5 640	6 468	6 064	4 964	6 492	7 639	8 069	8 046	6 640	3 861
Transferts (nets)	790	670	1 070	1 750	2 460	2 060	1 610	2 220	2 778	2 632	2 650	2 650	3 163	2 792	3 219	2 770	2 702
Crédit	790	670	1 070	1 750	2 460	2 060	1 610	2 220	2 778	2 632	2 650	2 650	3 163	2 792	3 219	2 770	2 702
Débit	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Solde Compte Courant	8 930	7 060	4 360	8 840	11 120	21 180	28 950	30 540	34 450	402	12 149	17 767	12 418	1 153	-9 277	-27 285	-26 314
Investissements (nets)	420	1 180	970	620	620	1 060	1 760	1 370	2 490	2 546	3 478	2 045	1 541	1 961	1 525	-691	1 403
Emprunts Moyen et Long Terme (nets)	-1 960	-1 990	-1 320	-1 380	-2 230	-3 050	-11 890	-770	-428	1 515	136	-1 081	-587	-384	517	-460	980
Mobilisations	800	910	1 600	1 650	2 120	1 410	980	510	838	2 198	575	67	266	165	748	4 820	5 130
Remboursements	2 760	2 900	2 920	3 030	4 350	4 460	12 870	1 280	1 266	683	439	1 148	853	549	231	5 280	4 150
Ajustements /CT/Erreurs et Omissions(nets)	180	-60	-360	-610	-260	-2 250	-1 080	-1 590	478	-604	-437	1 411	-1 306	-2 597	1 357	900	-2 100
Solde Compte capital	-1 360	-870	-710	-1 370	-1 870	-4 240	-11 220	-990	2 540	3 457	3 177	2 375	-361	-1 020	3 396	-251	283
Solde Balance des Paiements	7 570	6 190	3 650	7 470	9 250	16 940	17 730	29 550	36 990	3 859	15 326	20 141	12 057	133	-5 881	-27 536	-26 031

Source: Banque d'Algérie

Indicateurs de viabilité extérieure 2000 -2016

	2 000	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016
Dette Extérieure /PIB (%)	46,1	41,3	39,9	34,4	25,6	17,4	5,1	4,1	3,3	4,2	3,4	2,2	1,8	1,6	1,7	1,8	2,5
Dette Extérieure /Exportations (%)	112,0	112,9	113,1	89,7	64,2	36,6	10,5	8,6	6,8	12,1	9,1	5,7	4,9	5,0	5,87	7,94	11,79
Exportations (FOB) /PIB (%)	41,2	36,6	35,3	38,3	39,9	47,4	49,0	47,0	48,0	35,1	37,6	38,3	36,2	32,7	29,8	23,0	20,9
Importations (FOB)/PIB (%)	21,4	21,8	25,5	23,9	25,6	23,9	21,8	24,7	28,7	35,8	31,5	29,7	30,0	31,4	33,3	38,5	20,9
Solde Compte Courant /PIB (%)	16,3	12,9	7,7	13,0	13,0	20,5	24,7	22,6	20,1	0,3	7,5	8,9	5,9	0,5	-4,3	-16,6	-16,9
Réserves brutes (Or nos compris) en Mds $	11,9	18,0	23,1	32,9	43,1	56,2	77,8	110,2	143,1	148,9	162,2	182,2	190,7	194,0	178,9	144,1	114,1
Réserves en mois d'importations en biens et services non facteurs	12,2	18,1	19,2	24,3	23,7	27,4	36,7	39,7	35,0	36,4	38,3	36,8	36,7	35,4	30,1	27,2	22,8

Source:Banque d'Algérie

8- INDICATEURS DE LA BALANCE DES PAIEMENTS

En milliards de Dollar US	Année 2016	2017*						Année 2017*
		1er trim.*	2ème trim.	1er sem.	3ème trim.	4ème trim.	2ème sem.	
- EXPORTATIONS DE BIENS ET SERVICES	**32,74**	9,53	8,85	**18,37**	8,85	10,29	**19,14**	**37,52**
DONT : HYDROCARBURES	**27,92**	8,39	7,78	**16,16**	7,80	9,10	**16,90**	**33,06**
- IMPORTATIONS DES BIENS ET SERVICES	**- 60,21**	- 15,99	- 14,56	**- 30,55**	- 14,03	- 15,35	**- 29,38**	**- 59,93**
DONT : MARCHANDISES	**- 49,44**	- 12,85	- 11,72	**- 24,57**	- 11,53	- 12,63	**- 24,16**	**- 48,73**
- REVENUS DES SERVICES FACTEURS NETS	**- 1,57**	- 0,54	- 0,69	**- 1,23**	- 0,68	- 0,64	**- 1,32**	**- 2,56**
- TRANSFERTS COURANTS NETS	**2,82**	0,74	0,74	**1,49**	0,85	0,68	**1,53**	**3,01**
- BALANCE COURANTE	**- 26,22**	- 6,26	- 5,66	**- 11,92**	- 5,01	- 5,02	**- 10,03**	**- 21,96**
- INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS NETS	**1,59**	0,25	0,32	**0,57**	0,28	0,31	**0,59**	**1,16**
- MOBILISATIONS DES CREDITS	**1,21**	-	0,11	**0,11**	0,06	0,09	**0,15**	**0,25**
- AMORTISSEMENT DES PRETS	**- 0,74**	- 0,10	- 0,05	**- 0,15**	- 0,02	- 0,07	**- 0,09**	**- 0,24**
- ERREURS ET OMMISSION ET CREDITS A C.T.	**- 1,87**	- 0,26	0,60	**0,34**	- 0,60	- 0,71	**- 1,32**	**- 0,98**
- COMPTE DE CAPITAL	**0,19**	- 0,11	0,97	**0,86**	- 0,29	- 0,38	**- 0,67**	**0,19**
- SOLDE GLOBAL	**- 26,03**	- 6,38	- 4,68	**- 11,06**	- 5,31	- 5,39	**- 10,70**	**- 21,76**

* Situation provisoire

9 - INDICATEURS DES FINANCES PUBLIQUES

Milliards de Dinars

DESIGNATION	2016				2017 *			
	à fin mars	à fin juin	à fin sept.	à fin déc	à fin mars	à fin juin	à fin sept.	à fin oct
- RECETTES BUDGETAIRES	**1 169,6**	**2 316,6**	**3 927,8**	**5 042,2**	**1 257,9**	**3 622,0**	**4 739,6**	**5 133,4**
RECETTES HYDROCARBURES**	478,2	883,1	1314,0	1781,1	514,0	1121,3	1579,6	1740,1
RECETTES HORS HYDROCARBURES	691,4	1433,4	2613,8	3261,1	743,9	2500,8	3160,0	3393,3
RECETTES FISCALES	615,8	1335,8	1841,9	2422,9	672,7	1433,6	1979,1	2177,1
RECETTES NON FISCALES	75,6	97,6	771,9	838,2	71,2	1067,1	1180,9	1216,2
DIVIDENDES DE LA BANQUE D'ALGERIE	0,0	0,0	610,5	610,5	0,0	919,8	919,8	919,8
- TOTAL DEPENSES BUDGETAIRES	**2406,3**	**4100,3**	**5494,5**	**7383,6**	**2362,9**	**3876,5**	**5534,9**	**6140,3**
DEPENSES COURANTES	1505,3	2527,8	3478,6	4591,4	1533,7	2473,2	3552,3	3969,4
DEPENSES EN CAPITAL	901,0	1572,5	2015,9	2792,2	829,3	1403,3	1982,7	2171,0
- FONDS D'ASSAINISSEMENT	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
- SOLDE BUDGETAIRE	**-1 236,7**	**-1 783,7**	**-1 566,8**	**-2 341,5**	**-1 105,0**	**-254,5**	**-795,3**	**-1 006,9**
- SOLDE GLOBAL DU TRESOR	**-1 226,6**	**-1 769,0**	**-1 658,7**	**-2 387,3**	**-1 110,9**	**-384,1**	**-946,2**	**-1 164,7**
- FINANCEMENT	**1 226,6**	**1 769,0**	**1 658,7**	**2 387,3**	**1 110,9**	**384,1**	**946,2**	**1 164,7**
BANCAIRE	1 123,6	1 077,0	1 096,4	1 520,0	581,1	-115,8	716,5	485,0
NON BANCAIRE	103,7	694,0	564,5	765,2	530,7	501,3	231,9	682,6
EXTERIEUR (NET)	-0,7	-1,9	-2,3	102,1	-0,9	-1,4	-2,2	-2,9

Source : Ministère des finances - données provisoires

** Situation provisoire*

*** Dont dividendes*

7 - EVOLUTION DU TAUX DE CHANGE DU DINAR ALGERIEN

		2015		1er TRIMESTRE 2016		2e TRIMESTRE 2016		3e TRIMESTRE 2016		4e TRIMESTRE 2016		2016	
		MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE
$	1	**100,4641**	**107,1317**	107,9034	108,7168	109,5789	110,3718	109,7812	109,7371	110,5693	110,5274	**109,4654**	**110,5274**
YEN	100	**82,9923**	**88,9761**	93,7189	96,6673	101,5650	107,3447	107,2643	108,7637	101,2857	94,6742	**101,0106**	**94,6742**
£	1	**153,6023**	**158,8078**	154,3558	156,0006	157,2449	148,6489	144,2183	142,1097	137,3416	135,7331	**148,2511**	**135,7331**
EURO	1	**111,4418**	**117,0575**	119,0103	123,3175	123,7489	122,7500	122,5579	122,7300	119,3349	116,3743	**121,1766**	**116,3743**

		2016		1er TRIMESTRE 2017		2e TRIMESTRE 2017		3e TRIMESTRE 2017		4e TRIMESTRE 2017		2017	
		MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE
$	1	**109,4654**	**110,5274**	109,9498	110,0140	109,0665	107,8459	110,0176	113,2077	114,8101	114,9327	**110,9610**	**114,9327**
YEN	100	**101,0106**	**94,6742**	96,7066	98,3717	98,1662	96,2781	99,1493	100,7052	101,6905	102,0219	**98,9281**	**102,0219**
£	1	**148,2511**	**135,7331**	136,1448	137,1746	139,4987	140,2418	143,9351	151,9057	152,4397	154,8333	**143,0046**	**154,8333**
EURO	1	**121,1766**	**116,3743**	117,1303	117,6270	120,0294	123,0576	129,0702	133,3078	135,0627	137,4883	**110,9610**	**137,4883**

5.2 - REPARTITION DES CREDITS A L'ECONOMIE* PAR SECTEUR

En millions de DA	2016	2017 **			
	31 déc 16	31 mars 17	30 juin 17	30 sept 17	31 déc 17
Secteur Public	3 952 177	4 159 804	4 166 500	4 234 142	4 310 495
Secteur Privé	3 957 057	4 011 978	4 303 648	4 426 320	4 566 926
dont ménages	536 600	559 571	596 514	621 702	656 880
Administration Locale	646	759	692	696	515
TOTAL:	**7 909 880**	**8 172 541**	**8 470 839**	**8 661 158**	**8 877 936**

(En pourcentage du total)	2016	2017 **			
	31 déc 16	31 mars 17	30 juin 17	30 sept 17	31 déc 17
Secteur Public	49,97%	50,90%	49,19%	48,89%	48,55%
Secteur Privé	50,03%	49,09%	50,81%	51,11%	51,44%
dont ménages	6,78%	6,85%	7,04%	7,18%	7,40%
Administration Locale	0,01%	0,01%	0,01%	0,01%	0,01%

(**) Décembre 2017 situation provisc

(*)Crédits directs nets des rachats de créances

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000-2016

Millions DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
Recettes budgétaires	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33
Recettes exeptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365
Solde global du Trésor (hors FRR)	**-54 381**	**55 226**	**-16 065**	**-10 256**	**-187 312**	**-472 165**	**-647 310**	**-1 281 954**	**-1 381 158**	**-1 113 701**	**-1 496 476**	**-2 468 847**	**-3 246 197**	**-2 205 945**	**-3 185 994**	**-3 172 340**	**-2 343 735**
Financement	**54 381**	**-55 226**	**16 065**	**10 256**	**187 312**	**472 165**	**647 310**	**1 281 954**	**1 381 158**	**1 113 701**	**1 496 476**	**2 468 847**	**3 246 197**	**2 205 945**	**3 185 994**	**3 172 340**	**2 343 735**
Financement bancaire	-175 344	-136 962	58 129	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-346 373	93 460	30 146	-19 829	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630
Financement non bancaire	105 680	85 335	32 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	204 084	136 614	64 584
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 362	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 387 938
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755
Emprunt National																	557 828

Source: DGT

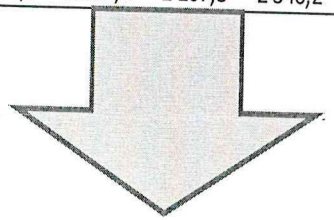
MASSE SALARIALE ET REVENU DES INDEPENDANTS 2000 - 2016

Rémunération des salariés	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
																	Mrds de DA
Secteur économique hors Agriculture	428,5	460,8	502,9	531,7	606,5	651,8	723,6	820,6	939,3	1 012,1	1 156,3	1 297,5	1 441,4	1 598,5	1 660,5	1 777,6	1 881,9
Agriculture	51,2	56,3	56,8	63,1	74,1	78,1	90,9	90,7	96,6	114,0	123,7	129,4	132,4	167,8	187,6	221,8	267,4
Administration (y c AI et IF)	404,9	453,5	489,1	543,1	598,0	634,1	684,0	810,7	1 098,4	1 229,5	1 627,5	2 439,5	2 717,5	2 624,5	2 811,8	2 984,3	3 089,5
Total Rémunérations des Salariés	884,6	970,6	1 048,8	1 137,9	1 278,6	1 364,0	1 498,5	1 722,0	2 134,3	2 355,6	2 907,5	3 866,4	4 291,3	4 390,8	4 659,9	4 983,7	5 238,8

Source: ONS

Revenus des indépendants	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
																	Mrds de DA
Secteur économique hors Agriculture	673,2	772,6	824,0	885,7	993,9	1 143,9	1 280,1	1 456,6	1 677,4	1 889,6	2 123,8	2 381,9	2 657,1	3 045,1	3 303,5	3 522,2	3 717,4
Agriculture	293,6	351,1	356,2	443,8	502,3	497,7	544,5	611,1	623,9	812,5	882,1	1 044,7	1 280,2	1 461,7	1 573,6	1 702,4	1 860,2
Affaires immobilières (AI)	24,0	25,2	26,5	28,2	30,6	34,7	37,6	39,6	38,9	41,2	43,2	61,3	70,1	74,0	77,8	81,1	83,8
Revenu des indépendants	990,8	1 148,9	1 206,7	1 357,7	1 526,8	1 676,3	1 862,2	2 107,3	2 340,2	2 743,3	3 049,1	3 487,9	4 007,4	4 580,8	4 954,9	5 305,7	5 661,4

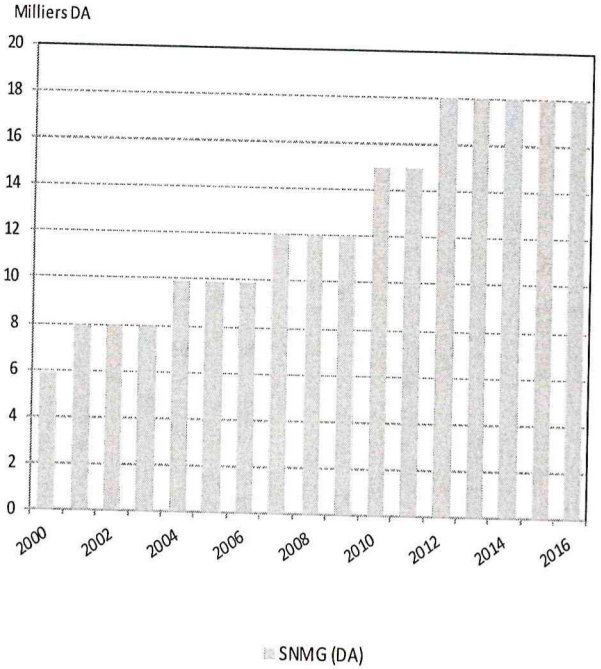
Source: ONS

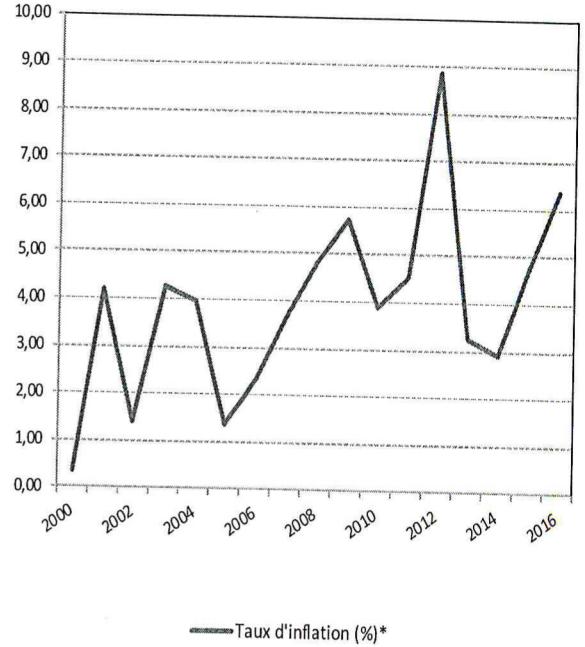


MASSE SALARIALE ET REVENU DES INDEPENDANTS 2000 - 2016

Salaire National Minimum Garantie (SNMG)	SNMG (DA)
1er janvier 1990	1 000
1er janvier 1991	1 800
1er juillet 1991	2 000
1er avril 1992	2 500
1er janvier 1994	4 000
1er mai 1997	4 800
1er janvier 1998	5 400
1er septembre 1998	6 000
1er janvier 2001	8 000
1er janvier 2004	10 000
1er janvier 2006	10 000
1er janvier 2007	12 000
1er janvier 2010	15 000
1er janvier 2012	18 000

Source: ONS





SNMG /Inflation	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
SNMG (DA)	6 000	8 000	8 000	8 000	10 000	10 000	10 000	12 000	12 000	12 000	15 000	15 000	18 000	18 000	18 000	18 000	18 000
Taux d'inflation (%)*	0,35	4,18	1,41	4,28	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40

Source: ONS

(*) Taux d'inflation (Base 2001=100)

المادّة 5 : تخصص الخسائر الناجمة عن تسيير عمليات دين الدولة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2017 التي تقدر بتسعة وتسعين مليارا وتسعمائة وستة وتسعين مليونا وثمانمائة وواحد وعشرين ألفا وسبعمائة وتسعة وسبعين دينارا وتسعين سنتيما (99.996.821.779,90 دج)، لحساب متاح ومكشوف الخزينة.

المادّة 6 : بلغت التغيرات الصافية المخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة للسنة المالية 2017 :

- ألفا وسبعة عشر مليارا وستمائة وأربعة وتسعين مليونا وثمانمائة وسبعة آلاف وأربعمائة وخمسة وخمسين دينارا وثلاثة وسبعين سنتيما (1.017.694.807.455,73 دج) فيما يتعلق بالتغير السلبي الصافي لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة،
- ألفا وخمسمائة وثمانية وستين مليارا وسبعمائة وسبعة وثمانين مليونا وتسعة وثلاثين ألفا وثلاثمائة واثنين وثمانين دينارا وأحد عشر سنتيما (1.568.787.039.382,11دج) فيما يتعلق بالتغير الإيجابي الصافي لأرصدة حسابات الاقتراض.

المادّة 7 : يحدد الربح الإجمالي لحساب متاح ومكشوف الخزينة لسنة 2017 بمبلغ خمسمائة وثلاثة ملايير وستمائة واثنين وثمانين مليونا ومائتين وعشرين ألفا وسبعمائة وسبعة وعشرين دينارا وتسعة سنتيمات (503.682.220.727,09 دج).

المادّة 8 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة .

حرّر بالجزائر في 19 ذي القعدة عام 1441 الموافق 11 يوليو سنة 2020.

عبد المجيد تبون

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017
الجدول "أ"

بالدينار (دج)

إيرادات الدولة	تقديرات قانون المالية	الإنجازات	الإنجاز ب %	الفارق	
				بالقيمة	ب %
1. الموارد العادية					
1.1 الإيرادات الجبائية					
001-201 حاصل الضرائب المباشرة	1 297 668 000 000,00	1 207 671 694 060,36	93,06	-89 996 305 939,64	-6,94
002-201 حاصل التسجيل والطابع	114 981 000 000,00	92 600 656 774,42	80,54	-22 380 343 225,58	-19,46
003-201 حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	1 077 592 000 000,00	992 824 533 817,18	92,13	-84 767 466 182,82	-7,87
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	556 221 000 000,00	505 664 941 685,69	90,91	-50 556 058 314,31	-9,09
004-201حاصل الضرائب غير المباشرة	9 563 000 000,00	4 276 918 534,63	44,72	-5 286 081 465,37	-55,28
005-201 حاصل الجمارك	345 570 000 000,00	364 311 233 054,48	105,42	18 741 233 054,48	5,42
المجموع الفرعي (1)	**2 845 374 000 000**	**2 661 685 036 241,07**	**93,54**	**-183 688 963 758,93**	**-6,46**

الجدول "أ" (تابع)

بالدينار (دج)

إيرادات الدولة	تقديرات قانون المالية	الإنجازات	الإنجاز بـ %	الفارق بالقيمة	الفارق بـ %
2-1 الإيرادات العادية					
201-006 حاصل دخل الأملاك الوطنية	25 000 000 000,00	47 584 318 671,44	190,34	22 584 318 671,44	90,34
201-007 الحواصل المختلفة للميزانية	75 000 000 000,00	216 001 192 529,65	288,00	141 001 192 529,65	188,00
201-008 الإيرادات النظامية	20 000 000,00	35 789 186,00		15 789 186,00	
المجموع الفرعي (2)	**100 020 000 000**	**263 621 300 387,09**	**263,57**	**163 601 300 387,09**	**163,57**
3-1 الإيرادات الأخرى					
الإيرادات الأخرى	490 000 000 000,00	1 020 029 804 366,86	208,17	530 029 804 366,86	108,17
المجموع الفرعي (3)	**490 000 000 000**	**1 020 029 804 366,86**	**208,17**	**530 029 804 366,86**	**108,17**
مجموع الموارد العادية	**3 435 394 000 000**	**3 945 336 140 995,02**	**114,84**	**509 942 140 995,02**	**14,84**
2. الجباية البترولية					
201-011 الجباية البترولية	2 200 120 000 000,00	2 126 987 484 339,35	96,676	-73 132 515 660,65	-3,32
المجموع العام للإيرادات	**5 635 514 000 000**	**6 072 323 625 334,37**	**107,75**	**436 809 625 334,37**	**7,75**

التوزيع حسب الدوائر الوزارية للاعتمادات المفتوحة والاستهلاكات المسجلة بعنوان ميزانية التسيير للسنة المالية 2017

الجدول "ب"

بالدينار (دج)

الوزارة	اعتمادات سنة 2017			الفوارق بالقيمة	نسبة الاستهلاك %
	المصادق عليها	المراجعة	المستهلكة		
رئاسة الجمهورية	7 825 999 000	8 174 199 000	6 112 353 087,18	2 061 845 912,82	74,78
مصالح الوزير الأول	4 508 933 000	5 173 053 000	4 810 909 514,06	362 143 485,94	93,00
الدفاع الوطني	1 118 297 000 000	1 120 449 000 000	1 117 120 821 370,76	3 328 178 629,24	99,70
الداخلية والجماعات المحلية	394 260 754 000	454 451 321 000	434 305 731 715,74	20 145 589 284,26	95,57
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35 216 220 000	43 754 980 000	43 133 226 702,68	621 753 297,32	98,58

الجدول "ب" (تابع)

بالدينار (دج)

الوزارة	اعتمادات سنة 2017			الفوارق بالقيمة	نسبة الاستهلاك %
	المصادق عليها	المراجعة	المستهلكة		
العدل	72 671 000 000	74 123 000 000	73 088 178 887,72	1 034 821 112,28	98,60
المالية	87 513 834 000	87 513 834 000	79 576 527 026,79	7 937 306 973,21	90,93
الصناعة والمناجم	4 617 498 000	4 617 498 000	4 285 442 394,71	332 055 605,29	92,81
الطاقة	44 157 846 000	46 895 055 000	45 930 555 083,51	964 499 916,49	97,94
المجاهدين	245 943 029 000	245 943 029 000	222 826 169 183,62	23 116 859 816,38	90,60
الشؤون الدينية والأوقاف	25 375 735 000	25 393 235 000	23 824 138 396,46	1 569 096 603,54	93,82
التجارة	19 511 320 000	20 811 320 000	17 622 095 941,94	3 189 224 058,06	84,68
تهيئة الإقليم والسياحة والصناعة التقليدية	3 622 324 000	3 622 324 000	7 458 770 240,53	-3 836 446 240,53	205,91
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212 797 631 000	217 805 189 000	213 950 960 079,55	3 854 228 920,45	98,23
الموارد المائية	16 183 538 000	14 862 164 000	16 130 055 806,17	-1 267 891 806,17	108,53
السكن والعمران والمدينة	17 658 533 000	17 658 533 000	21 166 868 653,11	-3 508 335 653,11	119,87
الأشغال العمومية والنقل	27 425 215 000	29 411 728 000	27 111 009 381,49	2 300 718 618,51	92,18
التربية الوطنية	746 261 385 000	760 063 385 000	722 414 236 971,21	37 649 148 028,79	95,05
التعليم العالي والبحث العلمي	310 791 629 000	312 251 629 000	311 945 279 350,81	306 349 649,19	99,90
التكوين والتعليم المهنيين	48 304 358 000	48 334 358 000	48 160 531 643,55	173 826 356,45	99,64
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151 442 004 000	151 571 964 000	150 734 243 862,90	837 720 137,10	99,45
الثقافة	16 005 614 000	16 037 614 000	15 658 680 832,35	378 933 167,65	97,64
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70 904 217 000	70 927 317 000	70 173 648 279,85	753 668 720,15	98,94
العلاقات مع البرلمان	235 083 000	235 083 000	207 845 314,91	27 237 685,09	88,41
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389 073 747 000	389 430 867 000	386 967 669 383,34	2 463 197 616,66	99,37
الشباب والرياضة	34 554 477 000	35 054 477 000	32 228 484 694,96	2 825 992 305,04	91,94

الجدول "ب" (تابع)

بالدينار (دج)

الوزارة	اعتمادات سنة 2017			الفوارق بالقيمة	نسبة الاستهلاك %
	المصادق عليها	المراجعة	المستهلكة		
الاتصال	18 698 935 000	23 968 514 000	23 867 482 547,39	101 031 452,61	99,58
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2 432 269 000	2 432 269 000	2 124 944 858,86	307 324 141,14	87,36
البيئة والطاقات المتجددة		1 348 374 000	1 090 617 717,38	257 756 282,62	80,88
المجموع الفرعي	**4 126 290 127 000**	**4 232 315 313 000**	**4 124 027 478 923,53**	**108 287 834 076,47**	**97,44**
الأعباء المشتركة	465 551 834 000	359 526 648 000	373 018 369 565,49	-13 491 721 565,49	103,75
المجموع العام	**4 591 841 961 000**	**4 591 841 961 000**	**4 497 045 848 489,02**	**94 796 112 510,98**	**97,94**

توزيع الاعتمادات المفتوحة
بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2017 حسب القطاعات
الجدول "ج"

بالدينار (دج)

القطاعات	الاعتمادات المصادق عليها - قانون المالية	الاعتمادات المراجعة - قانون المالية	الاعتمادات المعبأة لسنة 2017	فوارق الاعتمادات (المراجعة - المعبأة)	
				بالقيمة	ب %
الصناعة	2 757 000 000,00	2 831 643 000,00	2 622 534 000,00	209 109 000,00	7,38
الفلاحة والري	151 655 000 000,00	166 341 521 000,00	164 062 801 000,00	2 278 720 000,00	1,37
دعم الخدمات المنتجة	13 403 500 000,00	30 999 645 000,00	56 713 384 000,00	-25 713 739 000,00	-82,95
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366 811 100 000,00	393 447 288 000,00	494 191 163 000,00	-100 743 875 000,00	-25,61
التربية والتكوين	103 064 910 000,00	143 907 011 000,00	160 374 231 000,00	-16 467 220 000,00	-11,44
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	60 482 110 000,00	123 187 861 000,00	151 861 814 000,00	-28 673 953 000,00	-23,28
دعم الحصول على السكن	287 257 000 000,00	308 156 941 000,00	326 101 980 000,00	-17 945 039 000,00	-5,82
مواضيع مختلفة	600 000 000 000,00	600 000 000 000,00	394 022 649 000,00	205 977 351 000,00	34,33
المخططات البلدية للتنمية	35 000 000 000,00	70 000 000 000,00	70 071 616 000,00	-71 616 000,00	-0,10

الجدول "ج" (تابع)

بالدينار (دج)

القطاعات	الاعتمادات المصادق عليها - قانون المالية	الاعتمادات المراجعة - قانون المالية	الاعتمادات المعبأة لسنة 2017	فوارق الاعتمادات (المراجعة - المعبأة)	
				بالقيمة	ب %
المجموع الفرعي للاستثمار	1 620 430 620 000,00	1 838 871 910 000,00	1 820 022 172 000,00	18 849 738 000,00	1,03
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وتخفيض نسبة الفوائد)	504 943 000 000,00	431 309 800 000,00	428 731 800 000,00	2 578 000 000,00	0,60
إعادة رسملة البنوك العمومية	42 000 000 000,00	21 000 000 000,00	21 000 000 000,00	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقّعة	124 000 000 000,00	191 910 000,00	-	191 910 000,00	100,00
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**670 943 000 000,00**	**452 501 710 000,00**	**449 731 800 000,00**	**2 769 910 000,00**	**0,61**
مجموع ميزانية التجهيز	**2 291 373 620 000,00**	**2 291 373 620 000,00**	**2 269 753 972 000,00**	**21 619 648 000,00**	**0,94**

قانون رقم 20-09 مؤرّخ في 19 ذي القعدة عام 1441 الموافق 11 يوليو سنة 2020، يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 136 و138 و140-20 و144 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 91-32 المؤرّخ في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991 والمتعلق باعتماد تاريخ 18 فبراير يوما وطنيا لشهيد ثورة التحرير الوطني،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-11 المؤرّخ في 2 محرّم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993 والمتعلق باعتماد أيام وطنية مرتبطة بثورة التحرير الوطني،

– وبمقتضى القانون رقم 99-07 المؤرّخ في 19 ذي الحجة عام 1419 الموافق 5 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالمجاهد والشهيد، لا سيما المادة 61 منه،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى اعتماد يوم 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة تخليدا لضحايا المجازر التي اقترفها الاستعمار الفرنسي يوم 8 ماي سنة 1945 في حق الشعب الجزائري.

المادّة 2 : يتم إحياء هذا اليوم من كل سنة عبر كامل التراب الوطني وعلى مستوى ممثلياتنا الدبلوماسية في الخارج، تكريما وتمجيدا لضحايا هذه المجازر ومواقفهم البطولية في سبيل الحرية والاستقلال.

المادّة 3 : يحتفى بهذا اليوم من خلال تنظيم نشاطات وتظاهرات وطنية ومحلية تخليدا لهذه الذكرى العظيمة للحفاظ على ذاكرة الأمة وضمان تبليغ رسالتها للأجيال الصاعدة، قصد تمتين صلتهم بالوطن وبتاريخه المجيد.

المادّة 4 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة .

حرّر بالجزائر في 19 ذي القعدة عام 1441 الموافق 11 يوليو سنة 2020.

عبد المجيد تبون